



المحتويات

٥	المقدمة ,
<u>) </u>	تقديم سعادة الشيخ أحمد بن سعود السيابي
٣١	تفريط الشيخ موسى بن عيسى البشري للكتاب
٣٥	قصيدة في فهرست كتاب قاموس الشريعة
٤٥	التعريف بالمؤلف والكتاب
٤٨	الفصل الأول: حياة الشيخ جميّل بن خميس السعدي
٤٨	المبحث الأول: حياته الشخصية
٧١	المبحث الثاني: حياته العلمية
١٧٩	المبحث الثالث: حياته العملية
۱۹٤	الفصل الثاني: التعريف بكتاب قاموس الشريعة ودراسته "
۱۹٤	المبحث الأول: عنوان الكتاب ونسبته إلى صاحبه
۲۰۶	المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب، وتأريخ تأليفه
۲۱۸	المبحث الثالث: موضوع الكتاب ومحتوياته
7 £ 7	المبحث الرابع: القيمة العلمية للكتاب
707	المبحث الخامس: منهج المؤلف في كتابه
٣٧٦	المبحث السادس: مصادر قاموس الشريعة
علیه ۲ ۹۲	المبحث السابع: العناية بالكتاب والأعمال التي جرت ع
	المبحث الثامن: نُسَخ الكتاب
٤٤٧	منهجية التحقيق
٤٤٩	النسخ المعتمدة في تحقيق كتاب قاموس الشّريعة:
٤٥٢	الأعمال التي أنجزت في الكتاب

ملاحظات عامة في ضبط نص الكتاب	()
منهجية تخريج الأحاديث النبوية	٠,
الرموز المستعملة في النسخ المخطوطة	()
الرموز المستعملة في ضبط النص	(٢
خادت هامة:	- 1/2

حسرالك الرجن الرجير

اللهم لك الحمد على سوابغ نعمائك، والصلاة والتسليم على محمد صفوة أنبيائك، وعلى آله وصحبه وتابعيهم من أوليائك، وشرف وكرم.

أما بعد، فإن التراث المخطوط لأي أمة من الأمم هو منبرها وعنوانها حين تنصب المحافل، وعُدتها وذخيرتها حالما تعَدُّ المعاقل، يقتضي واجب الوفاء له الإسراع في إبرازه من مكامنه ونجدته من عوامل الزمن المتلفة، ولم تزل وللأسف كثير من كتب تراثنا مع تنوع موضوعاتها وتعدد مجالاتها واختلاف مشاربها ومصادرها في طيّ المخطوطات تنتظر من يميط عنها اللثام وينتشلها من غيابة التلف وينفض عنها ما تراكم عليها من غبار خزائنها؛ لتأخذ مكانها في مكتبة المعارف والعلوم، وهي بهذا تستنهض عزائم ذوي الهمم وتستغيث الغيورين عليها والملبين نداءها لينفروا في تحقيق المرجو.

ولا يخفى على مطلع ما لكتاب قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة لمؤلفه الفقيه الشيخ جميّل بن خميس بن لافي بن خلفان السعدي - رحمه الله تعالى - أحد علماء القرن الثالث عشر الهجري من قيمة علمية، فهو كتاب نفيس جامع جمُّ الفوائد، عظيم العوائد بما انطوى عليه من خزائن العلم ومكنوناته الغزار، وبما تضمنه من شعر نظميّ، ورسائل وأجوبة نادرة، وخاصة عن متأخري أصحابنا أهل عمان؛ كتصانيف القطب الرباني الرئيس أبي نبهان وابنه الشيخ ناصر - رضوان الله عليهما - كما عُني بنقولات عن غير علماء المذهب، وما سواها من الميزات الكثيرة الأخرى، فهو كتاب لا غنى لطالب علم عن مطالعته والاسترشاد بما فيه والعبّ من موارده العذاب.

فشمِّرْ له ذيلاً وطالعْه جاهدًا وكررْ له درساً وواظبْ له ذِكراً

وهو مع كل ذلك لم يحظ بطباعة جيدة تشمل أجزاءه التسعين جميعاً، فضلاً عن تحقيقه وتدارك ما ترادف عليه من أخطاء الطباعة والرسم والسقط مما يعسر معه الفهم ويكون مدعاة للتفور، وقد سهل المولى – وله الحمد والفضل – لنا من أن نخرجه في حُلة قشيبية ونشتغل عليه بتجميع مخطوطاته المتعددة والعناية بتحقيق نصوصه ومراجعتها وإحكامها والرعاية بالبذل المادي اللازم، ذلك في مدة تربو على أربع عشرة سنة من العمل فيه، ولذا فإن هذه الطبعة تعدُّ الأولى في استقصائها أجزاءه التسعين والمقدمة في معاولة إخراج نصوصه وفق المأمَّل.

ومع كل ما بذل من جهد قدر الوسع والطاقة في هذا العمل فإن النقص لا يفتأ مستولياً على جملة البشر، والهنّات والعثرات ليست ببراء عنه، وقد تكون في موسوعية هذا المصنف وإيلاء العناية بالنص ما يستشفع به في هذا المقام، ويأبى الله الكمال إلا لكتابه العزيز.

ونسأل الله الرحمن الكريم أن يؤدي هذا الجهدُ المقلُّ الغرض في خدمة الرسالة التي كان يحملها المؤلف – رحمه الله- وأن يحظى بالكثير من اهتمام الباحثين في وقت نفرت فيه الهمم وتشجعت فيه النفوس الكبار.

لا يسعنا في هي المقام إلا أن نستحضر ما أسبغ الله علينا من نعمه التي لا تحصى، وعلى ما أولانا من عناية وتوفيق من أول العمل إلى المنتهى.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا العمل ونخص بالشكر سماحة شيخنا العلامة أحمد بن حمد الخليلي على نصرته وتشجيعه الدائمين.

ونشكر سعادة الشيخ الجليل أحمد بن سعود السيابي الذي أوقد شرارة هذا العمل الجبار وحافظ على لهيبها مع طول عمر هذا المشروع، كما تشكر فضيلة الشيخ المربي حمود بن حميد الصوافي على اهتمامه وتوجيهه، ونشكر الشيخ الكريم

محمود بن زاهر الهنائي على دعمه الدائم لهذا المشروع منذ مراحله الأولى؛ فجزاهم الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء وجعله الله في ميزان حسناهم وأطال في أعمارهم. والشكر موصول إلى الهيئات والمكتبات التي ساهمت بتوفير نسخ كتاب "قاموس الشريعة وهي: وزارة التراث والثقافة بسلطنة عُمان، وهيئة الوثائق والمخطوطات الوطنية بسلطنة عمان، ومكتبة السيّد محمّد بن أحمد البوسعيدي في السيب محافظة مسقط، ومكتبة القطب امحمد بن يوسف اطفيَّش ببني يزقن غرداية جمهوريَّة الجزائر، ومكتبة القاضي مسقط، ومكتبة القطب المحمد بن يوسف اطفيَّش ببني منطقة الشرقية، ومكتبة القاضي حمود بن عبد الله الراشدي في العينين بالمضيبي منطقة الشرقية ومركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.

وفي ختام هذه المقدمة نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم لما بذل فيه من جهد كبير، ويغفر لنا ما كان فيه من زلل أو تقصير، وينفع به الإسلام والمسلمين، ويجعله ذخراً لنا يوم الدين يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، والحمد لله ربّ العالمين.





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وعلى كلّ من سار على نفجه واتبع هداه، أمّا بعد: فإنّ نزول قول الله تعالى ﴿ أَقْرَأُ بِالسّمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ، خَلَقَ ٱلْإِنسَلنَ مِنْ عَلَقٍ ، أَقْرَأُ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ، ٱلَّذِى عَلّمَ بِالْقَلَمِ ، عَلّمَ ٱلْإِنسَلنَ مَا لَمْ يَعْلَمُ ﴾ [العلق:١-٥] كأوّل نزول للوحي الجليّ الذي هو القرآن العظيم من الله تعالى على عبده ورسوله محمد على كان ذلك إيذانًا بعهد علميّ جديد يكوّن فيه الدين والعلم توأمة شديدة التلاصق ليسيرًا جنبًا إلى جنبٍ عبر مراحل التاريخ الإسلامي مكوّنين حضارةً راقيةً، وثقافةً عاليةً عزّ نظيرهما، وقلّ شبيههما، لاشتمالهما على الأخلاق الإنسانية الفاضلة، رحمة بالإنسان، ورأفة بالحيوان، وشفقة على الوجود كلّه، لتتكوّن من ذلك المدينة الفاضلة التي داعبت خيال الفلاسفة طويلاً منذ القدم.

وأخذ القرآن الكريم يتنزل على النبي الله العهدين المكّي والمدني، ففي العهد المكّي كان تكريس العقيدة السليمة الصحيحة الصافية من شوائب الشرك هو منهجه، أمّا في العهد المدني فقد كانت آيات التشريع عبادات ومعاملات وسلمًا وحربًا هي التي تكوّن منها قرآن هذا العهد.

وكان النبي ﷺ -والقرآن ينزل عليه- يبيّن للناس ماكان يخفى عليهم من دلالات القرآن ومعانيه ومقاصده، فالصحابة الكرام ﷺ وإن كانوا صحيحي القرائح، ومتوقّدي الأذهان، وسليمي الذوائق، وكون القرآن نزل بلغتهم إلاّ إنّه ربما خفي عليهم شيءٌ من مفاهيم القرآن ومقاصده فكان النبي ﷺ يبيّن لهم ذلك، أمرًا مسن الله ﷺ يبيّن لهم ذلك، أمرًا مسن الله ﷺ يبيّن لهم ذلك، أمرًا يَتَفَكَّرُونَ ﴿ وَأَنزَلُنَ آ إِلَيْكَ ٱللَّذِكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّ اسِ مَا نُولِ إِلَا أَن فيها معنى الأمر، يتَفَكَّرُونَ ﴿ [النحل: ٤٤]، فالآية وإن جاءت بصيغة الخبر إلا أن فيها معنى الأمر، والذكر هو القرآن وذلك التبيين هو السنة.

على أنّ النبي الكريم الله كان يولي عنايته الفائقة بالقرآن قراءةً وترتيلاً وتبينًا، ووضع كلّ سورة في مكانها المتسلسل للسورة، ووضع كلّ آيةٍ في موضعها من كلّ سورة، وما توفي رسول الله الله الله والقرآن مجموع متلوّ، كما يقول إمام الفقهاء والمحدّثين أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي الله.

من هنالك تقرّر أنّ معرفة أسباب نزول القرآن، وأسباب ورود الحديث خير مُعينِ على فهم الكتاب والسنة.

وهكذا شكّل القرآن والسنة دستورًا للحياة الإسلامية، يقول الله وَجُلا: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَوَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَا أَنزَلَ ٱللّهُ وَلَا تَتَبِعُ أَهْوَآءَهُمْ عَمّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ ٱللّهُ وَلَا تَتَبِعُ أَهْوَآءَهُمْ عَمّا جَآءَكَ مِن ٱلْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ ٱللّهُ وَلَا تَتَبِعُ أَهْوَآءَهُمْ عَمّا جَآءَكَ مِن ٱلْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِن اللّهُ وَلَا تَتَبِعُ أَهُواَء أَلْوَلَهُ [الجائية: ١٨]، ويقول الرسول عَلَيْ أَلْمُونَ ﴾ [الجاثية: ١٨]، ويقول الرسول عَلَيْ:

«خلّفتُ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا أبدًا كتاب الله ﷺ، فما لم تحدوه في كتاب الله في سنتي، وما لم تحدوه في كتاب الله ففي سنتي، وما لم تحدوه في سنتي فإلى أولي الأمر منكم»(١).

ومن الذكر الربّاني والبيان النبوي تكوّن الفقه الإسلاميّ القائم على فهم الكتاب العزيز والسنة المطهرّة، امتثالاً لأمر الله تعالى بقوله: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُ وِنَ لِيَنفِرُواْ كَاَّفَةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةِ مِّنْهُمْ طَآبِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُ واْ فِي ٱلدِّين وَلِيُنـذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحُمْذَرُونَ﴾[التوبة:١٢٢]، فالآية دالَّةٌ على وجوب التفقّه في دين الله تعالى كما يقول الإمام محمد بن يوسف اطفيش في "هميان الزاد" و"تيسير التفسير"، ولقول النبي على: «من أراد الله به خيرًا فقّهه في الدين»، وفي روايةٍ أخرى: «من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدين»، وكما نرى فإنّ الآية الكريمة والروايتين الشريفتين تتضمّن مدحًا لعلم الفقه، ومن مقرّرات المذهب أنّ الله رَجَّكَ إذا مدح أمرًا دلّ على وجوبه، وكذلك الرسول على، لأنّ الكلّ تشريع ذكرًا وبيانًا، ذلك لم يكن مدوّنًا مكتوبًا، وإنّما كانت صدور أولئك القوم له أوعية وقلوبهم له حافظة، وأفهامهم له مستوعبة، لأنّ النهى النبوي عن كتابة شيءٍ غير القرآن يترآى لهم واضحًا أمام أبصارهم وبصائرهم، ولما توفي النبي ﷺ وتشكّلت الخلافة الراشدة مِن بعده كان الإسلام على موعدٍ مع التوسّع الجغرافي، وكان المسلمون على موعدٍ مع الفتوحات أو التحريرات الإسلامية لشعوب الأرض لا سيّما شعوب فارس

⁽١) رواه الحافظ الحجة والفقيه المحدّث الإمام الربيع بن حبيب عَلَيْم.

والروم والقبط والأمازيغ آنـذاك، وقـد واكب ذلك الحراك حركةٌ حياتيّةٌ جديدةٌ ومتجـدّدةٌ، فكثـرت حاجـة النـاس إلى معرفـة الحكـم الشـرعي في تلـك الحاجـات المستجدّة، وكان الفقه الإسلاميّ حاضرًا، ليسقط عليها أحكامه وجوبًا أو ندبًا أو تحريمًا أو كراهةً أو إباحةً، غير أنّ السماع كان هو وسيلة النقل، والروايات الشفهية كانت هي وسيلة المعرفة؛ لأنّ الخلفاء الراشدين كان موقفهم من الكتابة صارمًا لا سيّما الخليفة الثاني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذي كان الحفاظ على القرآن هجيراه حتى لا يختلط القرآن بغيره، وبعد انتهاء الخلافة الراشدة تلك النهاية المأساوية وانشطرت الأمّة الإسلاميّة إلى ثلاثة تياراتٍ رئيسيّةٍ، وانبثق من كلّ تيّار فرقٌ ومذاهب، كانت الحاجة ماسّةً أكثر فأكثر إلى تدوين التراث النبوي مقرونًا بأقوال وفتاوي الصحابة، ولكنّ المانع من كتابة شيءٍ غير القرآن كان لا يزال حاضرًا، مع أنّه كانت هنالك إشارة ضوء نبويّة خضراء متمثّلة في الرواية القائلة: «قيّدوا العلم بالكتاب»، تسمح بالمرور والانتقال إلى تدوين العلم والكتابة، وفي مقدّمة ما يجب أن يدّون هو البيان النبوي للذكر الحكيم، وتبيين ذلك البيان ألا وهو أقوال الصحابة الكرام وفتاواهم.

وهناك رأى سيّد التابعين وثقة المسلمين الإمام أبو الشعثاء جابر بن زيد أن يقوم بكسر الحاجز المانع من التدوين، وتجاوز الحاجز النفسي الذي كان عليه العقل المسلم الجمعي، فقام بتأليف ديوانه الذي عرف تاريخيًّا بديوان جابر المفقود جسمًا والباقى أثرًا، ذلك الديوان الذي دوّن فيه جابر على ما يظهر مرويًاته عن الصحابة

من أحاديث مرفوعة إلى النبي على وأحاديث موقوفة على الصحابة، والظاهر أيضًا أنه ضمّنه آراءه الخاصّة في تفسير بعض آيات القرآن، والأحاديث النبويّة.

جلس الإمام جابر في البصرة للتدريس والإفتاء، حتى قال القاضي إياس بن معاوية: "رأيت البصرة وما فيها مفت غير جابر بن زيد"، وقول القاضي هذا لا يعني أنّ البصرة خالية من أهل العلم علماء وطلبة، فالبصرة كانت تعجّ بحم إذ هي كانت عاصمة العلم في الإسلام آنذاك، وإنمّا كان يقصد أنّه ليس هناك من يعتد بفتواه دقّة وتثبّتًا كالإمام جابر، وقد أحاط بالإمام جابر عددٌ كبيرٌ من طلبة العلم الذين أصبحوا علماء أجلاء فيما بعد، منهم مَن لازمه طويلاً ونقل عنه كلّ شيء من مرويًاته وأقواله، وهم الأكثر، ومنهم مَن كان يأتي إليه على فتراتٍ ليروي عنه ويأخذ عنه، وهم الأقلّ، على أنّ المجموعة الأولى الذين صحبوا الإمام طويلاً هم الذين نقلوا فكره عقيدةً وفقهًا، وتشكّل من ذلك المذهب الإباضي عقيدةً وفقهًا وفكرًا.

وهناك ألّف الإمام جابر ديوانه، ولعل ذلك كان بطلبٍ من طلبته حتى لا يضحف ويحرف.

إذن بدأ التأليف، وبدأ تدوين العلم الذي سيكون له ما بعده فكان السبق - بحق - جابريًّا، وكانت الجرأة الجابريّة في اقتحام الإحجام عن التدوين واضحةً.

وهكذا بدأ ينتشر العلم كتابةً وتدوينًا، وأخذ أهل العلم يدوّنون ما كانوا يحملونه في صدورهم من علم شرعيٍّ أو أدبيٍّ حيث ألّف صحار بن العباس العبدي وهو من أصحاب جابر كتابًا في الأمثال، واتّخذ التأليف بعد ذلك شكل الرسائل تحت مُسمّى "السير"؛ فقد ألّف سالم بن ذكوان الهلالي الذي هو الآخر من أصحاب جابر آخر القرن الهجري الأوّل سيرته المعروفة، كما اهتم أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بالتدوين حيث طلب من بعض أهل العلم أن يكتبوا في السنّة النبويّة، كما كان الأمراء آنذاك كلّ يطلب من أهل التخصّصات العلميّة ما كان يميل إليه من فنٍّ علميٍّ، فمنهم من يأمر بتدوين السيرة النبويّة، ومنهم من يأمر بتدوين الأنساب إلى غير ذلك.

وعندما أخذت تتشكّل المذاهب الإسلامية أو معظم المذاهب الإسلامية في القرن الثاني الهجري، أخذ الناس خواصّهم وعوامّهم ينحاز كل إلى إمام معيّنٍ ومذهبٍ معيّنٍ، وهناك صار العلماء وهم الذين تبلورت على أيديهم مذاهبهم، كل منهم يؤلف رؤية إمامه ومذهبه.

وبالنسبة إلى المذهب الإباضي فقد أخذ التأليف ينشط بدءًا من القرن الثاني الهجري، حيث ألّف الإمام الحافظ الحجّة الثقة الفقيه المحدّث الربيع بن حبيب الفراهيدي على مسنده العالي، فقد ألّفه على منهج جمع روايات كل صحابي على حدة، وهو بصنعيه ذلك فصل بين الروايات الحديثيّة وبين أقوال الصحابه وفتاواهم، فكاذ ذلك المنهج أيضًا سبقًا ربيعيًّا، وجاء بعده أبو غانم بشر بن غانم الخراساني

ليدوّن مدوّنته التي روى مادّتها عن تسعة من تلاميذ الإمام الكبير أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة عليه الرحمة والرضوان، ناقلاً عنهم أقوالهم الفقهية، وراويًا عنهم رواياتهم الحديثيّة المرفوعة سندًا عن واحد منهم عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن أحد الصحابة عن النبي على مبتكرًا هو الآخر منهجًا علميًّا كان نواةً للتأليف الجماعيّ أو الموسوعيّ.

وقد صدّر "المدوَّنة" بقوله: "سألت الربيع وأبا المهاجر وأبا المؤرّج وأبا سعيد عبد الله بن عبد العزيز وأبا غسّان مخلّد بن العمرّد وأبا أيوب وحاتم بن منصور منهم من سألته مشافهةً ومنهم من أخبري من سألهم مشافهةً"، ولم يذكر هنا عبد الله بن عبّاد المصريّ وشعيب بن المعروف الأزدي لأنّه التقى بحما بعد ذلك وهو في طريقه إلى نفوسة وتيهرت فروى عنهما، وكان هذا المنهج سبقًا غاغيًّا.

أمّا في القرن الثالث فقد أخذ التأليف شكلاً آخر هو شكل الجوامع وهو منهج قائم على نقل أقوال السلف جمعًا لها، فلذلك سمّيت تلك المؤلّفات جوامع، فهي إمّا على شكلٍ تحريريٍّ أو جمعٍ لفتاوى أحد العلماء، كـ "جامع أبي عليّ موسى بن عليّ" و"جامع الفضل بن الحواريّ" و"جامع ابن جعفر"، بجانب مؤلّفات أخرى لها أسماؤها كمؤلّفات العلاّمة الكبير محمّد بن محبوب، وبشير بن محمّد بن محبوب وبشير بن محمّد بن

كما ظهر في بداية هذا القرن تأليف جماعيّ، وأطلق على هذا التأليف "كتاب الأشياخ" قام بتأليفه عددٌ من العلماء الذين كانوا مرابطين في منطقة دما (السيب حاليًا) والظاهر أنّ عوادي الأيّام أتلفته وقد وقف الإمام السالمي على مجلّد واحد منه.

وقد حافظ التأليف في القرن الرابع الهجريّ على تأليف الجوامع ولكنه تميّز بوجود إمامين في العلم عظيمين ألا وهما أبو سعيد الكدمي وأبو محمّد ابن بركة ، فقد تميّز أبو سعيد بتخريجاته التي أغنى بما المذهب توسعة في الأقوال ومرونة في الأحكام، كما تميّز أبو محمّد بتأصيلاته وتحقيقاته التي جعلت فقه المذهب ينبني على قواعد أصوليّة وقواعد وضوابط فقهيّة، وهو أوّل من ألّف في أصول الفقه في المذهب حيث قال حاكيًا الباعث له على ذلك: "لأنمّا قواعد (أصول دين الشريعة) لحاجة المتفقه إلى ذلك، وقلّة استغنائه عن النظر فيه، والاعتبار في معانيه، فالواجب عليه إذا أراد علم الفقه أن يتعرّف أصول الفقه وأمّهاته، ليكون بناؤه على أصولٍ صحيحةٍ، ليجعل كلّ حكمٍ في موضعه، ويجريه على سننه، ويستدلّ على معرفة ذلك بالدلالة الصحيحة، والاحتجاجات الواضحة، وأن لا يسمى العلَّة دليلاً، والدليل علَّةً، والحجَّة علَّةً، وليفرّق بين معاني ذلك، ليعلم افتراق حكم المفترق، واتفاق المتفق، لأنيّ رأيت العوامّ من متفقهي أصحابنا ربما ذهب عليهم كثير من معرفة ما ذكرنا، وتكلّم عند النظر ومحاجة الخصوم بما ينكره الخواص منهم، وأهل المعرفة بذلك، لأُغّم ربما وضعوا اللفظة في غير موضعها، ونقلوا الحجة عن غير جهتها، واستعملوها في غير أماكنها"(١).

على أنّ قيام الإمام ابن بركة بالتأليف في علم أصول الفقه ليس معناه عدم وجود هذا العلم مصطلحات ومفاهيم في العقل العلميّ الإباضيّ، بل كان السلف قبل ابن بركة لديهم العلم بذلك، يقول الإمام السالميّ: "وعلى طريقة الصدر الأوّل من الصحابة والتابعين قد جرى جلّ سلفنا من أهل عمان، فتراهم يحكمون بالخاصّ في موضع الخصوص وبالعامّ في موضع العموم، وبالمطلق في موضع الإطلاق، وبالمقيّد في موضع التقييد، وهكذا من غير أن يذكروا نفس العبارات التي اصطلح عليها أهل الفنّ، وربما ذكرها بعضهم كابن بركة"(٢).

وعندما قال في حمل المطلق على المقيد في شمس الأصول:

واختلف الموجب فالخلف بدا وبعضنا والحنفي قسال لا

وإن يكن حكمهما متحدا

⁽١) الجامع: الجزء الأول، ص١٤.

⁽٢) طلعة الشمس: ج١، ص٨٠.

قال في الشرح وهو الطلعة: "وإن اختلف سبب المطلق والمقيد واتفق حكمهما، فذهب الشافعي وبعض أصحابنا كابن بركة إلى حمل المطلق على المقيد وإن اختلف السبب إذا اتّحد الحكم، وقال أبو حنيفة وبعض أصحابنا كالإمام ابن محبوب إنّه لا يحمل المطلق على المقيد في مثل هذه الصورة"(١).

فنحن نرى أنّ الإمام محمّد بن محبوب وهو سابق على ابن بركة له هذا القول الأصوليّ، ممّا يعني أنّ السلف قبل ابن بركة كانوا على علم بمذا العلم.

ومنذ القرن الخامس الهجري شهد التأليف في عمان منهجًا جديدًا آخر هو تأليف الموسوعات الفقهية، وقد تمثّل ذلك بداية في كتاب "الضياء" (٢٤) جزءًا للإمام أبي المنذر (أبي إبراهيم) سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري، ثمّ بعده كتاب "بيان الشرع" (٧٢) جزءًا للعلاّمة محمّد بن إبراهيم الكندي، فكتاب "المصنّف" (٤٢) جزءًا لأبي بكر أحمد بن عبد الله الكندي، فكتاب "الكفاية" (٥١) جزءًا للشيخ محمّد بن موسى الكندي في "المتاج" للشيخ الأصمّ (٥١) جزءًا، وكتاب "منهج الطالبين" (٢٠) جزءًا للشيخ خميس بن سعيد الشقصي وهناك بين هذه المؤلّفات أو بجانبها مؤلّفات أخرى، وإنّما ذكرنا ما ذكرنا على سبيل المثال لا الحصر.

⁽١) الطلعة: ج١، ص٢٠٥.

وهذا بالنسبة إلى تطوّر التأليف الفقهي في عمان، أمّا في أماكن الوجود الإباضي الأخرى فالتأليف هناك كان له مناهج أخرى، ففي اليمن كان التأليف يميل إلى الاختصار، ويتمثّل ذلك في كتاب "مختصر الخصال" للإمام إبراهيم بن قيس الهمداني الحضرمي، وكتاب "الدلائل والحج" للعالم أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الحضرمي، وأمّا في بلاد المغرب فقد كان التأليف الإباضيّ يميل إلى التوسّط وإلى المتنيّة، أي بصيغة المتون وهي كنز المعاني الكثيرة في العبارات الموجزة، كما اعتنى الإباضية المغاربة بالتأليف الجماعي فظهر عندهم "ديوان الأشياخ"، و"ديوان العزّابة"، حتى جاء قطب الأئمة الشيخ امحمّد بن يوسف اطفيّش في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، فقام بشرح تلك الكتب المتونيّة، كما قام بتآليف مطوّلة في عددٍ من فنون العلم، ولعل أقدم مؤلَّف إباضيّ مغربيِّ موجود بين أيدينا اليوم هو كتاب "الدينونة الصافية" للعلامة الكبير عمروس بن فتح المساكني (ت٢٨٣هـ)، والظاهر أنّ التأليف الإباضيّ المغاربيّ ركّز بصورة كبيرةٍ على التأليف في مجال العقيدة نظرًا للتحدّيات المذهبيّة التي واجهها الوجود الإباضيّ هنالك بعد انتهاء الدولة الرستميّة عام ٢٩٦هـ.

وقد انصبّت تلك المؤلَّفات المشرقيّة والمغربيّة في هذا الكتاب الموسوعيّ الضخم ألا وهو "قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة".

قاموس المشرحة ومؤلفه

مؤلّف كتاب قاموس الشريعة هو العلاّمة الشيخ جميّل بن خميس بن لافي بن خلفان السعدي، من بلدة القرط بولاية المصنعة من منطقة الباطنة، وقد عاش في زمن السلطان سعيد بن سلطان، والسلطان ثويني بن سعيد، والظاهر أنّه ارتبط بالأسرة العزّانية الذين كانوا سادةً على إمارة الرستاق -إن صحّ التعبير - نظرًا لارتباط قبيلته آل سعد بالأسرة المذكورة لا سيّما على عهد السيّدين حمود بن عزان وأخيه قيس بن عزّان بن قيس بن الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي.

وكان السيّدان المذكوران على جانبٍ كبيرٍ من الفضل والصلاح وكان آل سعد وفيهم الشيخ جميّل بن خميس يميلون إليهما، نظرًا لاتصاف الأوّلين والآخرين بالفضل، يعبّر عن ذلك نور الدين السالمي بقوله: "وكانت الباطنة قد زهرت زهرة حسنة وكثر فيها الأخيار والمتعلّمون، وفيهم الشيخ جميّل بن خميس مؤلّف قاموس الشريعة، وكان يسكن القرط، وكان شيخهم حمد بن خميس من خيارهم، وكان حبّهم وميلهم إلى ملوك الرستاق لأخمّ قد تسمّوا بالدين وعرفوا بالفضل، وكانوا كثيرًا يزورون قيس بن عزّان حتى قيل أنّه يجتمع في اليوم الواحد عنده في غرفة الصلاة مقدار أربعين مطوّعًا وهو اسم لمن تسمّى

بالدين وكفّ عن المآثم، وكانوا يقرأون عنده آثار المسلمين فما زال كذلك حتى انقضت أيّامه"(١).

ويقول الناسخ الذي نسخ للسيّد قيس بن عزّان قاموسَ الشريعة: "للسيّد الأجل والكهف الأظل، الكامل الفاضل، ذي الأيادي الزكيّة والمكارم الحامّية الورع التقيّ قيس بن عزّان بن قيس بن الإمام أعزّه الله ونصره".

لهذه السيرة الخيرة عند السادة آل عزّان أمراء الرستاق وصحار، مال إليهم أهل الفضل من آل سعد وغيرهم من قبائل الباطنة.

وعندما تخلّى السيّد حمود بن عزّان عن الإمارة سنة ١٣٦٦ه وسلّم زمام الأمور في إمارته إلى العلماء وفي مقدّمتهم الشيخ العلاّمة المحقّق سعيد بن خلفان الخليلي، كان الشيخ جميّل بن خميس ونسيبه القبلي الشيخ العالم حمد بن خميس بن محمّد السعدي مع أولئكم العلماء حيث أوكل إليهما المحقّق الخليلي إدارة ولاية صحار وكان ذلك التخلّي من السيد حمود بن عزّان عن الإمارة هو لإفساح المجال لإنشاء دولة الإمامة من قبل الشيخ الخليلي ومن معه من العلماء، غير أنّ أولئكم العلماء لم يستطيعوا الاتفاق أو التوافق على ذلك وقد رفض السيّد حمود نفسه منصب الإمامة، لذلك شكّل الشيخ الخليلي حكومة احتسابٍ في الرستاق منصحار، حيث مارسوا صلاحيّات الحكم الدينيّ، وفي رأيي أنّ السيّد حمود أراد من

⁽١) تحفة الأعيان: ج٢، ص٢٢٥.

تكوين دولة للإمامة هو من باب النكاية في ابن عمّه السلطان سعيد بن سلطان وابنه السيّد تويني بن سعيد لأنّه لم يكن على وفاقي معهما، ولما رأى فشل المشايخ العلماء في ذلك وتسلّل القائمين على ذلك المشروع لواذًا واحدًا تلو الآخر، ومن بين المتخلّين الشيخان السعديان جميّل بن خميس وحمد بن خميس فقد تخلّيا عن القيام بأمر ولاية صحار، الأمر الذي اضطرّ الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي أن يذهب إليها بنفسه طالبًا من الشيخ خميس بن راشد العبري أن يكون معه، قلب عليهم ظهر المجن، فأخرج الشيخ الخليلي ومن بقى معه من العلماء من إمارته وأمسك هو نفسه بزمام الأمور، وهكذا فشل ذلك المشروع الإمامي، وهو أمرٌ يحتاج إلى تحليلٍ واسع من حيث الأوضاع السياسيّة آنذاك سواءً كانت من جهة السلطان سعيد بن سلطان أو الحملات الوهابيّة على عمان، أو انقسام العمانيّين قبليًّا إلى (هناويّ وغافريّ) والحروب التي كانت تدور بسبب ذلك، أو الخوف الذي كان يملأ قلوب العمانيّين، وهو ما تعبّر عنه خطابات الشيخ خميس بن راشد العبري (ذو الغبراء) التي كان يوجّهها إلى العلاّمة الخليليّ ومن معه من العلماء.

والظاهر أن الشيخ جميّل بن خميس بعد تخلّيه عن القيام بشؤون ولاية صحار في حكومة الاحتساب الخليليّة عاد إلى بلده (القرط) لإتمام تأليف كتابه قاموس الشريعة الذي كان قد شرع في تأليفه سنة ٢٥٦ه.

أمّا كتاب "قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة" فهو يتكوّن من تسعين (٩٠) جزءًا، وهو أكبر وأوسع وأطول مؤلَّف في المذهب الإباضيّ على الإطلاق، يقول عنه العلامة المحقق أبو إسحاق إبراهيم اطفيّش في تعليقه على كتاب تحفة الأعيان للإمام السالمي: "قاموس الشريعة هو أكبر كتاب في الفقه ظهر للآن إذ يبلغ تسعين جزءًا مستقل كل منها، وقد وقفت عليه كلَّه من خزانة قطب الأئمة -، فقد استطاع مؤلِّفه أن يحشر فيه كلِّ أبواب الفقه والأصول والآداب الشرعيّة وما إليها، ويوجد منه أجزاء في دار الكتب المصريّة بالقاهرة مخطوطة "(١)، ويقصد أبو إسحاق بقوله مستقل كل منها، أي كل جزء مستقل في مجلد، ممّا يدّل على ضخامة الكتاب، وقد اعتمد فيه مؤلّفه على كتاب "بيان الشوع" وهو للعلامة محمّد بن إبراهيم الكندي -، ويقع في اثنين وسبعين جزءًا، وكتاب بيان الشرع من الكتب المعتمدة جدًّا في المذهب، وهو يحتوي على علوم كثيرة بجانب عِلمَى العقيدة والفقه، حيث يشتمل على الآداب واللغة والأمثال والحكم وغير ذلك، فقارئه لا يملّ؛ لأنّه ينتقل به من مسألةٍ فقهيّةٍ أو قضيّة عقديّةٍ أو مسألةٍ لغويّةٍ إلى حكمةٍ حكيمةٍ أو مثل سائرٍ، أو قصّةٍ أدبيّةٍ طريفةٍ وظريفةٍ، وقد أثني عليه علماء المذهب، واعتمدوا عليه واختصروا منه في مؤلَّفاتهم، يقول فيه الإمام السالمي: "وكتاب بيان الشرع تأليف أبي عبد الله محمّد بن إبراهيم بن سليمان في اثنين وسبعين جلدًا، ويقال إنّه في ثلاثة وسبعين جلدًا وإنّه ذهب منه جلد في الزكاة فأبدله بعض العلماء من بعده، وهو أيضًا جامعٌ لأصول الشرع

⁽١) تحفة الأعيان: ج٢، تعليق ص٢١٨.

وفروعه، وإنّه لكتاب ظاهر البركة عمّ نفعه الآفاق، ومنه استمدّ أهل الوفاق"(١).

وكان المؤلّف قد اتّخذ من كتاب بيان الشرع أصلاً لكتابه حيث صرّح بذلك في المقدّمة قائلاً: "فاعتمدت إلى ربّي، وتناولت قصارى حبّي: كتاب بيان الشرع الجامع للأصل والفرع"، فقد اعتبره حبّه، لذلك اعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا، وجعله أصلاً لمؤلّفه لتلك العلاقة الحبيّة، ومن المعلوم أنّ الشيخ السعدي لم يقتصر على "بيان الشرع" بل نقل في كتابه الكثير من العلوم من كتب المذهب وغيرها مضمّنًا "بيان الشرع" بل نقل في كتابه الكثير من العلوم من كتب المذهب وغيرها مضمّنًا كتابه، مبتدئًا الجزء الأوّل بأبواب العلم ومختتمًا بالجزء التسعين في أبواب الحدود وإقامتها وأحكامها، يقول الشيخ يحبى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي في تقريظه للقاموس، ومبيّنًا ما تحتويه أجزاؤه التسعون:

فتسعون قد جاءت مبينة غرّا وتقسيمه فيه إذا رمت أن تقرا

وأجزاء هذا السفر إن رمت عدها فأوّلها واغبا

إلى أن قال:

الحدود فيا الله أحدث لها أمرا

وخاتمـــة التسعين فيـــه إقامـــة

⁽١) اللمعة المرضية: ص١٩.

ويمثّل كتاب قاموس الشريعة مكتبةً إباضيَّةً شاملةً وكاملةً، قال فيه الشيخ موسى بن عيسى بن سعيد البشري وهو تلميذ المؤلِّف:

ألا إنّ قـــاموس الشـــريعة عنـــدنا هــو الشـمس لكـن لا يغيـب كمثلها هــو الســلك والآثار لؤلــؤه فــلا حــوى لأصــول الـــدين ثم فروعــه ففــي كــل باب منـه تلقــى جــواهرا جــزى الله عنّــا كــل خــير ونعمــة سـراج الهــدى غــوث العبــاد جمــيّلا فحســبكم يا آل ســـعد بســعده

هو الفخر في الدارين والعز والقنا لقد خرق السبع السموات بالسنا ترى لمثل له سمط المسائل والمنى وأشرق نور الحق من روضه لنا مقصلة حاوره تلقاه أحسنا مؤلفه ذا العدل والفضل والثنا سليل خميس ذا الزهادة شيخنا وناهيكم من فضله لكم الهنا

وقال فيه الشيخ يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي:

هو السفر ذو الأنوار أكرم به سفرا تضمن أصل الشرع والفرع والذي كتاب يرى نور الحقيقة ساطعا فذلك قاموس الشريعة موضحا هو اليم أصل الشرع والفرع والذي كتاب لأهل الاستقامة قد حوى

يجل عن الأسفار إن قسته قدرا النبي به قد أوجب النهي والأمرا بأسطاره ما يخجل الشمس والبدرا لأهل النهى منا محجتها الكبرى فغص فيه مهما رمت تلتقط الدرا مسائل حق فاقت الأنجم الزهرا وقد طبعت الأجزاء الستّة عشر الأولى منه في المطبعة السلطانية البرغشية بزنجبار تحت إشراف الشيخ يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي.

وأخيرًا جاءت همّة مكتبة الجيل الواعد لتقوم على طبعه ونشره محقّقًا؛ حيث احضرت له فرقا للعمل من داخل السلطنة وخارجها فريقًا بعد فريق حتّى اكتمل العمل التحقيقي للكتاب، وها هو ذا قاموس الشريعة بين أيدي العلماء والقراء والباحثين مطبوعًا محقّقًا.

والله ولي التوفيق، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

أحمد بن سعود السيابي

مسقط العامرة (۱۱/رجب/۱۳۵ه) (۱۱/مايو/۲۰۱۶م)



قال الشيخ الفصيح موسى بن عيسى بن سعيد البشري يمدح هذا الكتاب(١):

هـو الفخـر في الـدين والعـز والغنـا لقد خرق السبع السموات بالسنا حواها وإن قد قلت كالدر في الأنا ترى مثله سمط المسائل والمنا وأشرق نور الحق من روضه لنا مفصلة حاوره تلقاه أحسنا بلا مرية يشفى العمى يرفع العنا مصرحة شرحا معد له البنا رسول من الباري إلى الخلق معلنا جـوابا صـحيحا شـافيا ومبيّنـا وللدين ساسا ثم للفقه معدنا وأجزاؤه مثل البساتين عندنا وما قد تلذ العين من طيب الجنا بيهجتم اجعلم لنفسك مسكنا لقد فاق فاجعله لقلبك موطنا لأخراك إن قد شئت رضوان ربنا

ألا إنّ قاموس الشريعة عندنا هو الشمس لكن لا يغيب كمثلها سماء وأسفار البرية أنجم هـو السلك والآثار لؤلؤة فلا حوى لأصول الدين ثم فروعه ففى كل باب منه تلقى جواهرا نهارا وليلا واعتبره فإنه وينبئك عن كل الفنون شريعة يحل جميع المشكلات كأنه يجاوبهم عن كل ما يسألونه لقد جاء هذا السفر للناس رحمة مسائله مثل اللآلع جليدة بهاكل ما قد تشتهي النفس حاضرا فيا قارئا فيه فحسبك بعجة فلا مثله سفر على الأرض كلها واعمل بما فيه تجده سفينة

⁽١) بعث فضيلة الشيخ حمود بن حميد الصوافي بمذه القصيدة لتنشر مع كتاب قاموس الشريعة.

حـواه وإن أمسـى بـه متفننا دلسيلا إلى مرضاته كـي يحبّنا مؤلفه ذا العـدل والفضل والثنا سليل خميس ذا الزهادة شيخنا تضيء وتعلو بالعلوم مـدى الدنا وناهيكم مـن فضله لكـم الهنا على أحمد الهادي الرسول شفيعنا

وإني لأرجو الله يلهمني بما ويعلمه لي ثم للنساس هساديا جيزى الله عنّاكل خير ونعمة سراج الهدى غوث العتاد جميّلا فلا زالت الأنوار من فيه للورى فحسبكم يا آل سعد بسعده وصال إلهي كل حين وساعة



هذه فهرست كتاب قاموس الشريعة للشيخ الفقيه العارف بالله المنان يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي العماني (١)

يجار عين الأسهار إن قسيته قيدرا النسى بسه قسد أوجسب النهسى والأمسرا وتقسيمه فيه إذا رمست أن تقهرا وحكم اختلاف الرأى فافرد له فكرا تشابه منها والجادال أتست تسترا وفي خلسق القسران وحكسم السذي يقسرا أتمى في القضا والقدر فاشرح به صدرا وحكسم خلسود للسذى حمسل السوزرا وسسابع فيمسا واسسع جهلسه دهسرا تقسوم بعقل حجة تقطع العذرا المحسرم أيضا والولاية كسن ذمسرا الكتاب تولّى أو برئ منه طرا وإن شئت من أهل الضلال بأن تبرا هيى العروة الوثقي فأحبط بها وزرا به يكسب الإنسان والسنن الأجسرا

همو السِّفر ذو الأنسوار أكسرم بمه سِفرا تضمن أصل الشرع والفسرع والمذي فأوله العلم فاطلبه واغبسا وثان لهـــا في الاجتهـاد وحـادث وثالثها في محكم الآي والسذي وناسمخ والمنسموخ أيضما أتسي بسه ورابسع في التوحيسد أيضسا وخسامس وخلصق لأفعسال ورؤيسة خسالق وسادسيها في الوعيد ثم الوعيد ومسالم يسمع جهملا لراكبسه ومسا وثامنها في المستحلّ أتسمى وفي ومسين يتسولي بالبصييرة والسذي وتاسم في حكم الولايسة قسد أتسى وعاشرها في الزهد والتوبية اليتي وحسادي عشر في التادب والذي

⁽١) بعث فضيلة الشيخ حمود بن حميد الصوافي بمذه القصيدة لتنشر مع كتاب قاموس الشريعة .

وثاني عشميم في النيمسات مسمائل وثالست عشسر في عطسايا جبسابر ورابيع عشير في الطهيارات والمندي وخسامس عشسر في الجنابسة والسذي وسيادس عشير في الوضيوء وميا بيه وسابع عشر قد أتيى في طهسارة وثامين عشير في الصيلاة ووقتها وتاسم عشمر في الأذان ومسن يقسم وعشيرون في نقيض الصيلاة وميا بيه وواحسد والعشسرون جسزءا تحسد بسه وثابى والعشمرون أيضما أتمسى بمسه وفي ركعستي فجسر ومسن كسان قاصدا وفي ثالث العشرين إن كنت جاهلا وفيه صلاة للتراويح والسذي فيه صلاة للكسوف ومنن يسرد ورابيع والعشيرون في غسيل ميتت وخسامس والعشسرون منهسا أتسي بسه وســـادس والعشـــرون زكّ مواشـــيا وسسابع والعشسرون إن رمست دفعهسا

أتتسك بسه شستي وفي فضسلها غسرا وحكيم هسداياهم وأمسوالهم طسرا عرتمه نجاسمات ومسا يوجسب الطهسرا ييد اغتسالا لا يكدون لمه عدرا يقول من الأذكنار من يبتغني الأجبرا الميساه وفي حكسم التسيمم كسي يسدرا وما جاء فيهاكسي تحيط به خبرا يُصب وتكيير بيه الظهير والعصيرا تستم وقسد جساءت معسان بسه أخسرا صلاة جماعسات فهسي لهسا طهسرا صلاة مسريض والندي يركسع السوترا إلى سيفر والسذى يركب البحسرا صالاة انتفال ثم والجمعة الزهرا يريد يصلى العيد فطرا أو النحرا صلاة إذا استسقى وقد فقد القطرا وحكــم صـالاة ثم في دفنــه القــبرا الزكاة على أثمار منن ماليه أثسرا وتبرا فاجعل واللجين لهيا شهرا إلى أهلها فاحاذر رياءك والفخارا

وثامين والعشيرون في الصيوم قيد أتيي وتاسيع والعشيرون في بيدل صيومه وفي الحسج منهسا في الثلاثسين جسزؤه وحاديه العسا بعسد الثلاثسين فرضسه وثان لهــا بعـد الثلاثـين في الجـيزا وثالثه العسد الثلاثسين في السذي ورابعهـــا بعــد الثلاثــين أن تســل وخامسها بعد الثلاثيين جداء في وسادسيها ثم الثلاثيون في القضيا وأمسر بالمعسروف ونهسي عسن الأذى وثامنها ثم الثلاثيون قسد حسوى وتاسمها بعمد الثلاثمين في الملكي وحكم شهادات على الشيء نفسه وواحسدها والأربعسون تسرى بسه وثان لها والأربعاون لقدد حدوى وثالثه____ والأربع_ون فحكم وحكسم وكسالات وأمسر كفالسة ورابعهـــا والأربعــون أتــت بــه وخامسها والأربع ون تحده في

وعرفسا لوقست إن أردت لسه فطسرا وفطيهة أبهدان وتكفيرهها السوزرا وحكم استطاعات لمن كمان قمد أثمرا وسينته فاجهيد ليه طالبيا أجيرا وفي الصييد ثم الهَدي إن لم تحسط خسيرا ييسد اعتكافسا أو يكفّس والنسذرا عين الحكيم في الأيميان تليق بيه خيبرا السذباح واسم الله فساذكر لمه جهسرا وحكسم ولايات فكسن عسادلا بسرا فسيسابعها ثم الثلاثسون كسي يسلرا السدعاوي والأحكسام يا حبسذا سسفرا شهادته تحسزي ومسن لم تحسز جهسرا عيسانا فجسزء الأربعسين بهسا أحسرا الوكسالات والأيمسان لا تحلفسن فجسرا لإنفساذ أحكسام علسي مسن أتسي نكسرا ضمان وديسن فاجتنبهما تكسن حسرا وحكم انتصار فارفض العجب والكبرا الجنايات والأحداث فاهجر لها هجرا المساجد والأحكام في مالها طرا

وسادسمها والأربعمون يليمه في وفي القيرض مين أموالها وطنائها وسيسابعها والأربعيون تجسده في وثامنه الأربع والأربع وتامنهان تكسين وفي تاسم والأربعمون حميريم مما وفي الطسرق والأنهسار والنخسل جزؤهسا وفي واحسد الخمسين حكسم إجسارة وفي اثنمين والخمسين جسزءا أتسى بسه وفي ثالث الخمسين في الحكم في الربا وفي الحيوان والأصول وبيعها وفي خيامس الخمسين إن كنيت جياهلا وفي سادس الخمسين في السلم قبد أتمي وسابع والخمسون إنكنت طالبسا وعتق وتدبير إذا كنت سائلا وخمسيون في التيزويج ثم وتاسيع وفي الأوليا والكفء إن جئت سائلا وفي الحادي والسبتين جسزءا أتسى بما وفيسه نكساح المشسركات ومسن يسرد وفي صــدقات العيـد سـتون أن تـرد

المساجد أيضا فاختلف نحوها المدهرا وفطرتها إن لم تكسن حائطسا خسبرا الصوافي وفي ما مات أيضا في الصحرا بشفعة مال جاهلا حين البشاا يكسون مسن الأنهسار والبسير كسن حسبرا قياسا هيو الخمسون أودعته شعرا وأكريسية صيارت مسيائله غيرا لعمسرك قسسم المسال بسين السوري طسرا وحكم بيسوع توجب الحار والحظرا فرابسع والخمسسون يا حبّسذا سسفرا بسرد عيسوب للسدواب فحسط خسيرا ورهين وأحكيام المضيارب عيش دهيرا لبيسع خيسار جساء فسالتزم الشسكرا فتسامن والخمسون يدريسه مسن يقسرا وما جا في تزويجاك العبد والحارا وتسزويج صبيان فستونكسي يسدرا يرد به الترويج فاشرح به صدرا ذوات طــــلاق ردهـــن فعــــى الخـــبرا تسلم وإثنان إلى زوجة مهرا

معاشييرة الأزواج فاصيطحب السيرا وفي كسسوة مسا إن تسرى دونهسا عسذرا تطليق فاحسذر لا تكسن جساهلا غسرا الطالق وفي أقسامه فاحاذر الغادرا يظساهم والسبرآن جساءت كسذا تسترا على الغيد حقا فرضها أودع الذكرا النفياس فافهما لتجتنب القائرا المماليسك أحكامسا وتسزويجهم طسرا والحساق أولاد فسسبعون لا نكسرا وفقسد وأيتسام ومسا فسيهم يجسرا وفي حكم أعمسي والمجسانين كسن ذمسرا وإقسرار والرقبا ومنحة كسي يسدرا بأمسر الوصايا فالتزم درسها دهسرا وإيجابها فرضا فأد لها شكرا إلى الفقـــرا والأقــربين يجــد أجــرا لإنفاذ ما أوصى الذي أسكن القبرا من الصنك والألفناظ فناقرا لهنا دهرا ومن لم يبرث فباعلم تكنن فاضلا حبرا حسابا وضربا والتوافق والكسرا

وثالبث والسيتون إن كنيت جساهلا وفي نفقسات ثم والسسكن قسد أتسي ورابسع والسيتون حكسم طيلاق مسرن وخيسامس والسيتون أيضيا تسراه في وسيادس والسيتون في الخليع والسذي وسيابع والسيتون في العِسدد الستى وثامين والسيتون في الحسيض ثم في وتاسميع والسميتون جمسزءا أتاك في وحسيق لابسين ثم حسيق لوالسيد وواحسد وسسبعون أحكسام غائسب وفي حكيم ملقبوط وأحكيام أعجيم وفي ثاني والسببعين حكسم عطيسة وفي ثالبث السبعين إن كنبت جماهلا وفي رابيع السبيعين أمير وصيية وفي خمامس السبعين من كمان موصيا وفي سادس السبعين جاء مضمنا وفي سابع السبعين ماكان ثابتا وفي ثامين السبعين أحكيام وارث وتاسم والسمعون في الإرث إن تمرم

وإجسراء أحكسام وعقسد إمامسة وحساد لهسا بعسد الثمسانين مشسع وئان لها بعد الثمانين في السذي وثالثهـــا بعــد الثمـانين جـاء في وفي الإدلال ثم أيضيها ومسهن يكسهن ورابعهـــا بعــد الثمـانين في الـدما كسذا وقسسامات أتست فيسه والسذي وخامسها بعسد الثمسانين جساء في وسادسيها ثم الثمينانون إنمينا وسابعها بعسد الثمسانين مخسير وفي مليل والنحييل فيسه مسيائل وثامنه____ا ثم الثم___انون م___ؤذن وحكم جهماد المشمركين وسمبيهم بعـــدلهم جــرد الخيــول عوابســا هــــم غضـــب لله باعـــو نفوســهم لهم في الموغى أقدام صدق وما ثمني وخاتم التسعين فيه إقامة وفي خدمة السلطان برغش الذي سبليل الملبوك الشّبم من قلبدوا البوري

فموضيعها منهسا الثمسانون كسي يسدرا بحكسم ضسمانات فسدعها تعسش حسرا عليسه ضمانات وأوصيى بهسا جهسرا الضمانات أيضا والتعمارف لا نكرا عليمه ضمان فاستحل لكسي يسبرا وفي القتبل فاحبذر مبن ملازمه حبذرا عواقليه في الغيرم قيد أجير وأجيرا الأروش وفي حكسم السديّات فكسن حسيرا الإمامــة جـاءت فيـه مثبتـة جهـرا بحكسم قضساة والسولاة فعسى السذكرا مفصّ لة جساءت مبينة غسرا بحكسم جهساد للبغساة أتسى طسرا ففسي تاسمع ثم الثمانين كسي يمارا عليهن أسد تحمل البيض والسمرا لمرضاته في حرب من قارف الكفرا عيزائمهم هيول وقد صيروا صيرا الحسدود فيا الله أحسدت لحسا أمسرا تملَّ غايات العلى قلتها شعرا لعمرك في أعناقهم نعمًا كريرا

هــو القـرم إن نابتـك يومـا ملمـة فيسا خائفسا سسر نحسوه تلسق مأمنسا كتاب ترى نور الحقيقة ساطعا فسنذلك قساموس الشسريعة موضسحا هــو الـيمّ والـدرّ المعـاني بقعـره كتاب لأهل الاستقامة قسد حموي به أودع السدين الإباضسي كساملا وأعيرب ألفاظها مهن الكتيب كلهها فيشهد حقا للمحق بصلقة فشيم ليه ذيلا وطالعيه جاهيدا فإن تعتصم يوما بما فيه عاملا ألا إنـــه روح الحيـــاة ومـــورد مؤلف الحسير الفقيسه جميسال لـــه آل ســعد أســرة وعصــابة فشرر في تأليفه طيب الكسرى وطاف فسيح الأرض للكتب طالبا جيزاه إليه العيرش عنيا جيزاء مين وتسوّج همذا السمفر تاجما ممن الهمدي فشيد هذا الدين بالحيق ناصرا

فسلا تقصدن زيدا سدواه ولاعمرا ويا عـائلا إن زرتـه تعـدم الفقـرا بأسطاره ما يخجل الشمس والبدرا لأهبل النهسي منهسا محجتهسا الكسبرا فغيص فينه مهمنا رمنت تلتقط الندرا مسائل حسق فاقست الأنجسم الزهسرا قويمسا فسلا فيسه تسرى أبسدا نكسرا وأغربهـــا معــنى وأطيبهــا نشــرا وبالفسيق للفسياق حييث أتواكفها وكسرر لسه درسسا وواضبب لسه ذكسرا تلاق الهدى والفوز في البلدة الأخرا العفساة وفلسك للنجساة لمسن بسرا سليل خمسيس ذاك أكسرم بسه حسيرا إلا أنهـــم حــازوا بســؤدده فخــرا وسامر كتبا والمحابر والحسبرا مجدا على جدد وقد وجدا اليسرى قد اصطحب الخيرات وادّخر البرا كـــلام أبي نبهـــان فـــأعظم بـــه قـــدرا وجلدل أهل الزيلغ بالحجلج الكبرا فساسمع إذ نادى السذي يفقسه السذكرا عزيسز فلسم تسدرك لسه أبسدا قعسرا ولا تقستحم بكفيسك آذيسه الغمسرا وأدخلسه الجنسات مهمسا أتسى الحشسرا فتسسعون قسد جساءت مبينسة غسرا محسسبرة وشسسيًا ومنظومسة درا وتوضيح أحكسام لهسا قسد أتست غسرا وأوضح من علم الشريعة مشكلا همو البحسر من العلم اللمدني زاخسر بسساحله قسف أن تمسوّج علمسه سسقى قسيره المسولى بوابسل رحمسة وأجها السفر إن رمست علما وتمست بحمد الله خسدها قويمسة لأجهزاء قاموس الشريعة قسد حسوت وإنّ صسلاة الله ثم سسلامه



.

الشيخ جميِّل بن خميس السعدي في سطور(١)

هو الشيخ الفقيه جميّل بن خميس بن لافي بن خَلْفَان بن خَمِيس بن راشد بن عَلِي السعدي؛ عاش في القرن الثالث عشر الهجري؛ من بلدة القرط من ولاية المصنعة.

درس على عددٍ من علماء عصره، وممن استفاد منهم: الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي وغيره، ودرس على يديه الكثير من أهل الباطنة؛ إذكان صاحب حركةٍ علميّةٍ إصلاحيّة، كان لها أثرها البالغ في ذلك الوقت.

اتصل بالعديد من علماء عصره، منهم الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، والشيخ حمد بن خميس السعدي الذي كان رفيقه في درب الإصلاح، وغيرهما.

ترك العديد من الآثار العلميّة، منها: كتاب (قاموس الشريعة) الذي يعدّ أكبر كتاب ألّف في المذهب الإباضي من حيث عدد الأجزاء؛ حيث تبلغ أجزاؤه تسعين جزءًا، ومن آثاره أيضًا: ترتيب وتبويب أرجوزة دلالة الحيران للشيخ سالم بن سعيد الصائغي، وجواباتٌ فقهيّة.

كان له دورٌ رائدٌ في الإصلاح في منطقة الباطنة، وكان من ضمن الذين قاموا مع السيد حمود بن عزان سنة ١٢٦٢هـ من أجل نصب إمامٍ على عمان، واتصل حبله بأخيه السيد قيس بن عزان.

تشير الدلائل إلى وفاة الشيخ جميّل سنة ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م، ورثاه من الشعراء ابن رزيق.

⁽١) من مقدمة الباحث فهد بن علي السعدي وكذلك الفصل الأول (حياة الشيخ جميل بن خميس السعدي) والفصل الثاني (التعريف بكتاب قاموس الشريعة ودراسته)

الفصل الأول: حياة الشيخ جميّل بن خميس السعدي المبحث الأول: حياته الشخصية

يُعتبر الشيخ جميّل السعدي من الشخصيّات المهمّة في القرن الثالث عشر الهجري؛ لكونه من أبرز القادة لأهمّ الحركات العلمية في الباطنة في الوقت الحديث؛ إضافة إلى كونه صاحب أكبر موسوعة شرعيّةٍ عند الإباضية قديمًا وحديثًا؛ مع ما بوّأه الله من كريم الصفات، وجميل الخصال.

وقبل الحديث عن سيرته العلمية والعملية أعرّج للحديث عن مكوّناته الشخصية التي تعتبر مدخلاً مهمًّا لدراستهما.

المطلب الأول: اسمه ونسبه

هو الشيخ العلامة جُميِّل بن خَمِيس^(۱) بن لَافِي بن خَلْفَان بن خَمِيس بن راشد^(۲) بن عَلِي^(۳) السعدي.

(۱) هكذا خميس من دون تصغير. ووجدت حميد بن عليّ بن مسلّم الخميسي قد كتبه بالتصغير؟ بضمّ الخاء، وتشديد الياء، وهو خطأ. يُراجع: بيانات نسخ الجزء الرابع والعشرين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميل بن خميس السعدي؟ نسخه حُميد بن عليّ بن مُسلّم الخميسي؟ وكان تمام نسخه نهار ۱۲ ربيع الأول ۱۳۱٥هـ، مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؟ برقم (۱/۲٤).

- (۲) إلى هنا أثبت الشيخ جميّل نسبه. يُراجع: بيانات نسخ الجزء الخامس والثلاثين من كتاب بيان الشرع للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي، وكان تمام نسخه ضحى الجمعة ٢٦ ربيع الأول ٥٤ ١٢ هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ رقم (٤/٣٥)، وبيانات نسخ الجزء الرابع من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميل بن خميس السعدي؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٧٢١، الخاصّ: ٨٦ ب فقه)، وبيانات نسخ الجزء الخامس والثلاثين من كتابه قاموس الشريعة، وكان تمام نسخه ٢١ جمادى الآخر ٢٥٦ ١هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٤٣١).
- (٣) زيادة أثبتها في نسب الشيخ جميّل كلِّ من ناصر بن سعيد بن علي السعدي وخميّس بن عويمر بن خميس الخميسي. يُراجع: بيانات نسخ الجزء السادس والثلاثين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميل بن خميس السعدي؛ نسخه ناصر بن سعيد بن علي السعدي للسيد الرضي الثقة الولي الورع الزكي العدل المرضي الحلاحل الأبي قيس بن عزان بن قيس بن الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي؛ وكان تمام نسخه ١١ رجب ١٧٦٦هـ؟ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٢/٣٦)، وبيانات نسخ الجزء الثاني والعشرين من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، نسخه خميّس بن عويمر بن خميس بن عويمر الخميسي لوالده وشيخه وصفيّه ومودّه وعونه على الطاعة سالم بن خليفين السعدي الذي جعله وقفًا لوجه الله، وكان تمام نسخه ٢٠ جمادى الآحر سالم بن خليفين السعدي الذي جعله وقفًا لوجه الله، وكان تمام نسخه ٢٠ جمادى الآحر

وقد أثبت أخوه عمير نسبه هكذا: عمير بن خميس بن لافي بن خلفان بن راشد بن خميس السعدي^(۱)، وذلك بتقديم راشد على خميس، وبدون زيادة علي، وإنما أثبت تقديم خميس على راشد بناءً على ما سطّره الشيخ جميّل نفسه في نسبه، وهو أعلم وأكبر منه، وزيادة (علي) أثبتها بناءً على ما كتبه ناصر بن سعيد بن علي السعدي (حي: ١٢٨٤هـ) وغيره في نسب الشيخ جميّل.

ویتصل نسب الشیخ جمیّل إلی سعد بن بکر بن هوازن بن منصور بن عکرمة بن خصفة بن قیس بن عیلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.(۲)

⁽۱) يُراجع: بيانات نسخ الجزء السابع والأربعين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ حميل بن خميس السعدي، نسخه عمير بن خميس بن لافي السعدي لسيّده قيس بن عزان بن قيس بن الإمام أحمد بن سعيد، وكان تمام نسخه في يوم السبت ساعة المشتري شهر ربيع الأول ١٢٦٦ه؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٨٩٨، الخاص: ٨٢ ب فقه).

⁽٢) إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان للشيخ سالم بن حمود بن شامس السيابي؛ ص ٢٥

المطلب الثاتى: ولادته ونشأته

بعد البحث في المصادر والمراجع المتوافرة بين يدي لم أتوصل إلى تأريخ محدّدٍ لولادة الشيخ جميّل، ولا إلى مكانها، ولكن عند استقراء المعلومات المتوافرة عن الشيخ جميّل وأسرته يمكن القول بأنّ ولادته كانت في العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، وذلك للآتي:

أولاً: أنّ ولادة الشيخ المحقّق سعيد بن خلفان الخليلي تتراوح بين سنتي المراح ال

ثانيًا: أن الشيخ جميّلاً تولى الحكم في دعوى في سنة ١٢٤٥ه؛ حيث أبطل في ٤ رجب ١٢٤٥هـ بيع أرضٍ ادّعاها سيف بن خليفة بن خميس السعدي بساحل ودام لوصول مدّ البحر إليها، فلا سبيل لتملكها أو بيعها (١).

ولا يتولى عادةً الحكم بين المتخاصمين من كان دون العشرين؛ لما يتطلبه الحكم بين الناس من مؤهلاتٍ علميةٍ وشخصية، لا تتحقق عادة في من كان سنّه دون العشرين، وعلى هذا فإنّ ولادة الشيخ تكون على أقل تقديرٍ في العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري.

⁽١) النمير (٥/٢٣٦)

ثالثًا: أنّ الشيخ جميّلاً كان من ضمن أهمّ المشاركين في محاولة بعث الإمامة سنة الاحدد الشيخ حمد السعدي - لإقامة العدل، وقد تولى صحار في ذلك الوقت -مع الشيخ حمد السعدي - لإقامة العدل، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر؛ مما يعني أنّ ولادته كانت قبل العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري؛ إذ هذه الأعمال لا يقوم بها عادةً إلا من ناهز الثلاثين.

رابعا: أن الشيخ جميّلاً اشتغل بتأليف موسوعته القيّمة قاموس الشريعة في منتصف الخمسينيّات من القرن الثالث عشر الهجري، وإذا قدّرنا ولادته في العقد الثالث من القرن المذكور فإن سنّه على هذا عند بداية تأليف كتابه يتراوح بين خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين سنة؛ بخلاف ما إذا قدّرنا ولادته في العقد الرابع مثلاً فإنّ سنّه تكون دون خمس وعشرين سنة، وأستبعد أن يكون الشيخ جميّل قد بدأ بكتابة هذه الموسوعة القيّمة وهو دون سنّ الخامسة والعشرين.

أضف إلى ذلك وجود بعض المنسوخات بخطّ الشيخ جميّل ترجع إلى سنة ١٢٤٥ هـ، وسنة ١٢٤٥ هـ، وقيامه بتصحيح بعضها مع إخوانه سنة ١٢٤٥ هـ، فهذه دلائل تجتمع مع ما مضى لتؤكّد ولادة الشيخ قبل العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري.

وأما مكان ولادة الشيخ جميّل فلعلّها في المكان الذي نشأ وتربّى فيه، وهو بلدة ودام من ولاية المصنعة، وقد أشار إليها عند فراغه من نسخ الجزء السابع والثلاثين من بيان الشرع للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي؛ وكان تمام نسخه ضحى يوم ٢٤ ربيع الأول ٢٤٤هـ. (١) كما جاءت نسبته إليها على لسان عددٍ من أهل العلم والنسّاخ الذين عاصروه؛ كالشيخ حمد بن محمد بن خميس الخميسي (٢)، والناسخ

⁽١) يُراجع الجزء المذكور ضمن مخطوطات مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ رقم (٣/٣٧).

⁽٢) يُراجع: أوّل الجزء الثامن والسبعين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميل بن خميس السعدي؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٢٨٢٣).

صالح بن حويمه بن حرمل الخروصي^(۱)، والناسخ ساعه بن سرور بن هميم الشبيبي (۲)، والناسخ حمد بن خلفان بن سالم الهاشمي. (۳)

هذا.. وقد ذكر الناسخ سعيّد بن خميس البلوشي، والناسخ حميد بن سالم السعدي والإمام نور الدين السالمي والشيخ سالم بن حمود السيابي أنّ الشيخ جميّلاً

جاء في أوله بعد سرد الجزء ومحتوياته: "تأليف الشيخ العالم الزاهد والورع المجاهد الفقيه جميل بن خميس بن لافي السعدي الإباضي الودامي العماني رحمه الله، ومالكه الأقل لله حمد بن محمد بن خميس بن حميد بن سليمان الخميسي الإباضي".

كما يرُاجع: أول الجزء التاسع والسبعين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميل بن خميس السعدي؟ نسخه محمد بن شامس بن عيسى بن سالم الخميسي للشيخ الفقيه والورع النزيه الثقة حمد بن محمد بن خميس الخميسي؛ وكان تمام نسخه نحار السبت ١٨ من ذي الحجة ١٢٧٩هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٧٩).

جاء بعد فهرس الكتاب بعد بيان محتويات الجزء: "تأليف الشيخ العالم العلامة الفقيه الورع النزيه الزاهد جميّل بن خميس بن لافي السعدي الإباضي الودامي العماني رحمه الله، ومالك قرطاسه الأقل لله حمد بن محمد بن خميس بن حميد بن سليمان بن حموده الخميسي الإباضي العماني".

- (۱) يُراجع: بيانات نسخ الجزء الثالث والثلاثين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميل بن خميس السعدي؛ نسخه صالح بن حويمد بن حرمل الخروصي للسيد الكامل الثقة الطالب الراغب قيس بن عزان بن قيس بن الإمام البوسعيدي أمدّ الله ملكه، ونصره على الجبابرة المتمرّدين الذين مرادهم إظهار الباطل، وإخماد الحقّ؛ وكان تمام نسخه عصر الجمعة الزهراء ٢٢ ربيع الآخر ٢٣٣ها مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٣٣).
- (۲) يُراجع: بيانات نسخ الجزء الثامن عشر من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، نسخه ساعد بن سرور بن هميم بن سالم الشبيبي، وكان تمام نسخه نحار السبت ۲۶ ربيع الأول المحكم دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ۲۰۳۳).
- (٣) يُراجع: بيانات نسخ الجزء التسعين من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، نسخه حمد بن خلفان بن سالم الهاشمي للشيخ العالم الفقيه الورع النزيه حمد بن محمد الخميسي؛ وكان تمام نسخه يوم الجمعة ٩ جمادى الأولى ١٢٨٥هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث مسلطة عمان؛ برقم (العام: ٢٨٣١) الخاص: ٨٢ ب فقه).

كان يسكن القرط^(۱)، وهو المشهور بين أبناء المصنعة. (۲) وهذا الإشكال يمكن أن يُجاب بالآتى:

أولاً: أن تكون بلدة ودام تشمل عدة قرى، من ضمنها القرط، وهذا معروف في العديد من البلدان في الباطنة التي كانت تضمّ عدة قرى؛ كبلدة الخضراء التي تضمّ سابقًا حلة الجود، والغليلة، والواسط، وسور آل هلال، والعريق، وحلّة السوابع، والعابية، والمخطّم،..الخ، بينما أغلب هذه البلدان الآن تُعرف بأسمائها، ولا تُعتبر من ضمن بلدة الخضراء التي ضاق نطاقها عما قبل.

وعلى هذا يكون الشيخ من قرية القرط من ودام، وهذا جمعٌ حسنٌ، أراني أميل إليه.

ثانيًا: أن يكون الشيخ جميّل من بلدة ودام فعلاً، ثم انتقل إلى بلدة القرط، ولكن هذا الاحتمال يعكّره نسبته إلى بلدة ودام حتى بعد تأريخ وفاته.

⁽۱) يُراجع: بيانات نسخ الجزء التسعين من كتاب قاموس الشريعة، نسخة سعيّد بن خميس بن سعيد بن خميس البلوشي الإباضي العُماني الودامي، وكان تمام نسخه ۱۸ شعبان ۱۸۹ه؛ مكتبة الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى الحارثي/القابل، وبيانات نسخ الجزء السادس عشر من قاموس الشريعة، نسخه حميد بن سالم بن خليفين السعدي؛ وكان تمام نسخه سنة ۱۹۹۰ه؛ مكتبة الشريعة أحمد بن عيسى الحارثي/القابل، وتحفة الأعيان (۲۲۵/۲)، وإسعاف الأعيان (۲۲۵/۲)

ونص عبارة حميد هي: "الشيخ العالم الزاهد الراغب في أعلا المراتب المحقق المدقق في دواوين الشريعة الرئيس حميّل بن خميس بن لافي بن خلفان بن خميس السعدي الساكن في بلد الثرمد بمحل القرط من باحية باطنة عمان السويق"، والتصريح بالقرط واضح، ولكن نسبتها إلى الثرمد التي هي من أعمال السويق لعل مرجعه إلى تداخل الولايتين، وإلا فإنه من المعلوم لدى الجميع بأنّ القرط هي من أعمال المصنعة.

⁽٢) كما أفادني بذلك أخي الفاضل/ سالم بن ناصر السعدي (معاصر؛ من الملدة من ولاية المصنعة).

المطلب الثالث: أسرته وأقاربه

كان الشيخ جميّل من المؤسّسين المهمّين للحركة العلمية في الباطنة، وكان أثره بالغًا في إخراج جيلٍ من المتعلّمين والنسّاخ، وقد تأثّر بالشيخ جميّل العديد من أقاربه وإخوانه، ومن بينهم (١):

أولاً: الشيخ راشد بن خميس بن لافي السعدي (حي: ١٢٦٨ه): مشتغل بالعلم، استفاد من أخيه الشيخ جميّل في مسيرته العلميّة، كما استفاد من غيره. وقد ترك ثلاثة من الأبناء، هم سالم، وسعيد، وعامر، وقد آلت إلى ابنه سالم ملكيّة جملة من كتبه.

وقد بايعه الشيخ جميّل عددًا من كتبه، ومن ذلك:

(۱) كتاب التقييد في معنى المهم والمفيد للشيخ أحمد بن محمد بن بشير الرقيشي، نسخه عبدالله بن سليمان بن سعيّد بن رويشد بن غريب بن راشد المنوري للشيخ الفقيه العالم الورع النزيه عبدالله بن خلفان الهناوي، وكان تمام نسخه نهار الثلاثاء ٨ رمضان ٢٥٩ هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث بسلطنة عمان؛ برقم (١٩٩٤).

ويليه بخط الناسخ: شرح أرجوزة في الصرف للشيخ محمد بن مسعود الصارمي، وهو نفسه صاحب الأرجوزة.

⁽۱) يحسب البعض أن الشيخ حمد بن خميس السعدي العالم الذي اشترك مع الشيخ حميّل في ولاية صحار أخّ له، وليس الأمر كذلك، فالأول هو حمد بن خميس بن محمد السعدي، بينما الثاني جميّل بن خميس بن لافي السعدي، والأول من بلدة الخضراء من ولاية السويق، والثاني من بلدة القرط من ولاية المصنعة.

جاء في أوّل مجموع الكتابين:

"قد بايعتُ أخي راشد بن خميس كتابي هذا، كتبه جميّل بن خميس بيده سنة العدي"، ويليه مباشرةً: "قد أخذتُ هذا الكتاب من عند سالم بن راشد بن خميس بن لافي السعدي بالعارية وأنا الفقير لله تعالى حمد بن حميد السعدي".

ويظهر من التقييد الثاني أنّ لراشدٍ من الأبناء ابنًا اسمه سالم، وقد آلت إليه ملكيّة الكتاب.

(٢) الجزء الرابع (١) (في التوحيد) من قاموس الشريعة؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٢١٥٤). جاء في أوله:

"...[بايعت أ]خي راشد بن خميس كتابي هذا، كتبه جميّل بن خميس بيده"، ويليه مباشرةً: "... عمّي راشد، وهم سالم، وسعيد، وعامر، كتبه الفقير محمد بن جميّل بيده".

وجاء في نفس الصفحة تمليك باسم عمير بن محمد، هذا نصّه: "هذا الكتاب للوالد عمير بن محمد بن جميّل بن خميس بن لافي بن خلفان السعدي، وهو خمسة أبواب في توحيد الله تعالى، كتبه الفقير إلى الله تعالى محمد بن سيف بن ناصر بن سليمان السعدي بيدي الفانية".

هذه التقييدات تشير إلى انتقال الجزء الرابع من المؤلِّف الشيخ جميّل إلى أخيه راشد، ويشير التقييد التاني إلى أبناء راشد الذكور، وهم: سالم، وسعيد، وعامر،

⁽١) لم أجد منه سوى جزءٍ من الصفحة الأولى بجانب صفحة التقييدات التي أشرتُ إليها في الأعلى.

بينما يشير التقييد الثالث إلى ملكيّة عمير بن محمد للكتاب؛ مما يعني رجوع الكتاب إلى ملكيّة أبناء الشيخ جميّل.

(٣) الجزء الثامن والعشرون (في الصيام وفطرة الأبدان) من قاموس الشريعة؛ بقلم غير واحد من الإخوان؛ وكان تمام نسخه ١٥ جمادى الآخر ١٢٦٣ه؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٤٣٦، الخاص: ٨٢ ب)، فقد جاء في أوله:

"بعت هذا الكتاب على الأخ راشد بن خميس السعدي، وقد أبرأته من ثمنه براءة قبض واستيفاء، كتبه الفقير لله جميّل بن خميس بيده سنة ١٢٦٨هـ".

ومن الجدير بالذكر أنّ نسخة الجزء المذكور فيها الكثير من الإضافات على الجوانب، وهي إحدى النسخ التي مرّ بها مراحل تأليف الكتاب.

ويبدو أن الشيخ راشدًا أكبر من الشيخ جميّل، أو أصغر منه بقليل، فهو من أكبر إخوانه، هذا ما يُفهم مماكتبه الشيخ جميّل، وما تُشير إليه دلائل الأحوال.

ثانيًا: الشيخ محمد بن خميس بن لافي السعدي (حي: ١٢٨٤هـ):

ناظمٌ للشعر، وناسخٌ، ومشتغلٌ بالعلم، درس على يد أخيه الشيخ جميّل، وغيره. توجد عنه عددٌ من المنسوخات بخطّ يده، وله وصيّة جعل فيها أخاه عميرًا وصيًّا على تنفيذها، وله شعرٌ أيضًا.

ويبدو أنّ الشيخ محمدًا يأتي في المرتبة الثالثة بين إخوته جميّل وراشد وعمير، فهو أصغر من الشيخ جميّل وراشد، وأكبر من عمير، هكذا يُفهم من دلائل الحال، ومنسوخات الإخوة.

ثالثًا: الشيخ عمير بن خميس بن لافي السعدي (حي: ١٢٨٤هـ): ناسخٌ مشتغلٌ بالعلم، درس على يد أخيه الشيخ جميّل.

نسخ بخطّ يده عددًا من أجزاء كتاب أخيه قاموس الشريعة، وكان وصيًّا على تنفيذ وصية أخيه محمد.

ويبدو أن عميرًا كان أصغر إخوانه، وآخرهم وفاةً؛ فالشيخ جميل توفي سنة الإلام تقريبًا، كما أن محمدًا جعل أخاه عميرًا وصيًّا على تنفيذ وصيته، ولم أجد ما يدل على رجوعه عنها.

رابعا: الشيخ محمد بن جميّل بن خميس السعدي (حي: ١٢٨٨ه): وهو ابن الشيخ جميّل الأكبر، وبه يُكنّى، درس على يد والده، وعلى يد الشيخ سالم بن خلوفه السعدي، والشيخ محمد بن سليّم الغاربي، وغيرهم. ترك من الأبناء عميرًا، وقد آلت إليه ملكيّة كتب والده من بعده. (١)

وقد كان إخوة الشيخ جميّل وأبناؤه خير معينين له على تأليف كتابه قاموس الشريعة؛ سواء كان ذلك بنسخ عددٍ من أجزاء قاموس الشريعة لمراجعتها وتنقيحها،

⁽١) يُراجع: أوّل الجزء الرابع (في التوحيد) من قاموس الشريعة؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (٢١٥٤).

أو كان بنسخ المسائل والآثار التي يحتاج إليها الشيخ جميّل لرسمها في كتابه، أو كان بإعداد أدوات الكتابة له.

المطلب الرابع: خصاله وشمائله

كان الشيخ جميّل من الرجال الذين اتصفوا بجميل الصفات، وكريم الخِلال، ساعيًا في اكتساب الفضائل والفواضل، ملتزمًا بما أمر الله تعالى، مبتعدًا عما نحى عنه ﷺ، وسأحاول هنا سرد بعض ما اتصف به من شمائل:

أولاً: تقوى الله تعالى، والورع، فقد كان الشيخ جميّل رجلاً صالحًا تقيَّا، تضطرب مخافة الله في قلبه، وكان يتورّع عما حرّم الله تعالى، يقول ابن رزيق:

(قدكان عفًّا ناسكًا ورعًا فما ذمت له أهل الذمام ذماما) (١)

ومن تورّع الشيخ جميّل تهيّبه من الفتوى خشية أن يكون ممن يقولون على الله بغير علم، ولهذا لم تؤثر عنه سوى عددٍ قليل من الفتاوى.

وخوفه من الله، وتورّعه هو الذي دفعه إلى التصلّب في الأحكام، فكان لا تأخذه هوادةٌ في إبطال الباطل.

ثانيًا: حبّ العلم، والاجتهاد في نشره، ولا أدلّ على حبّه للعلم من موسوعته القيّمة التي عزّ نظيرها، كتاب قاموس الشريعة، الذي يتألف من تسعين جزءًا، قام الشيخ جميّل بنسخه ثلاث مرّاتٍ تقريبًا، كما قام بنسخ العديد من الكتب، واعتنى بجملةٍ من آثار المسلمين. (٢)

والمتأمّل لسيرة الشيخ جميّل يجد أنه كان طول حياته مهتمًا بالعلم، مجتهدًا في طلبه منذ أن كان صغيرًا إلى أن توفّاه الله، ومما وُجِد بخطّه:

⁽١) سيرد البيت ضمن قصيلة ابن رزيق التي قالها في رثاء الشيخ جميّل بن خميس السعدي.

⁽٢) يُراجع: المطلب المتعلّق بمكتبة الشيخ جميّل من هذا الكتاب.

ريا ليك دم لي لا أريد صباحا (يا ليك دم لي لا أريد صباحا (حسبي به نورًا وحسبي بريقه (حسبي بمضحكه إذا استضحكته (طوّقتُه طوق العناق بساعدي (هذا هو اليوم النعيم فخلّنا

حسبي بوجه معانفي مصباحا)
خمرًا وحسبي خدّه تفّاحا)
مستغنيا عن كلّ نجم لاحا)
وجعلت كفّي للأثام وشاحا)
متعانقين فلا نريد براحا)(٢)

ويقول فيه أحد معاصريه الشيخ يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي:

وسامر كتبًا والمحابر والحبرا محدًّا على جدٍّ وقد وجد اليسرا (٣)

فشرّد في تأليف طيّب الكرى وطاف فسيح الأرض للكتب طالبًا

⁽۱) جاءت ضمن التقييدات الخارجة عن الجزء الثاني والخمسين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس بن لافي السعدي لأخيه جميّل بن خميس بن لافي السعدي لأخيه جميّل بن خميس بن لافي السعدي؛ وكان تمام نسخه ۱۳ شعبان ۱۲۷٦هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (۱/٥٢).

والبيتان من موشّح لعبدالملك بن زهر الإشبيلي (ت:٥٥٧).

⁽٢) الأبيات مؤرخة بسنة ١٢٥٨هم، وقد جاءت ضمن التقييدات الخارجة عن الجزء الحادي والثمانين (في الضمانات) من قاموس الشريعة، نسخه الشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ١٩٨٣، الخاص: ٨٢ ب فقه).

الأبيات لأبي القاسم نصر بن أحمد الخبز أرزي البصري (ت: ٣٣٠هـ)، ويعرف بـ"الخبزرزي" أيضًا.

⁽٣) سيرد البيتان ضمن قصيدة الشيخ يحيى التي قالها في تقريظ كتاب قاموس الشريعة.

وكما كان الشيخ جميّل مهتمّا بتحصيل العلم، اهتمّ أيضًا بنشره، فأنشأ مدرسةً علميةً، استقطبت جملةً من طلبة العلم من مختلف مناطق عمان، وكان الشيخ جميّل يعتني بتربيتهم وتوجيههم، فاستفاد منه الكثيرون، وليس هنالك من مبالغة إذا ما قيل إنّ جلّ المتعلمين من أهل الباطنة بعده كانوا من طلابه، أو من الذين استفادوا منه على أقلّ تقدير. (١)

ثالثًا: سعة الاطلاع، وقوة الحفظ والضبط، وهي صفات ميزت الشيخ جميّلاً، وهي نتيجة طبيعية لاجتهاده البالغ في العلم والتحصيل، ولا أدل على اتصافه بالخلال المذكورة من تأليفه لكتاب قاموس الشريعة، الذي يعد أكبر موسوعة شرعية في المذهب الإباضي.

والمتأمِّل في قاموس الشريعة ينبهر بعدد تلك المراجع الوافرة التي زيّن بها الشيخ جميّل كتابه، وكيف أنه كان يضمّ المسألة مع ما يناسبها في موضعها، وكان مع ذلك ضابطًا فيما ينقله.

رابعا: الجهاد في سبيل الله، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والاحتساب من أجل إقامة دين الله، ومن ذلك اتصاله بالسيد حمود بن عزان، وتوليه لصحار مع الشيخ حمد بن خميس السعدي، ثم اتصاله بعد ذلك بالسيد قيس بن عزان.

كماكان في قومه آمرًا بالمعروف، ناهيًا عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم، يشتد على المنكر وأصحابه، وله سؤالٌ توجّه به إلى شيخه محمد بن خميس البوسعيدي، ينبئ عن تصلّب في دينه، وغيرته على محارم الله أن تنتهك.

وكان الشيخ جميّل شجاعًا في الحروب، فلم يكن مختبئًا خلف الجيش، بل كان في مقدّمة قومه في الحرب؛ كما يفهم ذلك من قول ابن رزيق:

⁽١) يُراجع: المطلب الخاصّ بتلاميذ الشيخ جميّل من هذا الكتاب.

(أما بنو سعد إليهم كان في صفّ الصلاة وفي الحروب إماما)

خامسا: الإكثار من النوافل، والمسارعة إلى الخيرات، والتسابق في ميدان الطاعات، ومن ذلك أنّ الشيخ جميّلاً كان من المحافظين على قيام الليل، مكثرًا من صنوف العبادات، ملازمًا بيت الله تعالى، يقول ابن رزيق:

(لله في قسس المساجد ساجدٌ وإلى النوافل يوقظ النواما)

(متزهّـدٌ يهـوى الـذي صلى ولم يهدم إلى شهر الصيام صياما)

(وإلى الضريك صِلاته موصولة ومع الحجيج يزاحم الأقداما) (١)

وكان الشيخ جميّل يؤمّ بجماعته في الجماعات، ويتقدّم بهم في ميادين الجهاد في سبيل الله، يقول ابن رزيق:

(أما بنو سعد إليهم كان في صفّ الصلاة وفي الحروب إماما)

سادسا: كان الشيخ جميّل مرجعًا لأبناء قومه في الخصومات، فكم من خصومةٍ فكها، وكم من نزاعٍ فضّه، وكم من خلافٍ أنهاه، وقد وُجِدت عنه بعض الأحكام التي حكم بما في بعض النزاعات التي جرت في عهده. (٢)

ولم يكن تحكيم آل سعد للشيخ جميّل في نزاعاتهم إلا لما اتصف به من العلم، والحكمة، والأناة، والحزم، وقد كان مسموع الكلمة بينهم.

سابعا: عنايته بكل ما من شأنه تزكية الأنفس، والارتقاء بالأرواح، وهذا ظاهر في الكتب التي نسخها، أو اعتنى بحا، كما هو بارزٌ في كتابه قاموس الشريعة.

⁽١) سترد الأبيات ضمن قصيدة ابن رزيق التي قالها في رئاء الشيخ جميّل بن خميس السعدي.

⁽٢) يُراجع: حياة الشيخ جميّل العملية.

أضف إلى ذلك ما أُثِر عن الشيخ جميّل من مواقف في هذا الباب؛ خاصةً أنه حرص على صقل نفسه من خلال الإكثار من النوافل كما مرّ. وحرص الشيخ جميّل على تزكية نفوس طلابه، وتوجيههم إلى العناية بهذا الباب.

ثامنا: التواضع الجمّ، والخوف من التقوّل على الله بغير علم، ولهذا نجده في كثيرٍ من فتاوه، وفي العديد من المواضع في كتابه قاموس الشريعة يطلب من القارئ أن ينظر في جوابه، وفيما كتبه، ومن ذلك قوله: "قد ذكرت ما أمكنني ذكره من احتجاج الفريقين، وما لم أذكره فإن الناظر الحاذق يستخرجه ويستنبطه مما ذكرت، وعلى قدر سؤال السائل واحتجاج المحتج يكون جواب المجاوب، هذا مع اعترافي بقلة معرفتي، ورغبتي إلى من وقف على هذا المكتوب، ووقف منه على شيء من الغلط أن يصلحه لوجه الله تعالى، ويستر ما بدا له من العوار، والخير أردت، وبالله التوفيق، ولا حول ولا قوة إلا به، وفوق كل ذي علم عليم، وصلى الله على محمد نبيه الكريم". (١)

هذه بعض مناقب الشيخ جميّل، وجملة القول: أنه كان فريدًا بين رجال عصره، نسيجَ وحده، ولهذا كثر المثنون عليه من العلماء والأدباء في عصره وبعد عصره كما سيأتي.

⁽١) قاموس الشريعة (٣/الباب الثالث والعشرون: في الاختلاف في القرآن وخلقه وأسماء الله وصفاته وما أشبه ذلك).

المطلب الخامس: وفاته

لم أجد تأريخًا محددًا لوفاة الشيخ جميّل بن خميس السعدي إلا أنّه من المؤكّد أنّ وفاته كانت قبل إمامة الإمام عزان بن قيس التي لم يرد له فيها ذكرٌ، وآخر ما وجدته بخطّ يده أبياتٌ كتبها بتأريخ جمادى الآخر ١٢٧٨هـ، وهي:

وقفتُ على مكتوب من لا عدمته فهاجت إلى تلقاء كاتبه روحي وأزعجني شوقًا فلولا تعلّلي بلقياه عن قربٍ لقلت لها روحي

كتبه الذليل الحقير إن لم يرحمه المولى القدير جميل بن خميس بن لافي بن خلفان السعدي بيده؛ في شهر جمادى الآخر سنة ١٢٧٨هـ".(١)

هذا.. ولكننا عندما نتتبع بيانات نسخ أجزاء كتابه قاموس الشريعة يمكن تحديد وفاته تقريبًا؛ إذ إنه بداية من ١٨ من ذي الحجة ١٢٧٩هـ(٢) نجد عبارات الترحّم على الشيخ جميّل ضمن بيانات النسخ أو فوائد الكتاب وتمليكاته، فقد جاء في أوّل الجزء التاسع والسبعين بعد فهرس الموضوعات: "تأليف الشيخ العالم العلامة الفقيه الورع النزيه الزاهد جميّل بن خميس بن لافي السعدي الإباضي الودامي العماني-،

⁽۱) يُراجع: التقييدات الخارجة عن الجزء الثاني والخمسين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس بن لافي السعدي لأخيه جميّل بن خميس بن لافي السعدي؛ نسخه محمد بن خميس بن لافي السعدي؛ وكان تمام نسخه ۱۳ شعبان ۱۲۷٦هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (۱/۵۲).

⁽۲) يُمكن مراجعة بيانات نسخ أجزاء قاموس الشريعة التي نُسِخت بعد هذا التأريخ للتأكّد من ذلك، ومنها على سبيل المثال: الجزء الخامس والعشرون من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميل بن خميس السعدي؛ نسخه خلفان بن سليمان بن خويطر السعدي لصفيّه الثقة حمد بن محمد بن خميس الخميسي؛ وكان تمام نسخه عصر الأربعاء ٢٩ محرم ١٢٨٣هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٢٥).

ومالك قرطاسه الأقل الله حمد بن محمد بن خميس بن حميد بن سليمان بن حموده الخميسي الإباضي العماني".

وقد نسخ الجزء المذكور محمد بن شامس بن عيسى بن سالم الخميسي للشيخ الفقيه والورع النزيه الثقة حمد بن محمد بن خميس الخميسي؛ وكان تمام نسخه نهار السبت ١٨ من ذي الحجة ٢٧٩هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٧٩).

وعلى هذا فإنّ تأريخ وفاة الشيخ جميّل تكون محصورةً بين جمادى الآخر ١٢٧٨ هـ وعلى هذا فإنّ تأريخ وفاة الشيخ جميّل ١٢٧٨ هـ ويترجّح لدى الباحث أنّ الشيخ جميّل كانت وفاته قبل ١٤ من ذي الحجة ١٢٧٨ هـ؛ إذ إنني وجدتُ قصيدة ابن رزيق في رثائه في أول الجزء السابع والخمسين من قاموس الشريعة الذي انتهى الناسخ من نسخه في التأريخ المذكور (١)، وناسخ القصيدة هو نفس ناسخ الكتاب، وبناءً عليه تكون وفاة الشيخ جميّل محصورةً بين جمادى الآخر و ١٤ من ذي الحجة ١٢٧٨ هـ؛ أي في النصف الثاني من سنة ١٢٧٨ هـ، والله أعلم. (٢)

⁽۱) تراجع القصيدة ومقدمتها النثرية ضمن: التقييدات الخارجة عن الجزء السابع والخمسين من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس بن لافي السعدي؛ نسخه سعيد بن سالم بن سلمان السعدي؛ وكان تمام نسخه ١٤ من ذي الحجة ١٢٧٨ه؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث –سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٩٧٢) الخاصّ: ٨٢ ب فقه).

⁽۲) أشار الناسخ حميد بن سالم بن خليفين السعدي على إثر نسخه الجزء السادس عشر من قاموس الشريعة سنة ١٢٨٥ه أنّ وفاة الشيخ جميّل كانت قبل عقد الإمامة للإمام عزان سنة ١٢٨٥ه بتسع سين؛ أي ١٢٧٦هم، وهذا التأريخ هو على سبيل التقريب، فقد رأينا أنّ الشيخ حميّلا كان حيًّا إلى سنة ١٢٧٨هم.

يُراجع: بيانات نسخ الجزء السادس عشر من قاموس الشريعة، نسخه حميد بن سالم بن خليفين السعدي؛ مكتبة الشيخ أحمد بن عيسى الحارثي/القابل.

وقد رئاه الشاعر البليغ حميد بن محمد بن رزيق بقصيدةٍ ميميةٍ رائعةٍ، قدّم لها بمقدمة، وهذه هي القصيدة بمقدمتها:

"وقال الشاعر الفصيح حميد بن رزيق:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قضى على الأنام بالحمام، وساوى به بين العلماء الأعلام والمتمّمين لتمتمة الكلام، فلا يشكّ العقل المتجرّد والنفس البسيطة أنّ سبب أجل البريّة ليجد بحدى المنيّة، فمن ذا يدخل حرف السلب على إيجاب المنون، والله على يقول لخير خلقه: ﴿إِنَّكَ مَيِّتُ وَإِنَّهُم مَّيّتُونَ ﴿[الزمر: ٣]، فأيّ يوم لا يرى الإنسان حمام قوم الشكّ عن إلمام الحمام (١)، ورمم الأجسام في الرغام؛ لقول الله العلام ترى (١): ﴿وَإِنَّا لَجَعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾[الكهف: ٨] فنحن كما نندب جهابذة العلماء الأعلام وغيرهم من الأنام سنندب إذا انتهلنا كؤوس السام، هيهات أن تجد نفس بسيطة عن الفوت فوت، ﴿كُلُّ نَفْسِ ذَآمِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[آل عمران: ١٨٥]، لله الدوام، وللأنام الحمام، لا فرار للأعمار عن الحمام، فهي في يده كالأرجل المقيّدة ﴿أَيْنَمَا ولائنام الحمام، لا فرار للأعمار عن الحمام، فهي في يده كالأرجل المقيّدة ﴿أَيْنَمَا فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةً ﴾[النساء: ١٨٧]، كلما هو آتٍ قَيْبٌ، لا يشكّ اللبيب.

⁽١)كذا في الأصل، ولم تتضح لي معناها في السياق.

⁽٢)كذا في الأصل، ولم تتضح لي معناها في السياق.

ينتهي نثري هذا ونظامي بحول الله الموجود الواجب الوجود إلى مشايخ آل سعدٍ الخاصة والعامّة، المتمسّكين بمذهب أهل الاستقامة؛ عليكم منّي أسنى التحيّة والسلام ما ذكر التضمين والمطابقة والالتزام، وبعد:

لما وصل إلى ربعنا من ربعكم النعي المعرّض بحتف الشيخ الثقة الفقيه العالم الجهبذة العلامة النبيه اللوذعيّ المصقع الفهّامة الأنيس الرئيس السعدي جميّل بن خميس؛ أشعر لي العقل المجرّد، والنفس البسيطة أنّ النعي المعرّض هو المصرّح لنا بمصابه، فجرّعنا بشرى الوصد وصابه، فأذرت نواظرنا ديم الدموع حتى خلنا تسجامهن لم تحكها الغمائم بالهموع، ثم قلنا كما يقول المصابون الصابرون: ﴿إِنَّا لِللّهِ وَإِنّا إِلَيْهِ وَإِنّا إِلَيْهِ وَإِنّا إِلَيْهِ وَإِنّا إِلَيْهِ وَإِنّا اللّه وَاللّه وَعَيل رَحِعُونَ ﴿ البقرة: ١٥٦]، فيا لها من رزيّةٍ كادت أن تذيب منّا بخذمها الأكباد، وتحيل النهار ليلاً لم يمط عنه اللثام.

فيا أيها المشايخ الأقربون إلى هذا الشيخ الجهبذة نسبًا والأبعدون، وفي تامورهم (١) صاب مصابه ربا، عليكم بالصبر (٢)، ففيه من الله لكم جزيل الأجر، فهو القائل لنبيّه الأمين: ﴿وَبَثِيرِ ٱلصَّبِرِينَ ﴾ [البقرة:٥٥] وبغير إيهام إنّ منيّة هذا الحبر العالم ثلمة للإسلام، أزال الله عنّا وعنكم الحزن بالاصطبار، ولا أرانا وأراكم إلا ما يسر أعراض البصائر، وجواهر الأبصار، فهو القدير، وبالإجابة جديرٌ.

(١) التأمور والتامور: القلب؛ يقال اجعل هذا الأمر في تأمورك؛ أي في قلبك.

⁽٢)كذا في الأصل، ولم يتضح لي معناها.

وإني لما ناجاني^(۱) برثى الشيخ المذكور في الصدور؛ فتح الله لي باب القريحة بمفتاح الإفصاح، فأدخلت للرثى ما هو موجودٌ في القاموس والصحاح، ومن الواجب لا السالب.

على أهل الإخاء في الدين أن يذكر الفاقد المفقود بثناء يترى نظمًا ونثرًا، ولعمري إنّ هذا الشيخ المفقود بالثناء جديرٌ؛ إذ قلّ في المحامد له النظير، لا قطع الله سبب المودّة بيننا بآله وعشيرته، وجعله متصلاً لا منفصلاً ما سرح سوام، ولمع حسام، والسلام.

وقال شعراً:

أبكى المصاب الكتب والأعلاما ومدارس الفقه الشريف بشومه انودموع أهل الاستقامة ناظرت خصر المصاب وعمّ أصحاب النهى وفرا إلى العلماء أعلام الهنا وقلوهم في جمره انقلبت وفي شقوا العزاء ولو يحل لشقوا ونما النواحي واغتدا ونما النواح من النواحي واغتدا بكر النعيّ وقال غادر دهرنا فأجبتُه أجميّل السعدي قضي فبكى وقال نعم وقد كاد الأسى

وأحال ضوء نديهن ظلاما درست فما حَبرٌ نعوه كلاما دمع الغمائم بالأسى تِسْجاما وجسيمه أذوى لهم أجساما فتكحّلوا النوم الملم لماما بحر الهموم الفكر منهم عاما أكبادهم إذ لا يرزال حراما شيخ اصطبار النادبين علاما أشياخ مربعنا الشهير يتاما فلقد هدمت بنعيك الأعلاما من عظمه لى أن يشق عظاما

⁽١) كذا في الأصل، ولم يتضح لي معناها في السياق.

وأسالت الدمع الهتون لصاحبي فحمام نجل خميس فل قواضبًا أما بنو سعد إليهم كان في لا غيره العلماء في أيامه أما بيان الشرع رتبه لنا وأتاح أبوابًا إليه فسيحةً أثر الأوائل والأواخر لقه فتسهلت في كلّ باب إربة الـ فكفاه لم يسبق على ترتيبه قـدكان عفًّا ناسكًا ورعًا فما لله في قلم المساجد ساجدً متزهد يهوى الذي صلى ولم وإلى الضريك(٢) صِلاته موصولةً وإليّ قبل وفاته منه أتي فيه أقاموس الشريعة اسمه فأجبته وأبي نعم ومطابقً وله نظمتُ بما يروق من الثنا

مثلبي وما سمعي استلذّ ملاما للمسلمين وثلّه الإسلاما صف الصلاة وفي الحروب إماما قالوا ولم ياكُ قولهم أوهاما ترتيب حبر لا يفارق داما ولهن يسر فهمه أعلاما في تلكم الأبواب لا إيهاما _ستوّال من أشياخه أحكاما دمت(١) له أهل الذمام ذماما وإلى النوافل يوقظ النواما يهدم إلى شهر الصيام صياما ومع الحجيج يزاحم الأقداما طرس شفالي بالقراح أواما يحلو وذاك كتابه استفهاما ونظيره ألفٌ تطابق لاما أبيات شعر تبهر النظّاما(١)

⁽١) كذا في الأصل، ولعلّ الصواب (ذمّت)

⁽٢) الضريك: الفقير البائس.

وأتے إلى جوابه يا صفوتى وغما إلى وداده وغما له [ف[قضى الإله عليه عدلاً بالفنا إنّ المنيّـــة للبريّــة مـــوردٌ فله الدوام ولا دوام لغييره أفنبقي في هذى الدنا ونقول لا ومع القياس فنحن والدنيا بالا أين الذين علوا بعلمهم أما أين الذين زهوا بسامهم أما أيسن اللذين زهوا بكثر جنودهم تركوا القصور وفي القبور عظامهم آن الرحيل فمن ترود للفنا ال إنّا ولولا الحبر نجل سليّم فله صفاحلم وفهم ثاقب وإليه زهـ د كالصعيد حظوظه

أكرمتني بسنا الثنا إكراما ودّى فصار ودادنا إلماما فكأنــه لا في الزمـان أقامـا ما للورى جعل الإله دواما فلنا التطير إن حمامًا حاما يبقكي الليالي اللهُ والأياما شلكِّ نصير كأننا أحلاما صاروا على رغم الأنوف رغاما سقتهم كف الخطوب الساما وروا(۲) رماح الظاعنين ثماما صاروا رفاتًا للبلاء رماما تقوى فلا يرى في المعاد غراما لن يغتدي ثغر لنا بساما حتى ظننا فهمه إلهاما فعلیه ما علم یفید (۳) نغاما سام الركا ويرى فعاف الساما(١)

⁽١) يشير ابن رزيق بمذا البيت إلى القصيدة التي كتبها في تقريظ كتاب قاموس الشريعة، وستأتي عمد الحديث عن قاموس الشريعة من هذا الكتاب.

⁽٢)كذا في الأصل، ولعلّ الصواب: ورووا

⁽٣)كذا اتضحت لي في الأصل، ولم يتضح لي معناها.

یا زائری قبر الفقیه جمیّل عنی بجهدد بلّغ وه سلاما واسقوا ثراه بدمعکم إذا (۲) رعدٌ جدی برقًا وساق غماما

تمّت القصيدة، وناظمها الشاعر الفصيح ابن رزيق راثيًا فيها الشيخ العالم الفقيه العلامة مؤلّف قاموس الشريعة جميّل بن خميس بن لافي السعدي -رحمه الله تعالى-. كتبه الفقير لله سعيد بن سالم السعدي بيده"(٣).

المبحث الثاني: حياته العلمية

تعلّق الشيخ جميّل بالعلم منذ صغره، ونذر حياته له إلى حين مماته، فكان وقته بين قارئ لكتاب، أو ناسخٍ له، أو عاملٍ على تأليفه، فكان الكتاب جليسه أينما كان. ومع اجتهاده البالغ في دراسة العلم وتحصيله؛ آتاه الله تعالى اطلاعًا وحفظًا واسعين لآثار المسلمين، وكان متصلاً في نفس الوقت بعلماء عصره للتناقش معهم في غوامض المسائل، ومشكلات البحوث.

والمتأمّل في كتابه قاموس الشريعة أوسع كتاب أُلّف في الشريعة عند الإباضية؛ يدرك مدى الاجتهاد التي كان يبذله الشيخ جميّل في تحصيل العلم، كما أنّ المتأمّل في الحركة العلمية التي قادها يتبيّن له عظم الدور الذي قام به في تنشيطها وتوسيع نطاقها. وسيأتي الحديث عن ذلك كلّه ضمن مباحث هذا الفصل.

(١) غير واضح في الأصل.

⁽٢) شطر البيت غير مستقيم من حيث الوزن، ولعل هنالك سقطًا.

⁽٣) تُراجع القصيدة ومقدمتها النثرية ضمن: التقييدات الخارجة عن الجزء السابع والخمسين من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس بن لافي السعدي؛ نسخه سعيد بن سالم بن سلمان السعدي؛ وكان تمام نسخه ١٤ من ذي الحجة ١٢٧٨هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث السعدي؛ وكان تمام نسخه ١٤ من ذي الحجة ١٢٧٨هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث السعدي؛ وكان تمام نسخه ١٤ من ذي الحجة ١٢٧٨ ب فقه).

المطلب الأول: شيوخه

لم أجد عن الشيخ جميّل نفسه تصريحًا باسم أحد شيوخه الذين درس عليهم، ولكن عند قراءة سيرة الشيخ جميّل، ومقارنتها بمعطيات ذلك العصر العلمية؛ يمكن القول بأنّ الشيخ كان عصاميًّا في طلب العلم كما تدلّ عليه سيرته العلمية، ولكنه استفاد مع ذلك من عددٍ من علماء عصره، ولعلّ من بينهم:

أولاً: الشيخ ناصر بن أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي (ت:١٢٦٢هـ): أحد كبار فقهاء عصره، وقد خلف والده في الرئاسة العلمية في عُمان، وقد درس عليه عددٌ من أهل العلم في الباطنة كالشيخ راشد بن مصبّح السباعي.

أدركه الشيخ جميّل، وأخذ عنه، وتوجّه إليه بالسؤال، وقد أورد الكثير من جواباته في كتابه قاموس الشريعة، ونقل العديد من نصوص مؤلفاته ضمن كتابه المذكور.

ومن سؤالاته التي توجّه بما إلى شيخه المذكور (١):

أولاً: "عن الشيخ ناصر بن خميس: وهل تعلم سيّدي اليوم أحدًا ممّن يتولّى ويبرأ ببصر نفسه، ومن عندك بمذه المنزلة؟

الجواب - وبالله التوفيق-: إنّي قليل العلم، وركيك الفهم، ولم يعلم ذلك إلا أهل العلم والفهم، وأنا ضعيف من ضعفاء المسلمين، هالك إن لم يتداركني الله برحمته وعفوه وغفرانه، وقولي في جميع الأشياء، وديني دين المسلمين أهل الاستقامة في الدين، عليه أحيا، وعليه أموت، وعليه أبعث إن شاء الله.

قال المؤلّف: وقد سألت الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي عن هذه المسألة فقال في جوابحا:

⁽١) سيأتي جميع ما وجدته منها عند الحديث عن آثاره.

الجواب: أمّا أنا؛ فكما تراني لم أتّصل بأهل العلم الموجودين في زماني، بل هم في أماكن بعيدة عني كمثلك، ومثل الشيخ حمد بن خميس السعدي، ومثل الشيخ علي بن سليمان العزري، فهؤلاء عندي علماء زماني، وأفضل من أعلمه في عمان، ولا أعلم بك ولا بحما أنكم تبصرون ذلك أم لا، وأنا بنفسي رقيق الفهم، قليل العلم، أقلكم علمًا وفهمًا، وبالله التوفيق"(١).

ثانيًا: "مسألة: أحسب أنمّا عن الشيخ سعيد بن بشير الصبحي؛ لأنمّا على أثر جوابه: وإذا أصاب الرجل شيءٌ من الألم أو أصاب نسله؛ أله أن يتداوى ويسأل الأطباء، أم يسلّم الأمر لله ويتوّكل عليه؟

الجواب: كلّه واسع، وله ما نوى في ذلك، والله أعلم.

قال المؤلّف: سألت الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي عن هذه المسألة؛ فأجابني: كيف يكون ليس له أن يتداوى، وليس له أن يسأل الأطبّاء، ولو علم بما تزول علّمه؛ لكان لازمًا عليه أن يتداوى بما حتى تزول، وقال النبي : «العلم علمان؛ علم أديان وعلم أبدان»، فجعل أصول العلوم النافعة للمرء علم الدين وعلم الطبّ، فعلم الدين به يعبد الله تعالى، وعلم الطبّ به يتقوى على العبادة وعلى تعليم العلم، ولولا جوازه؛ لما عظمه النبي أوما عظمه الله على لسان رسول الله على لسان رسول

وفي الأخبار: إنّ داود النبي الله أصابته علّة، فلم يزل يسأل الله تعالى أن يشفيه، فأوحى الله عليه: يا داود أتريد أن أبطل الحكمة التي أودعتها العقاقير؟ فوعزّتي وجلالي لا شفيتك حتى تتداوى بها، وسحر النبي الله فلم يشف إلا بنزول

⁽۱) قاموس الشريعة (٨/الباب الرابع عشر: ذكر من ثبتت ولايته في حكم الظاهر كيف يزول وفي صفة من يتولّى ببصر نفسه)، وبيان المشكل للشيخ راشد بن مصبح السباعي؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي/السيب؛ برقم (١٥٣٤)، (١٢٠/١).

سورة الفلق، وسورة الناس، وقرئتا على العقد ففرج الله عنه، ولو كان التوكّل هو ترك التداوي؛ لكان أحق به رسول الله في هذا، وقد وصف النبي في لكثيرٍ من أصحابه لشفاء عللهم، وليس التوكّل ترك الدواء؛ بل التوكّل امتثال الأمر الإلهي والأمر النبويّ، وأمر العلماء، وكلّهم أمروا بالتداوي، فاحذر من التفكّر بمثل هذا الذي لا يزيد عقلك إلاّ قذا وأحرق بغور عقلك كل ظلمة حتى يصير كلّه نورًا ترى الحق بنور الحق في كلّ مرة حد إمكانك في جلاء ذلك منك، وبالله التوفيق". (١)

ثالثًا: الشيخ على بن حميد بن طالب الهاشمي (حي: ١٢٤٨هـ): أحد المشتغلين بالعلم في القرن الثالث عشر الهجري، درس عليه عددٌ من المتعلّمين في الباطنة.

استفاد منه الشيخ جميّل في مسيرته العلمية، وقد نسخ له عددًا من آثار المسلمين، منها الجزءان الخامس والثلاثون والسابع والثلاثون من بيان الشرع للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي، وكان تمام نسخه للأول ضحى الجمعة ٢٦ ربيع الأول ٥٤٠ ١هـ، وقد ٥٤٠ ١هـ، بينما كان تمام نسخه للثاني ضحى يوم ٢٤ ربيع الأول ٢٤٤ ١هـ، وقد نعته في بيانات نسخ الكتابين به "الشيخ الأجل الفقيه الأكمل"، و"الشيخ الأجل الورع الأكمل الثقة المفضل"، وبه "شيخه ومحبّه ووالده الشيخ"، و"الشيخ الوالد".

رابعً: الشيخ محمد بن خميس بن سالم بن عبدالله البوسعيدي (حي: ٥٤ ٢ ١ه): فقيه، عاش في القرن الثالث عشر الهجري، وقد نشأ في سمد الشأن ثم انتقل إلى الرستاق، من آثاره: سيرة في ذكر الأبدال وصفاقم وسيرتهم، ومسائل فقهية عديدة. (٢)

⁽١) قاموس الشريعة (١٢/الباب الرابع عشر: في جواز التداوي ومعالجة العلل وفي الكيّ بالنار، واستعمال الأدوية المجهولة، وما يلزم الطبيب وما لا يلزمه).

⁽٢) يُراجع: معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية (قسم المشرق) ٧٣/٣

أدركه الشيخ جميّل، واستفاد منه، وتوجّه إليه بالسؤال^(۱)، واعتنى بدراسة جواباته، وقد أورد له في قاموس الشريعة العديد من الأجوبة. (^{۲)} وسمّاه "تاج الدين سراج المسلمين الشيخ العالم".

وكان الشيخ محمد عاشقًا للكتاب؛ خاصّةً كتاب بيان الشرع، وله أبيات في ذلك، يقول:

أنيسي كتابي في الزمان المبتلي كليمي ومنهاجي سراجي وذروتي تلادي وأعضادي وصحبي بغربتي أسامره والليل فال نجومه وإنّ سواه أنجم ببروحها فما خاب طلاب لديه نعم ولا ولا شرف من لا ينال بلاغه ولا نائل من ليس يحظى بسمرة ولا نائل من ليس يحظى بسمرة بحورًا بحا العقلا زهورًا بحلكك

أنيسي جليسي فوق صهوة محفلي بحب بيان الشرع لا شكّ مبتلي وعن حبّه أمسيتُ لم أتعذلِ وغيم بيان الشرع ليس بآفلِ ونجم بيان الشرع ليس بآفلِ وإنّ بيان الشرع شمس بأمثلِ يوفق قاليه كبير المحفلِ ولا بالغُ من لم يحل بمكللِ ولا بالغُ من لم يحل بمكللِ ولا لمن السناء بدغفلِ ولا لمن السناء بين بلبل (٣)

(١) سيأتي ضمن الحديث عن آثاره.

⁽٢) يُراجع مثلا: قاموس الشريعة (٣٢/الباب الثالث عشر في حدود الحرم وأسماء المشاعر واشتقاقها).

⁽٣) يُراجع: مجموع؛ بدار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٩٠، الخاص: ٦٠ ب فقه)؛ (ص٤٥٣). وألفاظ بعض الأبيات صعبة القراءة، فاجتهدتُ في قراءتما. وتوجد نسخة أخرى من الأبيات في مخطوطٍ بدار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطة عمان؛ برقم (٣١٩٠).

حبّ الشيخ البوسعيدي للكتاب ومسامرته له انتقل إلى تلميذه الشيخ جميّل، وقد مرّت معنا الأبيات التي أوردها الشيخ جميّل في حبّ مسامرة الكتب، وأمّا بيان الشرع الذي أعجب به الشيخ البوسعيدي فقد جعله السعدي أصلاً لكتابه قاموس الشريعة، وأحبّه كثيرًا، ونسخ عددًا من أجزائه (۱)، وسمّاه "قصارى حبّي" (۱).

ومع هذا فإن هنالك جملةً من العلماء الذين اتصل بهم، واستفاد منهم كما يستفيد العالم من أقرانه من أهل العلم، ومن بينهم: الشيخ حمد بن خميس السعدي، والشيخ راشد بن مصبّح السباعي، والشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، والشيخ محمد بن سليّم الغاربي، وغيرهم.

وإنّ المتأمّل في كتابه قاموس الشريعة يجد أنّ الشيخ جميّلاً عاش حياته للعلم منذ أن كان صغيرًا إلى أن توفّاه الله؛ كما تشير إلى ذلك توأريخ تصحيحه لبعض أجزاء كتابه قاموس الشريعة، ومما وجدته بخطّه:

(يا ليك طُكُ أو لا تَطُكُ لا بكة لي أن أسهركُ) (لو كان عندي قمرٌ ما بتُ أرعى قمركُ) (٣) وجاء بخطّه أيضًا:

⁽١) من ذلك الأجزاء التالية: السابع عشر، والخامس والثلاثون، والسابع والثلاثون، والثالث والأربعون.

⁽٢) قاموس الشريعة، (الناشر: وزارة التراث والثقافة/سلطنة عمان، ٢٠١هـ/١٩٨٢م)، (١٨٨).

⁽٣) جاءت ضمن التقييدات الخارجة عن الجزء الثاني والخمسين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ حميّل بن خميس بن لافي السعدي لأخيه جميّل بن خميس بن لافي السعدي لأخيه جميّل بن خميس بن لافي السعدي؛ وكان تمام نسخه ١٣ شعبان ١٧٦٦هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٥٢).

(يا ليل دمْ لي لا أريد صباحا حسبي بوجْ و معانقي مصباحا)
(حسبي به نورًا وحسبي بريقه خمرًا وحسبي خدّه تفّاحا)
(حسبي بمضحكه إذا استضحكته مستغنيًا عن كلّ نجم لاحا)
(طوّقتُه طوق العناق بساعدي وجعلتُ كفّي للأثام وشاحا)
(هذا هو اليوم النعيم فخلّنا متعانقين فلا نريد براحا)(١)

يقول فيه أحد معاصريه الشيخ يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي:

وسامر كتبًا والحابر والحبرا مجدًّا على جدٍّ وقد وجد اليسرا^(٢)

وطاف فسيح الأرض للكتب طالبًا

فشرّد في تأليف طيّب الكرى

المطلب الثاني: تلاميذه

كان الشيخ جميّل أحد أهمّ روّاد الحركة العلمية في الباطنة في وقته، وواحدًا من كبار المصلحين في عصره في عُمان، ومن آثار حركته العلميّة أولئك الطلبة الذين تخرّجوا من مدرسته، ونهلوا من معينه، فكان منهم العلماء، والشعراء، والنسّاخ، والقادة، وغيرهم. يقول نور الدين السالمي: "وكانت الباطنة قد زهرت زهرة حسنة وكثر فيها الأخيار والمتعلمون، وفيهم الشيخ جميل بن خميس مؤلف قاموس الشريعة، وكان يسكن القرط، وكان شيخهم حمد بن خميس من خيارهم". (")

⁽۱) الأبيات مؤرخة بسنة ۱۲۵۸هم، وقد جاءت ضمن التقييدات الخارجة عن الجزء الحادي والثمانين (في الضمانات) من قاموس الشريعة، نسخه الشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ۱۹۸۳، الخاص: ۸۲ ب فقه).

⁽٢) سيرد البيتان ضمن قصيدة الشيخ يحيى التي قالها في تقريظ كتاب قاموس الشريعة.

⁽٣) تحفة الأعيان (٢/ ٢٥)

وسأحاول هنا ذكر بعض الذين درسوا عليه، أو استفادوا منه في مسيرتهم العلميّة، ومنهم:

أولاً: إخوته وأبناؤه، فقد كان للشيخ جميّل دورٌ بارزٌ في تعليم وتوجيه إخوته وأبنائه، فاستفادوا منه في مسيرتهم العلمية والأدبية، ومن بينهم: إخوته المشايخ الأجلاء راشد ومحمد وعمير أبناء خميس بن لافي السعدي، وابنه الشيخ محمد بن جميّل بن خميس السعدي، وقد سبق الحديث عنهم عند الإشاره إلى أقاربه في الفصل الأوّل الذي تناول سيرة الشيخ جميّل السعدي.

ثانيًا: سالم بن خلوفه بن حميد بن راشد السعدي (حي: ١٢٨٨هـ): فقيه، اشتغل بنسخ الكتب وتصحيحها؛ من بلدة الملدة من ولاية المصنعة.

قام سالم بنسخ العديد من أجزاء قاموس الشريعة، واجتهد في تصحيحها على نُسَخها، وقد اتصل بالشيخ جميّل السعدي، ويبدو أنه كان ممن أعان الشيخ جميّلاً في تأليف كتابه؛ سواء كان ذلك بنسخ المسائل والآثار له، أو بتصحيحها على أصولها المنقولة منها، أو حتى بنقل مسوّدات أجزاء القاموس نفسه.

وكان الشيخ سالم ينسخ للشيخ جميّل ما أراد من الكتب؛ سواء كانت له أو لغيره من العلماء، ومن ذلك: كتاب المساجد لأبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي، وكان تمام نسخه ضحى الثلاثاء ١٤ رمضان ٢٥٦هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٢٧٠).

فقد ورد عند بيانات النسخ: "تحاسبا الشيخ جميّل وصاحب الكتاب(١)، واستوى له خمسة قروش"، فكان الشيخ جميّل وسيطًا بين الناسخ ابن خلوفه والمنسوخ له.

ثالثًا: ساعد بن سرور بن هميم بن سالم الشبيبي (حي: ١٣٠٠هـ): فقيه، اشتغل بنسخ آثار المسلمين؛ من ولاية المصنعة.

أدرك الشيخ جميّلاً، وأخذ عنه، ونسخ بخطّ يده العديد من أجزاء كتابه قاموس الشريعة.

رابعا: سعيد بن سالم بن سلمان السعدي (حي: ١٢٨٨هـ): فقية وناظم للشعر؛ من ولاية المصنعة. له عددٌ من السؤالات الفقهية لشيخه محمد بن سليم الغاربي، كما وُجِدت عنه أجوبة، وله قصيدةٌ في رثاء شيخه سالم بن خلوفه السعدي.

أدرك الشيخ جميّلاً، ودرس عليه، واستفاد منه في مسيرته العلميّة، وقد أولى عنايةً خاصّةً بكتابه قاموس الشريعة. ويوجد بخطّه قصيدةٌ لابن رزيق في رثاء الشيخ جميّل بن خميس السعدي.

خامسا: حمد بن محمد بن خميس الخميسي (حي: ١٢٨٥هـ): فقية ناظم للشعر؛ من بلدة الخبّة من ولاية السويق، درس على يد الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، والشيخ محمد بن سليّم الغاربي. توجد عنه عددٌ من الأسئلة النظميّة التي توجّه بما إلى شيخه المحقّق الخليلي.

⁽۱) الشيخ جميّل هو الشيخ جميّل بن خميس السعدي صاحب قاموس الشريعة، وهو شيخ سالم بن خلوفه، وقد استعان به الشيخ جميّل في نسخ آثار المسلمين لكتابه قاموس الشريعة وغيره، وصاحب الكتاب لعلّه الشيخ المحقّق سعيد بن خلفان الخليلي.

أدرك الشيخ جميّلاً، ودرس على يديه، وتوجّه إليه بالسؤال، واستنسخ لنفسه الكثير من أجزاء كتاب شيخه قاموس الشريعة.

سادسا: محمد بن ناصر بن سليّم السعدي (حي: ١٢٧٩هـ): أحد المشتغلين بالعلم؛ من ولاية المصنعة.

أدرك الشيخ جميّلاً، وأخذ عنه، واستنسخ لنفسه عددًا من أجزاء كتابه قاموس الشيعة، كما آل إليه عددٌ من تساويد أجزاء القاموس التي بخطّ المؤلّف، وقد حصل عليها عن طريق المؤلّف نفسه.

سابعا: محمد بن بلعرب المعولي: أحد المشتغلين بالشريعة؛ من وادي المعاول على ما يبدو.

وقد روى الشيخ سيف بن هلال السعدي قصته في طلب العلم عند الشيخ جيّل، فقال: "إنّ أحد طلبة العلم، وهو محمد بن بلعرب المعولي، قصد إلى العلامة جميّل بن خميس بن لافي السعدي، فطلب منه الإقامة عنده، فقال له العلامة السعدي: لا بأس، اطلب الإذن من والديك أولاً، فقال الطالب: أمّي حيةٌ، فقال له: خذ الإذن منها، فرجع إليها وأخبرها، فقالت له: لا أستغني عنك يا ولدي، وأنت الوحيد في خدمتي، فحاول أن يقنعها، ولكنها سكتت عنه كارهةً. فرحل الطالب إلى العلامة السعدي، ومكث عنده سنتين كاملتين، ولكن لم تكن لتلك السنتين بركة في العلم، ولم يرسخ في ذهنه شيءٌ، ثم إنه يئس من حاله، فصرّح للعلامة السعدي عن حاله، وأباح له بأنه جاء إليه وأمّه كارهةٌ، فغضب عليه العلامة السعدي وزجره، وقال له: ارجع إلى أمك، وخذ إذها، فأيّ بركة في العلم ترجوها وأنت بهذه الحالة من سخط أمك. فرجع وتلطّفها وأخبرها برغبته في طلب العلم عند العلامة السعدي، فوافقت الأم على أن تكون إقامته ثلاثة أشهر عند شيخه، وشهر يرجع إلى وطنه، ودعت له بالتوفيق والبركة في طلب العلم، فرجع إلى شيخه، وشهر يرجع إلى وطنه، ودعت له بالتوفيق والبركة في طلب العلم، فرجع إلى شيخه، وشهر يرجع إلى وطنه، ودعت له بالتوفيق والبركة في طلب العلم، فرجع إلى شيخه، وشهر يرجع إلى وطنه، ودعت له بالتوفيق والبركة في طلب العلم، فرجع إلى شيخه، وشهر يرجع إلى وطنه، ودعت له بالتوفيق والبركة في طلب العلم، فرجع إلى

العلامة السعدي، فابتهج بمقدمه، واستقبله، وأحسن إليه تعليمًا وتعذيبًا، ونال من العلم حظًا وافرًا.

وكان لمحمد هذا ابن عمِّ رافقه إلى الشيخ السعدي، ولكنه مل المكوث عند الشيخ، فرجع عنه، واشتغل بحرفة التجارة، وبعد سنواتٍ طوالٍ أصبح محمد على اطلاعٍ واسعٍ، ومعرفةٍ عميقةٍ بعلم الشريعة، وكان ابن عمه التاجر يستفتيه فيما يشكل عليه من مسائل الدين، ويغبطه قائلاً: يا ابن عمّ، لو بايعتني تجارتك لوهبتك يتحارق"(١).

ويُفهم من هذه القصة أنّ الشيخ جميّلاً كانت عنده مدرسةٌ بما قسمٌ داخليّ للطلبة من الأماكن البعيدة، ويُفهم منه مدى حرصه على تربية طلابه على المعاني الإسلامية، والآداب الجميلة، والأخلاق السامية العالية.

وبالجملة فإن هؤلاء بعض الذين درسوا على يد الشيخ جميّل، وهم كثيرون، يكفي أنّ جلّ المتعلّمين في الباطنة في ذلك الوقت قد درسوا عليه، أو استفادوا منه على أقلّ تقدير.

المطلب الثالث: مكتبته العلمية (الكتب التي نسخها أو نُسِخت له)

كان الشيخ جميّل عصاميًّا في طلبه، ولهذا حرص على قراءة ما تصل إليه يده من مصنفات أهل العلم وكتبهم، وقد نسخ واستنسخ الكثير من آثار المسلمين، واجتمعت لديه الكثير من الكتب، التي قرأها مرارًا وتكرارًا؛ خاصةً أجزاء كتاب بيان الشرع الذي جعله أصلاً لكتابه قاموس الشريعة، ونظرةٌ واحدةٌ في المصادر والمراجع

⁽۱) النمير (٥/١٣٨ ـ ١٣٩)

التي اعتمد عليها الشيخ جميّل في تأليف كتابه المذكور (١) تكفي للتأكّد من عِظَم المكتبة التي اجتمعت عنده.

وأيًّا كانت المصادر التي اعتمد عليها ملكًا له أو أنه اطلع عليها في مكتباتٍ أخرى مشهورة؛ فإنّ ذلك يشير إلى عظيم اهتمام الشيخ جميّل بالكتاب.

ويمكن تقسيم الكتب التي اجتمعت عند الشيخ جميّل إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: الكتب التي نسخها

اجتهد الشيخ جميّل في نسخ الكثير من آثار المسلمين، ومصنّفات العلماء، وانعكس ذلك على طلابه؛ حتى بات النسخ أحد السمات التي ميّزت الحركة العلمية التي قادها في الباطنة.

وكان الشيخ جميّل مواصلاً الليل بالنهار في نسخ الكتب وقراءتها، ولسان حاله يقول:

(يا ليك طُـــ لُ أو لا تَطُـــ لُ لا بــــــ لَــ أن أســـهركُ) (١٠ ألــــ كـــ قمــركُ) (١٠ ألــــ كـــ قمــركُ) (١٠ ألــــ كــــ قمـــركُ) (١٠ ألــــ كــــ قمـــركُ) (١٠ ألــــ كــــ قمـــركُ

وهذا مجموع الكتب التي وجدتما بخطّ يده، وأكثرها أجزاء من كتابه قاموس الشريعة (١):

⁽١) سيأتي بيانها عند الحديث عن قاموس الشريعة في هذا الكتاب.

⁽۲) جاءت بخط الشيخ جميّل نفسه ضمن التقييدات الخارجة عن الجزء الثاني والخمسين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه محمد بن خميس بن لافي السعدي لأخيه جميّل بن خميس بن لافي السعدي؛ وكان تمام نسخه ۱۳ شعبان ۲۷۲ هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (۱/۵۲).

(۱) الجزء السابع عشر (في الزكاة) من كتاب بيان الشرع للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي؛ نسخه لأخيه وصفيّه علي بن سالم السعدي، وكان تمام نسخه نهار الجمعة عمادى الآخرة ۲۶۹ه، مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ رقم (۷/۱۷). (۲) وفي غلافه من أوله: "...(۳) أصله من كتب سالم بن محمد بن خميس المنذري ۲۶ جمادى الآخرة ۱۲۷۸ه.".

(۲) الجزء الخامس والثلاثون (في الديون والحوالة والضمان والكفالة) من كتاب بيان الشرع للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي؛ نسخه إحياءً لآثار المسلمين للشيخ الأجلّ الفقيه الأكمل علي بن حميد بن طالب الهاشمي؛ وكان تمام نسخه ضحى الجمعة ٢٦ ربيع الأول ١٢٤٥هـ، مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ رقم (٤/٣٥).

ثم كتب على إثره بعض الجوابات المجموعة التي وجدها ملحقة بالجزء المنسوخ، وقد كان تمام نسخها عشية الجمعة ٢٦ ربيع الأول ١٢٤٥هم، وذكر أنه نسخها للشيخ الأجل الورع الأكمل الثقة المفضل على بن حميد بن طالب.

⁽١) يُذكر أن الشيخ جميّلاً قام بنسخ كتابه قاموس الشريعة المؤلّف من تسعين جزءًا ثلاث مرات، وفي رأبي أنّ ذلك ليس ببعيدٍ إذا ما تبيّن لنا أنّ تأليف كلّ جزءٍ من أجزائه مرّ بثلاث مراحل؛ كما سيأتي ذلك تفصيلاً عند الحديث عن قاموس الشريعة.

وقد ساعده في نسخ بعضها تلامذته وأقاربه؛ خاصّةً في مرحلة تبييض الكتاب بعد الزيادات.

⁽٢) لم ينسخ الشيخ جميّل هذا الجزء من أوله، وإنما أكمل ما وجده ناقصًا من آخره.

⁽٣) مطموسٌ في الأصل.

وجاء على إثر ذلك مباشرة:

"تمّ التصحيح لهذا الكتاب على يد الفقير لله جميل بن خميس ومن شاء الله من الإخوان نحار ٢٧ ربيع الأول ١٢٤٥هـ، والحمد لله حقّ حمده".

(٣) الجزء السابع والثلاثون (في المساجد والصوافي والرموم والمباحات) من كتاب بيان الشرع للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي؛ نسخه لشيخه ومحبّه ووالده الشيخ علي بن حميد بن طالب الهاشمي، مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ رقم (٣/٣٧).

وجاء أعلى بيانات النسخ بخطّه: "عُرِض على النسخة التي نُسِخ منها، والله أعلم بصحته، وكان تصحيحه على يدنا، نسخه الفقير لله جميّل بن خميس والأخ حمد بن محمد".

ثم كتب على إثره بعض الجوابات المجموعة التي وجدها ملحقة بالجزء المنسوخ، وقد كان تمام نسخها في قرية ودام من الباطنة ضحى يوم ٢٤ ربيع الأول ٢٤٤ه، وذكر أنه نسخها للشيخ الوالد على بن حميد الهاشمي بدلاً وقياضًا بكتاب آخر، وطلبًا لثواب الله، وإحياءً لآثار المسلمين، وكتب على جانب بيانات النسخ المذكورة: "وقد تم تجبيره في ٣ ربيع الآخر"

ثم كتب على إثر ذلك خطبة في ذكر الموت، وقصيدة تائية للشيخ سليمان بن محمد المربوعي يهجو فيها ضنك.

(٤) حلّ الرموز ومفتاح الكنوز لعزّ الدين عبد السلام بن أحمد بن غانم المقدسي، وكان تمام نسخه في سنة ١٢٧٠هـ؛ مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي؛ المضيرب/ القابل.

جاء في أوّله:

1. كلام عن الشيخ أبي نبهان في العلم وفضله في تسع عشرة صفحة. يقول السعدي: "تم ما وجدته مرسومًا بخطّ الشيخ العالم جاعد بن خميس الخروصي، ومنقطع أول ذلك وآخره، وكتبتُ ما وجدتُ منه وأنا الفقير لله جميّل بن خميس السعدي بيدي".

٢. أبيات في الأدب والحكم في صفحتين بخطّ السعدي أيضًا.

وجاء في آخره بخطّه:

مختارات من الشعر.

ملاحظات:

١. قام السعدي بعرض الكتاب على نسخة أخرى، وأثبت الاختلافات في كثيرٍ
 من المواضع؛ بما يشبه عمل التحقيق اليوم.

٢. قام بتفسير بعض الألفاظ الغريبة.

(٥) قصيدة حياة المهج لأبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي؛ وكان تمام نسخها يوم ١٣ جمادى الآخرة ٢٥٣ هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٧).(١)

⁽۱) مما نسخه الشيخ جميّل، ولم أعثر عليه: شرح القصيدة المذكورة للمؤلف نفسه، وقد نسخها من المسوّدة الأصلية للكتاب، وقد أشار إلى ذلك عليّ بن مُسلم بن حموده بن سويلم الخميسي، الذي قام بنسخ الشرح المذكور، يقول بعد بيانات نسخته بأنما: "منسوخة من تسويدة خطّ ناظمها وشارحها، وهي تسويدة منقطعة قديمة صعبة القراءة، أحسب أن مسوّدها قد جعلها بيانًا لنفسه حتى يهذبها، ولعدّ [م] لم يقدّر الله ذلك، ونقل منها ما قدر على نقله الشيخ جميل بن

ملاحظات:

- ١. جاءت القصيدة بعد كتاب المساجد لأبي نبهان أيضًا، وهو منسوخ بخطّ أحمد بن سعيد بن طالب؛ بتأريخ ٢٥٢هـ.
 - ٢. القصيدة مشكولة بخطّ الشيخ جميّل.
- ٣. توجد قصيدة رائية في الوعظ قبل كتاب المساجد المذكور، وهي في صفحة واحدة، ويبدو أنها بخطّ الشيخ جميّل بعد المقارنة بينها وبين خطّه لقصيدة حياة المهج.
- (٦) المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي؟ وكان تمام نسخه ٢١ رمضان ٢٧٧ هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث مسلطنة عمان؛ برقم (٣٢٩١).

" تم معروضًا على نسخته نهار ٢٥ من شهر شوّال ١٢٧٧هـ، وذلك على يد مالك قرطاسه الفقير لله جميّل بن خميس بيده".

وجاء في نفس صفحة بيانات النسخ: "هذا الكتاب للولد محمد بن جميّل، كتبه جميّل بن خميس بيده".

(۷) الجزء الرابع (في توحيد الباري الحميد) من كتابه قاموس الشريعة؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ۲۷۲۱، الخاص: ۸۲ ب فقه).

خميس السعدي، فمن وجد زللاً وتحريفًا وخللاً يصلحه مأجورًا فإني دائن لله بالتوبة من حميع ما خالفت فيه الحق، وأستغفر الله من الزيادة والنقصان".

وقد نسخ الخميسي الشرح المذكور للشيخ الأجل الثقة الأمجد سالم بن محمد المنذري؛ وكان تمام نسخه نهار ٤ من ربيع الأول ١٢٦٠هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١٥٦٠).

وجاء في أوّله وآخره بخطّ الشيخ جميّل: فوائد أدبية.

وفي أوَّله أيضًا: فهرس لأبواب الجزء المذكور بخطُّ المؤلِّف.

ومن الجدير بالذكر أنّ النسخة تحتوي على بعض المسائل المضافة على هوامش الكتاب بخطّ المؤلّف نفسه.

(٨) الجزء السادس من كتابه قاموس الشريعة؛ نسخه الشيخ جميّل وعددٌ من إخوانه (١) "لسيدنا الوليّ التقيّ الرضيّ محمد بن سعيد بن سلطان بن الإمام البوسعيدي"؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٦).

جاء قبل بيانات النسخ: "تم معروضًا على نسخته حسب الطاقة. كتبه الفقير لله جميّل بن خميس بيده".

وجاء بعد بيانات النسخ: مسألة قصيرة عن الشيخ ناصر بن أبي نبهاذ، ثم كتب إثرها: "٢٣ شوال سنة ٢٧٧هه؛ حرّر هذه الأسطر الفقير جميل بن خميس السعدي بيده".

(٩) الجزء السابع من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، نسخه الشيخ جميّل بن خميس السعدي وعددٌ من إخوانه (٢)، مكتبة الشيخ راشد بن هلال السعدي/ولاية المصنعة. (٦)

⁽١) يبدو لي أنّ أكثر الجزء المذكور نُسِخ تحت إشراف الشيخ جميّل، ولم يكن بخطّ يده، وقام بعرصه بعد الانتهاء من نسخه، كما قام بنسخ فهرس أبوابه.

 ⁽٢) الجزء مقطع الأول والآخر، وقد توصّلت إلى كونه بخطّ الشيخ جميّل وعددٍ من إحوانه من حلال
 المقارنة؛ إذ توجد بالجزء العديد من الإضافات.

⁽٣) آل أغلب كتب الشيخ راشد إلى سعيد بن ناصر السعدي.

جاء في آخر مسائل نقلها الشيخ السعدي عن شيخه ناصر بن أبي نبهان في نعاب في نعاب الثالث عشر من الجزء المذكور: "بلغ مقابلةً من خط مؤلِّفه (١) سنة الباب الثالث عشر من الجزء المذكور: "بلغ مقابلةً من خطّ مؤلِّفه (١) سنة تعبد جميّل بيده".

(١٠) الجزء العاشر من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، نسخه الشيخ جميّل وعددٌ من إخوانه (٢)؛ مكتبة الشيخ راشد بن هلا السعدي/ولاية المصنعة.

(۱۱) الجزء الخامس عشر (في محاسبة النفس، والتفكّر، وذكر الموت، والقيامة، والجنة، والنار) من كتابه قاموس الشريعة (۳)؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (۱۵۲۰).

وقد جاء عنه في آخر الجزء المذكور: "تم كتاب الموت بتمامه من ربع المنجيات من كتب إحياء علوم الدين الذي صنفه أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي، وقد هذّب هذا الكتاب الشيخ العالم سعيد بن أحمد بن سعيد الكندي النزوي الإباضي، وحذف منه كثيرًا، ولعله لم يعجبه، أو رآه خارجًا عن أصول أصحابنا الصحيحة، وردّ فيما بقى، ونحن كتبناه كلّه المحذوف وغير

⁽١) هذا يشير إلى اطلاع الشيخ جميّل على النسخة الأصليّة لكتاب الشيخ ناصر بن أبي نبهان، وقد وصلت إلى يده العديد من آثار أبي نبهان وابنه ناصر بخطّهما.

الجزء مقطع الأول والآخر، وقد توصلت إلى كونه بخط الشيخ جميّل وعددٍ من إحوانه من حلال المقارنة؛ إذ توجد بالجزء إضافاتٌ قليلةٌ.

⁽٣) جعل الشيخ جميّل بن خميس السعدي بعض ما جاء في ربع المنجيات من كتاب إحياء علوم الدين للغزالي مع ردّ الشيخ سعيد بن أحمد الكندي ضمن كتابه قاموس الشريعة في أول الأمر (الجزءان الخامس عشر والسادس عشر)، ثمّ إنه عدل عن ذلك.

المحذوف حتى ترحمهم لأشياخهم، وأدخلنا الردّ فيه، وأشرنا على الذي حذفه في المحواشي بإشارة (حُلف من هنا)، (إلى ها هنا)؛ لئلا يخلو من فائدة؛ ولأن في عدم حذف باطل قول من قال بخلاف قول أصحابنا دلالة على صحة مذهب أصحابنا، فلينظر الواقف على هذا الكتاب، وليتصفّح أحواله، وتحفه وأقواله، ويترك منه ومن غيره الخطأ والزلل، والباطل والضلال؛ فإنه لا يسع إلا موافقة الحق والسلام. كتبه الفقير إلى الله جميّل بن خيس بن لافي السعدي بيده".

(۱۲) الجزء السادس عشر (في الغيبة، والنميمة، وأشباهه، وشرح عجائب القلب، ورياضة النفس، وتهذيب الأخلاق) من كتابه قاموس الشريعة؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١٥٢١).

وجاء عن الشيخ جميّل في هامش (ص ٢٤٨) من الجزء المذكور الذي اقتبسه من كتاب إحياء علوم الدين: "حذف سعيد بن أحمد الكندي في الكتاب الذي هذّبه وردّ فيه من قوله: (وليس بنيّة) إلي قوله (وهذيان)، ونحن كتبناه كلّه، ولنشير إن شاء الله على الذي حذفه بإشارة (١) من هنا إلى ها هنا فوق ذلك، كتبه الفقير لله جميّل بن خميس بيده".

ومن الطريف أن الشيخ جميّلاً كتب مخاطبًا من وكل إليه وضع العلامات المذكورة (٢): "أيها الناسخ لا تنسخ في الكتاب مثل هذه الشخوط، بل اكتفِ

⁽١) في الأصل: فإشارة، والصواب ما أثبتناه.

⁽٢) وهو ابن خلوفه.

بالإشارة (خُذِف من هنا)، (إلى ها هنا)" (١)، وذلك على إثر عمله خطوطًا تحت الكلام المحذوف.

(١٣) الجزء التامن والعشرون (في الصيام وفطرة الأبدان) من قاموس الشريعة؛ نسخه الشيخ جميّل ومجموعة من إخوانه (اللفظ: بقلم غير واحدٍ من الإخوان)، وكان تمام نسخه ١٥ جمادى الآخر ١٦٣ هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٤٣٦، الخاص: ٨٢ ب).

جاء في أوّله:

"بعت هذا الكتاب على الأخ راشد بن خميس السعدي (٢)، وقد أبرأته من ثمنه براءة قبض واستيفاء، كتبه الفقير لله جميّل بن خميس بيده سنة ٢٦٨هـ".

ملاحظات:

نسخة هذا الجزء تتضمن إضافات عديدة عن طريق: الزيادة في فراغات نهاية الأبواب، فإن لم يكفِ فعلى هوامش الصفحات، فإن لم يكفِه ذلك كله أضاف قصاصات من الورق تشتمل على المسائل التي يريد إضافتها للباب، وهي ما يصطلح العُمانيّون على تسميته بـ «الردّة».

(١٤) الجزء التاسع والعشرون (في الصيام وفطرة الأبدان) من كتابه قاموس الشريعة؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٨٨٦، الخاص: ٨٢ ب فقه).

⁽۱) يُراجع: جزء من قاموس الشريعة (ص ٢٤٨)؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١٥٢١).

⁽٢) يوجد الاسم المذكور على اسمٍ آخر مطموس، هو محمد بن ناصر بن سليّم السعدي، الذي أعطاه الشيخ جميّل عددًا من نُسَخ أجزاء كتابه غير النهائية.

جاء في الصفحة التي هي قبل بيانات النسخ: "بلغ مقابلة على نسخته يوم ١٣ من شهر الحج سنة ٢٦١" أي: ١٣ ذو الحجة ١٣٦١هـ.

وجاء في أوّله: فهرس لأبواب الجزء المذكور بخطّ المؤلِّف.

وتوجد في هوامشه العديد من المسائل المضافة إليه بخطّ المؤلِّف نفسه.

(١٥) الجزء الخامس والثلاثون من كتابه قاموس الشريعة، وكان تمام نسخه ٢١ جمادى الآخر ٢٥٦هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٤٣١).

والجزء منسوخٌ بعدّة خطوط مُختلفة آخرها خط المؤلف، وتوجد به زياداتٌ من المؤلّف في عدة مواضع عن طريق الزيادة في فراغات نهاية الأبواب، فإن لم يكفِ فعلى هوامش الصفحات، فإن لم يكفِه ذلك كلّه أضاف قصاصات من الورق (ردّات) تشتمل على المسائل التي يريد إضافتها للباب، وهذه الزيادات بخطوطٍ مختلفةٍ.

يلي الجزء: طرف من سيرة الشيخ عامر بن سليمان الريامي إلى أخيه بشير بن سعيد الريامي في لبس العمامة والدّسْمَال، ثم جواب عن الشيخ أحمد بن عبدالله بن محمد الحرّاصي في الذبح يوم النحر، ثم أبيات متفرقة في الحكمة بخط المؤلف.

به تقييدُ عاريّة بخط سعيد بن ناصر بن عمير الهاشمي في ٤ ربيع الأول ١٣١٥هـ وقد استعاره من محمد بن سعيد بن محمد بن خميس السعدي، وهذا نصّها: "أخذتُ هذا الكتاب من يد الأخ محمد بن سعيد بن محمد بن خميس السعدي، لا لي فيه ملكٌ ولا دعوى، وأخذته بالعارية المردودة إلى أهلها، فمن بدّله من ورثتي من بعدي، واتخذه ملكًا له فإنمّا إثمه على الذين يبدّلونه، والله سميعٌ عليمٌ. كتبته وأنا

الفقير لله تعالى سعيد بن ناصر بن عمير الهاشمي بيدي يوم ٤ من شهر ربيع الأول سنة ٥ ٣١ه.".

(۱٦) الجزء التاسع والثلاثون (في الشهادات) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمام نسخه ۱۹ رمضان ۱۲٦۰هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٣٩).

جاء في نفس الصفحة قبل بيانات النسخ على جانب الكتاب:

قال المؤلف: "فمن أراد الزيادة في معنى الإشهاد على الصكوك فعليه بالجزء السابع والسبعين في الصكوك".

جاء في أوله في الجلد من داخل:

"أخذت هذا الكتاب عارية من عند الشيخ جميل بن خميس، كاتبه الحقير حموده بن صابر بيده".

ثم في صفحات تالية:

"قد اشتريتُ هذا الكتاب من كتبِ مخلّف محمد بن ناصر بن سليّم السعدي، كتبته وأنا الأقل لله تعالى عبدالله بن أحمد بن اعويمر السعدي بيدي".

وهذا الجزء يتضمن إضافاتٍ عديدةً عن طريق: الزيادة في فراغات نهاية الأبواب، فإن لم يكفِ فعلى هوامش الصفحات، فإن لم يكفِه ذلك كلّه أضاف قصاصات من الورق تشتمل على المسائل التي يريد إضافتها للباب. ولهذا فإنه يحرص على جعل بداية كل باب مستقلاً بصفحة جديدة حتى يسهل عليه إضافة المسائل على النحو الذي مرّ.

(۱۷) الجزء الثالث والأربعون من كتابه قاموس الشريعة؛ منقطع الأول والآخر، دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (۱۷٥٣).

تىبيە.

توصّلت إلى أنّ هذا الجزء بخطّ المؤلف -وإن لم يذكر ذلك- من خلال المقارنة بين خطّه فيه وبين خطّه في أجزاء أخرى من قاموس الشريعة، كما أنّ الإضافات العديدة في هوامش الكتاب، وقصاصات الورق المضافة في ثنايا الكتاب مرجّع قوي على أنه بخطّ المؤلف؛ كما هو شأنه في الأجزاء الأخرى من قاموس الشريعة.

(١٨) الجزء الرابع والأربعون (في أحكام المضارّ والأحداث) من كتابه قاموس الشريعة؛ لا يوجد تأريخ للنسخ، وإنما جاء في آخره: بلغ تصحيحًا وإصلاحًا حسب الطاقة، كتبه الفقير لله جميّل بن خميس بيده سنة ١٢٧٧هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٤٤).

وقد جاء في أوله:

أبياتٌ للشافعي وأبي العتاهية وغيرهما في صفحةٍ واحدةٍ بخطّ الشيخ جميل بن خميس السعدي؛ بتأريخ ١٢٧٧هـ.

تنبيه:

توصّلت إلى أنّ هذا الجزء بخطّ المؤلف -وإن لم يذكر ذلك- عن طريق نفس الأمور التي مرّ ذكرها في الجزء السابق.

(١٩) الجزء الرابع والأربعون (في أحكام المضارّ والأحداث) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمام نسخه ١٧ رمضان ١٢٦٠هـ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٤٤).

هذه النسخة بخط الؤلف كما صرّح هو بنفسه في آخر الكتاب؛ وبما تعديلات عديدة، وإضافات على هوامش الكتاب، وقصاصات ورقية عديدة في ثنايا الكتاب، ومن الجدير بالذكر أنّ الباب الرابع والثلاثين (باب جامع لمعانٍ شتى في الطرق وغيرها) جاء مضافًا بعد بيانات النسخ.

جاء في آخر الكتاب: "قد تمت قراءة هذا الجزء ٥ رجب ١٣١٢هـ؛ وكتبه الفقير لله يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي".

وجاء في أوّله بخطّ الشيخ جميّل:

١. مسألةً فقهيّةً عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان، وبعض الفوائد.

٢. فهرسٌ بمحتويات الجزء، ومن ضمنها الباب الرابع والثلاثون.

٣. "بايعتُ محمد بن ناصر بن سليّم السعدي كتابي هذا، وأبرأتُه من ثمنه براءة قبض؛ بتأريخ ٢٦٨هـ؛ وكتبه جميل بن خميس".

وجاء بعده بغير خطّه في نفس الصفحة:

"قد اشتريتُ هذا الكتاب، وهو من كتب الهالك محمد بن ناصر بن سليم السعدي، كتبه عبدالله بن أحمد السعدي بيده. وهو الجزء الرابع والأربعون في صرف الأحداث وفي الجنايات، كتبه عبدالله بيده"

"قد صار هذا الجزء الشريف للفقير لله يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي، وكتبه بيده".

- (۲۰) الجزء السابع والأربعون من كتابه قاموس الشريعة؛ نسخه الشيخ جميّل وعددٌ من إخوانه (۱۷)؛ مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي/ولاية القابل؛ برقم (۱۷).
- (۲۱) الجزء الحادي والخمسون من كتابه قاموس الشريعة (۲۱)؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (۳٦٠٦).
- (۲۲) الجزء الثالث والخمسون من كتابه قاموس الشريعة (۲۳)؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٤٧٣٠).
- (۲۳) الجزء الرابع والخمسون من كتابه قاموس الشريعة، دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (۹۰۱).

يُوجد به زياداتٌ عن طريق أوراق صغيرة، تُعرف باسم (ردّات).

⁽۱) توصّلت إلى كونه بخطّ الشيخ جميّل وعددٍ من إخوانه من خلال المقارنة؛ إذ توجد بالجزء عددٌ من الزيادات بخطّ الشيخ جميّل في أوراقٍ مضافةٍ إليه تسمّى (ردّات)، كما توجد بعض التقييدات الخارجة عن الجزء بخطّه، وفيها ورد التصريح باسمه.

⁽٢) توصّلت إلى كونه بخطّ الشيخ جميّل وعددٍ من إخوانه من خلال المقارنة بين خطّه فيه وبين خطّه في أجزاء أخرى من قاموس الشريعة، كما أنّ الإضافات العديدة في هوامش الكتاب، وضمن الأوراق المضافة إليه مرجّح قويّ على أنه بخطّ المؤلف؛ كما هو شأنه في الأجزاء الأخرى من قاموس الشريعة.

وكتب المؤلِّف في هامش (ص٢٠٧) على إثر مسألةٍ نقلها عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان: "تمّت منسوخةً من خطّ مؤلِّفها، ومعروضةً عليه، كتبه جميّل بن خميس بيده".

⁽٣) توصّلت إلى كونه بخطّ الشيخ جميّل وعددٍ من إخوانه بنفس ما ذكرتُه في هامش الجزء السابق.

(۲٤) الجزء السابع والخمسون من كتابه قاموس الشريعة (۱)؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (۹۰۳).

يُوجد به زيادات عن طريق أوراق صغيرة، تُعرف باسم (ردّات).

(۲۵) الجزء الرابع والستون من قاموس الشريعة، ولا توجد به بيانات نسخ، مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي، المضيرب/القابل؛ برقم (١١٠).

جاء في أوله: "هذا الكتاب للأخ محمد بن ناصر بن سليم السعدي، كتبه جميّل بن خميس بيده".

ملاحظة:

الكتاب يتضمن إضافاتٍ عديدةً عن طريق: الزيادة في فراغات نهاية الأبواب، فإن لم يكفِ فعلى هوامش الصفحات، فإن لم يكفِه ذلك كلّه أضاف قصاصات من الورق تشتمل على المسائل التي يريد إضافتها للباب. ولهذا فإنه يحرص على جعل بداية كل باب مستقلا بصفحة جديدة حتى يسهل عليه إضافة المسائل على النحو الذي مرّ.

(٢٦) الجزء الخامس والستون من قاموس الشريعة؛ ولا توجد به بيانات نسخ، مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي، المضيرب/القابل؛ برقم (١١٠).

⁽۱) جاء في هامش (۲٤) من الجزء المذكور بخطّ يد الشيخ جميّل: "عُرِض ما مضى عن أبي نبهان على خطّ يده بعد أن نُسِخ منه؛ سنة ١٢٥٧ه"، وهذا يشير إلى أنّ المادة المنقولة عن أبي نبهان في ذلك الموضع كانت منقولة عن أصلها المكتوب بخطّ أبي نبهان نفسه، وهذا الأمر ليس محصورًا على هذا الموضع، فقد نسخ الشيخ جميّل العديد من آثار أبي نبهان من خطّ مؤلّفها، كما أنّ تأريخ تأليف هذا الجزء يرجع إلى سنة ١٢٥٧ه.

جاء في أوله: "هذا الكتاب للأخ محمد بن ناصر بن سليم السعدي، كتبه جميّل بن خميس بيده".

ملاحظة:

الكتاب يتضمن إضافات عديدة عن طريق: الزيادة في فراغات نهاية الأبواب، فإن لم يكفِ ذلك كلّه أضاف قصاصات فإن لم يكفِ ذلك كلّه أضاف قصاصات من الورق تشتمل على المسائل التي يريد إضافتها للباب. ولهذا فإنه يحرص على جعل بداية كل باب مستقلا بصفحة جديدة حتى يسهل عليه إضافة المسائل على النحو الذي مرّ.

(۲۷) الجزء الثامن والستون (في الحيض والنفاس) من كتابه قاموس الشريعة؛ ولا توجد به بيانات نسخ. وبه زيادات في أوراق منفصلة (ردّات) ضمن الكتاب؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٦٨).

(۲۸) الجزء الرابع والسبعون (في الوصايا الواجبات، والأصول، والحصص) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمامه يوم ۱۷ رمضان ۲۳۲هه (۱)؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (۲/۷٤).

جاء في الصفحات التالية لبيانات النسخ:

⁽۱) توصّلت إلى كونه بخط الشيخ جميّل وعددٍ من إخوانه من خلال المقارنة بين خطّه فيه وبين حطّه في أجزاء أخرى من قاموس الشريعة، كما أنّ الإضافات العديدة في هوامش الكتاب، وقصاصات الوراق المضافة في ثنايا الكتاب مرجّح قويّ على أنه بخطّ المؤلف؛ كما هو شأنه في الأجزاء الأخرى من قاموس الشريعة.

"قد اشتريت هذا الكتاب، وهو من كتب الهالك محمد بن ناصر بن سليم السعدي، وهو الجزء الرابع والسبعون في الوصايا بالواجبات، كتبته وأنا الفقير لله تعالى عبدالله بن أحمد بن اعويمر السعدي بيدي".

ثم مسألة عن ناصر بن أبي نبهان بخطّ المؤلّف.

وفي أوّله: عددٌ من المسائل بخطّ المؤلّف.

(٢٩) الجزء الخامس والسبعون (في الوصايا للفقراء والأقربين) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمامه ٢٣ رمضان ٢٦٠ه (١)؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٧٥).

جاء في أوله: "قد اشتريت هذا الكتاب وهو من كتب الهالك محمد بن ناصر بن سليم السعدي. كتبته وأنا الفقير لله تعالى عبدالله بن أحمد السعدي بيدي، وهو الجزء الخامس والسبعون في الوصية للمسلمين والفقراء، كتبه عبدالله بن أحمد بيده".

(٣٠) الجزء السادس والسبعون من قاموس الشريعة (٢٠)؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٢٤٣٩).

جاء في أوّله: "أخذتُ هذا الكتاب من الشيخ ثم الأخ العزيز الأفخم سعيد بن ناصر بن عمير بن ناصر الهاشمي، ليس لي فيه ملك، وهو على سبيل الإعارة، وكل إعارةٍ مردودةٌ إلى أهلها، ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ و بَعْدَ مَا سَمِعَهُ و فَإِنَّمَاۤ إِثْمُهُ و عَلَى الَّذِينَ

⁽١) توصّلت إلى كونه بخطّ الشيخ جميّل وعددٍ من إخوانه بنفس ما ذكرته في هامش الجزء السابق.

⁽٢) توصّلت إلى كونه بخطّ الشيخ جميّل وعددٍ من إخوانه بنفس ما ذكرتُه في الجزئين اللذين يسبقانه؛ أي من خلال المقارنة بين خطّه فيه وبين خطّه في أجزاء أخرى من قاموس الشريعة، ومن خلال الإضافات العديدة في هوامش الكتاب، وقصاصات الوراق المضافة في ثنايا الكتاب.

يُبَدِّلُونَهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿ البقرة: ١٨١]، وكتبه الحقير الفقير لله الضعيف الأقل المذنب عبده على بن سيف بن عبدالله بن سويلم بن محمد الهاشمي بيده، وذلك في يوم ٢ من شهر رجب ١٣٢٢هـ".

(٣١) الجزء السابع والسبعون من قاموس الشريعة، نسخه الشيخ جميّل وعددٌ من إخوانه (١) "للسيّد الثقة الورع الأمجد محمد بن سعيد بن سلطان بن الإمام أحمد البوسعيدي" (وهو مشطوبٌ عليه)؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٧٧).

"تمّ معروضًا".

(٣٢) الجزء الحادي والثمانون (في الضمانات) من قاموس الشريعة؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ١٩٨٣، الخاص: ٨٢ ب فقه).

ومن الجدير بالذكر أنه لم ترد أيّ بيانات عن الناسخ وتأريخ النسخ، وإنما وجدت أبياتًا في أول الجزء وآخره بخطّ الشيخ جميّل، وهو يتشابه مع خطّ الجزء، فعرفت أنه خطّه. وبعض الأبيات مؤرخة بتأريخ: ١٣ محرم ١٢٥٨هـ.

وهذه النسخة فيها على الهوامش تفسيرٌ لبعض الكلمات الواردة في الكتاب من معجم القاموس، كما توجد في أوله وآخره العديد من الفوائد الأدبية واللغوية والفقهية.

⁽١) يبدو لي أنّ أكثر الجزء المذكور نُسِخ تحت إشراف الشيخ جميّل، ولم يكن بخطّ يده، وقام بعرصه بعد الانتهاء من نسخه، كما قام بنسخ فهرس أبوابه.

(٣٣) الجزء السادس والثمانون (في الإمامة) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمامه ١٦ شوال ١٢٥٥هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٢/٨٦). ملاحظات:

1. الكتاب يتضمن إضافات عديدة عن طريق: الزيادة في فراغات نهاية الأبواب، فإن لم يكفِ فعلى هوامش الصفحات، فإن لم يكفِ ذلك كله أضاف قصاصات من الورق تشتمل على المسائل التي يريد إضافتها للباب. ولهذا فإنه يحرص على جعل بداية كل باب مستقلا بصفحة جديدة حتى يسهل عليه إضافة المسائل على النحو الذي مرّ.

٢. جاء في آخر أحد الأبواب على الجانب: "تُكتب إلى التمام وإن كان معناها قد مرّ في هذا الباب" (انظر: ص ٦٠). فالمؤلِّف لا يكتفي بمجرد المعنى بل يريد تأكيده بما يحضره من مسائل في ذلك.

٣. جاء بخطّه في أول الكتاب: "أما بيع ساحل البحر فلا أعلم أنه يجوز بيعه إلا أن يكون له في ذلك الموضع شيءٌ متقدّمٌ له فيه ملك، ولم يكن ماء البحر دائمًا في ذلك الموضع فجائز له بيعه والله أعلم".

(٣٤) الجزء السادس والثمانون (في الإمامة) من كتابه قاموس الشريعة؛ لا توجد بيانات نسخ في آخره (١)؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٨٦).

⁽۱) توصّلت إلى كونه بخطّ الشيخ جميّل وعددٍ من إخوانه من خلال المقارنة بين خطّه فيه وبين حطّه في أجزاء أخرى من قاموس الشريعة، كما أنّ الإضافات العديدة في هوامش الكتاب، وقصاصات الوراق المضافة في ثنايا الكتاب مرجّح قويّ على أنه بخطّ المؤلف؛ كما هو شأنه في الأجزاء الأخرى من قاموس الشريعة.

ملاحظات:

١. جاء على هامش ص ٢٥٥: "هذه كتبها علي غلطًا، وهي لعلها مكتوبة".

يفهم من ذلك أنه بعد العملية الأولى، وهي النسخ كما في النسخة السابقة، يعود الشيخ جميّل إلى تبييض ذلك مجدّدًا، ومع ذلك لا تخلو من إضافات وإن كانت نادرةً (انظر مثلا: ص ١٨٨ - ١٨٩).

وهنا نلاحظ أنه لا يحرص على كتابة الأبواب على رؤوس الصفحات كما هو في النسخة الأولى التي تجري عليها الإضافات، بل تأتي خلال الصفحات متصلةً بما قبلها كيفما اتفق.

٢. جاء بخطّه في أول الكتاب: "أما بيع ساحل البحر فلا أعلم أنه يجوز بيعه إلا أن يكون له في ذلك الموضع شيء متقدم له فيه ملك، ولم يكن ماء البحر دائمًا في ذلك الموضع فجائز له بيعه والله أعلم".

٣. وجاء في أوله أيضًا: "لي ولله كلّ شيء مبارك بن سالم بن حميد [المقبالي]".

ثانيًا: الكتب المنسوخة له

كان الشيخ جميّل ناسخًا أكثر من كونه مُسْتَنْسِخًا، بل إنّ الكتب المنسوخة له قليلةٌ، ومن بينها:

(۱) الشواهد والشوارد (في شوارد الكلام والمقال، وشواهد الأخبار والأمثال)، نسخه له ناصر بن سعيد بن لافي بن سلطان بن محمد بن علي السعدي، وكان تمام نسخه ۲۷ جمادى الأولى ۲۷۲ هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (۳۲۹۱).

يليه: أبياتٌ في الحكم والمواعظ في صفحتين.

(۲) الجزء الثاني والخمسون من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه محمد بن خميس بن لافي السعدي لأخيه جميّل بن خميس بن لافي السعدي؛ وكان تمام نسخه ۱۳ شعبان ۱۲۷۱هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (۱/۵۲).

وجاء بخط الشيخ جميّل نفسه قبل بيانات النسخ:

وقفتُ على مكتوب من لا عدمته فهاجت إلى تلقاء كاتبه روحي وأزعجني شوقًا فلولا تعلّلي بلقياه عن قربٍ لقلت لها روحي

كتبه الذليل الحقير إن لم يرحمه المولى القدير جميل بن خميس بن لافي بن خلفان السعدي بيده؛ في شهر جمادي الآخر سنة ١٢٧٨هـ.

وكتب أيضًا على جوانب بيانات النسخ:

"عرضتُ المسائل التي توجد في كتاب المصنّف عليه، وزدت ما لم أجده في هذا الجزء في الحواشي، وكذلك زدتُ فيه مسائل أشياخنا المتأخرين ليكون كتابًا واسعًا سهل المطالعة".

وجاء في الصفحة التالية لبيانات النسخ:

"قال الشاعر:

لو قيل ما تتمنى قلتُ في عجلٍ أخًا صدوقًا أمينًا غير منّانِ إذا فعلتُ جميلاً ظلّ يشكرني وإن أسات تلقّاني بغفران

كتبه محمد بن جميل بيده".

وجاء في أوله:

"قد أوقف الشيخ الثقة ناصر بن مسعود النوفلي هذا الكتاب الذي في قسم الأموال من قاموس الشريعة وقفًا أبديًا لمن أراد أن يتعلم منه من المسلمين المأمونين

عليه أهل المذهب الإباضي لا يبدّل به بوجه من الوجوه حتى يرث الله الأرض ومن عليها، أوقفه بسبيل الوصاية له من عبدالله بن سعيد النوفلي والله خير الشاهدين؛ بتأريخ يوم ٢١ من شهر رمضان سنة ١٣١١هـ؛ وكتبه الحقير سالم بن سيف بن سعيد اللمكى".

ثم أبيات شعرية بخطّ الشيخ جميّل بن خميس السعدي.

ثم قصيدة شعرية لابن رزيق في مدح قاموس الشريعة.

(٣) معارج القدس في مدارج معرفة النفس لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، نسخه له سالم بن خلوفه بن حميد السعدي، وكان تمام نسخه ١٥ رجب ١٦٧هـ؟ مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي؟ المضيرب/القابل.

وجاء بعده بخطّ الشيخ جميّل أبياتٌ في التأريخ والأدب والحكم، ثم جاء بعد ذلك: "هذا الكتاب لولدي محمد بن جميّل بن خميس. كتبه والده جميّل بن خميس بيده".

(٤) المقصد الأسمى في ذكر شيءٍ مما يتعلّق بمقاصد الأسماء (في شرح أسماء الله الحسنى) للشَّيخ أحمد بن أحمد بن محمَّد البُرنسي الشَّهير بزرُّوق، نسخه ناصر بن سعيد بن لافي السعدي^(۱)، وكان تمام نسخه يوم الاثنين جمادى الأولى ٢٧٤هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٣٢٩١).

يليه: أبياتٌ في الحكم والآدب، وبعض الفوائد.

وجاء في آخره هذا التقييد: "هذا الكتاب لولدي محمد بن جميّل بن خميس، كتبه والده جميّل بيده".

⁽١) لم يرد التصريح باسم الناسخ ضمن بيانات النسخ، وإنما توصّلتُ إليه من خلال المقارنة بين خطّه هنا وخطّه في كتاب الشواهد الذي يسبقه في نفس المجموع.

وكتب الشيخ جميّل أيضًا في نفس الصفحة بيتًا عن الشيخ جاعد في التحسّر على مصير الكتب من بعده:

له في على كُتُبٍ بعدي أخلِّفها ولم أجد حاكمًا بعدي يواليها

ثالثًا: ما تملكه بالشراء ونحوه

بالإضافة إلى نسخ الشيخ جميّل للكتب، واستنساخه لبعضها الآخر؛ فإنه تملّك بعضًا منها بالشراء ونحوه، ومن ذلك:

(۱) الجزء السادس والثلاثون من كتاب بيان الشرع للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي، نسخه سعيد بن محمد بن عدي بن عامر العبري، وكان تمام نسخه الجمعة ٥١ صفر ١٥٨هـ، دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٧٠٨).

به تملك باسم جميّل بن خميس بن لافي السعدي للكتاب.

(۲) التقييد في معنى المهم والمفيد للشيخ أحمد بن محمد بن بشير الرقيشي، نسخه عبدالله بن سليمان بن سعيّد بن رويشد بن غريب بن راشد المنوري للشيخ الفقيه العالم الورع النزيه عبدالله بن خلفان الهناوي، وكان تمام نسخه نهار الثلاثاء ٨ رمضان ٢٥٩ اهـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (١٩٩٤).

ويليه بخط الناسخ: شرح أرجوزة في الصرف للشيخ محمد بن مسعود الصارمي، وهو نفسه صاحب الأرجوزة.

جاء في أول الكتاب بخط الشيخ جميّل: "قد بايعتُ أخي راشد بن خميس كتابي هذا، كتبه جميّل بن خميس بيده سنة ١٢٦٨هـ"، وهذا يفيد كون الكتاب من ممتلكات الشيخ جميّل، وممّا ضمّته مكتبته الزاهرة.

وعند تأمّل بيانات نسخ الكتب السابقة يمكن الخروج بالآتي:

أولاً: أنّ الشيخ جميّلاً اشتغل بنسخ آثار المسلمين وتصحيحها منذ أذكان صغيراً إلى قبيل وفاته، فأوّل كتاب وجدتُه بخطّه مؤرّخٌ بسنة ٢٤٤هم، وآخر ما وجدته عنه في هذا الباب نسخه وتصحيحه للجزء الرابع والأربعين من قاموس الشريعة مؤرّخٌ بسنة ٢٧٧هم.

والشيخ جميّل عُرِف عنه اشتغاله بالنسخ طول حياته، يكفي نسخه لكتابه قاموس الشريعة المؤلّف من تسعين جزءاً ثلاث مرّات، وقد مرّ كتابته لبيتين من الشعر، يعبّران عن اجتهاده في قراءة آثار المسلمين ونسخها، وهما:

(یا لیال طُلْ أو لا تَطُلْ لا بال مَلْ أو لا تَطُلُ لا بال مَلْ أو لا تَطُلُ لا بالله مِلْ أَن أسهركُ) (١) (الله و كان عندي قمركُ قمركُ) (١)

⁽۱) جاءت ضمن التقييدات الخارجة عن الجزء الثاني والخمسين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس بن السعدي لأخيه جميّل بن خميس بن لافي السعدي لأخيه جميّل بن خميس بن لافي السعدي؛ وكان تمام نسخه ١٣ شعبان ١٣٧٦هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٥٢).

ومما يذكر عن الشيخ جميّل أنه كان يعكف على نسخ كتابه قاموس الشريعة طوال الليل، ويشعل قنديلاً يستضيء به، ويستمرّ على هذا الشأن حتى بعد صلاة الفجر وإلى طلوع الشمس، ويُذكر أن مرةً من المرات مرّت عليه راعيةٌ، فلما رأت ذلك المشهد عجبت منه، واتحمته بالجنون؛ إذكيف يشعل قنديلاً في وضح النهار. يُراجع: النمير (٢٧٨/١)

وكانت للكتب عنده مكانةً عظيمةً، فكان يوليها عنايته، وكان حريصًا عليها، ولذلك نجده يتمثّل لنفسه بيت الشيخ أبي نبهان في التحسّر على مكتبته من بعده حيث يقول:

له في على كُتُبٍ بعدي أخلِّفها ولم أجد حاكمًا بعدي يواليها(١)

ثانيًا: تناولت منسوخات الشيخ جميّل جميع أصول الشريعة وفروعها تقريبًا؛ لأنّ كتابه قاموس الشريعة الذي قام بتأليفه ونسخه موسوعة معارفٍ، تناولت كلّ أبواب الشريعة تقريبًا.

وبالإضافة إلى ذلك فقد اعتنى الشيخ جميّل بنسخ الكتب التي تعالج أدواء النفوس وكيفية علاجها (الجانب الروحاني)، ومن هذا الباب نسخه لكتاب شرح حياة المهج للشيخ أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي، ونسخه لقطعة المنجيات (٢) من كتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، وغيرها. وقد تركت عناية الشيخ جميّل بكتب تزكية النفس أثرها البالغ في حياته؛ خاصةً كتاب إحياء علوم الدين للغزالي، فقد أُعجِب به أيمًا إعجابٍ، ونقل عنه في العديد من المواضع في كتابه قاموس الشريعة. (٣)

⁽۱) يُراجع: التقييدات الخارجة عن كتاب المقصد الأسمى في ذكر شيءٍ مما يتعلّق بمقاصد الأسماء (في شرح أسماء الله الحسنى) للشّيخ أحمد بن أحمد بن محمَّد البُرنسي الشَّهير بزرُّوق، نسخه ناصر بن سعيد بن لافي السعدي، وكان تمام نسخه يوم الاثنين جمادى الأولى ١٢٧٤ه؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث –سلطنة عمان؛ برقم (٣٢٩١).

 ⁽٢) التي جعل بعض ما جاء فيها مع رد الشيخ الكندي ضمن كتابه قاموس الشريعة في أول الأمر
 (الجزءان الخامس عشر والسادس عشر)، ثم إنه عدل عن ذلك.

⁽٣) يُراجع: مبحث المصادر التي اعتمد عليها الشيخ جميّل في كتابه قاموس الشريعة.

ثالثًا: قلة ما وصلنا عنه من الكتب المنسوخة له، ولعل ذلك يرجع إلى اشتغاله بنفسه بنسخ آثار المسلمين، فقد كان عصاميًّا في طلب العلم، مجتهدًا في تحصيله، ثم اشتغل بعد ذلك بتأليف كتابه قاموس الشريعة، ولعل توافر الكتب، وسهولة وصوله إليها من ضمن أسباب قلة المنسوخات له.

رابعا: لم يكن النسخ عند الشيخ جميّل مهنةً يتكسّب من ورائها، فلم أجد عنه أيّ كتابٍ نسخه لأحدٍ ما بمقابلٍ، بل إنّ نسخه لغيره نادرٌ، فلم أجد أنّه نسخ لأحد غير شيخه علي بن حميد الهاشمي، وزميله علي بن سالم السعدي، فقد نسخ للأول الجزئين الخامس والثلاثين والسابع والثلاثين من كتاب بيان الشرع للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي، ونسخ للثاني الجزء السابع عشر من كتاب بيان الشرع أيضًا.

والنسخ الذي كان أحد السمات التي لازمته طوال حياته، واشتهر به؛ كان يهدف من ورائه إحياء آثار المسلمين، وطلب الثواب(١)، والاشتغال بالعلم ودراسته.

خامسا: أكثر منسوخاته هي أجزاء كتابه قاموس الشريعة، ويُذكر عنه في هذا الباب أنه نسخ كتابه المذكور ثلاث مرات، وفي بعض ما مرّ معنا من منسوخات أجزاء قاموس الشريعة تأكيدٌ لصحة هذا الأمر، وإن كان لا يلزم منه أن يكون قد نسخ كلّ جزء منه ثلاث مرات دائمًا، فقد يكون في المرّتين غنيً أحيانًا إن لم تكن

⁽١) كما عبر عن ذلك الشيخ جميل نفسه في بيانات نسخ الجزء الخامس والثلاثين، والجزء السابع والثلاثين من كتاب بيان الشرع للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي.

هنالك حاجة داعيةً لنسخةٍ ثالثةٍ، وكل هذه النسخ الثلاث أو الاثنتين تدخل في إطار المراحل التي مر بها تأليف كل جزءٍ؛ كما يبدو ذلك من الإضافات العديدة من المؤلف على هوامش الكتاب، وفي قصاصات الورق المضافة ضمن ثنايا الكتاب، وسيأتي الحديث عن مراحل تأليف كتاب قاموس الشريعة عند الحديث عن الكتاب نفسه.

سادسا: يُلحظ من خلال تتبع منسوخات الشيخ جميّل عنايته الفائقة بآثار الشيخ أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي وابنه الشيخ ناصر، ولا أدلّ على ذلك من تضمينه كثيرًا من آثار الشيخين ضمن كتابه قاموس الشريعة؛ حتى صارت آثارهما تشكّل جزءًا معتبرًا من الكتاب.

وفي هذا الإطار أيضًا قام الشيخ جميّل بنسخ شرح حياة المهج لأبي نبهان من مسوّدة مؤلِّفه.

سابعا: اعتنى الشيخ جميّل بنسخ كتاب بيان الشرع أوّل حياته، واعتنى به عنايةً فائقة، ومن شدة إعجابه به أن جعله أصلاً لكتابه قاموس الشريعة(١).

وبدءًا من تأريخ تأليف الشيخ جميّل لكتابه قاموس الشريعة؛ اشتغل الشيخ جميّل بنسخ كتابه قاموس الشريعة إلى أن وافته المنية؛ كما هو ظاهرٌ من تواريخ نسخ أجزاء قاموس الشريعة.

ثامنا: اشتغل الشيخ جميّل بتصحيح منسوخاته ومؤلّفاته بنفسه، وقد يساعده في ذلك بعض إخوانه؛ كما هو ظاهرٌ.

⁽١) كما سيأتي ذلك عند الحديث عن كتاب قاموس الشريعة.

تاسعا: أنّ عددًا من مسوّدات أجزاء قاموس الشريعة قد آل إلى محمد بن ناصر بن سليّم السعدي عن طريق المؤلّف نفسه، وقد اشتراها بعد ذلك عبدالله بن أحمد بن اعويمر السعدي من تركة محمد بن ناصر السعدي المذكور.

المطلب الرابع: صلته بعلماء عصره

عاصر الشيخ جميّل العديد من العلماء، وكان اتصاله بهم في إطار إصلاح البلاد والعباد، ونشر العلم والمعرفة، ولا شكّ أنّ الشيخ جميّلاً كان ممن يحضر مجلس السيد قيس بن عزان في الرستاق، فالتقى بعددٍ من علماء عصره، فاستفاد منهم وأفاد.

ومن بين العلماء والأدباء الذين عاصرهم، وكان بينه وبينهم تواصلٌ، أو لقاءات، أو مناقشاتٌ:

أولاً: الشيخ موسى بن عيسى بن سعيد البشري (حي: ١٦٦٤هـ): عالمٌ فقيهٌ، من بلدة الغشب من ولاية الرستاق. عاصر الشيخ جميّلا مؤلّف الكتاب، وله العديد من المؤلفات، منها: خزائن الآثار ومعادن الأسرار (مخطوط)، ومكنون الخزائن وعيون المعادن (مطبوع)، وغيرها. (١)

لم أجد نصًّا صريحًا يدلّ على التواصل بينهما، ولكن قصيدة البشري في تقريظ قاموس الشريعة، وقصيدته الأخرى في عدد أجزاء قاموس الشريعة، وما احتوتاه من إعجاب بالغ بالشيخ السعدي وكتابه قاموس الشريعة؛ كلّ ذلك يرجّح وجود تواصل بينهما؛ خصوصًا إذا علمنا أنّ البشري من الرستاق القريبة من موطن الشيخ السعدي، وكان الشيخ جميّل يواصل السادة أولاد عزان بالرستاق.

ولم يقف إعجاب البشري عند هذا الحدّ، بل إنه اعتمد قاموس الشريعة مرجعًا أساسيًّا في موسوعته الفقهية (خزائن الآثار)، ومختصرها (مكنون الخزائن). جاء في آخر إحدى نسخ خزائن الآثار التي قام نور الدين السالمي بتصحيحها والتعليق على بعض ما جاء فيها من مسائل: "قد تمّ عرض هذا الكتاب بعون الله وتوفيقه في يوم

⁽١) يُراجع: معجم الفقهاء والمتكلمين/قسم المشرق (٣٣٢/٣ ـ ٢٣٣)

العشرين من شهر المحرم من شهور سنة ١٣١٨هـ، صححنا غالب مسائله عن نسخة قاموس الشريعة؛ لأنه منه أخاء، ولكثرة الغلط في النسخ بقي بعد تصحيحنا كثيرٌ من الغلط، فلا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم، وكان غالب هذا التصحيح في حضرة شيخنا العلامة عبدالله بن حميد السالمي، والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم".(١)

ثانيًا: الشيخ حمد بن خميس بن محمد السعدي (ق ١٣هـ): أحد الفقهاء، وسيّد قومه، كان له دورٌ بارزٌ في الإصلاح السياسي والاجتماعي في الباطنة في وقته.

كان الشيخان حمد وجميّل رفيقي دربٍ واحد، جمعهما العلم والدين والبلد والنسب، فاجتهدا في الإصلاح، وانبثق عنهما الكثير من المتعلّمين.

واتصلا بالسيد حمود بن عزان في إطار بعث الإمامة من جديد، وتوليا صحار معًا، فأمرا بالمعروف، وغيرًا المناكر، وأقاما العدل، واجتهدا في ذلك. (٢)

ثالقًا: الشيخ راشد بن مصبّح بن راشد السباعي (حي: ١٢٦٥هـ): فقية مؤلِّفٌ، كان له مشاركة في الحياة السياسية والعلمية في عصره، ومن آثاره: كتاب بيان المشكل.

اتصل به الشيخ جميّل، وكان بينهم لقاءاتٌ ومناقشاتٌ، وقد أورد له الشيخ جميّل جوابًا في الباب الثاني والعشرين من الجزء الأربعين من كتابه قاموس

⁽١) آخر قطعة الحدود من خزائن الآثار؛ مكتبة نور الدين السالمي/بدية؛ برقم (١١).

⁽٢) تحفة الأعيان (٢١٨/٢)

الشريعة^(١)، ونعته ب"الشيخ العالم الثقة الورع".

رابعا: الشيخ سلطان بن محمد بن صلت البطاشي (ت: ~ ١٢٧٨هـ): قاضٍ فقيه، عاش في القرن الثالث عشر الهجري، أصله من بلدة إحدى من وادي الطائيين.

لما أظهر السيد حمود بن عزان المتاب، وسلّم الحصون التي بيده للعلماء سنة ٢٦٢ هـ كان الشيخ سلطان من ضمن من قام مع العلماء بطلبٍ من الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، فاستلم حصن الرستاق.

كانت بين الشيخين جميّل وسلطان العديد من المشاورات والمباحثات العلمية (٢)، وكانت بينهما مودّة وصداقة، وقد شهد الشيخ جميّل على إقرارٍ كتبه الشيخ البطاشي على نفسه، فيما يلى نصّه (٣):

"بسم الله الرحمن الرحيم

ليعلم من يقف على كتابي، وأنا الفقير إلى الله سلطان بن محمد بن صلت البطاشي، أني أقررتُ على نفسي في صحة بدني وعقلي وجواز أمري وفعلي، أنّ الذي في يدي مما خلّفه الهالك بلعرب بن شماس بن شامس البطاشي حقّه ونصيبه من أمواله وأراضيه التي تُسقى من ماء عين الحوايا من قرية إحدى، وإنّ الذي وقع للفقراء بالوصية لهم من الهالك بلعرب هذا المال المسمى المسلميّات كلّه، والثلث من المال المسمى الكليبيّات، وذلك من هذه الأموال المذكورة؛ وإن الباقي من هذه

⁽۱) دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ۸۹۳، الخاصّ: ۸۲ ب فقه).

⁽٢) مقدمة محقّق فتح الرحمن (ص ٦)

⁽٣) فتح الرحمن (ص ١١٩ ـ ١٢٠)

الأموال والأراضي بعد حقّ الفقراء هذا الذي ذكرناه، الثلث منه لوالدتي راية بنت سلطان نصيبها من ميراث الهالك بلعرب هذا، شهدت على نفسي بذلك، وأثبته عليها، فلا حجة لورثتي من بعدي في التمسلك بقبضي لهذه الأموال، وأنا الفقير إلى الله سلطان بن محمد بن صلت البطاشي، وكتبته على نفسي بيدي في تمام شهر صفر من سنة ١٢٦٠ من الهجرة.

وأنا دائنٌ لله تعالى بأداء كلّ ما هو لازمٌ عليّ في دينه في هذا وغيره، أقررتُ على نفسي أن الوقيف الذي خلّفه عتيّق بن ملهية، الكائن تحت المال المسمى الكليبيات المذكور هنا من جهة الوادي عن يمين الهابط من الطريق الجائز، ليس لي فيه ملك ولا دعوى، وأنّ هذا الهالك ممن يورث بالجنس، إلا أني أعمل في ميراثه الآن بقول من يقول من المسلمين: إنه للفقراء، وأنا الفقير إلى الله سلطان بن محمد البطاشي، وكتبته بيدي؛ بتأريخ ما تقدّم هنا، دائنًا لله تعالى دينونة صدقي بتأدية كلّ لازم عليّ في دينه.

أشهدني سلطان بن محمد بن صلت البطاشي أنّ هذا المكتوب في هذه الورقة كتبه على نفسه بيده، وأنه أقرّ به وأثبته على نفسه، فشهدت عليه به بعدما سمعتُه يقرّ به ويعترف به على نفسه، وأنا الفقير لله عبده جميّل بن خميس بن لافي السعدي بيدي.

أشهدني الشيخ سلطان بن محمد بن صلت البطاشي، وقال لي: اشهد علي بحميع ما في هذه القرطاسة، فإنني عارفٌ به وقاريه ومعترفٌ به، وأنا شاهدٌ عليه بهذا، كتبته وأنا حمد بن خميس السعدى بيدى.

قلتُ للشيخ سلطان: أشهد عليك بما في هذه القرطاسة، فإنك قد قرأته فعرفته وفهمته، فقال لي: نعم، اشهد، وكتبته بيدي وأنا الفقير راشد بن مصبّح بن راشد السباعى بيدي.

أشهدني الشيخ سلطان بن محمد بن صلت البطاشي، وقال لي: اشهد علي بجميع ما في هذه القرطاسة، فإنني عارف به وقاريه ومعترف به، وأنا شاهد عليه بحذا، كتبته وأنا راشد بن مصبح السباعي بيدي"(١).

وقد عد الشيخ سيف بن حمود البطاشي الشيخ جميّلاً من أشياخ البطاشي (٢)، وفي هذا نظرٌ؛ لتقارب سنّهما، ولعدم وجود ما يثبت ذلك، ولا يبعد مع ذلك أن يكون قد استفاد كلٌ منهما من الآخر كما يستفيد العالم من زميله العالم.

خامسا: الشيخ المحقّق سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي (ت: ١٢٨٧هـ): مرجع العمانيين في وقته، والعنصر الأهمّ في دولة الإمام عزان بن قيس، ترك العديد من المؤلفات.

كان هنالك العديد من اللقاءات العلمية والمشاورات بين الشيخ جميّل والمحقّق الخليلي^(٦)، وكان من ضمن هذه اللقاءت ما يدور حول بعث نظام الإمامة، وذلك لما أظهر السيد حمود بن عزان المتاب، وقبّض حصونه العلماء، وكان من بينهم الشيخان المذكوران.

وفي هذا الإطار تولى الشيخ جميّل مع الشيخ حمد بن خميس السعدي صحار، فأمرا فيها بالمعروف، ونحيا عن المنكر، وأقاما العدل والحقّ، وقد كتب إليهما الشيخ

⁽١) كل هؤلاء المذكورين في هذا الإقرار كانت وفياتهم متقاربة، ولم يدركوا إمامة الإمام عزان بن قيس سنة ١٢٨٥هـ، فسبحان الله الذي قدّر لكلّ أحدٍ أجلاً معلومًا.

⁽٢) فتح الرحمن (ص ١٩)

⁽٣) توجد مسائل أجاب عليها الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، ثم أجاب عليها الشيخ جميّل بن خميس السعدي، والعكس؛ أي مسائل أجاب عليها الشيخ جميّل ثم أجاب عليها المحقّق الخليلي، وهذا يؤكّد اللقاءات العلميّة التي كانت تجمع بين الشيخين.

الخليلي رسالةً يعلمهما فيها بآخر أخبار ما أدّى إليه احتسباهم وقيامهم هذا، وما ينبغي أن يكون لصلاح الأمر، واستنفرهما لما فيه معزّة الدين.

وكان الشيخ جميّل يحترم المحقّق الخليلي ويجلّه إجلالاً بالغًا، ويعدّه من العلماء المعتبرين في عصره، وسمّاه "الشيخ العالم"(۱)، ولهذا نقل الكثير من جوابات الخليلي في كتابه قاموس الشريعة(۲)، واعتمد على كتابه شرح لطائف الحكم في تأليف الجزء المتعلّق بزكاة الأنعام من كتابه قاموس الشريعة. (۳)

سادسا: الشاعر الفصيح حميد بن محمد بن رزيق (ت: ١٢٩١هـ): أحد كبار شعراء عصره، وكانت له مكانةٌ مع السلاطين والسادة من آل بوسعيد، ترك العديد من الدواوين الشعرية، والمؤلفات التأريخية.

كان بينه وبين الشيخ جميّل اتصال، ويشير إلى ذلك ابن رزيق نفسه بقوله في قصيدة رثائه له:

طرسٌ شفا لي بالقراح أواما يحلو وذاك كتابه استفهاما ونظيره ألف تطابق لاما

وإلي قبل وفاته منه أتى فيه أقاموس الشريعة اسمه فيه فأجبته وأبي نعم ومطابقً

⁽١) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٦/آخر الباب العاشر: في تفصيل صدقة النعم وبيان فروصهنّ على الوفاء والتمام)

⁽٢) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٥/آخر الباب الرابع: فيما فيه العشر ونصف العشر مما سُقي بالزجر والنهر من النخل والزرع، والباب العاشر: في إخراج زكاة اليتيم للوكيل والمحتسب والوصي، والباب الثامن عشر: في الحدّ الذي إذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة وفي زكاة الدراهم)

⁽٣) يُراجع الجزء السادس والعشرون من قاموس الشريعة.

وله نظمتُ بما يروق من الثنا أبيات شعرٍ تبهر النظّاما(١) وأتى إليّ جوابه يا صفوتي أكرمتني بسنا الثنا إكراما ونما إليّ وداده ونما له ودّي فصار ودادنا إلماما(١)

ويدل على عمق المودّة بينهما ما جاء في القصيدة من شدّة الألم الذي أصاب الشاعر نتيجة وفاة الشيخ السعدي، وتلك النعوت التي وصفه بحا.

كما أنّ لابن رزيق قصيدةً في تقريظ كتاب قاموس الشريعة تأليف الشيخ جميّل، امتدح فيها الكتاب وما له من مزايا.

سابعا: الشيخ محمد بن سليم بن سالم الغاربي (ت:١٣٠١هـ): أحد كبار فقهاء عصره، شارك في ثورة الإمام عزان بن قيس، وكان أحد أهم أركانها، وقد ترك أثرًا بارزًا في الحركة العلمية في الباطنة، وله العديد من الجوابات.

كان بين الشيخين الغاربي والسعدي العديد من اللقاءات والتشاورات في مجالي العلم والإصلاح^(٣)، فقد كانا متعاصرين، وقريبين مكانيًّا، وقد استنسخ الشيخ الغاربي لنفسه العديد من أجزاء كتاب قاموس الشريعة الذي هو من تأليف الشيخ جميّل.

⁽١) يشير ابن رزيق بمذا البيت إلى القصيدة التي كتبها في تقريظ كتاب قاموس الشريعة، وستأتي الحديث عنها عند الحديث عن قاموس الشريعة من هذا الكتاب.

⁽٢) يُراجع: التقييدات الخارجة عن الجزء السابع والخمسين من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس بن لافي السعدي؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٩٧٢، الخاصّ: ٨٢ ب فقه).

⁽٣) من ذلك مسألة أجاب عليها الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، ثم أجاب عليها الشيخان محمد بن سليّم الغاربي، وجميّل بن خميس السعدي، وهذا يؤكّد اللقاءات العلميّة التي كانت تجمع بين الأشياخ الثلاثة.

ثامنا: الشيخ خميس بن أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي (توفي: ١٣٠٧هـ): فقيه زاهد؛ من بلدة ستال من أعمال ولاية العوابي، أدرك والده وهو في سنّ الشيخوخة، واعتنى بجمع بعض آثاره، كما ترك عددًا من المؤلّفات.

كانت بينه وبين الشيخ جميّل العديد من المراسلات، ولا يبعد أن يكون الشيخ جميّل قد حصل على عددٍ من آثار أبي نبهان التي بخطّ يده عن طريقه.

وكان الشيخ خميس يرسل إلى الشيخ جميّل طالبًا منه نسخ بعض الكتب أو تجليدها، فمن ذلك ما قيّده الشيخ خميس في دفتر حساباته: "أيضًا أحد عشر قرشًا إلا ثلاث بيسات ثمن قرطاس ونسخ وتجليد ثلاثة أسفار من كتاب حقّ اليقين: السفر الأوّل والثاني والثالث في مجلّدين على يد الشيخ جميّل بن خميس". (١)

ويليه مباشرةً في دفتر الحسابات المذكور: "أيضًا ربع قرش وثمن قرش إلا شاخة في تجليد الكتب التي على يد سرور بن نبهان، وهو على يد جميّل بن خميس". (٢)

هؤلاء عددٌ من العلماء الذين اتصل بهم الشيخ جميّل في إطار العلم، أو الإصلاح، ومن العلماء الذين عاصرهم أيضًا: الشيخ صالح بن سعيد الإسماعيلي، والشيخ محمد بن خميس بن محمد السيفي، الذي كان بينه وبين الشيخ جميّل العديد من المراسلات (٣).

⁽١) دفتر حسابات بخط الشيخ خميس بن أبي نبهان الخروصي؛ مكتبة الشيخ مهنا بن خلفان الخروصي/ولاية العوابي. غير مرقم.

⁽٢) المرجع السابق. غير مرقم.

⁽٣) يُراجع: النمير (٣٠١/٤) ٣٤٤). كما كانت هنالك العديد من المراسلات بين الشيخ السيفي وبين علماء ومشايخ آل سعد.

المطلب الخامس: مكانته العلمية

يُعتبر الشيخ جميّل أحد فقهاء عصره، الذين تركوا أثرًا بارزًا في تأريخ المسيرة العلمية في عمان، يشهد له بذلك كتابه قاموس الشريعة المؤلّف من تسعين جزءًا، والحركة العلمية التي قادها في الباطنة في وقته، وكان لها أثرٌ في الأحداث السياسية بعد ذلك.

ولبيان مكانته العلمية التي تبوَّأها يمكن أن نسوق الآتي:

أولاً: شهادات شيوخه ومعاصريه من العلماء والفضلاء، ومنها:

١. الشيخ ناصر بن أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي (ت: ٢٦٢هـ):
 مرت ترجمته عند الحديث عن شيوخه.

عدّه شيخه من علماء زمانه، بل من أفضل من يعلمه من علماء عمان، وهذا نصّ كلامه: "أمّا أنا؛ فكما تراني لم أتّصل بأهل العلم الموجودين في زماني، بل هم في أماكن بعيدة عني كمثلك، ومثل الشيخ حمد بن خميس السعدي، ومثل الشيخ عليّ بن سليمان العزري، فهؤلاء عندي علماء زماني، وأفضل من أعلمه في عمان...

۲. الشيخ موسى بن عيسى بن سعيد البشري (حي: ١٢٦٤هـ)، وقد مرّت ترجمته عند الحديث عن معاصري الشيخ جميّل من العلماء.

يقول في تقريظه لكتاب قاموس الشريعة:

جزى الله عنّاكل خيرٍ ونعمةٍ مؤلِّفَه ذا العدل والفضل والثنا

⁽۱) قاموس الشريعة (٨/الباب الرابع عشر: ذكر من ثبتت ولايته في حكم الظاهر كيف يزول وفي صفة من يتولّى ببصر نفسه)، وبيان المشكل للشيخ راشد بن مصبح السباعي؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي/السيب؛ برقم (١٥٣٤)، (١٢٠/١).

سراج الهدى غوث العباد جميِّلاً سليل خميسٍ ذا الزهادة شيخنا فلا زالت الأنوار من فيه للورى تضيء وتعلو بالعلوم مدى الدُّنا

ويقول في قصيدته التي في عدد أجزاء قاموس الشريعة وموضوعاتها:

خويدمه الشيخ الفقيه جميلنا سليل خميسٍ مصقعٌ باقرٌ حبرٍ فمبعثه للخلق غوثًا ورحمةً وتأليفه قد فاق عن كل ما سفرٍ

٣. ذو الغبراء خميس بن راشد العبري (توفي: ١٢٧١هـ): أحد الفقهاء المعروفين بعُمان، من أهمّ آثاره كتاب: شفاء القلوب من داء الكروب، المعروف بسيرة ذي الغبراء. (١)

كتب ذو الغبراء في ثلاث صفحات أشهر علماء عمان الأتقياء الأخيار من أوّل الإسلام إلى عهده، وكان من جملتهم الشيخ جميّل بن خميس السعدي. (٢)

الشيخ المحقق سعيد بن خلفان الخليلي (ت: ١٢٨٧هـ): الذي كتب إليه وإلى الشيخ حمد بن خميس السعدي قائلاً: "إلى المشايخ الكرام، الأخلاء الحشام، الإخوة الفضلاء".

والمحقّق الخليلي من أوسع معاصريه علمًا، وقد شُهِر من ورعه وتصلّبه في الحقّ ما يرفعه عن درجة التملّق، وتزيين المقال فيمن لا يستحقّه من الرجال.

٥. الشاعر حميد بن محمد بن رزيق (ت: ١٢٩١هـ): الذي كتب قصيدتين في المترجم له، الأولى في تقريظ كتابه قاموس الشريعة، ومدح مؤلّفه، وستأتي عند الحديث عن قاموس الشريعة، والثانية في رثائه، وقد مرّت عند الحديث عن وفاته.

⁽١) معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية/قسم المشرق (٢٠٠١ - ٢٠٠١)

⁽٢) شفاء القلوب (سيرة ذي الغبراء)؛ مكتبة خاصة/سلطنة عمان؛ غير مرقّم

وقد جاء في هاتين القصيدتين الإشارة إلى مكانة الشيخ جميّل العلمية، والإشادة بعلمه وفضله، فيقول مثلاً في الشيخ جميّل وكتابه من القصيدة الأولى:

كتابٌ شريفٌ كلّ من مال قلبه ففي تتح أبوابًا إليه فسيحةً لقد فاق بالمنقول فهو مبررٌ فلا غرو إن أضحى فقيهًا مصنّفًا هو الشمس والبدر المنير كتابه ويقول في قصيدته الثانية:

أبكى المصاب الكتب والأعلاما ومدارس الفقه الشريف يشومه الودموع أهل الاستقامة ناظرت خص المصاب وعمّ أصحاب النهى وفرا إلى العلماء أعلام الهنا وقلويم في جمره انقلبت وفي

إلى الزهد والتقوى إليه يميل جميل وفيها للذكيّ دخولُ بإرشاده تشني عليه عقولُ وما ذهنه عنه الضياء يحولُ فما لهما حتى النشور أفولُ(١)

وأحال ضوء نديهن ظلاما دمع الغمائم بالأسى تِشجاما وجسيمه أذوى لهم أجساما فتكحّلوا النوم الملم لماما

⁽۱) جاءت ضمن التقييدات الخارجة عن الجزء الثاني والخمسين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ حميّل بن خميس بن لافي السعدي لأخيه جميّل بن خميس بن لافي السعدي لأخيه جميّل بن خميس بن لافي السعدي؛ وكان تمام نسخه ۱۳ شعبان ۱۲۷٦هـ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (۱/٥٢).

شقوا العزاء ولو يحل لشققوا ويقول أيضًا من نفس القصيدة:

ويفول ايضا من نفس الفصيدة:

لا غيره العلماء في أيامه أما بيان الشرع رتبه لنا وأتاح أبوابًا إليه فسيحة أثر الأوائل والأواخر لفه فتسهلت في كلّ بابٍ إربة الفقت فكفاه لم يسبق على ترتيبه فكفاه لم يسبق على ترتيبه

قالوا ولم يك قولهم أوهاما ترتيب حبر لا يفارق داما

أكبادهم إذ لا يزال حراما(١)

ولهن يسر فهمه أعلاما في تلكم الأبواب لا إيهماما مسؤال من أشياخه أحكاما

هــذا فــزاد فخــاره إعظامــا(٢)

ونعته في ديباجة القصيدة المذكورة ب"الشيخ الثقة الفقيه العالم الجهبذة العلامة النبيه اللوذعيّ المصقع الفهّامة الأنيس الرئيس".

7. سليمان بن شويمس بن حموده المذكوري (ت: ١٣١٩هـ): فقية؛ من ولاية السويق، سافر إلى شرقي إفريقيا. وتوجد عنه العديد من الأشعار، والفوائد التأريخية والفقهية.

كان المذكوري من المجتهدين في نسخ واستنساخ أجزاء قاموس الشريعة، وله

⁽۱) يُراجع: التقييدات الخارجة عن الجزء السابع والخمسين من قاموس الشريعة للشيخ حميّل بن خميس بن لافي السعدي؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٩٧٢، الخاصّ: ٨٢ ب فقه).

⁽٢) المرجع السابق

قصيدة قالها في انتهائه من نسخ الجزء السابع والستين من قاموس الشريعة (۱)، منها: ألّف ه إمامنا المبجّ ل فتى خميسٍ شيخنا جميّا لُ أكرمْ به من عالم رشيدِ حبرٍ تقييّ أجمدٍ سعيدِ

٧. يحيى بن خلفان بن أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي (ت: ٧. يحيى بن خلفان بن أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي (ت: ١٣٢٧هـ/١٩٠٥م): عالمٌ فقيهٌ، أصله من وادي بني خروص، سافر إلى شرقي إفريقيا بعد سقوط دولة الإمام عزان بن قيس سنة ١٨٧٧هـ/١٨٨م. له عددٌ من النقريظات النظمية والنثرية، وعددٌ من الفتاوى الفقهية. (٢)

له قصيدةٌ في عدد أجزاء قاموس الشريعة ومحتوى كلّ جزءٍ، جاء فيها قوله:

مؤلِّف الحسر الفقيه جميّال سليل خميسٍ ذاك أكرمْ به الله آل سعدٍ أسرةٌ وعصابة ألا إنهم حازوا بسؤدده فخرا فشرد في تأليف طيّب الكرى وسامر كتبًا والمحابر والحبرا وطاف فسيح الأرض للكتب مجلًّا على جدٍّ وقد وجد

٨. عبارات فقهاء ونسّاخ عصره الذين تداولوا كتابه قاموس الشريعة نسخًا واستنساخًا، فلا تكاد تخلو إحدى بيانات نسخها من نعته بالشيخ العالم، ونحوها من العبارات التي تؤكِّد منزلته العلمية، ودرجته الفقهية، وهكذا مقدّمات الأسئلة التي

⁽۱) نسخه سليمان بن شويمس بن حموده بن سالم بن راشد بن عُلَيْ بن مذكور بن جمعة بن سلطان بن محمد المذكوري، وكان تمام نسخه ۱۷ رجب ۱۳۱۳هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث –سلطنة عمان؛ برقم (العام: ۹۷٦، الخاص: ۸۲ ب فقه).

 ⁽۲) يُراجع: الشيخ يحيى بن خلفان الخروصي وإسهاماته للمكتبة العمانية (كله)، معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية/قسم المشرق (٣٠٢/٣. ٣٠٤)

كانت توجّه إليه، ومنها على سبيل المثال مقدّمة هذا السؤال النظمي الذي توجّه به اليه أحد إخوانه:

ماذا تقول شيخنا جميّال العالم الحبر التقيّ المعددِلُ حبرًا سما بالعلم والبيانِ في أرضنا كشمسٍ للعيانِ (١)

ثانيًا: مما يدلّ على مكانته العلمية والفقهية كتابه قاموس الشريعة، الذي لا يوازيه كتابٌ من كتب المذهب الإباضي من حيث عدد الأجزاء؛ حيث تصل أجزاؤه إلى تسعين جزءًا.

وقد أشاد بقيمة الكتاب العلميّة، ومقدرة مؤلّفه الفقهية العديد من العلماء والأدباء، وقد مرّ معنا قريبًا كلام معاصره ابن رزيق الذي قرّظ الكتاب بقصيدةٍ لاميةٍ، واعتنى به العلماء والنسّاخ في عصره، وبعد عصره، وسيأتي الكلام عن قيمة الكتاب عند الحديث عنه لاحقًا.

ثالثًا: الأسئلة التي كانت ترد إليه؛ إذ لا يُقصد بالسؤال إلا من كان لديه علم ومعرفة، وقد وُجِدت عن الشيخ جميّل العديد من المسائل والجوابات، وستأتي عند الحديث عن آثاره.

رابعا: قيادته للحركة العلمية التي نشطت في الباطنة، فقد كان الشيخ جميّل من أهمّ العلماء الذين اجتهدوا في بعث العلم والمعرفة، ونشر الوعي الديني بين الناس، ودرس عليه واستفاد منه الكثيرون، وقد واصل طلبته من بعده في حمل رسالة العلم

⁽۱) جاء ضمن التقييدات الخارجة عن الجزء التسعين من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه حمد بن خلفان بن سالم الهاشمي للشيخ العالم الفقيه الورع النزيه حمد بن محمد الخميسي؛ وكان تمام نسخه يوم الجمعة ٩ جمادى الأولى ١٢٨٥هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٨٣١، الخاص: ٨٢ ب فقه).

والإصلاح، وكانوا من أهم أنصار دولة الإمام عزان بن قيس (١٢٨٥هـ/١٦٨م ـ الإصلاح، وكانوا من أهم أنصار دولة الإمام عزان بن قيس (١٨٦٨هـ/١٨٨٥م).

خامسا: ما أُثِر عنه من مواقف سياسية تدلّ على مكانته العلمية، ومنها تولّيه صحار مع الشيخ حمد بن خميس السعدي في الفترة التي كان يسعى فيها الشيخ المحقّق الخليلي، والشيخ حمد بن خميس السعدي، ومن معهما من العلماء لبعث نظام الإمامة من جديد، فقام هو وزميله الشيخ حمد بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ونشر العدل بين الناس.

المطلب السادس: آثاره وآراؤه

يُعتبر الشيخ جميّل من أشهر مؤلِّفي المذهب الإباضي، يأتي ذلك من موسوعته قاموس الشريعة الذي يتألف من تسعين جزءًا(١)، وبذلك يكون أكبر كتابٍ أُلِّف في المذهب الإباضي.

وبالإضافة إلى ذلك؛ هنالك آثارٌ أخرى عن الشيخ جميّل؛ إذ إنه عاش حياته مؤلّفًا، ومرتبّا، وناسخًا، ومصحّحًا، ومدرّسًا، ومجتهدًا في الإصلاح، يجيب على أسئلة السائلين موجّهًا ومرشدًا وناصحًا.

وسأحاول هنا الحديث عن آثار الشيخ جميّل عدا قاموس الشريعة، الذي خصّصت له فصلاً خاصًا به؛ لِمَا له من قيمة علمية كبيرة.

وهذه جملة آثاره:

أولاً: ترتيب وتبويب أرجوزة دلالة الحيران للشيخ سالم بن سعيد بن على

⁽١) سيأتي الحديث تفصيلاً عن قاموس الشريعة في الفصل الثاني من ترجمة الشيخ جميّل، وقد أفردته بالحديث لما للكتاب من مكانة علمية بين مؤلفات الإباضية.

الصائغي، فقد كانت الأرجوزة المذكورة منثورةً من غير ترتيبٍ ولا تبويب^(۱)، وهي تتألف من ١٢٠٣٥ بيتًا، وقد بذل الشيخ السعدي جهدًا كبيرًا في ترتيبها وتبويبها، وعمله هذا يتطلّب فهمًا وحفظًا، ودقّةً وعنايةً، ويمكن تلخيص عمل الشيخ جميّل على الأرجوزة في الآتي:

(١) ترتيب الأرجوزة؛ بحيث يقدِّم أو يؤخِّر بعض أبياتها حسب ما يستحق من التقديم أو التأخير.

(٢) تبويب الأرجوزة على أبواب بعد أن كانت منثورةً، وهذا يسهِّل على القارئ الرجوع إلى المسألة المطلوبة، وجملة الأبواب ثلاثة وستون بابًا، وهذه هي جملة الأبواب كما رتبها الشيخ جميِّل:

الباب الأول: في ذكر فضل طلب العلم

⁽۱) توجد أرجوزة دلالة الحيران قبل الترتيب والتبويب بخطّ ناظمها الصائغي في مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١٩٠٨)، وقد انتهى من نظمها يوم الثلاثاء ٢ رمضان ١٢١٧هـ.

وشاء الله تعالى أن يقبل الناس على ترتيب وتبويب الشيخ السعدي لأرجوزة الصائغي، وتركوا الأرجوزة كما وضعها الصائغي نفسه؛ وذلك لأنّ عمل السعدي على الأرجوزة قرّب مأخذها للناس، وجعلها سهلة التناول.

ثم جاء بعد الشيخ السعدي الإمامُ الكبيرُ نور الدين السالمي، فتناول أرجوزة الصائغي بعملٍ أكبر وأوسع من عمل السعدي، حيث نظم الأرجوزة نظمًا ثانيًا، وهذَّ بها، وزاد فيها الكثير من الأبواب والفصول، وقدّم وأخّر، وحذف ما تكرّر منها، وسمّى عمله هذا: "جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام"، وقد انتهى منها في ١١ ربيع الآخر ١٣٢٩ه/ ١١ إبريل ١٩١١م.

ويتميّز جوهر النظام بسهولته، وسلاسة ألفاظه، ويسر حفظه، فأقبل الناس عليه، وتركوا عمل السعدي على الأرجوزة، فسبحان الله الذي تفرّد بالكمال، وفوق كلّ ذي علمٍ عليمٌ.

يُراجع: معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية/قسم المشرق (٢٥٤/٢ ـ ٢٥٥).

الباب الثاني: في الأصول والولاية والبراءة والفتوى والقدر وغير ذلك.

الباب الثالث: في الآداب والحكمة، وفيه ذكر شيء من الغيبة والنميمة وغير ذلك

الباب الرابع: في إعراب شيءٍ من الكلم وتفسيره، وذكر شيءٍ من الأخبار والقرآن، وطلب الرزق، وفيه شيءٌ من الآداب وغيره

الباب الخامس: في التوبة والدعاء وغير ذلك، وفي النية، وفيه شيءٌ من ذكر الخلف للوعد والتداعى لغير باري البرية

الباب السادس: في ذكر فضائل الأعمال، وفي وجوب السلام وصلة الأرحام وقبول الاعتذار، وذكر شيءٍ من الأسفار

الباب السابع: في تقليم الأظفار، وحلق الشعر، وحقّ الوالدين، وحقّ الجوار، وفي دخول المنازل، والاستئذان، وفي النظر، والتجرّد للأبدان، وفي ذكر شيءٍ من الآداب، وفي الختان

الباب الثامن: في ذكر الطهارات، والقصد، وفي الأنجاس وتطهيرها، وفي تنجّس المياه

الباب التاسع: في الجنابة، وفي صفة الغسل منها

الباب العاشر: في الوضوء، وما ينقضه وما لا ينقضه

الباب الحادي عشر: في التيمّم

الباب الثاني عشر: في الصلاة ووظائفها، وفرائضها، وما ينقضها وما لا ينقضها الباب الثالث عشر: في صلاة الجماعة

الباب الرابع عشر: في صلاة السفر

الباب الخامس عشر: في صلاة الوتر، وسجدة القرآن، وركعتي الفجر، وفي صلاة النفل، والعيدين، والبدل

الباب السادس عشر: في صلاة الجمعة

الباب السابع عشر: في الصوم، وفي زكاة الفطر

الباب الثامن عشر: في غسل الميت، والصلاة عليه

الباب التاسع عشر: في الزكاة

الباب العشرون: في الحجّ ووظائفه، وفي أسنان الدواب، وفي الأضاحي

الباب الحادي والعشرون: في الاعتكاف، وفيمن حرّم على نفسه الحلال والعكس، وفيه شيءٌ من صفة الأوزان

الباب الثاني والعشرون: في النذر

الباب الثالث والعشرون: في الكفارات

الباب الرابع والعشرون: في الأيمان ولزومها

الباب الخامس والعشرون: في الذبح، وما يجوز من ذلك وما لا يجوز

الباب السادس والعشرون: في القهوة البنيّة وغيرها من الأشربة الرديّة، وفي الصيد وأنواعه، وقتل المؤذي ودفاعه، وشراه وابتياعه

الباب السابع والعشرون: في التزويج، ومن يحل ويحرم ويكره جماعه، وفي الأولياء وغير ذلك من ضروبه وأنواعه

الباب الثامن والعشرون: في صدقات النساء وقضاها، ومن يلزم ومن لا يلزم وغير ذلك من أحكامها

الباب التاسع والعشرون: في معاشرة الأزواج، وفي النفاق، ولحوق الولد، وانتزاع الوالد مال ولده، وما أشبه ذلك

الباب التلاتون: في الخلع، والإيلاء، والظهار، وفي المفقود والغائب وأحكامهما، وما يخفى حاله من الانتظار

الباب الحادي والثلاثون: في تزويج المماليك وما أشبه ذلك

الباب الثاني والثلاثون: في عدد المطلقات والمميتات، وفي ردّ الزوجات وما أشبه ذلك من الأنواع، وفي أحكام الرضاع

الباب الثالث والثلاثون: في الحيض والنفاس وما تحرم به الزوجة بفعلها أو بفعل أحد من الناس

الباب الرابع والثلاثون: في الطلاق

الباب الخامس والثلاثون: فيما يأتي به العبد وفي ضربه وخدمته للمولي، وفي العتق والأحكام والولاة

الباب السادس والثلاثون: في البيوع وما له من أصول وفروع

الباب السابع والثلاثون: في بيع الخيار

الباب الثامن والثلاثون: في المضاربة والرهن والمرابحة

الباب التاسع والثلاثون: في السلف

الباب الأربعون: في الديون، وفي القرض وأحكامه وما أشبه ذلك

الباب الحادي والأربعون: في كتابة الصكوك وثبوتها

الباب الثاني والأربعون: في الوصايا وما يشتمل عليها

الباب الثالث والأربعون: في وصية الأقربين

الباب الرابع والأربعون: في الميراث، ومن يرث بالجنس، ومن قتل أحدًا هل يرثه؟ وفي ميراث المطلق والمطلقة

الباب الخامس والأربعون: في العطية، والأمانة، والعارية، والمنحة

الباب السادس والأربعون: في التعارف، وفي الضمان، وفي الحل والبرآن، وخلطة الأيتام

الباب السابع والأربعون: في الانتصار، وفيمن خلف له وارثه مالا حراما، وفي أحكام الغوائب وغير ذلك

الباب الثامن والأربعون: في الجبابرة وحكم من ساعدهم بظلمٍ، وفي حكم جوائزهم، وفي ضمان الخطأ

الباب التاسع والأربعون: في الضمانات والسرق والغصب

الباب الخمسون: في المساجد والصوافي، وفي اللقطة

الباب الحادي والخمسون: في الإجارات والعمل والعمال وفي قعادة الأرض وغير ذلك من الأموال وفي المشاربة والأكرية، وأحكام السواقي، وأحكام الوقيعة

الباب الثاني والخمسون: في حكم الموات وما ينبت فيه، وفي الطرق وأحكامها، وحريم الأشجار والنخيل والأنحار

الباب الثالث والخمسون: في الإقرار وأحكامه

الباب الرابع والخمسون: في الشفع وأنواعها

الباب الخامس والخمسون: في القسم

الباب السادس والخمسون: في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي التهم وأحكامها

الباب السابع والخمسون: في الأحكام وإنفاذها، والأيمان وأقسامها

الباب الثامن والخمسون: في الشهادات وأحكام ذلك

الباب التاسع والخمسون: في أخبار القضاة وما يجوز لهم وما لا يجوز

الباب الستون: في الإمامة وما بمعنى ذلك

الباب الحادي والستون: في الجهاد

الباب الثاني والستون: في الدماء والأروش، والقسامة، وفي ذكر شيءٍ من الضمانات

الباب الثالث والستون: في الحدود وما يشتمل عليها

(٣) من جملة ترتيب الشيخ جميّل أنه يحذف بعض أبيات الأرجوزة التي كان يجد أنها شاذة عنها لفظًا ومعنيً. (١)

(٤) كان يضيف أبياتًا من عنده خلال أبواب الأرجوزة أو آخرها، وهي قليلةً جدًّا، فبعد أن تتبعتُ العديد من نُسَخ الأرجوزة وجدتُ أن زياداته كانت ست

⁽۱) يُراجع: دلالة الحيران؛ سالم بن سعيد الصائغي؛ نسخها عبدالله بن سعيد بن علي بن راشد العبودي لشيخه ومحبّه وصفيّ ودّه وأخيه في ذات ربّه علي بن ناصر بن محمد بن سليمان اليحمدي؛ وكان تمام نسخها ضحى الثلاثاء ۱۱ صفر ۱۲۸٦ه؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (۲۱۲)؛ (ص ٤٦١).

مرّات^(۱)، وهذه الزيادة يقتضيها مجرى المسائل؛ كتوضيح لبعضها، أو استدراك، أو زيادة فائدة لم يذكرها الناظم في ذلك الباب، وهذه هي الزيادات:

الموضع الأول: في الباب الثاني في الأصول والولاية والبراءة والفتوى؛ قيّد الشيخ جميّل مسألةً أوردها الشيخ الصائغي، يقول الصائغي:

في كتب أصحابي لها لم أرشد فيها به خذيا أخا الإنصاف

قلت له مسألةً لم توجدِ فقال لي ما قال ذو الخلافِ فقال الشيخ السعدي:

في قــولهم ومـا بــه ارتيـابُ

نعــم إذا بان لــك الصــوابُ

الموضع الثاني: في الباب الثاني عشر: في الصلاة ووظائفها، وفرائضها، وما ينقضها وما لا ينقضها زاد بيتًا عند الحديث عما يقطع على المصلي صلاته، يقول الصائغي:

ضبعٌ وذئب أرنب وتعلب الا إذا كان المرور منها والكلب إن مرّ بدون الحدّ ومثلب المشرك ثم الأقلف علم النفسا والجنب والحدّ فيه خمسةٌ من أذرع

لا يقطعن على المصلي يعجب ودون السجود إن سألت عنها فإنه يقطع فيما عندي والقرد والخنزير قال السلف وحائض في قول أهل الأدب وعشرة مجمولة للقطع

⁽١) هذه الزيادات تُنسب في بعض النسخ إلى المهذِّب، وفي بعض النسخ إلى الناسخ، وهو الشيخ السعدي الذي قام بترتيب وتبويب الأرجوزة.

ثم زاد الشيخ السعدي:

والمرء قيل القبر عنه يفسخ ذرعًا ثلاثًا والإله يُسبِّحُ

الموضع الثالث: في الباب الثالث عشر: في صلاة الجماعة، عند الحديث عن المومين، يقول الصائغي:

وقــولهم إن الإمـام يعلـو من غير أن يُعلا وهـذا يحلـو وقــال بعـض العلمـاء يُعـلا فـافهم لمـا قــد قلتـه يا يعـلا فقال الشيخ السعدي:

يُعلى ويعلو ثالث الأقوال والعكس قولٌ رابعٌ يا وال

الموضع الرابع: زاد الشيخ السعدي بيتًا في الباب العشرين في الحجّ ووظائفه؛ حيث إنّ الصائغي ذكر مواقيت الحجّ المكانية، وأغفل ذات عرقٍ، فزاده الشيخ جميّل، يقول الصائغي:

فلملة ميقات أهل السيمن وذو الحليفة لكل مدني وحمضة أيضًا لأهل الشيام وأهل نجد قرن للإحرام فقال الشيخ السعدي:

وذات عرقِ قيل للعراقي إحرامه حيث لها يلاقي

الموضع الخامس: خلال الباب السادس والعشرين: في القهوة البنيّة وغيرها من الأشربة الرديّة، وفي الصيد وأنواعه؛ زاد الشيخ جميّل بيتًا واحدًا إثر حديث الناظم عن الحمر الوحشية، وأنه ليس لها وجودٌ في عمان، فعقّب هو ببيتٍ يذكر مكان وجودها.

يقول الصائغي:

ومن صفات حمر الوحشية قصيرة الأذناب والظهرور وفي عمان ليس شيءٌ منها

هي التي توجد في البريدة ولونها أسود يا ذا النور فيما روى لي من سألتُ عنها

فأضاف الشيخ جميّل المهذب بيتًا، يقول:

بل بينها توجد والأحساءِ حفظتُ هذا عن أولي الفتياءِ الموضع السادس: آخر الباب الثالث والأربعين في وصية الأقربين، فأضاف الشيخ جميّل المهذّب خمسة أبيات، ضمّنها مسائل متصلة بالباب لم يرد ذكرها خلاله، وهذه هي:

وإن تكن قد عُدِمت أقاربُ أبو الحسنُ: راجعةٌ للوارثِ أبو سعيد: إن تكن قد وقعت فباطلة وراجعة لكل من وإن تكن أقاربة قد جهلوا

الميت حتى أخرس وعاربُ أبو الحواري: للفقير الحارثِ على العدمُ منه الوصية وسمت له التراث الجة منه يا معنْ فحكمه المجهول والطب سالُ

(٥) تفسير لبعض معاني أبيات الأرجوزة، أو استدراك على بعض ما جاء فيها (١)، ومنها على سبيل المثال:

⁽۱) هذا التفسير لم أجده منسوبًا صراحةً إلى الشيخ السعدي، وإنما وجدته في الهامش دون نسبة، وإنما رجّحت نسبة أكثرها إلى الشيخ السعدي لوجودها في النسخ التي نُسِخت في حياته، ثم في النسخ التي كُتِبت بعد مماته، كما أنّ عناية الشيخ السعدي بتفسير الكلمات الغربية ظاهرٌ في آثار

أولاً: جاء عن الصائغي قوله في الباب الرابع في إعراب شيءٍ من الكلم وتفسيره:

في الختن وهو الصهريا أمينُ والنون منه يا أخا السخاء بل ما وجدتُ عنهمُ كتبتُ

وقــــــال لي لا يصــــــلح التنــــــوينُ ولا يجـــــوز غـــــير فــــتح الخـــــاءِ وإنـــــني منــــــه لقـــــد عجبــــــتُ

فقال الشيخ السعدي في بيان معنى الختن الوارد في الأبيات:

"الحَتَن: هو الصهر، وهو الشمج في لغتنا، وأحسب أن فيهما فرقًا، والحتن: المتزوّج منك، والصهر: المتزوّج أنت منه، والله أعلم".

ثانيًا: وجاء في نفس الباب السابق قول الصائغي:

أمـــرًا ففـــرضٌ لازم الإنســـانِ

وكلما كان من القرآذِ

فاستدرك الشيخ جميّل على ذلك، يقول:

"في هذا البيت نظرٌ؛ لأنّ كثيرًا من أوامر القرآن ندبّ".

ثالثًا: وجاء في نفس الباب السابق أيضًا قول الصائغي:

يستغفر الـرحمن يكــفَ الهمّــا

وهكذا قد قيل من أهمّا

ومن عليه رزقه قد أبطا يحوقلنّ دائمًا فيُعطي

فعلِّق الشيخ السعدي على ذلك قائلاً:

المسلمين التي عُنِي بها؛ كالجزء الذي فيه ردٌّ عن الشيخ سعيد بن أحمد الكندي من كتاب إحياء علوم الدين.

يُراجع: الجزء الخامس عشر (وهو جزءٌ من ردّ الكندي على كتاب الغزالي) من كتابه قاموس الشريعة؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١٥٢٠).

"وقيل بالعكس، الاستغفار للرزق، والحوقلة لتفريج الهمّ، والله أعلم".

رابعا: جاء عن الصائغي قوله في الباب السابع في تقليم الأظفار، وحلق الشعر، وحق الوالدين، وغير ذلك:

وفي السواك داخل الحمام يورث بُخر الفه الأنام يقول السعدي: "البخر: هو الرائحة في الفم".

خامسا: جاء عن الصائغي قوله في الباب التاسع والأربعين في الضمانات:

وقال لي فيمن رأى إنسانا يلطم حرًّا مسلمًا عدوانا

قال الشيخ السعدي: "لطم من باب ضرب، واللطيم من الخيل: الذي يأخذ البياض خدّيه، واللطيم: التاسع من سوابق الخيل".

سادسا: جاء عن الصائغي في نفس الباب السابق:

قال الرسول المصطفى المختار جناية العجما هي الجبارُ قال الشيخ السعدي:

"الجُبار بالضمّ: الهدر".

وقد انتهى الشيخ جميّل من عمله هذا لتسع ليال خلت من محرم ٢٥٤ه(١)، وأقدم نسخة وجدتها من عمل السعدي على أرجوزة دلالة الحيران هي بخطّ صالح بن حويمد بن حريمل بن محمد الخروصي، نسخها لحميد بن حميّد بن مبارك

⁽۱) يُراجع: بيانات نسخ أرجوزة دلالة الحيران الجامعة للأحكام والأديان للشيخ سالم بن سعيد الصائغي؛ نسخها سالم بن محمد بن سالم بن محمد بن سالم الهاشمي، وكان تمام نسخها ١٣ من ذي القعدة ١٣١٣هـ؟ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٧٥٨ أ).

السعدي، وكان تمام نسخها عصر ١١ رجب ١٢٦٢ه(١)، وتوجد بدار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٢١٣٨). (٢)

(١) بين تأريخ هذه النسخة وانتهاء المؤلِّف من ترتيبه وتبويبه ثماني سنوات وعددٌ من الشهور.

(۲) لم أجد نسخة من أرجوزة دلالة الحيران —مع كثرة ما اطلعت عليه من نسخها بغير ترتيب الشيخ جميّل، إلا ما كان من نسخة الصائغي نفسه، ونسخة بخطّ سالم بن راشد بن سليمان الحمحامي، وكان تمام نسخها عشية السبت ٨ من ذي القعدة ٢٥٦ه، وتوجد بدار المحطوطات والوئائق بوزارة التراث –سلطنة عمان؛ برقم (العام: ١٤٨٤، الخاصّ: ٨٣ ب فقه).

وهذه بعض النسخ التي اطلعتُ عليها من هذه الأرجوزة بترتيب الشيخ جميّل:

- ١/ نسخة في مكتبة على المغيري/مسقط، نسخها سعيد بن سالم بن على بن خميس البريكي للسيد حمود بن عزان بن قيس بن الإمام أحمد بن سعيد، وكان تمام نسخها في يوم السبت ٢٩ صفر ١٢٦٤هـ.
- ٢/ نسخة في دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٩٩١، الخاص: ٨٣
 ٨٣ ب فقه)؛ نسخها ناصر بن صالح العدوي لأحمد العبادي؛ وكان تمام نسخها ٩ جمادى
 ٨٢٠هـ.
- ٣/ نسخة في دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٩٨٩، الخاص: ٨٣ ب فقه)؛ نسخها رشوده بن سالم بن محمد بن سالم اليحمدي للشيخ الوفي الوالد الصفي راشد بن علي بن نافع المزروعي؛ وكان تمام نسخها ١٦ من ذي القعدة ١٢٧٠هـ.
- ٤/ نسخة في مكتبة الإمام نور الدين السلمي/بدية؛ برقم (٢٣٠)، نسخها خلفان بن علي بن خنفور
 بن سالم بن علي بن محمد النوفلي، وكان تمام نسخها يوم الأحد ٢٠ ربيع الآخر ١٢٧٢هـ.
- ٥/ نسخة في دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢١٩١، الخاصّ: ٨٣ ب فقه)؛ نسخها على بن مسلم بن حموده الخميسي للشيخ الأجل الأمجد الثقة الورع حمود بن سيف بن مسلم الفرعى؛ وكان تمام نسخه ١١ ربيع الأول ١٢٧٣هـ.
- ٦/ نسخة في مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٥٧٢)؛ نسخها خلفان بن محمد بو جامع المخلي لشيخه ومحبّه عبدالله بن على الرواحي؛ وكان تمام نسخها ١٣ جمادى الأولى ١٢٧٣هـ.

- ٧/ نسخة في دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٢٦٩٧)؛ نسخها حميد بن سالم بن خليفين السعدي لعامر بن عبيد بن عامر السعدي، وكان تمام نسخها ٥ جمادى الآخر ٢٧٧٧هـ.
- ٨، نسخة في مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي/ولاية القابل؛ نسخها ناصر بن صالح بن سعيد العدوي للشيخ الأجل حسين بن سليم المسروري، وكان تمام نسخها يوم الأحد ٢٠ رمضان
 ٨١ ٢٧٨هـ.
- ٩/ نسخة في دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٩٨٤، الخاصّ: ٨٣ ب فقه)؛ نسخها سعيد بن سالم بن سلمان بن عبيد بن علي السعدي لنفسه، وكان تمام نسخها في شوال ١٢٨٠ه.
- ١٠ نسخة في مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي؛ المضيرب/القابل، نسخها عبدالله بن سعيد بن على العبودي لشيخه ومحبّه في ذات ربّه محمد بن حمد بن سيف السلامي؛ وكان تمام نسخها ضحى الإثنين ١٩ رجب ١٣٨١ه.
- ١١/ نسخة في مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٦١٢)؛ نسخها عبدالله بن سعيد بن على بن راشد العبودي لشيخه ومحبّه وصفيّ ودّه وأخيه في ذات ربّه علي بن ناصر بن محمد بن سليمان اليحمدي؛ وكان تمام نسخها ضحى الثلاثاء ١١ صفر ١٢٨٦هـ.
- 17/ نسخة في دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٩٨٢) الخاص: ٨٣ ب فقه)؛ نسخها عبدالله بن حميد بن سويف بن سالم بن محمد بن علي الخروصي لأخيه الثقة الزاهد الورع راشد بن سليمان بن عامر بن عبدالله بن مسعود بن سالم بن محمد بن سالم الخروصي؛ وكان تمام نسخها ٣٠ رجب ١٢٩٨ه.
- 17/ نسخة في مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٧٥٨ أ)؛ نسخها سالم بن محمد بن سالم بن محمد بن سالم الهاشمي، وكان تمام نسخها ١٣ من ذي القعدة ١٣١٣هـ.
- ١١/ نسخة في مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٢٢٥)؛ نسخها محمد بن سعيد بن عبيد
 بن محمد الشكيلي؛ وكان تمام نسخه عشية السبت ١٦ ربيع الثاني ١٣٢٢هـ.
- هذه بعض نسخ أرجوزة دلالة الحيران، وهي أكثر من ذلك، وإنما ذكرتُ جملةً منها لبيان كثرة نُسخِها. وقد حرصتُ على إيراد كلّ نسخةٍ نُسِخت في حياة الشيخ جميّل مرتب الأرجوزة.

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ جميّلاً قد أورد الكثير من أبواب وأبيات أرجوزة الصائغي في كتابه قاموس الشريعة.

وقد قام الشيخ القاضي عزيز بن محمد بن عزيز أمبوسعيدي^(۱) بتقريظ أرجوزة الصائغي^(۲)، وذكر عمل الشيخ السعدي عليها، ثم ذكر أبواب الأرجوزة كما وضعها الشيخ جميّل، يقول الشيخ عزيز:

من كتب الشرع أتت مرموزة ابسن سعيد الصائغيّ العالم في دفترٍ أمست به محصورة جميعها المكتوبة بالأقلام بوّكا وهو لها نبية الباطنيّ التابع الأسلاف أسهل للحفظ لمن قراها تبوّات في صدره الفهامة

ثمّـت تمـت هـذه الأرجـوزة ناظمها الشيخ الفقيـه سالم أتـى بها في شعره منشورة تنبيـك عـن شريعة الإسـلام صـنفها جميّـل الفقيــه ابـن خمـيس السعدي إبـن لافي بوّهـا كأنــه رآهـا لله مـن حـبر فـــى علامـه لله مــن حـبر فـــى علامــه لله مــن حـبر فـــى علامــه لله مــن حــبر فــــى علامــه

⁽١) عزيز بن محمد بن عزيز أمبوسعيدي: قاضٍ ناظمٌ للشعر، عاش في آخر القرن الثالث عشر، وأول القرن الرابع عشر الهجري؛ من بلدة صيا من أعمال قريّات.

من آثاره: تقريظ لأرجوزة دلالة الحيران.

يُراجع: معجم شعراء الإباضية (٢٧٧/١)

⁽٢) يراجع التقريظ في آخر أرجوزة دلالة الحيران؛ نسخها عزيز بن محمد بن عزيز أمبوسعيدي؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١٩٣٢).

أبواها ثلاثة موجودة وهاك في دلاله الحسيران بأنها من كل فن حاوية جامع___ة الأديان والأحك__ام راحت لنا أرجوزة عجية عملها لم تسمع الأذنانِ تغنيك عن إحيا العلوم والضيا وعن بيان الشرع والمصنف وعن جميع الكتب والأسفار في كتب أصحابٍ لنا لم نقفٍ لو وازنت بالدرّ والشذور مدحى لها حقٌّ ومدح ربّها مدحتها والمدح فيها حقُّ في السابقين ما سمعنا أحدا سواه جاء بالشريعة عددا وبعدها عشرين ثم عشرة لا عالمٌ في السابقين قبله كمثله قد نظم الأسعارا فاله علامةً فقهًا

من بعد ستين أتت معدوده مدحًا لها من عابد الديّان مرن العلوم يا أبا معاوية تض منت شرائع الإسلام قد ظهرت في عصرنا غريبه كشكلها لم تنظر العينان والحق فيها بدره بادي الضيا وعن صحيح مسلم والأحنف تكفيك في الأوطان والأسفار علے سے واہا آخے وسلف لرجحت عن هذه الأجور عدلاً به وقلبي مشوى حبّها وإنحا للذاك تستحقُّ أتى بنشر الشرع نظما أبدا اثنى عشر بيتًا ألوفًا وردا وخمسة لاحت لنا مشتهرة كـــلا ولا في التـــابعين بعـــده والعلهم في حيزومه استنارا بالشرع والنظم فتي نبيها

إِنْ أُنشِدت يا صاح ما أحلاها وإنها كالشمس والأقمار قرّت بطرف هذه الأرجوزة يا واقفًا بحده الأبيات فإنني لست أمرأ للنظم تمّــت بعــون الله يا إخــواني بقلم المسكين ذي الفهاهة عزيز ذي الردن في محمد مفوض الأمر إلى الحكومة من كتب أهل الدين من جعلانِ ماست بجلباب من المعاني كأنّ ما فيها من العقيان

بالصرف والنحو نعم حلاها آخرها تلوح كالدراري أو أنها أضوا من النهار لأنها في مدحها منشورةٌ أصلح لما شئت من الزلاتِ أهـــلاً لـــه ولا لحمـــل العلـــم قد أشرقت في آخر الزمان المعروف بالجهل وبالبلاهة أمبوس عيديّ إليه فاقتد مــع الفــراغ نســخ المنظومـــة استعرتما للنقل يا إخواني(١) تسحب قرط(٢) الحكم والأديان أو أنه الجوهر والمرجان

(۱) بعد هذا البيت في نسخة مكتبة السيد؛ برقم (۱۹۳۲) ثلاثة أبيات ركيكة جدًّا، وهي غير واضحة،

وحكمة قد حليت يا رجب و وشد نفت تشدف المديراث و ورقعت تشدف يا شدراة

تسفر جاءت من خيار الأدبِ تسفر عن بالسوعظ والمسيراثِ وكلّ ت بالنحو واللغات

⁽٢) في نسخة مكتبة السيد (١٩٣٢): تسبل مرط

بالأربعا يا صاحِ من شعبانِ منه تمام نسخها بقرية منه تمام نسخها بقرية وأربع من السنين تمّت من بعد ألفي وثلاثمائة في زمن السلطان تركي ذي الندى قد جاء عد هذه الزيادة هذا وصلى الله ما تنقسا

ورابع العشرين يا إخواني قريات صح ما به من مرية قريات صح ما به من مرية برغبة فرغت فيها همي هذا الحساب من زمان الهجرة بالملك والعز تعمم وارتدى خمسون بيتًا يا بني عبادة خلق وصبح ثم ليل عسعسا

وقال على إثرها: "تمّت هذه في مدح هذه الأرجوزة".

ثم أخذ يصف أبواب الأرجوزة كما وضعها الشيخ جميّل، يقول:

أبوابحا ستون مع ثلاثة أولها في الفضل في العلوم والثاني في الأصول والولاية وثالث في الحكمة والآداب وثالث في الحكمة والآداب ورابع الإعراب في بعض الكلم وسادس الأعمال والسلاما وسابع قد جاء في الستئذان وثامن ينبيك في الطهارة وثامن ينبيك في الطهارة

تعرفها الذكران والإناثة يلوح كالسماك في النجوم وم وضدة الفتوى للهداية وضدة النميمة لا الصواب وطلب الرزق وقرآن ختم أسفارنا وصلة الأرحاما() مع الأنجاس فافهم الإشارة مع الأنجاس فافهم الإشارة

⁽١) لا يخفى ما في هذا البيت من خطأ نحوي، وليس في هذا البيت فقط، بل في كثيرٍ من أبيات التقريط، وهي ركيكة في ألفاظها ومعانيها، مليئة بالأخطاء النحوية والصرفية واللغوية، وفيها حلل من حيث الوزن الشعري في العديد من أبياتها.

وتاسع الأبواب في الجنابة وعاشر الأبواب في الوضوء وحادي العشر من الأبواب وثاني عشر في الصلاة يا في وثالــث العشــر بــه الجماعـــةُ ورابع العشر صلاة السفر وخامس العشر أتي بالوتر وسادس العشر صلاة الجمعة وسابع العشر زكاة الفطر وثامن العشر لغسل الميت وتاسع العشر ففي الزكاة ثمّـت والعشرون في الحـجّ وفي ال والحادي والعشرون في اعتكاف وثالبث العشرين في الكفّار ورابع العشرين في الأيمانِ وخامس العشرين في الذباح وسادس العشرين في القهوات وسابع العشرين في الترويج

وصفة الغسل متى أصابه وما يجوز نقضه بالسوء فرض التيمم فيه بالتراب ونقضها وكل ما فيها أتبي صلاتنا من أحسن البضاعة فرضٌ علينا بخلاف الحضر وسيجدة وركعيتي الفجير فاحفظ مقالي يا أخيّ واسمعه وصوم رمضان خير شهر ودفنه بفدف د والبيت جميعها تــؤدى في الأوقات أضاحي والأسنان بالمعترف من يعتكفْ فاستمعوا أوصافي من الحلل فيه والفجور وما أتح فيها من الآثار تلزم أهل البغي والإيمان وما به ينعت للذبّاح بنية قالوا والاشربات والأوليا وفيه من تخريج

وثامرن العشرين في صدقات وتاسم العشرين في المعاشرةُ أما الثلاثون أتى في الخلع والثاني قلت والثلاثون عدد وثالث بعد الثلاثين بدا ورابع بعد الثلاثين سنا وخامس بعد الثلاثين أضا وسادسٌ مع الثلاثين أتي وسابعٌ مع الثلاثين جرت وثامن مع الثلاثين يُسرى ال وتاسع مع الثلاثين السلف والأربعــون في الــديون سـابقةُ وواحـــد مــع أربعــين تنظــروا والثاني بعد الأربعين فيه وثالت مع أربعين فاعلموا ورابعة مع أربعين فاعرف وخامسٌ مع أربعين في العطا وسلدس مع أربعين بانا وسابعٌ مع أربعين يا أب

النساء إذ تلزم في المدّات من الأزواج من لها تعشاره ا والإيالا والظهار لا في الفرع به الطلاق للنساء والعدد في الحيض والنفاس فافهم أبدا فيه الطلاق للنساء معدنا عتقٌ به والرقّ عنه قد مضي فيه البيوع في الأصول يا في فيه البيوع بالخيار أومضت _مضاربات في الرهـون لا الشـرا يريك فيه يا سميّ ابن خلفْ والقرض والأحكام فيه سابقة فيه الكتابة للصكوك فاخبروا حكم الوصايا فاستمع تنبيهي وصيةً للأقربين تقسم فيه المياريث جميعًا فاوصف ثم الأمانة جاء ذا بلا خطا بخلطة الأيتام والبرآنا أحكامــه في غيبـة الغوائــب

وثامين مع أربعين فانظره وتاسع مع أربعين في الغصب وتُمَّت الخمسون في المساجد وحادي الخمسين في الإجارة ، والثاني والخمسون في الأنهار وثالث الخمسين في الإقرار ورابع الخمسين في الشفعات وخامس الخمسين فيه القسم وسادس الخمسين في المعروف وسابع الخمسين في الأحكام وثامر الخمسين في الشهادة ا وتاسم الخمسين في أخبار قد تمّت الستون في الإمامة وحادى الستين في الجهاد وثاني السيتين في السدماء وثالث الستين في الحدود

في الظلــم والضــمان والجبــابرةْ والسرق والضمان فيه والنصب ولقطة وفي الصوافي فاهتب وقعد أرض وسواقي دابره حريمها والنخل والأشجار وما أتى في حكمه يا جاري وما بدا من نوعها يا عات للورثا في المال جاء الرسم والنهي عين منكرنا الموصوف وما بذي الأيمان من أقسام مع حكمها بالحق في عبادة قضاتنا الأخيار والفجّار بل في معانيها من السلامة وفرضــه مـا يلــزم العبـاد والإرش والقسامة في الملك وما بحا يشمل يا ودودي التي حوت لهذه الكتاب

وقال ناسخها وناظمها عزيز على إثر هذه الأبيات:

"هذه الزيادة مني في عدد أبواب هذا الكتاب، ومني نسخ هذه الأرجوزة الشرعية وأنا الفقير إلى الله عزيز بن محمد بن عزيز أمبوسعيدي".

ثانيًا: مسائل فقهية (١)، وما وجدته منها قليلٌ، ويبدو لي أنّ الشيخ جميّلاً كان متهيّبًا من منصب الإفتاء، ولهذا لم يؤثر عنه في هذا الباب سوى عددٍ قليلٍ من الفتاوى، وما وجدته فهو كالتالي:

المسألة الأولى: النذر للدواب(٢)

ما تقول أيها الشيخ الورع جميّل بن خميس، في رجلٍ نذر بشيءٍ من الطعام أو الدراهم لشيءٍ من الدواب كخيلٍ أو إبلٍ أو ما أشبهها، ولفظ نذره لله ثم لهذه المذكورات، أيثبت عليه ذلك أم لا؟ وإن كان لا يثبت ما يفعل هذا المبتلى بذلك؟ وإن ثبت أين يصير مرجع هذا النذر للدواب أم لصاحبهن أم للفقراء؟ تفضّل أفتنا في هذه المسألة المهمة، وأكشف عنّا هذه الغمة، وصرِّحها لنا تصريحًا شافيًا.

الجواب:

لم أجد مسألتك بعينها، وأما على سبيل القياس لذلك بالوصايا إن صحّ فإنه لا يجوز النذر للدواب؛ لأنه من إضاعة المال، وقد جاء النهي عن ذلك، وأما إن قال

⁽١) هذه المسائل لا تشمل آراءه الفقهية، وتعليقاته على المسائل التي وردت ضمن كتابه قاموس الشريعة. الشريعة، فذلك سيأتي بيانه عند الحديث عن قاموس الشريعة.

⁽۲) يُراجع: التقييدات الخارجة عن الجزء الثالث والثلاثين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميل بن خميس السعدي؛ نسخه صالح بن حويمد بن حرمل الخروصي للسيد الكامل الثقة الطالب الراغب قيس بن عزان بن قيس بن الإمام البوسعيدي؛ وكان تمام نسخه عصر الجمعة الزهراء ٢٢ ربيع الآخر ١٢٦٣ه؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٣٣).

والتقييدات الخارجة عن الجزء الثاني والعشرين من كتاب المصنّف للشيخ أحمد بن عبدالله الكندي، نسخه مالكه مسعود بن مسعود بن سعيد بن محمد الصارمي، وكان تمام نسخه ضحى الإثنين ١٠٩٨هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٦٦، الخاصّ: ٨١ ب فقه).

لدابة فلان فإنه قد اختُلِف فيه، فقيل: إنه لا يثبت، وقيل: إنه ثابت، ويكون لربِّها، وإن كان هذا النذر ممن يملك فأنتم أعطوه صاحب الدابة برضىً منه لتخرجوا من الاختلاف، والله أعلم. فينظر في ذلك، ولا يؤخذ منه إلا ما صحّ عدله.

المسألة الثانية: في حكم أكل الفحم المحرم والمحلّل(١)

هذه المسألة أصلها جوابٌ نظميٌ للشيخ جميّل بن خميس السعدي على سؤالٍ نظميّ توجّه به إليه تلميذه الشيخ حمد بن محمد بن خميس الخميسي، ويقع السؤال في أربعة أبيات قافيّة من بحر الكامل، يسأله عن فحم المحرم والمحلل، وجاء الجواب في خمسة أبيات، بيّن فيها الحكم. وهذا نصّ السؤال والجواب:

السؤال (الخميسي):

يا من به ضاء المكان وأشرقا أعنى به الحبر التقي جميلاً فحم الحرام محلل يا سيدي وكذاك فحم محلل يا قدوتي

الجواب (السعدي):

هاك الجواب لما سألت موفقا

وعلا به جيش الهداية وارتقى مَن للهداية والسعادة وُقِقا أم حرم ذلك في الشريعة حققا أوضح لنا فيه جوابًا مشرقا

ولجند أجناد الجهالة ممحقا

⁽۱) يوجد السؤال والجواب ضمن التقييدات الخارجة عن الجزء التاسع والخمسين من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، نسخه ساعد بن سرور بن هميم بن سالم الشبيبي لأخيه أحمد بن عويمر بن مصبح السعدي؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث مسلطنة عمان؛ برقم (۲۷٤۷).

فحم الحرام محرمٌ فيما نرى والله يغنيك عن الفحم وعن واغفر عوار النظم والمعنى معًا واسلمٌ ودمٌ في نعمة وكرامة

والحلّ في فحم المحلّل أليقاً أكل الخبائث بالأطايب مرزقاً فالقلب رهن في الهموم معلقاً طول الحياة مؤيّلًا وموفّقا

المسألة الثالثة: فيمن له سلف بسرًا ورطبًا، وأراد صاحبه بيعه عند حلول السلف(١)

وسئل الشيخ جميّل بن خميس، وفيمن له سلف بسرًا وتمرًا، ولما حل السلف أراد صاحبه بيعه، أيجوز أن يزنه المتسلّف للمشتري من صاحب السلف إذا كانوا جيمعًا حاضرين، والمشتري راضٍ بوزن المتسلّف للمسلف، أم يحتاج إلى وزنٍ ثالثٍ من البائع؟ أفتنا في ذلك لك الأجر إن شاء الله تعالى.

الجواب: فإذا صار سلفه في يده وفي ضمانه جاز له بيعه على المشتري بكيله أو وزنه، أو صدقه في ذلك، والله أعلم. (٢)

⁽۱) يُراجع: السيفي؛ القطعة الثالثة من تمهيد قواعد الإيمان (مخطوط) ص (٢٥٤)، مكتبة الشيخ صالح بن عمر؛ غرداية/الجزائر؛ (ص٢٥٤)، والقطعة الثالثة من نفس الكتاب؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ (٤٧٣)؛ (ص٢٠٨ ـ ٢٠٨).

⁽٢) سُئل الشيخ المحقق سعيد بن خلفان الخليلي عن ذات المسألة، وجاء جوابه على إثر جواب الشيخ حميّل، يقول المحقق الخليلي: "وأما بيع السلف أو غيره من مكيلٍ أو موزونٍ بعد قبصه وكيله أو وزنه؛ فإن كان بيعه بالكيل أو الوزن فلا بدّ من كيله أو وزنه ثانيةً، كذا في الأثر. وإن أخذه المشتري على معنى التصديق فقد قال بعض الأقدمين: يرجو أنّ ذلك واسعٌ لهما ما لم يتناقصاه، وأما إذا تناقضاه فهو منتقضٌ، ولو غاب به المشتري لم يثبت عليه لكونه غير ثابتٍ في الحكم. وأما إذا بايعاه إياه جزافًا، والبائع عالمٌ بكيله أو وزنه، والمشتري جاهلٌ به، ولم يخبره به البائع بذلك؛

المسألة الرابعة: إقرار الصبي(١)

ما تقول شيخنا وقدوتنا الفقيه العالم النبيه الورع النزيه جميّل بن خميس السعدي في صبيانٍ تصاحبوا إلى سوقٍ من أسواق المسلمين، فوجدوا خشبةً على الساحل، فلبثوا تحتها ساعةً، فجاء صبيِّ يتيمٌ منهم إلى صبيٍّ أكبر منه، وقال له: لقطتُ شكنةً في الأرض تحت هذه الخشبة، ولم يصحّ معه أنه لقطها إلا قوله، واطمأن قلبه بقوله، ثم قال له: اقبضها مني، فقبضها منه، فلبثت عنده مدّةً من الزمان، [ف]أراد الخلاص منها، وهو يوم أراده بالغ، وهي باقيةٌ عنده بعينها، أيسعه أن يجعلها مالاً لهذا اليتيم؟ ولم يسأل عنها، ويجوز إذا لم يجد له وكيلاً ثقةً ليسلّمها إليه أن يبيعها، ويشتري له بثمنها طعامًا، ويطعمه إيّاه، ويكون وجه خلاصٍ له فيما بينه وبين الله تعالى إذا كانت تبقى إلى بلوغه بعينها؟ عرّفني وجه الحقّ مأجورًا إن شاء الله. وهذه المسألة نريد العمل بها، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته من صغيرك الفقير الحقير سعيد بن بنالم السعدى بيده

فبعض أجاز البيع له، ولم يرَ عليه يخبره له، وبعض كرّهه إلا إذا سأله عنه، فلم يخبره، فبعض أفسده إلا أن يتمّه المشتري، والله أعلم، وبه التوفيق.".

⁽۱) يُراجع: التقييدات الخارجة عن الجزء الحادي عشر من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه من أوّله خميس بن عويمر بن خميس بت عويمر الخميسي، وأثمّة أخوه حمد بن عويمر الخميسي، وهو منسوخ لحمد بن سالم السعدي؛ وكان تمام نسخه نهار ٢ رجب ١٢٨٠ه؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث –سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٦٣٤). والسؤال والجوابان المذكوران بخطّ الناسخ الأوّل خميّس بن عويمر.

الجواب: إقرار الصبيّ بما في يده لغيره ليس بشيء، ويعجبني إذا كانت الشكنة باقية بعينها معه أن يدفعها إلى الصبيّ إذا بلغ ليكون قد قبضها اليد التي قد قبضها منها إن كانت له، وإلا قد أخذ بقول من يقول إنّ من قبض من يد أحد شيئًا، فردّه إليها أنّ [ذلك] له خلاصٌ ولو كان ذلك لغير اليد التي قبض منها لا سيّما إذا لم يعرفها لمن. ودمْ سالمًا، والسلام من الحقير جميّل بن خميس بيده.

المسألة الخامسة: في حكم بيع الوالد مال ولده (١)

هذه مسألةٌ عن الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، معروضةٌ على الشيخين محمد بن سليّم الغاربي، والشيخ جميّل بن خميس السعدي، وهذه هي المسألة مع جوابات الأشياخ الثلاثة:

شيخنا وقدوتنا وفقيهنا ريّ أكبادنا من الظمأ ونور أبصارنا من العمى نظام الدين وفخره وتاج الفضل وبحره العالم العلامة سيّد دين أهل الاستقامة سعيد بن خلفان الخليلي، نفعنا الله بعلومه، أمين:

في رجلٍ باع مالاً لولده في حالة كون الولد صغيرًا لم يبلغ الحلم، ثم مات الوالد، فأراد الولد بعد بلوغه نقض هذا البيع، والتغيّر منه، والأخذ لماله من يد من اشتراه من أبيه، والمشتري عالمٌ بأنّ ذلك المال للولد الصغير لا للأب البائع له، فهل يحكم له الحاكم في زمانه الذي غيّر معه بالردّ لهذا المال والنزع له من يد مشتريه، فيثبت له التغيّر من ذلك، وإن كان قد قيل في هذه المسألة باختلافٍ فما القول الذي تقوله،

⁽۱) يُراجع: مسائل ملحقة بالجزء الحادي عشر من منهج الطالبين للشيخ خميس بن سعيد الشقصي؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (۱۰۲۸).

فتختاره، وتعمل به، وترجّحه؟ فدلّنا عليه مأجورًا مشكورًا؛ لأنّ الحاجة إلى ذلك داعيةٌ كثيرًا، ومثلك من يُستعان به في النوازل المهمّة.

وأيضًا فهل يجوز للولد نفسه أو لمن أعانه أن ينتزع ذلك المال من يد من اشتراه مع كونهما قادرين على ذلك؟

الجواب: الذي نختاره ونذهب إليه أنّ الوالد إذا باع مال ولده لغير ما أجازه الشارع من بيعه في نفقة الصبيّ نفسه أو لحاجته هو في حال ضرورته إليه بعد انتزاعه على ما بالمسألة من أقوالٍ اختلف الفقهاء فيها رأيًا، فإذا باعه لغير ذلك فعندنا أنّ الولد له الغير من هذا البيع إذا بلغ، وعلى المشتري أن يدفع إليه ماله وغلّته، والحاكم يحكم له بذلك إذا طلب إليه الحكم إلا أن يصحّ معه لهذا البيع وجة يسوغه للوالد فيثبته له بالحكم، وإلا فالأصل فيه معنا أنّه كلّ أحق بماله حتى الوالد وولده، والله أعلم، فلينظر في ذلك، وكتبه الفقير سعيد بن خلفان الخليلي بيده.

نظرتُ هذا الجواب، والذي يعجبني وأراه أن لا يجوز للوالد بيع مال ولده في غير لازم على الولد أو واجب للوالد على الولد، والله أعلم، فينظر في ذلك، كتبه محمد بن سليّم بيده.

تأمّلتُ ما سُطِّر في هذه الورقة من السؤال والجواب، ولم يبنْ لي إلا أنه صحيحٌ وصوابٌ، والله أعلم، فينظر في ذلك، ولا تعمل إلا بالحق، وكتبه الفقير لله جميّل بن خميس السعدي بيده. (١)

⁽۱) جاء على إثر الجوابات: "كتبه نقلاً من خطّ ساداته العلماء الفقيرُ لله تعالى عامر بن سعيد بن خلفان الفرعي بيده؛ ١٤ ربيع الآخر ١٢٧٨هـ".

المسألة السادسة: في حكم المال الموقوف لزيارة قبر فلان، ولم يعلم في أيّ المقابر (١)

ومن جواب الشيخ جميّل بن خميس، وفي المال الموقوف لزيارة قبر فلان، ولم يعلم في أيّ المقابر، أو عُلِم ولم يُعلَم أين موضعه، أين تكون القراءة لهذا القبر؟ ومن يكون حجة في الدلالة عليه؟ وقد سمعنا عن بعض قومنا، واستحسنهم بعض أشياخنا أنه يقرأ في مسجدٍ، أو مصلّى، أو حيث تجوز قراءة القرآن عن الموصي، عرّفني ما تراه مأجورًا.

الجواب، ومن الله استمداد الصواب، أما إذا جُهِلَ القبر بعينه إلا أنه معروف أنه بالمقبرة الفلانية؛ فالذي وجدته عن الشيخ أبي نبهان أنه قال: لا أقدر أن أقول برجوع الموصى به للورثة ما كان القارئ يسمع صوته في المقبرة من وسطها وجميع جهاتها لرأي من يرخص في التباعد عن المقبرة (٢) حال القراءة؛ لأنه على هذا في الاعتبار أن لا بد من أن يسمع من عند القبر. انتهى.

⁽۱) يُراجع: مجموع؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (۲۰۱)، مجموع مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (۱٦٣٦)؛ ص ۲۲۷، ۲۱۷، جوابات الشيخ سعيد بن حلفان الخليلي، ص ۲۳۹ ـ ۲۲۲، مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي، المصيرب القابل، مسائل ومباحثات عن المحقق سعيد بن خلفان الخليلي وعددٍ من علماء عصره؛ مكتبة الشيخ أحمد بن عيسى الحارثي/القابل؛ برقم (۲۲).

⁽٢) في نسخة التراث (٤٩٠١): القبر

ووجدت عن بعض المتأخرين أنه يتوسط في المقبرة، ويرفع صوته بالقراءة بقدر ما يستمع منها على معنى قوله. ووجدت في موضع آخر عن أبي نبهان أنه يجب أن تكون الوصية على حالها، عسى أن يصحّ القبر يوما ما. انتهى.

وعسى إن أتى حالً لا يرجّى معه صحة ذلك وأيس من ذلك أن يكون الموصى به راجعًا للورثة، أو من يرجع إليه ماله، ولا بدّ من أن يلحقه معنى الاختلاف لقول من أجاز القراءة في أيّ موضع أمكن مما تجوز فيه قراءة القرآن على قصد الزيارة له، وإلا فالمصرّح به إن أيس من معرفة قبره قطعًا لا شكًّا، ومثل ذلك أن يأكله شيءٌ من الدواب، ويصحّ ذلك فالوصية راجعة إلى الوارث، وأما في موضع الاحتمال والريبة في أمر قبره فالوصية بحالها، عسى أن يصحّ قبره يوما ما حتى الذي يُلقى في البحر عسى أن يصح له قبر، ومما يقبل في ذلك الصحة بشاهدي عدل، أو الشهرة المقبولة، أو ما جرت به السنة (١) ما لم يصحّ باطلها، وغير الثقة لا يقبل أبدًا.

وقد كثرت في هذه المسألة الأقاويل إذا عمي القبر، وقد جاء استحسان ما ذكرتم في الأثر مصرّحًا به، وصار ذلك رأيًا من آراء المسلمين الجائز العمل به؛ خصوصًا عند الضرورة من عدم [معرفة] القبر. وقد سأل عن ذلك الشيخ العالم جاعد بن خميس الشيخ حبيب بن سالم عن ذلك نظمًا فقال:

ذو الطلعمة الزهراء نمور عمان شمس الورى نقب الهدى خلصان يا أيها الحسبر التقي المرتضى جمّ الندى سمّ العدى بدر الدجى

⁽١) مصطلحٌ يقصد به العُرف؛ أي ما تعارف عليه الناس، ورضوا به بما لا يتعارض مع الشرع الشريف.

أعني به الشيخ الحبيب حبيبنا بالحلم والعلم الشريف وبالتقى ما القول في الموصى بغلة لينة مع حفرة حفرت ليس عظامه فالموت صح ولم يصح ضريحه ما حال ما أوصى به يا ذا النهى كلا ولا تقطع جوابك إنني مم الصلاة على النبي وآله ألحواب من الشيخ حبيب:

إن الجواب لما سألت محبّنا قد قال بعض حكمه رجعانه واستحسن الكدميُّ في قولٍ أتى يقرا كتاب الله من ينوي الأدا أو في مصلى موقفٍ لعبادة الهمنا بصوابه وعليك منى ألف ألف تحية

سام سما يسمو على كيوانِ بالسبر والبرزلاء والهرمسانِ بعد الممات لقارئ القرآنِ طلبًا لفضل الواحد المنانِ في موضع أبدًا مدى الأزمانِ ماذا يكون فحث بالرجّحانِ أصحو به إن جاء في خذلانِ ما غردن ورقاء في الأغصانِ

قمر الدجى مقالاد كل مصاف في وارثين بواضح البرهاف عن قومنا من ناطق ببيان عن موصه في مسجد وجبان حرحمن من ذكر ومن قرآن من وامق صاف من الإخوان ما غرد القمري في الأغصان

المسألة السابعة: حكم شراء مال بيت مال المسلمين وتعويضه بآخر مثله(١)

⁽١) يُراجع: السيفي؛ القطعة الرابعة من تمهيد قواعد الإيمان (مخطوط) ص (٣٦٨ . ٣٦٩)، مكتبة الشيخ صالح بن عمر؛ غرداية/الجزائر.

سئل الشيخ جميّل بن خميس السعدي فيمن له مالٌ، وفي وسط ماله أروضٌ ونخيلٌ لبيت مال المسلمين من عند أهله ونخيلٌ لبيت مال المسلمين من عند أهله والقياض لهم بمالٍ مثله؟ ومَن أهلُه عندك؟ جماعة المسلمين أو السلطان القائم بمعاقل المسلمين؟ ومن يقبض العوض أو الثمن لبيت المال؟ أفتنا في ذلك.

الجواب، ومن الله أستمد الصواب، جاء الاختلاف في بيع الأصول من بيت المال مثل الصوافي وأشباهها للإمام في عز الدولة، فقال بعض: يجوز ذلك عند الحاجة من الإمام لئلا يزول أمر المسلمين، وتذهب دولتهم، وقال بعض: لا يجوز ذلك على حالٍ، وهن وقف كما كان إلى يوم القيامة، لا يجوز فيها بيع ولا إزالة بوجه من الوجوه، فكيف بمن هو دون الإمام من سائر الأنام؟! ويعجبني لكم تركها كما كانت، كما تركها من كان قبلكم، وتسلموا منها كما سلموا، والله أعلم. (١)

⁽۱) سُش الشيخ المحقق سعيد بن خلفان الخليلي عن ذات المسألة، وجاء جوابه على إثر جواب الشيخ جميّل، يقول المحقق الخليلي: "أما شراء مال بيت مال المسلمين فقد قيل: إنه لا يجوز على حالٍ، وقيل: إنه يجوز من الإمام ولا يجوز من غيره بشرط أن يخاف على الدولة ضياعها لعدم المال، وقيل: يجوز للقائم بأمر المسلمين إذا رجا به إعزاز الدولة وصلاحها، وخاف بدونه فسادها، ولا يجوز لغير ذلك، ولا يثبت منه ولا من جماعة المسلمين ولا من غيرهم بغير هذا المعنى. ولا نحب القياض به لما قيل فيه من منعه لعدم ثبوته، وكأنه لا يتعرى من الاختلاف إذا كان القياض أصلح لبيت المال في نظر جماعة المسلمين أو القائم بأمرهم لا من سواه من الجبابرة المفسدين؛ فإنهم لا حق لهم فيه على حالٍ، والله أعلم ".

المسألة الثامنة: حكم الانتصار ممن ظلمه باطنًا إن لم يقدر على أخذ حقّه شاهرًا(١)

ما تقول شيخنا العالم الثقة جميّل بن خميس السعدي في رجل يضرّ الناس، وهو أموالهم مثل سرق وغير ذلك باطنًا، وكثرت عليه الكلمة من جملةٍ من الناس، وهو من أهل الخيانة، بل لم تشهد عليه شهودٌ ممن تقوم بهم الحجة حتى لا يكون للناس الأخذ من ماله باطنًا عوض بقدر حقهم مع عدم المنصف بينهم. أيجوز لمن أراد أن يقوم باطنًا ممن يأخذ له بقدر حقّه على هذه الصفة؟ وإن قوّم رجلٌ يأخذ له بقدر حقّه، والرجل مالكٌ أمره إن أراد يصنع ما أمره الآمر، وإلا هو ليس غالب عليه، وصنع كما أمر أيكون ضامنًا مثل الفاعل أو آثمًا، أفتنا رحمك الله، وخذ الكلام على المعنى، والسلام من محبّك سرور بن نبهان.

الجواب: يجوز أن ينتصر ممن ظلمه باطنًا إن لم يقدر على أخذ حقّه شاهرًا، ويحكم لنفسه بأخذ حقّه أو مثله إن لم يقدر عليه بعينه ممن سرقه أو غصبه بمثل ما يحكم عليه حاكم العدل فيما لا يختلف فيه، ولا يجوز أن يحكم على غيره بظنّ ولا تحمة، ويجوز لمن علم كعلم المظلوم أن يعينه على أخذ حقّه إذا امتنع الظالم عن إعطاء ما عليه والله أعلم. فينظر في ذلك، وتحمل مجملات ما قلته وإطلاقاته على معاني الصواب بما لا شكّ فيه ولا ارتياب، وهذا من الضعيف جميّل بن خميس، كتبه بيده.

(١) مجموع بمكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١٢٦٨)؛ ص ٦٣ . ٦٥

المسألة التاسعة: في عامل السلطان أله أن يأخذ حقّه منه سرًّا إذا منعه إياه جهرًا(١)

هذه المسألة عبارة عن جوابٍ نظميٍّ من الشيخ جميّل على أحد الأسئلة النظمية التي تقدم بها أحدٌ إليه، وهو يتألف من سبعة أبيات، وكلٌّ من السؤال والجواب ركيكان من حيث التعبير والتركيب، وهما يدوران حول من يعمل عند السلطان أله أن يأخذ حقّه منه سرًّا إذا منعه إياه جهرًا، وهذا هو نصّ السؤال والجواب:

السؤال:

العالم الحبر التقي المعدلُ في أرضناكالشمس للعيانِ رغمًا له خدعه الشيطانُ ومنعه من حقّه اعتداءَ لمنعه السلطان أخذ الجهر

ماذا تقول شيخنا جميّالُ حبرٌ سما بالعلم والبيانِ في رجلٍ أرسله السلطانُ ومثل ذاك يوجب الكراءَ أجائزٌ أخذ الكرا بالسرّ

⁽۱) يُراجع: التقييدات الخارجة عن الجزء الحادي عشر من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه من أوّله خميس بن عويمر بن خميس بت عويمر الخميسي، وأثمّة أخوه حمد بن عويمر الخميسي، وهو منسوخ لحمد بن سالم السعدي؛ وكان تمام نسخه نهار ٢ رجب ١٢٨٠ه؛ دار المخطوطات والوئائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٦٣). والسؤال والجوابان المذكوران بخطّ الناسخ الأوّل خميّس بن عويمر.

ويُراجع أيصًا: التقييدات الخارجة عن الجزء التسعين من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، نسخه له حمد بن خلفان بن سالم الهاشمي للشيخ العالم الفقيه الورع النزيه حمد بن محمد الخميسي؛ وكان تمام نسخه يوم الجمعة ٩ جمادى الأولى ١٢٨٥هـ؛ دار للخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٨٣١، الخاصّ: ٨٢ ب فقه).

الجواب: من الشيخ جميّل بن خميس السعدي

هاك الجواب طللاً لا وابلا والله يهديك ويهدينا لما أما إذا أجربرك السلطان أما إذا أجربرك السلطان لك عليه يا أخي بالعدل من ماله يا أيها الإنسان وتشهدن بذاك منك باطنا واسلم ودم في نعمة مسرورا واغفر عوار نظمي الملفق وصل يا ربّ على المختار

فقت الأنام فضائلا وطوائلا فيه الصواب من الجواب معلما لعمل ووجب الضمان لعمل فجائز أن تنتصر بالمثلل الم يمكن الإعلان معلنا خوف الخلاص منه يوما معلنا ملئت رباعك بل مقامك نورا وجانبن ما قلت غير الحق ما انسلخ الليل من النهار

يرجو جوابًا ظاهر الأعلام

علے النے المصطفی محمد

المسألة العاشرة: ميراث البياسرة(١)

سُئل الشيخ جميّل بن خميس السعدي، فيمن مات وأصله من البياسرة، ولم يصحّ له وارثٌ، وابتُلي بقبض ماله أحدٌ من الناس، وآيس من وجود الوارث له، هل يجوز لهذا المبتلى بقبض ماله أن يتصرّف فيه، وينفقه على الفقراء؟ لأنه في تركه

⁽۱) يُراجع: السيفي؛ القطعة الرابعة من تمهيد قواعد الإيمان (مخطوط) ص (٣١٣)، مكتبة الشيخ صالح بن عمر؛ غرداية/الجزائر.

مشقةٌ عليه في حفظه، وانتظر به زمانًا طويلاً، فلم يجيء أحدٌ يدّعيه، فإن كانت رخصةٌ يوجد لهذا المبتلى بتفريقه على الفقراء، أجب عليه مأجورًا إن شاء الله.

الجواب: إني لم أكن من العلم في مكانة سامية، ولا رقيتُ مرتبةً عاليةً، لكني أقول حسب ما يوجد في الأثر منقول، إن كان هذا الميت من الأجناس التي يتوارثون من الأجناس، ولم يكن له ذو سهم ولا عصبةً ولا رحمٌ؛ فميراثه لجنسه على ما يعمل عليه أصحابنا، ولعله لا بدّ له من أن يتسور عليه الرأي أن يكون حكم ماله مجهولاً، وأما البياسرة فلا يتوارثون بالأجناس، وعلى هذا فإن أيس من وجود معرفة وارثه فإنه يُفعل بماله كما يُفعل بمال المجهول ربّه، وهو أن يفرّق على الفقراء عند عدم الإمام، وعند وجودٍه فإنْ دفعه إليه فهو وجه الحقّ، وفيه قولٌ ثالثٌ أنه يكون حشريًا أو يظهر وارثه، والله أعلم. (١)

ثانيًا: أسئلة توجّه بما إلى علماء عصره، وهي تعبّر عن مستوى الشيخ العلمي، وقد ضمّنها كتابه قاموس الشريعة ما عدا سؤالا واحدًا كان وجهه لشيخه محمد بن خميس البوسعيدي، وهذا مجموع سؤالاته:

⁽١) سُئل الشيخ المحقق سعيد بن خلفان الخليلي عن ذات المسألة، وجاء جوابه على إثر جواب الشيخ جميّل، يقول المحقق الخليلي: "أما من مات من البياسرة، ولم يُعلم له وارث يصحّ؛ فماله للفقراء، وقيل: لبيت المال مع وجود أهله، وفي قولٍ ثالثٍ فهو لجنسه من البياسرة الموجودين في بلده، فإن لم يكن في بلده بياسرة فمن أقرب القرى إليه؛ سواء في قسمته الغنيّ منهم والفقير، والذكر والأنثى، هذا على قول من قال: إن البياسرة من الأجناس الذين يتوارثون بالجنسية، وفي ذلك اختلاف عن الأوائل موجود في المصنف، وعلى قول من يراه للفقراء فجائز للمبتلى به أن ينفقه فيمن يستحقه من الفقراء كما يجوز في غيره من أموال أهل الفقر؛ فإنها من باب واحد، والله أعلم".

(۱) "عن الشيخ ناصر بن خميس: وهل تعلم سيّدي اليوم أحدًا ممّن يتولّى ويبرأ ببصر نفسه، ومن عندك بهذه المنزلة؟

الجواب - وبالله التوفيق -: إني قليل العلم، وركيك الفهم، ولم يعلم ذلك إلا أهل العلم والفهم، وأنا ضعيف من ضعفاء المسلمين، هالك إن لم يتداركني الله برحمته وعفوه وغفرانه، وقولي في جميع الأشياء، وديني دين المسلمين أهل الاستقامة في الدين، عليه أحيا، وعليه أموت، وعليه أبعث إن شاء الله.

قال المؤلّف: وقد سألت الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي عن هذه المسألة فقال في جوابحا:

الجواب: أمّا أنا؛ فكما تراني لم أتّصل بأهل العلم الموجودين في زماني، بل هم في أماكن بعيدة عني كمثلك، ومثل الشيخ حمد بن خميس السعدي، ومثل الشيخ علي بن سليمان العزري، فهؤلاء عندي علماء زماني، وأفضل من أعلمه في عمان، ولا أعلم بك ولا بحما أنكم تبصرون ذلك أم لا، وأنا بنفسي رقيق الفهم، قليل العلم، أقلكم علمًا وفهمًا، وبالله التوفيق"(١).

(٢) "مسألة: أحسب أنمّا عن الشيخ سعيد بن بشير الصبحي؛ لأنمّا على أثر جوابه: وإذا أصاب الرجل شيءٌ من الألم أو أصاب نسله؛ أله أن يتداوى ويسأل الأطباء، أم يسلّم الأمر الله ويتوّكل عليه؟

الجواب: كلّه واسعٌ، وله ما نوى في ذلك، والله أعلم.

قال المؤلّف: سألت الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي عن هذه المسألة؛ فأجابني: كيف يكون ليس له أن يتداوَى، وليس له أن يسأل الأطبّاء، ولو علم بما

⁽۱) قاموس الشريعة (۸/ الباب الرابع عشر: ذكر من ثبتت ولايته في حكم الظاهر كيف يزول وفي صفة من يتولّى ببصر نفسه)، وبيان المشكل للشيخ راشد بن مصبح السباعي؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي/السيب؛ برقم (١٥٣٤)، (١٢٠/١).

تزول علّته؛ لكان لازمًا عليه أن يتداوى بها حتى تزول، وقال النبي الله: «العلم علماذ؛ علم أديان وعلم أبدان»، فجعل وأصول العلوم النافعة للمرء علم الدين وعلم الطبّ، فعلم الدين به يعبد الله تعالى، وعلم الطبّ به يتقوّى على العبادة وعلى تعليم العلم، ولولا جوازه؛ لما عظمه النبي وما عظمه الله على لسان رسول الله .

وفي الأخبار: إنّ داود إلنبي في أصابته علّة، فلم يزل يسأل الله تعالى أن يشفيه، فأوحى الله عليه: يا داود أتريد أن أبطل الحكمة التي أودعتها العقاقير؟ فوعزّتي وجلالي لا شفيتك حتى تتداوى بها، وسحر النبي فلم يشف إلا بنزول سورة الفلق، وسورة الناس، وقرئتا على العقد ففرج الله عنه، ولو كان التوكّل هو ترك التداوي؛ لكان أحق به رسول الله في هذا، وقد وصف النبي لل لكثير من أصحابه لشفاء عللهم، وليس التوكّل ترك الدواء؛ بل التوكّل امتثال الأمر الإلهي والأمر النبوي، وأمر العلماء، وكلهم أمروا بالتداوي، فاحذر من التفكّر بمثل هذا الذي لا يزيد عقلك إلا قذا وأحرق بغور عقلك كل ظلمة حتى يصير كله نورًا ترى الخق بنور الحق في كل مرة حد إمكانك في جلاء ذلك منك، وبالله التوفيق"(١).

(٣) "مسألة عن الشيخ صالح بن سعيد: وهل يكون من قول المسلمين شيءٌ من الأفعال أو الأقوال من العقلاء البالغين ليس هو طاعة ولا معصية، ولا لفاعله ثواب على فعله، ولا عليه عقاب من أجله أم لا؟ وإن كان شيءٌ يكون كذلك فما هو؟ وكيف صفته؟

⁽١) قاموس الشريعة (١٢/الباب الرابع عشر: في جواز التداوي ومعالجة العلل وفي الكيّ بالمار، واستعمال الأدوية المجهولة، وما يلزم الطبيب وما لا يلزمه).

الجواب: لم أسمع في القول الصحيح الذي جاء عن المسلمين [أنّ شيئًا] من الأقوال لا طاعةً ولا معصيةً، وإنمّا سمعت من القول الصحيح إنّ الفعل لا يخلو إمّا أن يكون طاعةً، وإمّا أن يكون معصيةً؛ لأنّه إذا كان من المباحات إذا صلحت فيه نيته صار طاعةً، وإن فسدت نيته فيه صار معصيةً، وإن فعله عبثًا بلا نيةٍ صار معصيةً، حتى قيل في الأكل الحلال إذا نواه للملإ، وكذلك الجماع يكون معصيةً، فهذا ما سمعناه في الأثر الصحيح، ولا يليق في العقل غير هذا؛ لأنّ الفعل إذا فعله الإنسان من غير نيةٍ، وكان في الأصل جائزًا صار لعبًا، واللعب من المعاصي، ولكن المعاصي تختلف؛ منها صغيرً، ومنها كبيرً، والله على وعد الغفران للصغير عند المعاصي تختلف؛ منها صغيرً، والله أعلم.

قلت أنا للشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي: ما يعجبك في هذا، وما رأيك؟ قال: أعلم أنّ صاحب كتاب العدل والإنصاف لما حجّ بيت الله تعالى وزار قبر النبي الله قال فيما يروى عنه وقد أشار بيده إلى قبر رسول الله في: لا تقليد إلاّ لصاحب هذا القبر، وأمّا الصحابة فلهم الاتباع؛ لأخمّ عهد برسول الله في، وأمّا غيرهم فهم رجال ونحن رجال. وقال تعالى: الله من مستمعن المقول فيشيعون المقول فيشيعون المقول فيشيعون ألمول في النبي في «استفت قلبك يا وابصة، وإن أفتوك وأفتوك».

واعلم أنّ الحقّ ينشرح إليه الصّدر، وله نورٌ يقبله العقل، ويرى سواه غير صحيح، وإن كان أصله غيره يصير نكتة شكّ في القلب، وأنت ولو لم تكن في قلبك نكتة شكّ لما سألت عنه، وليس الصحيح كما قاله جزمًا: إنّه خارج من حيّز؛ لأنّ المرء لا يمكن أن يكون في حاله ليس في نيته، إمّا طاعة الله في جميع ما

يلزمه، وإمّا أنّه لا نية في ذلك، ولا يمكن أن يكون خاليًا من هذه النية إلا وهو جاهل"، لم يكن قصده التقوى، ولا يصحّ أن يكون فعل الحلال حرامًا إذا لم يحضر نيته في ذلك، والنكاح من الطاعة، فكيف يصير معصيةً إذا لم تحضره نية أنّه ينوي به لله تعالى، والأكل الحلال؟ هذا ما لا يصحّ ولعلّ هذا لم يفهم المباح، ولا يصحّ أن يكون لا طاعةً ولا معصيةً، وإنّما يصحّ أنّ العبد لا يمكن أن تأتي إليه حالة إلا وهو فيها إمّا طائعٌ لله تعالى، وإمّا عاصِ لله تعالى حين فعله لشيءٍ أو تركه لفعل، والأمور منقسمةٌ إلى حرامٍ ومكروهٍ ومباح وفضيلةٍ ومندوبٍ ولازم، فاللازم فعله هو الذي يوجب بتركه العقاب وبفعله يوجب الثواب، والمحرّم هو الذي بفعله يوجب العقاب، والمكروه هو الذي [يحصل] بتركه الثواب ولا يوجب بفعله العقاب، والفضيلة يصحّ أن يعمّ بما غير ما خصّصناه، ولكن نحن قصدنا به تسمية فعل الخير الذي لم يأت فيه ندب على فعله، والمندوب مثل السنن المندوب إلى فعلها وهو في مقابلة المكروه؛ لأنّه من المندوب تركه، وأمّا المباح هو الحلال الذي ثوابه إجازة الله له فعله في الدنيا لقضاء شهوة النفس في قضائه، ومثال ذلك: من يحسن فتل هدوب عمامته ويجتهد في تصغيرها وتحسينها؛ لا لأجل البيع، وبنقش بداية كتاب ينسخه، وينقش مع كلّ باب من أبوابه لا لأجل البيع، ولا له في ذلك نية؛ غير أنّه من المباح له في ذلك، أو ينقش دواة له ليجعل فيها مداده وأقلامه، ويجتهد في تدقيق النقش؟ فليس هذا من فعل الطاعة، هكذا مع من قال: إنَّ المباح هو لا طاعة ولا معصية، وأمّا فاعله فهو إمّا مطيعٌ بفعله وإمّا عاص؛ لأنّه لو لم يجز له في نفسه لم يعمله فهو مطيع.

وأمّا مع من قال: لا يمكن إلا أن يكون طاعةً أو معصيةً فيصح له؛ لأنّه في نفسه لو لم يكن له مباحًا لما فعله، كلّماكان له مباحًاكان فعله طاعة إذاكانت من مطيع، وإن كانت من عاصٍ فلا يكون معصيةً، ولكن نعمة كفرها فيحاسب عليها ويعاقب؛ لأنّ إباحة فعل له يجب فعله هي من نعم الله تعالى، وعلى هذا فلا يصحّ المباح أن يكون فعله معصيةً، وإنمّا يثاب عليه الطائع على هذا القول لشكره نعمة الله تعالى، ويعذّب به العاصي؛ لأنّه نعمة لم يؤدّ شكرها، وأمّا إن كان ظنّ من تأويل قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحِتّقِ إِلّا ٱلضَّلالُ ﴾ [يونس:٣٦]، فليس هذا ممّا يدلّ على صحّة ما قاله؛ بل يدلّ معناه أنّ المباح فعله من الجائز، والجائز فعله حقّ، ولا ضلال إلاّ في ترك الواجبات وفعل المحرّمات، وما سواه فالحقّ منه أن يثاب بفعل هذا، ولا يعذّب بتركه وهو فعل الفضائل والمندوب فعله، والحقّ في المكروهات الثواب في تركها ولا عقاب في فعلها إذا لم يقصد بما نية يهلك بما، والحقّ في المباح إجازة تركها ولا عقاب في فعلها إذا لم يقصد بما نية يهلك بما، والحقّ في المباح إجازة من العاصي بغيرها.

وأمّا قوله الذي قلنا: إنّه خارج من الصواب أنّه يكون بفعل الوسائل، والتي هي من القربات إلى الله تعالى إذا لم تحضره نيته معصية لله تعالى، وأطلق القول كون ذلك من الطائع لله تعالى ومن العاصي؛ فهذا ممّا لا يصحّ أن يكون عدلا، ولا شكّ في بعده من الصواب، وفعل الجائز من الوسائل والمندوب فعله من المعاصي لا يكون معصيةً ولا يعذّبه الله تعالى على فعله ذلك، ولكن لا ينجّيه من العذاب ولا يخفّف عنه؛ لأنّ تركها لا عقاب عليه فيه، ولو أنّ العاصي فعل كثيرًا من الواجبات لم يخفّف عنه العذاب، ولكن لو تركها لعظم عليه بتركها فصارت كأنمّا خفّفت، وليس في الحقيقة هي خفّفت؛ لأنّه استحقّ العذاب بغيرها، وما استحقّه بغيرها لم تخفّف

عنه فعل بعض هذه الواجبات عمّا استحقّه من العذاب بتلك المعاصي التي فعلها، فاعرف ذلك، وبالله التوفيق"(١).

(٤) "مسألة: ومنه: وفي رجل ادعى أن زوجته أخذت له بقرته ومندوسه وصفرتيه، أخذت ذلك من بيته إلا بقرتي ومندوسي"؛ إنّ القول قول المرأة، والله أعلم.

قال المؤلف: وقد سألت الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي، فأجابني: إذ كان البيت للزوج، والزوجة هي الداخلة عليه؛ فالقول قول الزوجة وإذ كان البيت للزوجة، والزوج هو الداخل عليها؛ فالقول قول الزوجة في ذلك، وهذا على معنى قوله، والله أعلم"(٢).

(٥) سؤال توجّه به إلى الشيخ محمد بن خميس البوسعيدي الذي استوطن الرستاق، ويدخل السؤال في إطار احتساب الشيخ جميّل ومن معه من جماعته للأمر بلمعروف والنهي عن المنكر، ويُفهم من السؤال أخّم كانوا ذوي قوةٍ ومنعةٍ، وكانوا مقتدرين على إنكار المنكر وتغييره حتى بالقوّة إذا لزم الأمر، وأجابه شيخه على مسألته، وشدّ من أزره.

وهذا هو نص السؤال والجواب(٣):

⁽١) قاموس الشريعة (١٢/الباب التاسع عشر: فيمن لم يحدث نيةً عند العمل إلاّ نيته المتقدّمة، وفي العمل إذا خلا من النية؛ يكون طاعةً أو معصية).

 ⁽۲) قاموس الشريعة (۳۸/الباب السادس والعشرون: الدعوى بين الزوجين والشريكين لما في المنزل من البيت وغيره).

⁽٣) يُراجع:

"بسم الله الرحمن الرحيم

ما قول تاج الدين سراج المسلمين الشيخ العالم محمد بن خميس بن سالم —سلّمه الله تعالى من جميع المآثم في قبيلةٍ من القبائل، أظهرت المنكر والباطل من ضرب طبول العبيد والغناء وأمثال ذلك من أنواع المناكر تمرّدًا وعنادًا بالظاهر الشاهر، ونحن على القدرة عليهم، وقد نحيناهم مرّةً بعد مرّةٍ، وبعد ذلك أقمنا الحجّة عليهم؟ ما القول سيّدنا في كيفية صفة حربهم إذا دخلنا في بلدهم، وقد ستروا ذلك قبل قدومنا إليهم بساعةٍ، وخاطبناهم وطالبنهم في إخماد المنكر، فقالوا: لنفعل ما نريد من الباطل والمحجور، هكذا قول الكبير منهم والمكبور، وأردنا منهم تمزيق الطبول، وأبوا عن ذلك، قد عاندوا وخالفوا المسلمين، وانتهكوا ما نحى عنه ربّ العالمين؟ تفضل سيدنا اشرح لنا في ذلك، وصرّح لنا في جوابك، وأفدنا بالتفصيل من دقائق حقائق علومك، فرّج الله في الدنيا والآخرة همومك إن شاء الله، والسلام التامّ من الفقير لله عميل بن خميس وربعه وعربه.

أولا: التقييدات الخارجة عن القطعة الثانية (في الأحكام) من جامع ابن جعفر، نسخه صالح بن حويمد بن حريمل بن محمد بن الخروصي، وكان تمام نسخه عصر الجمعة ١٨ صفر ١٢٥٥ه. دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٤٢، الخاص: ١٢ ب فقه).

ثانيًا: مسائل ملحقة بالجزء الخامس والخمسين من كتاب بيان الشرع للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي؛ نسخه مسيعد بن سويعد بن مسعود السعدي لعلي بن محمد بن خادم السعدي، وكان تمام نسخه في ضحى الأحد ٢٠ رمضان ٢٥٤ه؛ مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي؛ المضيرب/ولاية القابل؛ برقم (٤٠).

الجواب: فالذي يخرج عندي وأراه أن تقام الحجة على كل من أظهر الفساد، وبان منه العناد، فإن صدق في إعطاء ما أريد عنه ومنه طلب فله ما للمسلمين، وإن أعطى ما طلب منه بالقول، ولم يصدق قوله بالفعل، فإن الكذب ليس له بحجة يعذر بما، ولا يسلمه من الجهاد، ولكن إن ما أقول لكم (١) في صفة أمركم لهذا المعاند إن أقمت عليه الحجة، وأن يكف عن الباطل والفساد، فإن أعطاكم ذلك بالقول فخذوا منه على قوله، فإن بان لكم منه النفاق والكذب والخدع، فإذا ظهر لكم منه أو من أحدٍ من أطرافه منكر؛ فصلوه برجالكم وقوتكم التي أعطاكم الله، فإذا وصلتم إليه فرأيتم منه الخدع والنفاق؛ فخذوه هو أو من اتممتموه بالمنكر للأدب والسجن، فإن أبي عن ذلك وخاصم خوصم، وإن وقف وقفة عنادٍ وجهادٍ فجاهدوه وقاتلوه، فقد حل قتاله قتال دفع حتى يندفع عن وقوفه في عناده، ولا يفك عنه القتال حتى يفيء إلى أمر الله، والله أعلم. من المحب لكم الأقل لله محمد بن خميس بيده.

ولأنه جاز الحبس والسجن للمتهم بالمنكر، فإذا أبي عن الأدب أُخِذ بقوةٍ، وإن خاصم وقاتل حل قتاله بالدفع حتى يوهن ويؤدّب من محمد بن خميس بيده. (٢) وكذلك سيدنا في صفة جماعة المسلمين الوارد ذكرهم في كتب آثار علمائنا المتقدمين، وما تقول في مثلنا؟ وأنت عارفٌ بنا إنّ القدرة بتوفيق القدير قويّةٌ عندنا،

بل لا ندري بما يلزمنا، ولا عقدنا نيّةً في قلوبنا وانتصبنا سوى كلّ منكرٍ نقدر ننكره،

⁽١) كذا في الأصل.

⁽٢) يبدو أن هذا الكلام زيادة بيانٍ من الجيب.

فإن نصرنا الله عليه لندمّره. أغتنا سيدنا ببيان شيءٍ من هذه المعاني لنستدلّ بما على الطاعة، ونذلّ بما الجهلة والرعاعة.

الجواب: إنّ صفة الجماعة الذين هم يتولون بعضهم بعضًا فهذا مجملٌ من القول الذي ورد عمومًا، وكيف يأتي زمانٌ وله رجالٌ، وهم من عمّال الله، ولم تصحّ منهم الموالاة التي يصحّ بحا منازل الحكم، وليس هي موالاة، إلا أنها هي موالاة للأمانة، وأن لا يخاف من بعضهم بعضًا مخادعةً، ولا خيانة فرارٍ من الزحف، ولا إنكاثًا من عهد، ولا اختلافًا من صدقٍ، ولا يأخذه طمع الدنيا عن الدين، ولا يخاف منه ولايتهم، فإذا صحّ منكم هذا لبعضكم بعضًا، وأمنتكم من بعضكم بعضًا؛ صحّ عندي أنكم ممن يجوز لكم ما جاز لعبدالله بن يجيي طالب الحقّ وأصحابه، فإذا صحّ جوازه لكم ما جاز لعبدالله بن وصرتم في هذه المنزلة صحّ عندي أنكم بحوز لكم ما جاز لعبدالله بن وهب الراسبي وأصحابه، فإذا صحّ لكم في منزلة المحتسبين في دين الله، والجهاد لله وفي الله وإمام المسلمين وأصحابه؛ صحّ لكم ما جاز لأبي بكر الصديق وأصحابه إلى بلوغ المنزلة العليا العلويّة الوفيّة السنيّة السماوية منازل النبي المأثورة عنه التي خلّفها لكلّ من اتبعه واقتفاه.

وهذا شيءٌ قليلٌ ما قدرتُ عليه؛ لأني مريضٌ عليلٌ، ولا تتركوا في أمرٍ دخلتم فيه هو لله خالصًا خوفًا أن تدخلوا في من عابهم الله [في] قوله ﴿كُبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[الصف:٣] والسلام من المحبّ لكم محمد بن خميس بيده".

رابعا: مجموعة من الفوائد والتقييدات التي كتبها على ظهور الكتب، وهي متنوعة بين نكتِ أدبيةٍ، وأحداثٍ تأريخيةٍ، ومسائل لغويةٍ وفقهيةٍ، وهذه الفوائد

تعبّر عن اهتمامات الشيخ جميّل العلمية، وقراءاته الأدبية، وأسرد هنا بعض مختارات الشيخ السعدي(١):

(١) "قال ابن الرقيّات:

وما نقموا من بني أميّة إلا أنهم يحلمون إذا غضبوا

وإلا في هذا الموضع بمعنى لكن، وبمعنى قول النابغة، ويوجد هذا أيضًا في ديوان المتنبى (٢) في القصيدة التي أوّلها:

أعيدوا صباحي فهو عند الكواعب وردوا رقددي فهو لحظ الحبائب وهو:

ولا عيبَ فيهِمْ غيرَ أنَّ سُيُوفَهُمْ جَسَنَ قُلُولُ من قِراعِ الكتائِبِ وهي بمعنى لكن، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّا أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ اللهِ اللهِ يَعْمُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

(٢)

تعلّم ما استطعتَ الخطّ واعلمْ بأن الخطّ من همم الملوكِ وفي الحديث: «حسن الخطّ يزيد في الحقّ وضوحًا»(٤).

⁽١) أفردتُ لمختارات الشيخ السعدي وغيره من أهل العلم من الباطنة كتابًا مستقلا.

⁽٢) أي البيت الآتي يوجد في ديوان المتنبي، وهو للنابغة الذبياني، وقد ضمّنه المتنبّي في قصيدته.

⁽٣) التقييدات الخارجة عن الجزء الرابع من قاموس الشريعة؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٧٢١، الخاصّ: ٨٦ ب فقه).

⁽٤) المرجع السابق

(٣)

"خرج كثير عزّة، ومعه صاحبٌ له من نهد، فرأى غرابًا ساقطًا فوق بانةٍ ينتف ريشه، فقال له النهديّ: إن صدق الطير فقد ماتت عزّة، فوافى أهلها، وقد أخرجوا جنازتها، فقال:

فما أصدق النهديّ لا درّ درّه رأيتُ غرابًا ساقطًا فوق بانةٍ فقال غرابٌ لاغترابٍ وبانةً

وأزجره للطير لاعز ناصره ينتّف أعلا ريشه ويطايره لبينٍ وفَقْدٍ من حبيبٍ تعاشرهُ

وقيل: إنّ النابغة الذبياني تجهّز للغزو، واسمه زياد بن عمرو، مع ريّان (١) الفزاري، فلما أراد الخروج سقطت عليه جرادة، فتطيّر وقال: ذات لونين! فلم يلتفت ريّان إلى طيرته، فذهب ورجع غاغًا فقال:

لتخبره وما فيها خبيرُ أشار له بحكمته مشيرُ على متطيّرٍ وهو الثبورُ أحايينًا وباطله كثيرُ(٢) تط ير ط يرة يومً ا زياد أقائم كان لقمان بن عاد أقائم كان لقمان بن عاد تعلّم أنه لا ط ير إلا بلى شيء يوافق بعض شيء

لتخرره وما فیها خبیر گراه است از لسه بحکمت مشرر مطرو الثبرور الثبرور الثبرور الثبرور

تخصير طيرة فيها زياد أقصام كأن لقمان بن عاد تعلم أنسه لا طير إلا

⁽١) جاء اسمه في كتب الأدب: (زبان).

⁽٢) جاءت رواية الأبيات في ربيع الأبرار للزمخشري كالتالي:

وقال بعض العرب: خرجتُ في طلب ناقةٍ لي ضلّت، فسمعتُ قائلاً يقول: ولـــئنْ بعثـــتَ لهـــا البغـــا قَ فمـــا البغـــاة بواجــــدينا

فلم أنظر، ومضيتُ لوجهي، فلقيني رجلٌ قبيح الوجه، فلم أنثنِ، وتقدّمتُ، فلاحت لي أكمةٌ، فسمعتُ منها صائحًا: والشرّ يلقي مطالع الأكم، فلم أنثنِ، فوجدتُ ناقتي قد تفاجت للولادة، فنجتها، وعدوتُ إلى منزلي بما وبولدها"(١).

(٤)

"من كلام عليّ بن أبي طالب: من أصلح ما بينه وبين الله أصلح الله ما بينه وبين الله أصلح الله ما بينه وبين الناس، ومن أصلح أمر آخرته أصلح الله له أمر دنياه، ومن كان له من نفسه واعظ كان عليه من الله حافظ. قال غيره: مثل الكلمة الأولى رضا المخلوقين عنوان رضا الحالق، ومثل الكلمة الثالثة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقُواْ وَٱلَّذِينَ هُم عُصِنُونَ الله الحالمة الثالثة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقُواْ وَٱلَّذِينَ هُم عُصِنُونَ الله العلمة الثالثة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقُواْ وَٱلَّذِينَ هُم

(0)

"توقّوا البرد في أوّله، وتلقّوه في آخره؛ فإنه يفعل في الأبدان كما يفعل في الأشجار، أوله يحرق، وآخره يورق"(").

(٦)

"عتبتُ على الدنيا بتقديم جاهلٍ وتأخير ذا علمٍ فقالت ليَ العذرا

بلى شىيء يوافق بعض شىء أحايينا وباطله كثير

يُراجع: ربيع الأبرار ونصوص الأخيار لجار الله محمود بن عمر الزمخشري؛ (ط١؛ مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤١٢ هـ)؛ (١٩٦/٤).

- (١) التقييدات الخارجة عن الجزء الرابع من قاموس الشريعة؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٧٢١، الخاصّ: ٨٦ ب فقه).
 - (٢) التقبيدات الخارجة عن كتاب حل الرموز وفتح الكنوز
 - (٣) المرجع السابق

وأهل التقي أولاد واحدة أخرى

كذا الدنيا نزولا وارتحالا

مقام المرء في الدنيا محالا"(١)

إذا كنتَ في أخلاقهم لا تسامحُ

صفاء بنيه فالطباع جوامح

حلالٌ وخل في الحقيقة ناصحُ

فسر وافتح الدنيا فأنتَ بما أحرى

فبشرى لمن يرجو الندى منهما

ذوو الجهل أولادي وإني أحبتهم لغيره:

أقمنا ها هنا ثم ارتحلنا رضينا أن نقيم بحا ولكن

"دع الناس طرًّا واصرفِ الودّ عنهمُ ولا تبغ من دهرٍ تظاهر ريقُهُ وشيئانِ معدومانِ في الأرض: درهمٌ لغيره:

أرى النصر معقودًا برايتك الصفرا يمينكَ فيها اليمنُ واليسرُ في اليسرى

(Y)

"وذكر عن بعض الحكماء أنه قال: يقول الله تعالى: أيّما عبدٍ اطلعتُ على قلبه، فرأيتُ الغالب عليه التمسيّك بذكرى تولّيتُ سياسته"(٣).

"قيل: إنَّ نبيًّا من أنبياء الله قال في مناجاته مع ربّه: يا ربٍّ، لِمَ خلقتَ الخلق بعد أن لم تكن خلقتهم؟ فقال له ربّه على سبيل الرمز: كنتُ كنزًا مخفيًّا من الخيرات والفضائل، ولم أكن أُعرف، فأردتُ أن أُعرف. قال العلامة ابن الجلدي صاحب

⁽١) المرجع السابق

⁽٢) المرجع السابق

⁽٣) المرجع السابق

إخوان الصفا: معناه أن لو لم أخلق الخلق لخفيت هذه الفضائل والخيرات التي أفضتُها وأظهرتُها من عجائب خلقي ومصنوعاتي المحكمات التي كلّت الألسن عن البلوغ إلى كُنْهِ صفاتها، وحارت عقولهم عن كُنْهِ معرفتها بحقائقها"(١).

(1.)

(17)

"ولله درّ القائل:

اشعل في وادك بالتقى واعمال لوجه واحد

واحذر بأنك تلتهي واحدار بأنك الأوجي و"(٢) (١١)

"للقاضي الأريب سالم بن محمد الدرمكي:

وقائلة إن ثارت العيسُ ليلة فقالت وإن جدّت بنا السير في الفلا فقالت عن الأبصار إن غيّبت بنا فقالت وإن شطّت بنا غُربةُ النوى فقالت وإن شطّت بنا غُربةُ النوى فقالت وإن بُشِّرتَ منّا بأوْبة فقالت وإن شِمتَ المطايا مُناحَةً

بناكيف تُمسْي أنت قلتُ أذُوبُ فماذا الذي يعروكَ قلتُ كُرُوبُ فصركَ عنّا أين قلتُ يغيبُ ففي أيّ حالٍ أنتَ قلتُ أشيبُ فكيف يكونُ الحالُ قلتُ يطيبُ بناكيف ذاك اليوم قلتُ عجيبُ(٣)

"قال أبو الثناء محمود الشيرازي:

⁽١) المرجع السابق

⁽٢) المرجع السابق

⁽٣) المرجع السابق

يقولون كافات الشتاء كثيرة إذا صحّ كافُ الكيس فالكلُّ حاصِلٌ ولله در القائل:

دع السِّحْرَ يا مَنْ تيَّمَ الْحُبُّ قلبَهُ إذا ما دعوت الطيرَ لبّاكَ مسرعًا وما أحسن قول الآخر:

فَصَاحَةُ حَسَّانٍ وَخَطُّ ابن مُقلةٍ إذا اجتمعتْ في المرء والمرءُ مُفْلِسٌ

وما هي إلا واحدٌ غيرُ مُفْتَرى لَديك وكما الصيد يُوجدُ في الفرَا

فما السِّحرُ إلا في نُقُوش الدراهم بـــدرهمك المنقــوش لا بالعـــزائم

وحِكمةُ لُقْمانٍ وزُهْدُ ابنِ أَدْهم ونُودي عليه لا يُبَاعُ بدِرْهمِ"(١) (17)

"وقال(٢) حين سُجِن الشيخ سباع بن خميس العموري في حقّ عليه للبانياني، وتمكّن منه بحجّة الله:

> دمْ وابقَ يا شبل الكرا لولاك ما افترس القنفد ذَّ ت لع زَّك لا له خضعت إليك رقابهم أبقـــاك رتى مــا همــا

اللي وث الصارمات فجبـــاههم لــــك تســــجدُ

⁽١) التقييدات الخارجة عن معارج القلس

⁽٢) كتب الشيخ جميّل في الهامش، وهو مطموسٌ عليه بأنّ القائل لعلّه عبدالله بن بشير الصحاري.

⁽٣) التقييدات الخارجة عن معارج القلس

(11)

"فأصبحتُ كالكمون ماتت عروقَهُ فقيل له إنا سنسقيك في غيدٍ لابن سرايا الحلى:

لا تخزنُ وا المالَ لجمع الغنا ف ذلك فقر لكم عاجلً ما قال ذو العرش اخزنوا واخزنوا وله أيضًا:

وليس صديقًا من إذا قلتَ لفظةً ولكنه من لو قطعتَ بَنانَهُ وله أيضًا:

وكم صاحبٍ مُـذْ بـدا سُـخْطُهُ

المخافــة أن تنقضـــي بيننــا

فـــإني وإن ســاءني فعلـــهُ

أقابلُـــهُ بمحيّــا الرضــــي

كتبه الحقير جميّل بن خميس بيده"(١).

وعيدانُــهُ خضــرٌ يُــرَوِّءُه الوعــدُ وتلك بـروقٌ قـطّ لـيس لهـا رَعْـدُ

وتطلبُ وا اليُسرى بعُسْ راكُمُ أع اذنا الله وإيّاكُ مُ بلل أنفق وا مما رزقن اكمُ

مملكة ما مثلها مملكة تلقوا بأيديكم إلى التهلكة

تَـوَهم مِـنْ أثناءِ موقعها أمـرًا توهمـه قصـدًا لمصلحةٍ أُخـرى

بَــذَلتُ لــه خُلُقًــا مُرْتَضَــى عهـــود المحبّــة أو تُنْقَضــا وأصبح بعــد الوفــا معرضـا وألحظُـــة بعيـــون الرّضـــا

⁽١) التقييدات الخارجة عن معارج القلس

(10)

"سأل بعض الشيخ ناصر بن أبي نبهان عن الزيديّة هل يبرؤون من أبي بكر وعمر وعثمان؟ فقال له: أما علماؤهم العارفون يقدّمون عليًّا، وأما الآن لما صنّف القاضي محمد بن على الزيدي قاضي صنعا كتابه المسمى ب(ذبّ الغبيّ عن ذمّ عرض أصحاب النبيّ) قدّموا أبا بكر، وسكتوا عن الباقين، وأما جهّالهم فسكتوا عن السبّ والذمّ لهم. ٢٣ شوال سنة ١٢٧٧ه. حرّر هذه الأسطر الفقير جميّل بن خميس السعدي بيده".(١)

(17)

"بشير بن المنذر النزواني من بني يافع، ومحمد بن المعلّى من كندة، ومنير بن النيّر الجعلاني من بني ريام، وموسى بن أبي جابر الأزكاني من بني ضبّة، وهؤلاء الأربعة هم نقلة العلم عن الربيع بن حبيب من البصرة، والله أعلم". (٢)

(1Y)

"النادر: ما قل وجوده، وعز وروده، وخرج عن استعمال الفصحاء.

والشاذّ: ما خالف القياس وإن كثر.

والضعيف: ما لم يسلم وروده، ومما قاله فصحّ.

الزعم: يُطلق على الحقّ والباطل، وأكثر ما يُقال فيما يشكّ فيه.

⁽۱) التقبيدات الخارجة عن الجزء السادس من كتاب قاموس الشريعة؛ نسخه الشيخ حميّل بن خميس السعدي للسيد محمد بن سعيد بن سلطان بن الإمام البوسعيدي؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٦).

⁽۲) التقييدات الخارجة عن الجزء التاسع والثلاثون (في الشهادات) من كتاب قاموس الشريعة؛ نسخه الشيخ جميّل بن خميس السعدي، وكان تمام نسخه ۱۹ رمضان ۱۲۶۰هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (۱/۳۹).

الفرق بين النعت والصفة، قيل: إنّ النعت بالحلية كطويلٍ وقصيرٍ، وأسود وأبيض، والصفة بالأفعال؛ نحو ضارب، وقيل: إنّ الصفة تُستعمل في المدح والذمّ، والنعت لا يُستعمل إلا في المدح".(١)

(1)

ودونك ما عاد الضمير به إلى فمنها ضمير الشان مع قصة كقل ومبتدأ تفسيره خيرا له ومرفوع فعل المدح نعم ونحوه كذا المضمر الموصول بالفاعل الذي جزى ربّه عني عديًّا مكارمًا ومنها الضمير اللذيبات تنازعًا كهاما ووافا والداك وشائعً كقولك إني رمته الفضل قائلاً

(19)

ومعتل لام إنْ ترم فعل جمعه فإن فتحت أو ضمّت العين أبقِها

مؤخّر تقديرٍ ولفظٍ على الولا هو الله ربيّ أيها البدر قدع لا كما هي إلا موتةً فاسمُ للعلا ويحلوه تمييزٌ كساء امرًا علا يعود لمفعولٍ أخيرٌ ومُنتِلا وهذا اضطرارٌ في الأصحّ لمن تلا بحتى متى تأتي العوامل أعملا ضميرٌ عدا ما بعده عنه مبدلا أصلي عليه سيّد الرسل والملا(٢)

وحاولت حكم اللام فاحفظ نظاميا

على حالها ضمًّا وفتحًا كما هيا

(۱) التقييدات الخارجة عن الجزء التاسع والثلاثون (في الشهادات) من كتاب قاموس الشريعة؛ نسخه الشيخ جميّل بن خميس السعدي، وكان تمام نسخه ۱۹ رمضان ۱۲٦٠هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (۱/۳۹).

⁽٢) المرجع السابق

وكن بانحذاف اللام في الكل قاضيا".(١)

وإن كسرت فالضم أيضًا محتمّ م

 $(Y \cdot)$

"في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مَلَكُتُ أَيْمَانُكُمْ أَيْمَانُكُمْ أَيْمَانُكُمْ أَلَانَاكُمْ أَلَانَاكُمْ أَلَانَاكُمْ أَلَانَاكُمْ أَلْمَانُكُمْ أَلْمَانُكُمْ أَلْمَانُكُمْ أَلْمَانُكُمْ أَلْمَانُكُمْ وَالْجَلَسُ عَاصٌ بِالفضلاء، فسألهم الوزير عن قوله تعالى: ﴿ وَمَا مَلَكُتُ أَيْمَانُكُمْ أَنْ مَنَكُلُمُوا، فلم ينفع الوزيرَ جواجُم، فسألني، فقلتُ: الأصل في مَلَكَتُ أَيْمَانُكُمُ أَيْمَانُكُمُ أَنْ فَلَمْ ينفع الوزيرَ جواجُم، فسألني، فقلتُ: الأصل في بوجه (ما) أن تكون لغير العقلاء، فإذا أُطلِق في العقلاء وأمكن مراعاة الأصل فيه بوجه وجب ذلك، والإناث أقرب إلى غير العقلاء من الذكور، فيجب مراعاة ذلك القرب ما أمكن، فاستحسنه " (٢)

(11)

"ما أحسن العقل إلا أنه غالِ لوكان يوجد بيعًاكان مرتخصًا والمال يغشى أناسًا لا خلاق لهم والمال يغشى أناسًا لا خلاق لهم والناس خلق كثيرٌ في طبايعهم يومًا يريك خسيس القدر يرفعه دع المقادير تجري في أعنتها ما بين طرفة عينٍ وانتباهتها

لوكان يوجد بيئ العقل بالحال قيراط عقلٍ بألفي ألف مثقالٍ كالسيل يغشى عذوق الدمدم البالي كالفح والحرّ والمروج بالحالِ فوق السماك ويومًا يخفض العالي واصبر فليس لها صبر على حالِ الله من حالٍ إلى حالِ (٣)

⁽١) المرجع السابق

⁽٢) المرجع السابق

⁽٣) المرجع السابق

(۲۲)

" فَرَجُ الأديب وأنسُه بكتابه عند الهموم إذا تعاظم ما به فصن الكتاب ولا تُعِرْهُ فإنما بذل الكتاب تعرّضٌ لذهابه إلا إلى رجيلٍ يصون ويتقيي ما يبقى (١) من عابه وعقابه "(٢)

"ولا عيب في ضنّ الفتى بكتابه إذاكان معدومًا قليلاً نظيره"(") (٢٤) مسألة، الصبحي، فيمن نذر بنذرٍ ليس بطاعةٍ ولا معصيةٍ أنه مخيّرٌ بين الوفاء به أو الكفارة، كيف صفة ما لا يكون طاعةً ولا معصيةً؟ الجواب: من ذلك من نذر أن يأكل ماله، أو يركب دوابّه، أو يخرج إلى بلد كذا، والله أعلم".(١)

(١) كذا اتضحت لي، ولم يتبيّن لي معناها في السياق.

⁽٢) المرجع السابق

⁽٣) المرجع السابق

⁽٤) المرجع السابق

كتب الشيخ جميّل أعلا المسألة: "تُنقل في جزء النذور"، ثم كتب: "مكتوبةٌ في جزء المذور، وقد ردّ فيها الشيخ أبو نبهان".

ويُفهم من هذه العبارات مدى اجتهاد الشيخ جميّل في جمع المسائل، وحرصه على استيعابما في كتابه.

المبحث الثالث: حياته العملية

كان الشيخ جميّل عالما عاملاً، فلم يكن العلم والعمل شيئين منفصلين في حياته، وصفة اقتران العلم بالعمل هي صفات العلماء الربانيين الذين عرفوا ربّم، وسعوا في مرضاته، ولهذا بجانب اشتغال الشيخ جميّل بالعلم عُرِف عنه الاجتهاد في الإصلاح، ولبيان هذا الجانب -جانب العمل- في حياة الشيخ كان هذا الفصل.

المطلب الأول: دوره السياسي

كانت للشيخ جميّل مشاركة في الأحداث السياسية التي كانت في عصره، واجتهد في نصرة الحقّ، وبذل نفسه وماله في سبيل ذلك، وسأحاول هنا بيان مواقفه السياسية، ثم بيان أهمّ ما يميّزها:

أولاً: لما أظهر السيد حمود بن عزان بن قيس بن الإمام أحمد بن سعيد المتاب، ورفع المظالم؛ عزل نفسه عن جميع حصونه في الباطنة، وقلّد أمرها لعلماء المسلمين في أوّل سنة ١٢٦٢هـ، فجعل الرستاق بيد الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، وصحار بيد الشيخين حمد بن خميس بن محمد السعدي وجميّل بن خميس بن لافي السعدي، وجعل الخابورة بأيدي آل خميس، فغيروا المناكر، وأمروا بالمعروف، وأقاموا العدل، واجتهدوا طاقتهم. (١)

يقول أحد معاصريهم، وهو ذو الغبراء خميس بن راشد العبري: "احتسبوا، فجبوا الزكوات، وأصلحوا الأموال الموقوفة، وعملوا في الناس التعزير، والقيود على الشريف والضعيف". (٢)

⁽١) تحفة الأعيان (٢١٨/٢)

⁽٢) المرجع السابق (٢/٣٢)

ثانيًا: كتب المحقّق الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي رسالةً إلى الشيخين جميّل بن خميس وحمد بن خميس السعديّين وهما في صحار، تتضمن ما آل إليه أمر احتسابهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وما ينبغي أن يكون لصلاح الأمر، وفيها الإشارة إلى ضرورة مبايعة إمامٍ يلمّ للمسلمين شعثهم، ويقوم بحدود الله وأحكامه. وهذا هو نصّ الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى جناب المشايخ الكرام، الأخلاء الحشام، الإخوة الفضلاء: حمد بن خميس، وجميل بن خميس بن لافي السعديين، ومن معهما من المسلمين أنصار الدين، سلمهم الله تعالى وأبقاهم إن شاء الله.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نحن بخير من فضل الله، لا زلتم في أتم الخير، والذي نعرِّفكم به أنّا لم نزل نتصفّح هذه الأحوال، وتتصل بنا الأخبار والآراء من كلّ مكان، فلا نرى الأحوال بهذا الاحتساب إلا متقاصرة، ولا القلوب إلا متنافرة، ولا الهمم إلا متواضعة، ونرى الخطوب علينا محدقة، والأعداء مرعدة مبرقة، والنوازل لا تزال تتقرّب، والحوادث لا تستغرب.

ونرى من الصلاح أن يحطّ هذا الحمل على كاهلٍ ضليع، كافلٍ بالشريف والوضيع، وما هو إلا من نظرتم فيه الصلاح، ورأيتم من شمائله ما ينفي عنه رذائل الطلاح، وما جمع الله المسلمين عليه فهو الخير الذي لا شكّ فيه، فإنّ يد الله مع الجماعة، ونصرته لأهل الطاعة، ولا تتركوا الأمر رهينًا بمن يفرّ من الله ويتعذّر به إتمامه، ولله رجال، ليس لطاعنٍ فيهم مقال، والآن قد مكّن الله من ذلك، فلم يبق إلا منكم إلا لتشمّر المأمول. (١)

(١) في سيرة ذي الغبراء: فلم يبق إلا منكم أو التشمّر المأمول.

وإني أوصيكم يا معاشر المسلمين لما فيه معزّة الدين قبل أن ينكشف الغطاء، ويظهر دقيق الخطأ، ويتسع الخرق على الراقع، فيحتاج الداء إلى العلاج الدافع. وغير بعيد عن تطول الأيادي، وتصول الأعادي إذا تمّ الأمر على خموده، ويستخفّ الناس بوجوده، وما هذه إلا من الفرص التي لا تُضاع، والبضائع التي لا تُباع. فالتقطوا قبل سكون الرائحة، واغتنموا تجارتكم الرابحة قبل أن تشغلكم صروف الموانع، فتبدو لكم خطوب القواطع، فإنها لا تزال موارده تترى، وما من واحدة إلا وتتبعها الأخرى.

وأنتم يا معاشر المسلمين شراة الله مبايعين أنفسهم لله، ولأي يوم وشهر، بلا أيّ دهر تدخرون القيام، وفي غير شيء تمرّ بكم الأيام، وهذه الديار لكم في كلّ نادٍ، ألا هل من يجيب داعي الحبيب، ويغيث الملهوف، ويفرّج عن كرب المخوف، ويحبّ في الله، ويبغض في الله، ولا تأخذه لومة لائم في الله.

أين الزهاد؟! أين العبّاد؟! أين المجتهدون؟! أين المجاهدون؟! الله أكبر هل خلت الدار، وتشتت الجوار، أم تناسوا العهد المبين، بعد ما حصل من التمكين؟! ما هذا الخذلان بعد حصول البيان؟! تنشر لكم الرايات والعلامات بإذن ربّ السماوات، أم جهلتهم هذه الآيات أم اغتررتم بالأقوال والحكايات، وسمعتم أقوال المرجفين؟! فثبطتم عن نصرة الدين، وتركتم العيون باكية، والقلوب واهية، والمسلمين في وجل، وخصمهم في أتمّ الجذل.

ولو قمتم باجتهادٍ لله فرد ساعة لوجدتم الاستطاعة، وملكتم البلاد، وقمتم بالعدل في العباد، وإن اليوم ينسب الأمر إليكم كله، إن تحليتم بالقيام، أو تراخيتم في النيام.

وإنا نستمد منكم أن تقطعوا عنكم التعلّل الذي يدرس الدين، وتتركوا السكر الذي يحرم اليقين، ونوصيكم بالاجتهاد القاطع في الأمر الجامع، والنظر إليكم

مرجعه، وعليكم المعول فيه. والله نسأله تسديد الأمر بمنِّه وكرمه، إنه وليّ ذلك، والقادر عليه، والسلام من سعيد بن خلفان الخليلي. (١)

ثالثًا: تمخّض عن الرسائل واللقاءات بين المحقّق الخليلي وعلماء عصره، بما فيهما الشيخان السعديّان؛ أن يقوموا بمبايعة إمام يقوم بأمر المسلمين، يقول ذو الغبراء الشيخ خميس بن راشد العبري: "وأراد المسلمون أن ينصبوا إماما لهم الوالي سيف بن محمد السعيدي فأبي عن ذلك، ثم أشاروا على الشيخ خميس بن جاعد الخروصي، فلم يجدوا منه سبيلا، ثم عرّفوا المسلمين من كل جهة ليجتمعوا بالرستاق". (٢)

فحرّر الشيخ الخليلي رسالةً بلسانه، ولسان السيّد حمود بن عزان، والشيخ حمد بن خميس السعدي، والشيخ راشد بن مصبّح السباعي إلى جملةٍ من علماء المسلمين ومن معهم للاجتماع بتأريخ ٤ شعبان ٢٦٢ اهـ، ولمناصرة من يختارونه إمامًا، وهذا هو نصّ الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

من حمود بن عزان، وحمد بن خميس، وراشد بن مصبح، وسعيد بن خلفان، ومن معهم من المسلمين، إلى المشايخ الكرام الحشام، الإخوة في الدين: على بن

⁽۱) شفاء القلوب (سيرة ذي الغبراء)؛ مكتبة خاصة/سلطنة عمان؛ غير مرقم، السيفي؛ تمهيد قواعد الإيمان (مطبوع) ٢٦٩/٢ ـ ٢٧١؛ السيفي؛ القطعة الأولى من تمهيد قواعد الإيمان (مخطوط) ص (٢٦٨ ـ ٢٦٩)؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١٤١)، والقطعة الأولى من نفس الكتاب؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٨٦٩)؛ (ص٢٨٩ ـ ٢٩٠)

⁽٢) تحفة الأعيان (٢/٩/٢)

سليمان العزري، وأحمد بن سعيد، وأحمد بن مبارك، وعبدالله بن شائع، ومسعود بن صابر، ومن معهم من المسلمين، السلام عليكم:

نحمد الله إليكم، ونشكره على سمو كلمة الإسلام، وإظهار نور الحق بين الأنام، وندعوكم إلى القيام بأمر الله، ونصرة دينه، وأن تكونوا في الله محبّين، وفيما عنده راغبين.

وقد اتفق رأي المسلمين على تقديم إمام لهم في الدين، يجتمع به شملهم، ويظهر به عدلهم، ومرادنا أن يدخل في بيعته كل من أراد الله ورسوله والدار الآخرة، والمراد منكم إن كانت لكم في الدين رغبة، ولله محبّة؛ أن تكونوا في جموع المسلمين وزمرتهم بالوعد القاطع من يوم ٢ من شعبان^(١) في بلد الرستاق، وقد عرّفنا بذلك الشيخ سلطان بن محمد وغيرهم، ونرجو منهم الوصول عن وعد قاطع، ولا نرجو منكم إلا ما يشد الظهر، ويحطّ الوزر، ويقوّي الإزر، ويدفع الخذلان، وعلى الله التكلان، ما يشدّ الظهر، ويحطّ الوزر، ويقوّي الإزر، ويدفع الخذلان، وعلى الله التكلان، والمراد منكم أن تستدعوا في صحبتكم كلّ من فيه مطمع بالوصول من المسلمين في تلك الأطراف أجمعين، والسلام. كتبه الحقير سعيد بن خلفان بيده؛ [بتأريخ] ١١ رجب سنة ١٦٦٧هـ. (٢)

ولما اجتمع الجميع في مسجد البياضة من الرستاق؛ أشاروا بالبيعة للسيد حمود بن عزان فأبي، ثم اجتمعوا مرةً أخرى بتأريخ ٢٤ من نفس الشهر، وأشاروا ببيعته

⁽١) جاء في تحفة الأعيان أنّ الاجتماع كان في اليوم الرابع من شعبان، فالله أعلم هل هو حطأ هما أو أنه لم يتمّ لهم الاجتماع إلا في اليوم الرابع من شعبان. يُراجع: تحفة الأعيان (٢١٨/٢)

⁽۲) السيفي؛ تمهيد قواعد الإيمان (مطبوع) ٢٧٥/٢، السيفي؛ القطعة الأولى من تمهيد قواعد الإيمان (عنطوط) ص (٢٧١ - ٢٧٢)؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٢٤١)، والقطعة الأولى من نفس الكتاب؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٨٦٩)؛ (ص٢٩٣ - ٢٩٤)

فأبى، وكانوا في كلّ مرة يعرضون عليه الشروط التي يشترطها المسلمون على الإمام الضعيف، فيأبى أن يقبلها. وقد طلب منهم هذا الأمر الشيخ سيف بن مالك اليعربي، وأراد أن يقبض حصن الرستاق، فأجابه الشيخ الخليلي: "كن في الحصن كأحد من المسلمين، واجتهد في الأمر والنهي"، فلم يرض إلا بالحصن، وما وجد المطلوب، فرجع إلى وطنه.(١)

وقد استمرّ المحقّق الخليلي، ومن معه من المشايخ في احتسابهم، واجتهادهم في الأمر والنهي، وإصلاح الرعية لله وفي الله، والناس تنظر إليهم شزرًا.

ويُفهم من مجريات الأحداث أنّ الشيخين حمدًا وجميّلاً السعديّين تركا ولاية صحار، ويبدو أنّه قد انكشفت لهما ألعوبة السيّد حمود بن عزان على إثر رفضه القيام بمنصب الإمامة في الاجتماعات السابقة، ولهذا تخليا عن صحار، فانتقل إليها الشيخ الخليلي، وكتب إلى الشيخ ذي الغبراء خميس بن راشد العبري أن يكون معه، بينما ترك الرستاق في يد زميله الشيخ سلطان بن محمد البطاشي.

فكتب الشيخ ذو الغبراء إلى الشيخ حمد بن خميس يستشيره في الأمر، فكتب اليه هذا الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الشيخ المحبّ الحفيّ الوفيّ العزيز الحريز الكامل الفاضل الأخ في الله خميس بن راشد بن سعيد العبري، سلّمه الربّ العليّ وعافاه وحفظه، سلامٌ عليك ورحمة الله وبركاته وأزكا تحياته، أخوك بخير، لله الحمد، وأنت كذلك، وكتابك الشريف وصل، والسرور بقدومه حصل، ولا زلنا نرجوكم بالمعونة فيما نتوسمّه منكم في

⁽١) تحفة الأعيان (٢/٦/٦، ٢١٨ - ٢١٩)

تكميل تشييد هذا الدين وعمارة ساسه، ولا يصحّ ذلك ولا يكون إلا باجتماع أهله، وقد طالت على ذلك المدد، وآيس من رجا، والحمد لله على السرّاء والضرّاء.

وما أشرت إليه من المشورة فيما يرجو منكم الأخ الكامل من المعونة وعن خواص المكان^(۱) وما سيكون من تقلّب الحال، فاعلم أخي أنّ الحصون والعساكر الآن في يد المسلمين، وفي ظاهر الأمر حاصل المطلوب من السادة الكرام أولاد عزّان من المعونة بالمال والحال، وفي تعقب ذلك فهو مكنون، والظنّ لا يغني من الحق شيئًا، ووصولكم أنتم لله وفي الله، ومن كان لله ومع الله فهو كافيه، ولا بدّ من البلايا والرزايا لمن أحبّ الله، وهي في حقّهم هدايا، وشمّروا عن ساقٍ كما قيل: «قل ربي الله ثم استقم» (۱)، والسلام من المحبّ لكم الحقير حمد بن خميس السعدي، وتأريخ خطه يوم ١٣ ربيع الأول سنة ١٢٦٣هـ، وسلّم لنا على الأخ الخالص محسن بن زهران وكافّة الأصحاب، ويسلّمون عليكم كافّة الأصحاب. (۱)

يقول ذو الغبراء على إثر هذه الأحداث: "فلما عرّفني الشيخ سعيد بن خلفان بالوصول معه لمدينة صحار قائمًا، والشيخ سلطان بن محمد البطاشي بحصن الرستاق، فألزمت نفسي وكتبت لهما هذا الخط"(٤)، ثم ذكر الخط (الرسالة) بطوله، وذكر في أوله العذر الخاص به المانع له عن الوصول؛ وفي آخره نصيحة للشيخين، يقول في أولها: "في هذه الأيام الناصر معدومٌ؛ لأني أرى القائمين بالمساجد المريض

⁽١) يقصد بالأخ الكامل: الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي فيما يترجّح لديّ، ويعني بخواص المكان: صحار، التي كان فيها الشيخان حمد وجميّل واليين.

⁽٢) حديثٌ عن الرسول صلى الله عليه وسلّم، رواه الترمذي وابن ماجه.

⁽٣) شفاء القلوب (سيرة ذي الغبراء)؛ مكتبة خاصة/سلطنة عمان؛ غير مرقم.

كتب ذو الغبراء على إثر الخطاب المذكور: "نقلته من خطّ يده في كتابنا هذا".

⁽٤) تحفة الأعيان (٢١٩/٢ ـ ٢٢٠)

والأعرج والسقيم والأعمى والجابن عن الحرب، وأخبركم عن السادة الذي نسلهم من أولاد أحمد بن سعيد، قلوبهم مطمئنة بالحصون في أيديهم متى أرادوها سينزعونها من أيديكما؛ لأن العساكر والرعية في أيديهم سرًّا وعلانيةً، ولكن أكتوا في صدورهم ما لم تحيطا به في إصلاح دنياهم لا لدينهم، وأنتما عملتما التعزيز والقيود وأخذ الزكاة، وقد كان الذي بيده الأمر أقوى عشيرةً وأكثر أموالاً، والرعية له مطبعة، وأمراء القبائل معهم رغبة ورهبة، وما يشير عليهم في الأمر إلا بلسانه، والحق يحتاج قيامه إلى مالٍ ورجالٍ تكون بأيديهم السيوف المسلولة، واقفون في أمر الأمير كل ساعة، يتقون بنفوسهم من الرعية حرًّا وشتاءً، ليلاً ونهارًا، لا يخافون في الله لومة لائم، وأمرهم شورى بينهم". (١)

وجاء في رسالته أيضًا: "والسيد حمود ابتلي بالإمارة، فما مراده إلا أن يبليكما من بلائه، ولوكان حقًا وصدقًا منه لما عزل نفسه عن الحصون". (٢)

وقد تحقق ما توسمه الشيخ ذو الغبراء، فإنَّ السيد حمودًا وولده استنزعوا الحصون من أيدي العلماء، ونبذوهم وراء ظهورهم. يقول السللي: " ومدة تصرّف المسلمين في ممالك حمود بن عزان من أول سنة اثنتين وستين إلى أول سنة ثلاث وستين على ما يظهر من تواريخ خطوطهم، فوقت ذلك سنةٌ تامّةٌ إلا أن يكون فوقها بعض المدة اليسيرة". (٣)

رابعا: بعد أن قبض السيد سعيد على حمود بن عزان عن طريق ابنه ثويني بن سعيد في صحار، وسحنه في مسقط إلى أن توفي في ١٠ جمادى الثاني

⁽١) المرجع السابق (٢٢٠/٢)

⁽٢) تحفة الأعيان (٢/١/٢)

⁽٣) المرجع السابق (٢/٣٢)

العلم، ولبيان مقدار صلة الشيخ جميّل بالسيد قيس قوةً ووثوقًا؛ لحبّة السيد قيس للدين وأهل فزادت علاقة الشيخ جميّل بالسيد قيس قوةً ووثوقًا؛ لحبّة السيد قيس للدين وأهل العلم، ولبيان مقدار صلة الشيخ جميّل ومن معه بالسيّد قيس أسوق كلام الإمام السالمي الآتي، يقول: "وكانت الباطنة قد زهرت زهرةً حسنةً، وكثر فيها الأخيار والمتعلمون، وفيهم الشيخ جميّل بن خميس مؤلّف قاموس الشريعة، وكان يسكن القرط، وكان شيخهم حمد بن خميس من خيارهم، وكان حبّهم وميلهم إلى ملوك الرستاق؛ لأنهم قد تسمّوا بالدين، وعُرِفوا بالفضل، وكانوا كثيرًا يزورون قيس بن عزان؛ حتى قيل إنه يجتمع في اليوم الواحد عنده في غرفة الصلاة مقدار أربعين مطوّعًا، وهو اسمٌ لمن تسمّى بالدين وكفّ عن المآثم، وكانوا يقرؤون عنده آثار المسلمين، فما زال كذلك حتى انقضت أيامه". (٢)

وينقل الشيخ إبراهيم بن سعيد العبري عن شيخه ماجد بن خميس العبري: "أنه لما وصل الرستاق عند هذا السيد الجليل وجد معه من العلماء والمعلّمين من أهل الباطنة عددًا كثيرًا، وأنّ غرفة الاستقبال التي تسمى غرفة الصلاة في الحصن لا تجد فيها غالبًا إلا ناسخًا أو ممليًا أو مصححًا أو مدرّسًا أو مكرّرًا، وأن السيد قيس كان يجلس إليهم إذا ارتفع من نادي العمومي، فيجلب إليهم من كل ما يوجد من الطرف والفواكه في السوق كل شيء في أوانه ترغيبًا لهم ومحبةً لهم ولما هم فيه من إحياء العلم، وكان أكثر مأخذه هنالك من أولئك العلماء". (٣)

⁽۱) الفتح المبين (ص ٤٨٣)، تحفة الأعيان (٢١٦/٢)، سعيد بن سلطان (ص ٤٨٠). يقول السللي في تحفة الأعيان (٢١٦/٢): "أسره السلطان ثويني بن سعيد باحتيال احتاله عليه في السللي في تحفة الأعيان (٢١٦/٢): "أسره السلطان ثويني بن سعيد باحتيال احتاله عليه في السللي في أمسِك وقُيد ومُجل إلى مسكد، وسُجن فيها، ومات في السجن".

⁽٢) تحفة الأعيان (٢/٢٥)

⁽٣) تبصرة المعتبرين (ص ٨٤)

وهكذا كان الشيخ جميّل على تواصلٍ وثيقٍ مع السيد قيس بن عزان، وقد استنسخ السيد قيس لنفسه أجزاء قاموس الشريعة كلّها(١)، وما زال يوجد منها العديد من الأجزاء التي قام بنسخها عددٌ من تلامذة الشيخ جميّل مؤلّف الكتاب نفسه.

خامسا: في عهد السيد تويني (١٢٧٣هـ/١٨٥٦م ـ ١٢٨٢هـ/١٨٦٦م) أيضًا اقتتل السيدان قيس بن عزان وهلال بن محمد بن الإمام أحمد حاكم السويق، وكانت هذه الحادثة في سنة ١٢٧٨هم، وقد روى هذه الحادثة بالتفصيل نور الدين السالمي في كتابه تحفة الأعيان، وفي ظل غياب المصادر الأخرى أنقل ما قاله السالمي بالنصّ، يقول: "وفي أيامه وهو السلطان ثويني اقتتل قيس بن عزان وهلال بن محمد صاحب السويق، وذلك أن هلالا كان ميله عند السلطان لأنه ابن عمه، وكان يمدّه، وكان قد وقع بينه وبين أهل الباطنة بعض المشاحنة، وهم آل سعد، وكان قد كثرت الأفاضل فيهم، وكان ميلهم إلى قيس بن عزان لما يرون فيه من آثار الصلاح، وكان طبعه موافقًا لطباعهم، وسيرته موافقةً لسيرتهم، فهمّوا أن يقوموا به للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وكان ملكه بالرستاق، وأرادوا أن يضموا إليه ملك الباطنة، فجاؤا به إليها، وطلبوا من هلال المواجهة له فأنعم لهم بذلك، وخرج إليهم في نفرٍ قليل من أهل الخيل، وكانوا قد تواعدوا على مقيل في مالٍ لبيت المال يختص به هلال، فنزل هلال تحت بيذامةٍ هنالك، والبيذامة: شجرةٌ عظيمةٌ لها ورقٌ عريضٌ يقرب من الاستدارة، وليس بمستدير.

⁽١) توجد هذه القائمة في أوّل الجزء الأول من قاموس الشريعة؛ بعنوان: "معرفة الكتب الموجودة مع سيّدنا قيس من قاموس الشريعة". يُراجع: الجزء الأول من قاموس الشريعة؛ دار المخطوطات والموثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٨٦٥).

وجاء قيس ومعه خيار أهل آل سعد، وكانوا قد أرادوا أن يقيموا الحجة على هلال ليأخذوه ببينة وبصيرة، فإن امتنع عن الحق يقتلوه، وكان قيس رأس الأمر، وكان قد هيأ خادمًا له يقال له رصاص، وقال له: إنْ قلتُ لك هاتِ شربة فاقتل هلالًا، وكان هلالً قد أحس بذلك في نفسه، فأخذ خنجره في يده يعبث به، يقطع بعض الخوص الذي كانوا جالسين عليه، وهو خوصٌ قد اجتمع من عمل القيض، يكون كثيرًا في المجالس.

فكلمه قيس، وقال له: إن ثويني جبّارٌ، ولا يجوز لك أن تعينه على المسلمين، ونريد منك أن تكفّ نفسك عن معونته، فقال: أنا وثويني لا نتفارق، فقال له قيس: كان على هدى أو ضلال لا تفارقه؟! قال: لا أجد منه بدًّا، قال: لا يجوز لك ذلك، قال: أنا وثويني كرجلٍ واحدٍ، ولا ينفكّ بعضنا عن بعضٍ، وكان قد فطن لك ذلك، قال: أنا وثويني كرجلٍ واحدٍ، ولا ينفكّ بعضنا عن بعضٍ مكان قد فطن لما يريدون ولكن منعه التكبّر عن الحقّ، وكانت في نفسه شجاعةٌ يرى أنهم لا يقدرون عليه بشيءٍ، فلما أيسوا منه قال قيس للخادم: شربة، فوثب الخادم ليأتيه عليه، ولا لوم عليه؛ فإنه هلالٌ. (١)

فلما رأى قيس ذلك سل كتارته (٢) من غمدها، وضرب هلالاً في جبينه ضربة يرى أنها كانت تكشف صحلة رأسه (٣)، فوقعت بادرة الكتارة في البيذامة، وكانت من هناك ناتئة قليلاً، فمنعت الكتارة عن استئصال رأس هلال، فمن حين ذلك ضرب هلال بخنجره في غلصوم (٤) قيس فقتله، ومات قيس من حينه، ووثب هلال ضرب هلال بخنجره في غلصوم (٤) قيس فقتله، ومات قيس من حينه، ووثب هلال

⁽١) أي لا لوم على العبد، فقد أخذته مهابة السيد هلال، فلم يقوَ على الإقدام عليه.

⁽٢) الكتارة: هي سيف مقوّس، وتتميز بشدة بأسها خصوصا في الحروب.

⁽٣) الصحلة، هي في الأصل الوعاء الصغير عند العمانيين، وأطلق هنا على الجمجمة من الرأس من باتشيه.

⁽٤) الغلصوم: هي رأس الحلقوم بشواربه وحرقدته وهو للوضع الناتئ في الحلق، والجمع الغلاصم، وقيل: هي اللحم الذي بين الرأس والعنق، وقيل: متصل الحلقوم بالحلق إذا ازدرد الآكل لقمته،

إلى فرسه، وكان الدم قد غشى عينيه، فرماه الحاضرون من أصحاب قيس بالرماح، فقضى عليه، ومات الرجلان كلاهما، والأمر لله.

ثم وثب آل سعد على حصن السويق، فحربهم من فيه، وكان فيه أخت هلال جوخة بنت محمد بن الإمام، فحربت بمن معها ثمانية عشر يومًا، ثم وثب آل سعد على الحصن، وكانت تصبّ عليهم العسل والخل المحرّرين، فكثر فيهم القتل والجراح، ولم يردّهم ذلك حتى اقتحموا الحصن، وكان رجلٌ منهم قد أمسك بيده في مدفع، فنقع المدفع، ورفس بقوة النقعة إلى داخل، فدخل الرجل معه، وقد صمّت أذنه من النقعة؛ لأنها كانت مع إذنه، وخلص الحصن، وخرجت المرأة بمن معها في أمانٍ، وقبض آل سعد الحصن، وجاؤا بأولاد حمود بن عزان، وهم صغارٌ، فجعلوهم فيه ليتبعهم الناس، وبقي في الرستاق عزان بن قيس، وهو الذي نصب بعد إمامًا، وتولى المطاوعة أمر السويق.

ثم جمع السلطان ثويني الجموع، وسار إلى حرب آل سعد، فتجمّعوا له بموضع يقال له الملدّة، فاقتتلوا يسيرًا، ثم دخل الناس بينهم بالصلح، فاصطلحوا، ورجع حصن السويق إلى السلطان، ويقال إنّ جوخة بنت محمد كانت قد طلبت من ابن عمها السلطان النصرة على أهل الباطنة، فتمادى بما طمعًا في الحصن؛ لأنه لا يرى أخذه من يدها وهي مستنصرة به، فإذا أخذه آل سعد أمكنه حربهم عليه، فتمّت له الحيلة بذلك"(۱).

فزلت عن الحلقوم، وقيل: هي العجرة التي على ملتقى اللهاة والمريء، وغلصمه؛ أي قطع غلصمته.

⁽۱) تحفة الأعيان (۲۳۲ ـ ۲۳۲). يُراجع أيضًا: غباش؛ عمان الديمقراطية الإسلامية (ص ۲۱۲ . ۲۱۳)

كانت هذه الحادثة في آخر حياة الشيخ جميّل، ولا أدري مدى مشاركة الشيخ جميّل فيها، وكانت هذه الحادثة التي قُتِل فيها السيد قيس سنة ١٢٧٨هـ(١)، بينما توفي الشيخ جميّل في النصف الثاني من سنة ١٢٧٨هـ.

عند تأمّل مواقف الشيخ جميّل السياسية، وتحليل شخصيته السياسية؛ يمكن الخروج بالآتي:

أولاً: حبّ الشيخ جميّل للإصلاح، وكان يرى أنّ أساس الإصلاح هو تحكيم شرع الله تعالى في أرضه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالدين هو الأساس لأيّ حركة إصلاحيّة.

ثانيًا: اتصل الشيخ جميّل مع المصلحين في عصره، ورأى أنّ (رأي الجماعة لا تشقى البلاد به)؛ مع ما في التواصل بينهم من تبادل الهموم والأفكار، وهذا ما ينبغي أن يحرص عليه المصلحون في كلّ عصر.

ثالثًا: اتصال الشيخ جميّل بالسيّدين حمود وقيس ابني عزان بن قيس؛ يمكن أن يفسّر بحبّهما للدين وأهله، ورعايتهما لأحكام الله تعالى، ولعل للشيخ جميّلٍ دورًا في الدفع بأعلام الباطنة للتواصل مع السيد قيس بن عزان.

رابعا: انطلق الشيخ السعدي في الإصلاح السياسي من خلال إعداد القادة المصلحين والأبطال المجاهدين في مدرسته التي استقطبت الكثير من طلبة العلم، وهؤلاء كانوا فيما بعد من أكبر مناصري دولة الإمام عزان بن قيس.

⁽١) تبصرة المعتبرين (ص ٨٤)

المطلب الثاني: دوره الاجتماعي

يُعتبر الشيخ جميّل من المصلحين البارزين في عصره، وقد بذل جهودًا كبيرةً في صنع قاعدة متينة للمجتمع الذي يعيش فيه، وكانت هذه القاعدة تقوم على تطبيق شريعة الله، والتزام أحكام دينه، ومن هنا فإن إصلاح المجتمع عند الشيخ السعدي مرتبطٌ بتعظيم الدين الإسلامي في النفوس، وتطبيق تعاليمه على أرض الواقع، واستطاع الشيخ جميّل أن يحقّق في هذا الباب إنجازاتٍ كبيرة، منها:

أولاً: فض الخصومات، والإصلاح بين المتنازعين، فقد كان الشيخ جميّل من المراجع المعتبرة عند قومه، مسموع الكلمة بينهم، وقد وردت عنه بعض الأحكام التي فصل بحا في بعض الخصومات، من ذلك أنه في ٤ رجب ١٢٤٥ه أبطل بيع أرضٍ ادّعاها سيف بن خليفة بن خميس السعدي(١) بساحل ودام لوصول مدّ البحر إليها، فلا سبيل لتملكها أو بيعها، وقد ادعى أنّ المدّ لا يصل إليها، وقد ثبت أن هاج الريح والموج في مراتٍ، فدخلها كما في سنة ١٢٤٣ه(٢)، ونصّ فصله كما جاء بخطّه: "أما بيع ساحل البحر فلا أعلم أنه يجوز بيعه إلا أن يكون له في ذلك الموضع شيء متقدم له فيه ملك، ولم يكن ماء البحر دائمًا في ذلك الموضع فجائز له بيعه والله أعلم"(٢).

⁽١) لم أتوصّل إلى معرفته.

⁽٢) النمير (٥/٢٣٦)

⁽٣) يُراجع: التقييدات الخارجة عن الجزء السادس والثمانين (في الإمامة)؛ وكان تمامه ١٦ شوال ١٦٥ هـ المحتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٢/٨٦)، ونفس الجزء بخطه في نفس المكتبة؛ برقم (١/٨٦)

ثانيًا: اهتمامه بنشر العلم؛ من أجل إخراج جيلٍ واعٍ لمسؤوليته وواجباته، وهذا ظهر فعلاً في الجيل الذي نشأ على تربيته وتربية إخوانه من العلماء، فكان جل المتعلمين من الباطنة في وقته أو الجيل الذي يليه من طلابه، أو من الذين استفادوا منه في مسيرتهم العلمية. وقد أسهم هؤلاء فعلاً في قيام دولة الإمام عزان بن قيس، وكانوا سندًا قويًّا لها.

ثالثا: كان حريصًا على إصلاح الرعية من خلال الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فمتى ما وعت الرعية دينها، وعرفت ربّعا استقامت على منهج الله تعالى، وابتعدت عن دائرة العصيان والإجرام، فيصبح المجتمع آمنًا مطمئنًا، مندفعًا لعمارة أرض الله وفق أمره ونهيه.

وقد عمل الشيخ جميّل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أينما حلّ؛ سواء في بلده وبين قومه، أو في صحار واليًا ومصلحًا.

رابعا: اجتهاده في تذكير الناس ووعظهم، وإرشادهم لما فيه سلامتهم من أمور دينهم ودنياهم، وكان يحتّهم على الصالحات، ويعين المحتاجين، وينصر المظلومين، ويغيث الملهوفين، وكان مع ذلك لا تأخذه في الله لومة لائم.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب قاموس الشريعة ودراسته* المبحث الأول: عنوان الكتاب ونسبته إلى صاحبه

عنوان الكتاب هو "قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة"، وقد جاءت هذه التسمية في مقدّمة المؤلِّف نفسه؛ حيث يقول: "وسمّيته قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة"(١).

وهذا العنوان هو الذي أجمعت عليه نسخ أجزاء قاموس الشريعة المخطوطة؛ إذ لم تختلف على هذه التسمية، فجاءت في أوائل النسخ المخطوطة عند فهرس أبواب أجزائه، وهكذا في آخرها عند بيانات النسخ. وأكّد هذا العنوان أيضًا المؤرخون والأدباء الذين ذكروا الكتاب، ومنهم على سبيل المثال:

أولاً: الشيخ موسى بن عيسى بن سعيد البشري (حي: ٢٦٤هـ): سبقت ترجمته عند الحديث عن صلة الشيخ جميّل بعلماء عصره.

له تقريظٌ لكتاب قاموس الشريعة (٢)، جاء فيها في تسمية الكتاب:

ألا إنّ قاموس الشريعة عندنا هو الفخر في الدارين والعزّ والغنا ويقول في قصيدةٍ أخرى له في عدد أجزاء قاموس الشريعة (٣):

^{*} اعتمدتُ في الدراسة على قاموس الشريعة المخطوط الموجود في مكتبة القطب، فإنْ كان من غيرها أشرتُ إلى مكان وجوده.

⁽١) قاموس الشريعة، (الناشر: وزارة التراث والثقافة/سلطنة عمان، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، (١٠،١)

⁽٢) يُراجع: البشري، قصيدة في تقريظ قاموس الشريعة (توجد أول قاموس الشريعة ١٤/١ ـ ١٥). (الناشر: وزارة التراث والثقافة/سلطنة عمان، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

⁽٣) يُراجع: البشري، قصيدة في عدد أجزاء قاموس الشريعة؛ موجودة آخر الجزء الثاني والعشرين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه أبو صالح محمد بن راشد بن حميد بن ناصر بن راشد النوفلي نسبًا والإباضي مذهبًا والودامي مسكنًا، وكان تمام نسخه الإثنين ٣

ألا فخذوا عني عقودًا من الدرّ بنظم ومرآة شفاء من الضرّ الضرّ تضمّن علمًا في الدلالة حاويًا لأجزاء قاموس الشريعة بالشعر

ثانيًا: حميد بن سالم بن خليفين السعدي (حي ١٢٩٠هـ): ناسخٌ مشتغلٌ بالعلم؛ من بلدة البطحاء من ولاية السويق.

قال بعد فراغه من نسخ الجزء السادس عشر من قاموس الشريعة: "تأليف الشيخ العالم الزاهد الراغب في أعلا المراتب المحقق الملقق في دواوين الشريعة الرئيس جميّل بن خميس بن لافي بن خلفان بن خميس السعدي الساكن في بلد الثرمد بمحلّ القرط من ناحية باطنة عمان السويق، وهو في زمن المشايخ سعيد بن خلفان الخليلي، والشيخ حمد بن خميس السعدي، والشيخ الراشد بن مصبح السباعي، والشيخ محمد بن سليّم الغاري، وتوفي إلى رحمة الله قبل نصب الإمام الهمام عزان بن قيس بتسع سنين، فجزاه الله عن الإسلام وعن الأعلام خيرًا؛ حيث إنه ألف مسائل وفصولاً وأبواب كادن على الذهاب بعد موت الأحبار، وألف وجمع ما عن الأوّلين المتقدمين من العلماء الماضين وعن المتأخرين التابعين، وجمع ما عنهم من العلم والحلم في كتابه القاموس حتى صار عبرةً للنفوس، فياله من كتاب حاز جميع سفر الشريعة، وعاد فخرًا وذخرًا للفرقة المطيعة". (١)

رمضان ١٣١٣ه؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٠٠٤، الخاصّ: ٨٢ ب فقه).

⁽۱) يُراجع: بيانات نسخ الجزء السادس عشر من قاموس الشريعة، نسخه حميد بن سالم بن خليفين السعدي؛ مكتبة الشيخ أحمد بن محممد بن عيسى الحارثي/القابل.

ثالثًا: حميد بن محمد بن رزيق (ت: ١٢٩١هـ): أحد كبار شعراء عصره، وكانت له مكانة مع السلاطين والسادة من آل بوسعيد، ترك العديد من الدواوين الشعرية، والمؤلفات التأريخية.

له قصيدة في تقريظ قاموس الشريعة، جاء فيها:

نعم فهو قاموس الشريعة قد حوى جـواهر فضـلٍ مـا لهـنّ مثيـلُ ومنها أيضًا قوله:

ألا إنّ قاموس الشريعة كاسمه كتابٌ له الشرح البسيط طويلُ

رابع: يحيى بن خلفان بن أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي (ت: وابعه: يحيى بن خلفان بن أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي (ت: ١٣٢٢هه/١٩٥٥م): عالمٌ فقيهٌ، أصله من وادي بني خروص، سافر إلى شرقي إفريقيا بعد سقوط دولة الإمام عزان بن قيس سنة ١٨٧٧هه/١هه/١٨٧٥م. له عددٌ من النقريظات النظمية والنثرية، وعددٌ من الفتاوى الفقهية. (١)

له قصيدة في عدد أجزاء قاموس الشريعة ومحتوى كلّ جزء، قالها بمناسبة قيام السيد برغش بن سعيد بطباعة قاموس الشريعة، جاء فيها:

فذلك قاموس الشريعة موضحًا لأهل النهى منها محجّتها الكبرى

خامسا: نور الدين عبدالله بن حميد بن سلوم السالمي (ت: ١٣٣٢هـ): فقية موسوعي، أصله من بلدة الحوقين من ولاية الرستاق، لم يدرك الشيخ جميّلاً. له العديد من المؤلفات، منها: معارج الآمال (مطبوع)، وشرح الجامع الصحيح (مطبوع)، وغيرها. (۲)

⁽١) يُراجع: الشيخ يحيى بن خلفان الخروصي وإسهاماته للمكتبة العمانية (كلّه)، معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية/قسم المشرق (٣٠٢/٣. ٣٠٤)

⁽٢) يُراجع: معجم الفقهاء والمتكلمين/قسم المشرق (٢٢٦٦ ـ ٢٤٦/)

يقول السالمي: "وفيهم الشيخ جميل بن خميس مؤلف قاموس الشريعة"(١).

سادسا: محمد بن يوسف أطفيّش المشهور بقطب الأئمة (ت:١٣٣٢هـ): عالم إباضيٌّ من وادي ميزاب بالجزائر، عاصر الشيخ جميّلاً، وامتدت حياته إلى أول القرن الرابع عشر الهجري، من آثاره: شرح النيل وشفاء العليل (مطبوع)، وشامل الأصل والفرع (مطبوع)، وغيرها. (٢)

نقل القطب عن كتاب قاموس الشريعة في كتابه القيّم شرح النيل، وسمّاه بهذا الاسم، يقول: "وفي قاموس الشريعة: رخص أن لا ينهدم قضاؤه خلافا للحسن"("). سابعا: سالم بن حمود بن شامس السيابي (ت:١٤١٤هـ/١٩٩٣م): فقيةٌ مؤرّخٌ، له العديد من المؤلّفات، منها: إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان، وإيضاح

قال السيابي: "ومنهم شيخ العلم الجليل صاحب الاعتناء الواسع والاطلاع الجامع، والهمة البارزة: جميل بن خميس بن لافي صاحب قاموس الشريعة، وهو تسعون مجلدًا"(٥)، ويقول أيضًا: "ومنهم: الشيخ جميّل بن خميس بن لافي السعدي؛

المعالم في تاريخ القواسم، وغيرها. (٤)

⁽١) يُراجع: تحفة الأعيان (٢/٥/٢)

⁽٢) يُراجع: معجم الإباضية/قسم المغرب (٣٩٩/٢) عجم

⁽٣) يُراجع: شرح النيل (٣٨٠/٣)

⁽٤) يُراجع: معجم الفقهاء والمتكلمين/قسم المشرق (٤/٢ . ١٥)

⁽٥) يُراجع: إسعاف الأعيان (ص٢٦)

من أهل القرط من الباطنة، وهو صاحب قاموس الشريعة، -، في تسعين جزءًا، فهو دائرة معارف كبرى فقهية".(١)

و "قاموس الشريعة" كتابٌ وافق اسمه مسمّاه، ف"قاموس" تعني البحر العظيم (٢)، جاء في لسان العرب: "قاموس البحر أي قعره الأقصى، وقيل وسطه ومعظمه "(٣).

و"الشريعة" عرّفها السالمي بقوله: "هي اسم للأحكام الجزئية التي يتهذب بها المكلّف معاشًا ومعادًا، سواء كانت منصوصةً من الشارع أو راجعةً إليه، وكل فعل أو ترك مخصوص من نبي من الأنبياء صريحا أو دلالة فهو مشروع. قال أبو البقاء: فإطلاقه على الأصول الكلية مجاز، وإن كان شائعا بخلاف الملة، فإن إطلاقها على الفروع مجاز، وتطلق على الأصول حقيقة كالإيمان بالله وملائكته وكتبه وغير ذلك"(٤).

وبناءً على معنى المفردتين فإن قاموس الشريعة يعني بحار الشريعة، التي ألمت بأكثر جزئياتها، فما من مسألة واردة أو شاردة إلا وقد قيدها الشيخ جميّل في كتابه هذا، وهذا المعنى أكّده المؤلّف بقوله: "الحاوي طرقها الوسيعة"، وحقّ للشيخ جميّل تسمية كتابه بهذا الاسم، فهو كتاب واسع، تضمّن مفردات أصول الشريعة وفروعها، ولا يكاد تفوته في ذلك مسألة، ولهذا ما أحراه بقول أبي إسحاق أطفيش: "استطاع مؤلّفه أن يحشر فيه كلّ أبواب الفقه والأصول والآداب الشرعية وما

⁽۱) يُراجع: تنوير الأذهان بخصال أهل عمان (مخطوط)؛ سالم بن حمود السيابي؛ ص ٦٠؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث –سلطنة عمان؛ برقم (٣٦٩٦).

⁽٢) يُراجع: المعجم الوسيط، مادة (قمس)، (٢٥٨/٢)

⁽٣) يُراجع: لسان العرب، مادة (قمس)، (١٨٢/٦)

⁽٤) يُراجع: معارج الآمال (مقدمات/١٣٢)

إليها"(١)، ويقول السيابي: "وهو تسعون مجلدًا، كل مجلد جامع ضخم، كله فقه وأدب وتشريع وحوار وجدل، وأنه لأشبه بدائرة معارف علمية بجميع ما يشمله أسم العلم، في فنون عدة لا مقام لذكر تراجمها، وحسب المطلع على هذا الكتاب الذي لم تفته شاردة ولا واردة إلا جاء بها وافية"(٢).

ومؤلّف هذا الكتاب الضخم، والمؤلّف الواسع هو الشيخ أبو محمد جميّل بن خميس بن لافي السعدي، ونسبة الكتاب إليه لم يختلف فيها أحدٌ؛ إذ جميع النسخ المخطوطة من قاموس الشريعة (٢) تتفق على نسبة الكتاب إلى الشيخ جميّل، كما توجد العديد من أجزاء قاموس الشريعة بخطّ مؤلّفها الشيخ جميّل، أو بخطّه وخطّ تلامذته وأقاربه معًا، منها على سبيل المثال:

أولاً: الجزء الرابع (في توحيد الباري الحميد) من كتابه قاموس الشريعة؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٧٢١، الخاصّ: ٨٢ ب فقه).

ثانيًا: الجزء السادس من كتابه قاموس الشريعة؛ نسخه الشيخ جميّل وعددٌ من إخوانه (٤) "لسيدنا الوليّ التقيّ الرضيّ محمد بن سعيد بن سلطان بن الإمام البوسعيدي"؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٦).

⁽١) يُراجع: تحفة الأعيان (١٨/٢هممش)

⁽٢) يُراجع: إسعاف الأعيان (ص٢٦)

⁽٣) سواء تلك التي نُسِخت في حياة الشيخ جميّل أو بعد وفاته. يُراجع: المبحث المتعلّق بسُنخ قاموس الشريعة المخطوطة.

⁽٤) يبدو لي أنّ أكثر الجزء المذكور نُسِخ تحت إشراف الشيخ جميّل، ولم يكن بخطّ يده، وقام بعرصه بعد الانتهاء من نسخه، كما قام بنسخ فهرس أبوابه.

ثالثًا: الجزء السابع من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، نسخه الشيخ جميّل بن خميس السعدي وعددٌ من إخوانه (١)، مكتبة الشيخ راشد بن هلال السعدي/ولاية المصنعة.

جاء في آخر مسائل نقلها الشيخ السعدي عن شيخه ناصر بن أبي نبهاذ في نحاية الباب الثالث عشر من الجزء المذكور: "بلغ مقابلةً من خطّ مؤلِّفه (٢) سنة المجرّل بيده".

رابعا: الجزء العاشر من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، نسخه الشيخ جميّل بن خميس السعدي/ولاية الشيخ جميّل وعددٌ من إخوانه(٣)؛ مكتبة الشيخ راشد بن هلال السعدي/ولاية المصنعة.

خامسا: الجزء التاسع والعشرون (في الصيام وفطرة الأبدان) من كتابه قاموس الشريعة؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٨٨٦، الخاصّ: ٨٢ ب فقه). وتوجد في هوامشه العديد من المسائل المضافة إليه بخطّ المؤلّف نفسه.

⁽١) الجزء منقطع الأول والآخر، وقد توصّلت إلى كونه بخطّ الشيخ جميّل وعددٍ من إخوانه من خلال المقارنة؛ إذ توجد بالجزء العديد من الإضافات.

 ⁽٢) هذا يشير إلى اطلاع الشيخ جميّل على النسخة الأصليّة لكتاب الشيخ ناصر بن أبي نبهان، وقد
 وصلت إلى يده العديد من آثار أبي نبهان وابنه ناصر بخطّهما.

⁽٣) الجزء منقطع الأول والآخر، وقد توصّلت إلى كونه بخطّ الشيخ جميّل وعددٍ من إحوانه من حلال المقارنة؛ إذ توجد بالجزء إضافاتٌ قليلةٌ.

سادسا: الجزء التاسع والثلاثون (في الشهادات) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمام نسخه ١٩ رمضان ١٢٦٠هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٣٩).

سابعا: الجزء الرابع والأربعون (في أحكام المضارّ والأحداث) من كتابه قاموس الشريعة؛ لا يوجد تأريخ للنسخ، وإنما جاء في آخره: "بلغ تصحيحًا وإصلاحًا حسب الطاقة، كتبه الفقير لله جميّل بن خميس بيده سنة ١٢٧٧هـ"؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٤٤).

ثامنا: الجزء الرابع والأربعون (في أحكام المضارّ والأحداث) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمام نسخه ١٧ رمضان ١٢٦٠هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٤٤).

تاسعا: الجزء السابع والأربعون من كتابه قاموس الشريعة؛ نسخه الشيخ جميّل وعددٌ من إخوانه (١٧)؛ مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي/ولاية القابل؛ برقم (١٧).

عاشرا: الجزء الحادي والخمسون من كتابه قاموس الشريعة، نسخه الشيخ جميّل بن خميس السعدي وعددٌ من إخوانه (٢)؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٣٦٠٦).

⁽١) توصّلت إلى كونه بخطّ الشيخ جميّل وعددٍ من إخوانه من خلال المقارنة؛ إذ توجد بالجزء عددٌ من الزيادات بخطّ الشيخ جميّل في أوراقٍ مضافةٍ إليه تسمّى (ردّات)، كما توجد بعض التقييدات الخارجة عن الجزء بخطّه، وفيها ورد التصريح باسمه.

⁽٢) توصّلت إلى كونه بخطّ الشيخ جميّل وعددٍ من إخوانه من خلال المقارنة بين خطّه فيه وبين حطّه في أجزاء أخرى من قاموس الشريعة، كما أنّ الإضافات العديدة في هوامش الكتاب، وصمن الأوراق المضافة إليه مرجّح قويّ على أنه بخطّ المؤلف؛ كما هو شأنه في الأجزاء الأخرى من قاموس الشريعة.

الحادي عشو: الجزء الثالث والخمسون من كتابه قاموس الشريعة، نسخه الشيخ جميّل بن خميس السعدي وعددٌ من إخوانه (١)؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٤٧٣٠).

الشاني عشر: الجزء السابع والخمسون من كتابه قاموس الشريعة (٢)؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٩٠٣).

يُوجد به زيادات عن طريق أوراق صغيرة، تُعرف باسم (ردّات).

الثالث عشر: الجزء الرابع والستون من قاموس الشريعة، مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي، المضيرب/القابل؛ برقم (١١٠).

الرابع عشر: الجزء الخامس والستون من قاموس الشريعة؛ مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي، المضيرب/القابل؛ برقم (١١٠).

وكتب المؤلِّف في هامش (ص٢٠٧) على إثر مسألةٍ نقلها عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان: "مّت منسوخةً من خطّ مؤلِّفها، ومعروضةً عليه، كتبه جميّل بن خميس بيده".

⁽١) الجزء منقطع الأول والآخر، وقد توصّلت إلى كونه بخطّ الشيخ جميّل وعددٍ من إخوانه من خلال المقارنة؛ إذ توجد بالجزء العديد من الإضافات.

⁽٢) جاء في هامش (٢٤) من الجزء المذكور بخطّ يد الشيخ جميّل: "عُرِض ما مضى عن أبي نبهان على حطّ يده بعد أن نُسِخ منه؛ سنة ١٢٥٧ه"، وهذا يشير إلى أنّ المادة المنقولة عن أبي نبهان في ذلك الموضع كانت منقولةً عن أصلها المكتوب بخطّ أبي نبهان نفسه، وهذا الأمر ليس محصورًا على هذا الموضع، فقد نسخ الشيخ جميّل العديد من آثار أبي نبهان من خطّ مؤلّفها، كما أنّ تأريخ تأليف هذا الجزء يرجع إلى سنة ١٢٥٧ه.

الخامس عشر: الجزء الثامن والستون (في الحيض والنفاس) من كتابه قاموس الشريعة؛ ولا توجد به بيانات نسخ. وبه زيادات في أوراق منفصلة ضمن الكتاب؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٦٨).

السادس عشر: الجزء الرابع والسبعون (في الوصايا الواجبات، والأصول، والخصص) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمامه يوم ١٧ رمضان ٢٦٦ه؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٢/٧٤).

السابع عشر: الجزء الخامس والسبعون (في في الوصايا للفقراء والأقربين) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمامه ٢٣ رمضان ٢٦٠هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٧٥).

الثامن عشر: الجزء السادس والسبعون من قاموس الشريعة (١)؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٢٤٣٩).

التاسع عشر: الجزء السابع والسبعون من قاموس الشريعة، نسخه الشيخ جميّل وعددٌ من إخوانه (٢) "للسيّد الثقة الورع الأمجد محمد بن سعيد بن سلطان بن الإمام أحمد البوسعيدي" (وهو مشطوبٌ عليه)؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٧٧).

⁽۱) توصّلت إلى كونه بخطّ الشيخ جميّل وعددٍ من إخوانه من خلال المقارنة بين خطّه فيه وبين خطّه في أجزاء أخرى من قاموس الشريعة، كما أنّ الإضافات العديدة في هوامش الكتاب، وقصاصات الوراق المضافة في ثنايا الكتاب مرجّح قويّ على أنه بخطّ المؤلف؛ كما هو شأنه في الأجزاء الأخرى من قاموس الشريعة.

 ⁽۲) يبدو لي أنّ أكثر الجزء المذكور نُسِخ تحت إشراف الشيخ جميّل، ولم يكن بخطّ يده، وقام بعرصه
 بعد الانتهاء من نسخه، كما قام بنسخ فهرس أبوابه.

التمّ معروضًا".

العشرون: الجزء الحادي والثمانون (في الضمانات) من كتابه قاموس الشريعة من قاموس الشريعة؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ١٩٨٣) الخاص: ٨٢ ب فقه).

الحادي والعشرون: الجزء السادس والثمانون (في الإمامة) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمامه ١٦ شوال ١٦٦ه؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٢/٨٦).

الثاني والعشرون: الجزء السادس والثمانون (في الإمامة) من كتابه قاموس الشريعة؛ لا توجد بيانات نسخ في آخره؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٨٦).

ومن الجدير بالذكر أنّ عددًا من هذه الأجزاء المذكورة يتضمن إضافات عديدةً بخطّ مؤلّفه الشيخ جميّل.

وبالإضافة إلى هذه كلّه أشار العديد من معاصري الشيخ جميّل -من العلماء والأدباء- إلى أنّ قاموس الشريعة إنما هو من تأليفه، منهم على سبيل المثال:

أولاً: الشيخ موسى بن عيسى بن سعيد البشري: الذي مرّ ذكره قريبًا، يقول في تقريظه لقاموس الشريعة:

مؤلِّف ه ذا العدل والفضل والثنا سليل خميس ذا الزهادة شيخنا تضيء وتعلو بالعلوم مدى الدُّنا

جنى الله عنّاكل خيرٍ ونعمةٍ سراج الهدى غوث العباد جميِّلاً فلا زالت الأنوار من فيه للورى ويقول أيضًا في قصيدةٍ أخرى له في عدد أجزائه: (١)

كتباب كريم في الله كوريم الله في الله فادرسنه عساملاً بعلومه

وأنواره أزرت ضيا الشمس والبدر إذا شئت فوزًا بالجنان لدى الحشرِ

* * *

سليل خميسٍ مصقعٌ باقـرٌ حـبرِ وتأليفه قد فاق عن كل ما سفرِ

خويدمه الشيخ الفقيه جميلنا فمبعثه للخلق غوثًا ورحمةً

ثانيًا: حميد بن محمد بن رزيق (ت: ١٢٩١هـ): مرّ ذكره قريبًا، جاء في تقريظه لكتاب قاموس الشريعة قوله:

جميالُ جيزاك الله خيرًا فإنما كتابك كالإسم الشريف جميالُ نعم فهو قاموس الشريعة قد حوى جواهر فضلٍ ما لهن مثيالُ

ثالثًا: محمد بن سليم بن سالم الغاربي (ت: ١٣٠١هـ): عالمٌ فقيهٌ، من بلدة الخبّة من ولاية السويق، كان أحد أركان دولة الإمام عزان بن قيس، له العديد من الجوابات النثريّة.

⁽۱) تُراجع: قصيدة البشري في عدد أجزاء قاموس الشريعة في آخر الجزء الثاني والعشرين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه أبو صالح محمد بن راشد بن حميد بن ناصر بن راشد النوفلي نسبًا والإباضي مذهبًا والودامي مسكنًا، وكان تمام نسخه الإثنين ٣ رمضان ١٣١٣هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث . سلطنة عمان؛ برقم (العام: ١٠٢، الخاصّ: ٨٢ ب فقه). والقصيدة بخطّ الناسخ المذكور.

أشرف الغاربي على عمليّة توفير نسخةٍ كاملةٍ من قاموس الشريعة لإرسالها إلى قطب الأثمة محمد بن يوسف أطفيّش، كما وُقِفت العديد من أجزاء قاموس الشريعة على يده، وتتفق هذه النسخ على نسبة الكتب إلى الشيخ جميّل.

رابعا: يحيى بن خلفان بن أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي (ت: ١٣٢٢هـ/١٩٥٥): سبق ذكره قريبًا عند الحديث عن عنوان الكتاب، جاء في قصيدته التي قالها في عدد أجزاء كتاب قاموس الشريعة:

مؤلِّف الحبر الفقيه جميّال سليل خميسٍ ذاك أكرم به حبرا له آل سعدٍ أسرةٌ وعصابةً ألا إنهم حازوا بسؤدده فخرا

هذا.. وأما العلماء الذين صرّحوا بنسبة الكتاب إلى الشيخ جميّل ممن جاءوا بعده؛ فهم كثيرون، منهم نور الدين السالمي في تحفة الأعيان^(۱)، ومحمد بن راشد الخصيبي في شقائق النعمان^(۱)، وسالم بن حمود السيابي في إسعاف الأعيان^(۳)، وغيرهم كثيرٌ.

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب، وتأريخ تأليفه

بيّن الشيخ جميّل نفسه سبب تأليفه لكتابه قاموس الشريعة في المقدمة التي كتبها بعد الانتهاء من تأليف كتابه، يقول: "أما بعد: فإني لم أزل أطلب العلم الشريف بالتعلّل والتسويف، وأتمنى علم كل فن طريف (٤)، فمضت على ذلك الأيام، وانقضت كذلك الأعوام، ولم أبلغ البغية والمرام، فبقيتُ غائضًا غائرًا في خدري ومعقلي،

⁽١) تحفة الأعيان (٢١٨/٢، ٢٢٥)

⁽٢) شقائق النعمان (٨/٣)

⁽٣) إسعاف الأعيان (ص٢٦)

⁽٤) في نسخة القطب: ظريف.

مفاكرًا مناظرًا مشاورًا عقلي، حتى تلاطمت بي أمواج بحار الهمّة، فألهمني كافي كلّ المهمّة أن أكون رائدًا لميادين بساتين دواوين من قبلي، حاصدًا لثمرة ذوي الحكمة أهل المعرفة بقلبي، فصددتُ عن الصعود، وقنعتُ بالقعود، ورجعتُ مقهقرًا، فقبلتُ ذلك، وقلتُ هنالك: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللّهُ نَفْسًا إِلّا مَا عَاتَلها سَيَجْعَلُ ٱللّهُ بَعْدَ فلك، وقلتُ هنالك: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللّهُ نَفْسًا إِلّا مَا عَاتَلها سَيَجْعَلُ ٱللّهُ بَعْدَ عُمْسٍ يُسْرًا ﴾ [الطلاق:٧]، فرب مرضٍ تحته قضاء غرضٍ، ورب كربٍ تحته نيل أربٍ، فاعتمدتُ إلى ربي، وتناولتُ قصارى حبي: كتاب بيان الشرع الجامع للأصل والفرع"(١).

يُفهم من كلام الشيخ جميّل السابق أنه كان مشتغلاً بالطلب والتحصيل، مواظبًا على قراءة الآثار، حريصًا على جمعها وحفظها، فلما رأى أنّ الأمر جللّ، وأن تحصيلها كلّها أمرّ تضيق عنه الهمم؛ رجع إلى كتاب بيان الشرع للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي، وهو كتابٌ أحبّه الشيخ جميّل كثيرًا، ونسخ عددًا من أجزائه (٢)، وسمّاه هنا "قصارى حبيّ"، وقال عن مؤلّفه على إثر نسخه الجزء السابع والثلاثين من كتاب بيان الشرع: "تأليف الشيخ العالم العلامة موضح الدين سيد أهل الاستقامة محمد بن إبراهيم بن سليمان الكندي النزوي — ورضي عنه—"(٣)، وقال على إثر الجزء الثالث والأربعين منه: "تمّ هذا الجزء المبارك الذي هو من تأليف العالم على إثر الجزء الثالث والأربعين منه: "تمّ هذا الجزء المبارك الذي هو من تأليف العالم

(١) قاموس الشريعة، (الناشر: وزارة التراث والثقافة/سلطنة عمان، ٢٠١هـ/١٩٨٢م)، (١/٨).

⁽٢) من ذلك الأجزاء التالية: السابع عشر، والخامس والثلاثون، والسابع والثلاثون، والثالث والثالث والأربعون.

⁽٣) يُراجع: بيانات نسخ الجزء السابع والثلاثين من كتاب بيان الشرع؛ نسخه الشيخ حميّل بن خميس السعدي لشيخه ومحبّه ووالده الشيخ علي بن حميد بن طالب الهاشمي، مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ رقم (٣/٣٧).

رجع الشيخ جميّل إلى بيان الشرع، فجعله أصلاً ومتكًا لكتابٍ طالما رادوته نفسه لوضعه؛ حيث كان يأمل في جمع كتابٍ حاوٍ لدواوين من قبله، فكان بيان الشرع أصل الكتاب الذي سعى لتأليفه؛ مع مخالفةٍ في التكرار والترتيب.

وكتاب بيان الشرع جديرٌ بهذا التقدير والإعجاب الذي ناله من الشيخ جميّل وغيره من العلماء، فهو كتابٌ ضمّ الكثير من مسائل الشرع، يقع في واحدٍ وسبعين جزءًا، ويعتبر من أشهر المؤلفات عند إباضية المشرق، وهو مرجعٌ مهمٌّ لمن جاء بعده من الفقهاء والمؤلفين، فكلّهم عيالٌ عليه، ويستمدّون منه، ويعترفون بفضله، ولهذا نال كتاب بيان الشرع عناية عددٍ من الفقهاء، وقرّطه العشرات من العلماء والأدباء. (٢)

ومن هنا لا عجب إن جعل الشيخ جميّل كتاب بيان الشرع أصلاً لكتابه، ومع ذلك أضاف الشيخ جميّل كثيرًا من مسائل المتقدمين والمتأخرين حتى يحقّق كتابه المنشود، ونقل في بعض أجزائه ما انتقاه من كتب المذاهب الأخرى، فجاء —كما يقول الشيخ جميّل—: "كتابًا كاملاً، عجيبًا غربيًا شاملاً، مشرقة دلائله، واسعة مسائله، سهلاً تناوله، زاهرة للطالب أقماره، مخضرة للراغب أشجاره، يانعة بالمسائل أثماره"(٣).

⁽١) يُراجع: النمير (٣/٣٧)

⁽٢) يُراجع: معجم الفقهاء والمتكلمين/قسم المشرق (٤٦ ـ ٤١/٣)

⁽٣) يُراجع: قاموس الشريعة (٩/١)، (الناشر: وزارة التراث والثقافة/سلطنة عمان، ٢٠٤هـ/١٩٨٢م).

وقد ابتدأ الشيخ جميّل في تحرير قاموس الشريعة وتأليفه في أوّل سنة ١٢٥٦هـ المحرد، واستمرّ في كتابته وتنقيحه بقية حياته إلى أن توفي سنة ١٢٥٨هـ تقريبًا، وسيأتي الحديث عن مراحل كتابة قاموس الشريعة عند الحديث عن منهجية المؤلف في تأليف كتابه، ولكن أسرد هنا أجزاء قاموس الشريعة التي وجدتها بخطّ الشيخ جميّل نفسه، وكان بها تأريخ كتابتها(٢)، أو كانت أجزاء بخطّ غيره وردت فيها الإشارة إلى تأريخ كتابة الشيخ جميّل لذلك الجزء:

أولاً: الجزء السادس من كتابه قاموس الشريعة؛ نسخه الشيخ جميّل وعددٌ من إخوانه (٣) "لسيدنا الوليّ التقيّ الرضيّ محمد بن سعيد بن سلطان بن الإمام البوسعيدي"؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٦).

⁽۱) يُراجع: قاموس الشريعة (۱۰/۱). ومن الجدير بالذكر هنا أنه وقع خطاً في التأريخ في النسخة التي خرجت عن المطبعة السلطانية بزنجبار؛ حيث جاء فيها أن بداية تأليفه كان أول سنة ١٢٠٦ه، والصحيح ما أوردتُه أعلى، وهو التأريخ التي تضافرت عليه جميع النسخ المخطوطة التي اطلعتُ عليها للجزء الأوّل، وهذا التأريخ هو الذي يتناسق مع تأريخ حياة الشيخ جميّل؛ إذ الشيخ جميّل مع تأريخ نسخة المطبعة السلطانية (٢٠٦ه) لم يكن مولودًا بعد أصلاً، وإذا كان مولودًا فهو صغيرٌ، للاستزادة حول تأريخ ولادة الشيخ جميّل يُراجع: المطلب المتعلّق بتأريخ ولادة من هذا الكتاب.

 ⁽۲) هنالث العديد من أجزاء قاموس الشريعة التي هي بخط الشيخ جميل، ولكن لا يوجد بما تأريخ يبيّن وقت كتابتها. يُراجع: المطلب المتعلق بمنسوخاته

كما أنّ التواريخ الموجودة هنا قد لا تعبّر عن التأريخ الأول لكتابة الجزء في مرحلته الأولى، فقد يكون كذلك، وقد يكون تأريخ تحريره الثاني أو الثالث لذلك الجزء.

⁽٣) يبدو لي أنّ أكثر الجزء المذكور نُسِخ تحت إشراف الشيخ جميّل، ولم يكن بخطّ يده، وقام بعرصه بعد الانتهاء من نسخه، كما قام بكتابة فهرس أبوابه.

جاء قبل بيانات النسخ: "تم معروضًا على نسخته حسب الطاقة. كتبه الفقير لله جميّل بن خميس بيده".

وجاء بعد بيانات النسخ: مسألة قصيرة عن الشيخ ناصر بن أبي نبهاذ، ثم كتب إثرها: "٢٣ شوال سنة ١٢٧٧هـ؛ حرّر هذه الأسطر الفقير جميل بن خميس السعدى بيده".

ثانيًا: الجزء السابع من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، نسخه الشيخ جميّل بن خميس السعدي وعددٌ من إخوانه (١)، مكتبة الشيخ راشد بن هلال السعدي/ ولاية المصنعة.

جاء في آخر مسائل نقلها الشيخ السعدي عن شيخه ناصر بن أبي نبهان في نهاذ في ناصر بن أبي نبهاذ في نهاذ في نهاب الثالث عشر من الجزء المذكور: "بلغ مقابلةً من خط مؤلِّفه سنة الماب الثالث عشر من الجزء المذكور: "بلغ مقابلةً من خطّ مؤلِّفه سنة الماب كتبه جميّل بيده".

ثالثًا: الجزء الرابع عشر (في الطهارات) من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميل بن خميس السعدي؛ نسخه هاشل بن خلفان بن سالم بن خميس الجرادي للأخ الرضي الطاهر الزكي سيف بن خلفان بن نصيب؛ وكان تمام نسخه ١٢ ربيع الآخر ١٢٧٦هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/١٤).

وجاء ضمن بيانات النسخ: "...تأليف الفقير إلى الله: جميل بن خميس بن لافي السعدي تاريخ يوم ٥ من شهر الحج من سنة ٢٥٨ هـ".

⁽١) الجزء منقطع الأول والآخر، وقد توصّلت إلى كونه بخطّ الشيخ جميّل وعددٍ من إحوانه من حلال المقارنة؛ إذ توجد بالجزء العديد من الإضافات.

رابعا: الجزء الثامن والعشرون (في الصيام) من قاموس الشريعة؛ نسخه الشيخ جميّل ومجموعة من إخوانه (اللفظ: بقلم غير واحدٍ من الإخوان)، وكان تمام نسخه ٥١ جمادى الآخر ١٦٣٣هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث . سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٤٣٦، الخاص: ٨٢ ب).

جاء في أوّله:

"بعت هذا الكتاب على الأخ راشد بن خميس السعدي(١)، وقد أبرأته من ثمنه براءة قبض واستيفاء، كتبه الفقير لله جميّل بن خميس بيده سنة ٢٦٨هـ".

ملاحظات:

الكتاب يتضمن إضافات عديدة عن طريق: الزيادة في فراغات نماية الأبواب، فإن لم يكفِ فعلى هوامش الصفحات، فإن لم يكفِه ذلك كلّه أضاف قصاصات من الورق تشتمل على المسائل التي يريد إضافتها للباب.

خامسا: الجزء التاسع والعشرون (في الصيام وفطرة الأبدان) من كتابه قاموس الشريعة؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٨٨٦، الخاص: ٨٢ ب فقه).

جاء في الصفحة التي هي قبل بيانات النسخ: "بلغ مقابلة على نسخته يوم ١٣ من شهر الحج سنة ٢٦١" أي: ١٣ ذو الحجة ١٢٦١هـ.

وجاء في أوّله: فهرس لأبواب الجزء المذكور بخطّ المؤلِّف.

وتوجد في هوامشه العديد من المسائل المضافة إليه بخطّ المؤلِّف نفسه.

⁽١) يوجد الاسم المذكور على اسمٍ آخر مطموس، هو محمد بن ناصر بن سليّم السعدي، الذي أعطاه الشيخ جميّل عددًا من أجزاء كتابه غير النهائية.

سادسا: الجزء الخامس والثلاثون من كتابه قاموس الشريعة، وكان تمام نسخه ٢١ جمادى الآخر ٢٥٦هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٤٣١).

والجزء منسوخ بعدة خطوط مُختلفة آخرها خط المؤلف، وتوجد به زياداتٌ من المؤلّف في عدة مواضع عن طريق الزيادة في فراغات نهاية الأبواب، فإن لم يكفِ فعلى هوامش الصفحات، فإن لم يكفِه ذلك كلّه أضاف قصاصات من الورق (ردّات) تشتمل على المسائل التي يريد إضافتها للباب، وهذه الزيادات بخطوطٍ مختلفة.

سابعا: الجزء التاسع والثلاثون (في الشهادات) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمام نسخه ١٩ رمضان ١٢٦٠هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٣٩). وقد اشتمل هذا الجزء على إضافات عديدة عن طريق: الزيادة في فراغات نحاية الأبواب، فإن لم يكفِ فعلى هوامش الصفحات، فإن لم يكفِه ذلك كله أضاف قصاصات من الورق تشتمل على المسائل التي يريد إضافتها للباب. ولهذا فإنه يحرص على جعل بداية كل باب مستقلا بصفحة جديدة حتى يسهل عليه إضافة المسائل.

ثامنا: الجزء الرابع والأربعون (في أحكام المضارّ والأحداث) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمام نسخه ١٧ رمضان ١٢٦٠هـ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٤٤).

هذه النسخة بها تعديلات عديدة، وإضافات على هوامش الكتاب، وقصاصات ورقية عديدة في ثنايا الكتاب، ومن الجدير بالذكر أنّ الباب الرابع والثلاثين (باب جامع لمعانٍ شتى في الطرق وغيرها) جاء مضافًا بعد بيانات النسخ.

تاسعا: الجزء الرابع والأربعون (في أحكام المضارّ والأحداث) من كتابه قاموس الشريعة؛ لا يوجد تأريخ للنسخ، وإنما جاء في آخره: "بلغ تصحيحًا وإصلاحًا حسب الطاقة، كتبه الفقير لله جميّل بن خميس بيده سنة ٢٧٧ه"؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٤٤). هذه النسخة تتضمن العديد من الإضافات في هوامش الكتاب، وبما عددٌ من قصاصات الورق المضافة في ثنايا الكتاب.

عاشرا: الجزء السابع والخمسون من كتابه قاموس الشريعة (١)؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٩٠٣).

يُوجد به زيادات عن طريق أوراق صغيرة، تُعرف باسم (ردّات).

الحادي عشر: الجزء التاسع والستون (فيما يرد به التزويج من العيوب) من كتابه قاموس الشريعة، وكان تمام نسخه ١٢ جمادى الآخر ١٢٩٣ هـ(٢)؛ مكتبة الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى الحارثي، القابل/سلطنة عمان.

ورد في نهاية باب غسل الخنثى وتزويجه وميراثه: "تمتّ هذه المسألة معروضةً على غير نسختها آخر صلاة العتمة ليلة ٢٩ شوال ١٢٥٧هـ، كتبه جميّل بن خميس بيده".

⁽۱) جاء في هامش (ص٢٤) من الجزء المذكور بخطّ يد الشيخ جميّل: "عُرِض ما مضى عن أبي نبهان على خطّ يده بعد أن نُسِخ منه؛ سنة ١٢٥٧هـ"، وهذا يشير إلى أنّ تأريخ تأليف هذا الجزء يرجع إلى سنة ١٢٥٧هـ.

⁽٢) لم يرد اسم الناسخ ضمن بيانات النسخ.

الشاني عشر: الجزء الرابع والسبعون (في الوصايا الواجبات، والأصول، والحصص) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمامه يوم ١٧ رمضان ٢٦٦ه؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٢/٧٤). تتضمن العديد من الإضافات على هوامش الكتاب، وتتخلّل الجزء قصاصات من الورق تضمّ المسائل التي أضافها المؤلّف إلى كتابه.

الثالث عشر: الجزء الخامس والسبعون (في في الوصايا للفقراء والأقربين) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمامه ٢٣ رمضان ١٢٦٠هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٧٥). تتضمن هذه النسخة -كالنسخ التي قبلها- على العديد من الإضافات في هوامش الكتاب، وفي قصاصات الورق المضافة.

الرابع عشر: الجزء الحادي والثمانون (في الضمانات) من كتابه قاموس الشريعة (۱)؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ۱۹۸۳) الخاص: ۸۲ ب فقه).

الخامس عشر: الجزء السادس والثمانون (في الإمامة) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمامه ١٦٥ شوال ١٢٦٥هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٢/٨٦). تضمن الجزء إضافات عديدة عن طريق الزيادة في فراغات نهاية

⁽١) لم ترد أيّ بيانات عن الناسخ وتأريخ النسخ، وإنما وجدت أبياتًا في أول الجزء وآخره بخطّ الشيخ جميّل حسب ما يترجّح لديّ، وبعض الأبيات مؤرخة بتأريخ: ١٣ محرم ١٢٥٨هـ.

وبما أن الشيخ جميّلاً بدأ تأليف كتاب قاموس الشريعة سنة ١٢٥٦هـ، وهذه النّسخة تتصمن أبياتًا مؤرحة ب١٢٥ محرم ١٢٥٨هـ، فهذا يقتضي أن المؤلف قد ألّف هذا الجزء في ذلك التاريخ أو قبله وهي فترة وجيزة جدا لا يتصور فيها عادة أن يستطيع شخص تأليف ٨١ جزءا، ولعل هذا يقتضي أن المؤلف لم يكن يؤلف أجزاء الكتاب بالتتابع، بل لعله وضع مخططا إجماليا لمواصيع الأجزاء ثم شرع في تأليف أي جزء تجتمع عنده مادته العلمية.

الأبواب، فإن لم يكفِ فعلى هوامش الصفحات، فإن لم يكفِه ذلك كله أضاف قصاصات من الورق تشتمل على المسائل التي يريد إضافتها للباب. ولهذا فإنه يحرص على جعل بداية كل باب مستقلا بصفحة جديدة حتى يسهل عليه إضافة المسائل.

هذا ما وجدته من أجزاء قاموس الشريعة التي تتضمن تأريخ كتابة الشيخ جميّل لها، ويبدو من خلال النظر في تواريخ كتابتها أن الشيخ جميّلاً لم يكتب أجزاء كتابه بالترتيب، فقد يبدأ بالجزء السادس والثمانين قبل الجزء الرابع والسبعين مثلاً، وهكذا. (١)

ويقول محققو قاموس الشريعة: "من خلال المقارنة بين نُسخ كل جزء تبيّن أنّ المؤلّف الشيخ جميل بن خميس السعدي ألف كتاب قاموس الشريعة كاملا أو عدّة أجزاء منه على الأقل في مدة زمنية قياسية مقارنة مع كثرة أجزاء القاموس، قد لا تزيد عن خمس سنوات، ثمّ لم يزل المؤلف بعد ذلك يضيف إلى أجزاء كتاب القاموس نصوصا من مختلف المصادر، وقد يُضِيف إلى الجزء الواحد أكثر من إضافة وفي فترات زمانية مختلفة كما يظهر من بعض الأجزاء حيث يوجد متن نص أضاف إليه المؤلف إضافات كثيرة، ثم يوقف بعد ذلك على نسخة أخرى فيها نصوص غير موجودة في تلك النسخة، وهذا يعني أن المؤلف أضاف إليها نصوصا أخرى في فترة زمنية لاحقة، كما أن بعض النسخ تحوي على زيادات تبلغ عَشَرَات الصَّفحات على النسخة الأخرى للجزء نفسه، والغريب في الأمر أن النسخة الأقدم قد تكون أكمل من النسخة الأحدث كما في بعض الأجزاء، وهذا يعني أنه لا يوجد ضابط

⁽١) سيأتي مزيد بيانٍ عن مراحل كتابة الشيخ جميّل لكتابه قريبًا عند الحديث عن طريقة تأليف الكتاب.

معيّن يمكن من خلاله معرفة النسخ الأكمل اللهم إلا أن تكون بعد السنة و سنتين، ذلك أنّه يُحتمل أن يكون المؤلف قد بقي يضيف إلى نسخه نصوصا ومسائل وتحقيقات إلى آخر أيّام حياته، كما أنّه من أجل معرفة النّسخ الأكمل لا بد من الحصول على نسخ كثيرة للجزء الواحد، حتى يُطمأنٌ إلى أنّ نسخة من تلك النّسخ هي الأكمل، وإلا فإنّ القطع بأن ذلك الجزء هو آخر ما استقرّ عليه الشّيخ جميّل السّعدي، ولم يضف إليه إضافات جديدة أمر صعب، أما إخراج الكتاب كاملا بأجزائه التسعين كاملا كما ارتضاه المؤلف في آخر حياته واستقر عليه، ويحوي كل النصوص التي أضافها إليه المؤلف حتى توفاه الله فهذا يتطلب الاطلاع على عشر نسخ تقريبا لكل جزء، وهذا يقتضي الاطلاع على تسعمائة نسخة تقريبا، وهذا أمر صعب المنال، وهو من الأمور التي تنوء بالعصبة أولي القوة، ولكن ما لا يدرك جله لا يترك كله، والله الموقق إلى سواء السّبيل"(١).

⁽١) دراسة موسّعة لنسخ قاموس الشريعة (قيد النشر) ص ٣٩٦

وأضع هنا جدولاً بأجزاء قاموس الشريعة التي كتبها الشيخ جميّل، وتأريخ كتابتها:

التأريخ	الجزء	٩
قبل سنة ۱۲۷۷هـ	۳,	١
١٢٦٦هـ تقريبًا	٧	۲
٥ من ذي الحجة ١٢٥٨هـ	١٤	٣
١٥ جمادي الآخر ١٣٦٣هـ	YA	٤
١٢٢١هـ	Y 9	٥
۲۱ جمادی الآخر ۲۵۲ه	٣٥	٦
۱۹ رمضان ۱۲۲۰هـ	٣٩	٧
۱۷ رمضان ۱۲۳۰هـ	٤ ٤	٨
۷۷۲۱هـ	٤ ٤	٩
١٢٥٧هـ تقريبًا	٥٧	١.
۱۲۵۷ه تقریبًا	79	11
۱۷ رمضان ۱۲۲۱هـ	٧٤	17
۲۳ رمضان ۱۲۳۱هـ	Yo	14
١٢٥٨هـ تقريبًا	۸١	١٤
١٦ شوال ١٢٦٥هـ	٨٦	10

المبحث الثالث: موضوع الكتاب ومحتوياته

قاموس الشريعة كتابٌ واسعٌ، يقع في تسعين جزءًا، وزّع عليها مؤلّفه أبواب الشريعة من عقيدة، وفقه، وأحكام. الخ؛ حتى صار أشبه بدائرة معارف؛ حيث لم تفته شاردة أو واردة إلا أتى بها، وقد سار الشيخ السعدي في توزيع أبواب وفصول الشريعة على أجزاء كتابه وفق خطّةٍ محكمةٍ منذ البداية، سيأتي الحديث عنها قريبًا. (١)

استطاع الشيخ جميّل بكتابه هذا أن يكفي الباحث في أصول الشريعة وفروعها مؤونة البحث في كثيرٍ من المراجع، سواء الموسوعيّ منها أو المختصر؛ إذ جمع بين دفّتي كتابه خلاصة ما جاء في أسفار الماضين واللاحقين، فكان كتابًا جامعًا، وقد وضع كلّ مسألةٍ من المسائل في بابحا؛ مما ييسّر على الباحث الوصول إلى المسألة التي يريدها بعينها، وهذا العمل بحدّ ذاته ميزةٌ عظيمةٌ من مزايا قاموس الشريعة.

وقد تسابق العلماء والأدباء والنسّاخ في وضع فهرس لأجزاء قاموس الشريعة، والأبواب التي يضمّها كلّ جزءٍ، وهذا الفهارس منها المطوّل ومنها المختصر، ومنها المنثور ومنها المنظوم، وهذه قائمةٌ بالفهارس التي اطلعتُ عليها:

أولاً: قصيدة في أجزاء قاموس الشريعة (مخطوطة): للشيخ موسى بن عيسى بن سعيد البشري، الذي أعجب بكتاب قاموس الشريعة كثيرًا، واعتمده في موسوعته الفقهية (خزائن الآثار)، ومختصرها (مكنون الخزائن)، وقد قام البشري بتقريظ القاموس بقصيدة نونية تتألف من ثلاثة وعشرين بيتًا.

ولم يقف إعجاب البشري بقاموس الشريعة إلى هذا الحدّ، بل إنه كتب قصيدةً رائيةً طويلةً من بحر الطويل في عدد أجزاء قاموس الشريعة وموضوعاتها، وقد نقل

⁽١) يُراجع: المبحث الخاص بطريقة تأليف الشيخ جميّل لكتابه قاموس الشريعة.

بعض النستاخ شيئًا من أبياتها عند انتهائهم من نسخ بعض أجزاء قاموس الشريعة، فإذا كان الجزء المنسوخ هو الجزء الثلاثون مثلاً جاءوا بالأبيات التي تتحدث عن هذا الجزء من قصيدة البشري^(۱)، وتقع القصيدة في مائة بيتٍ، وهذه هي^(۲):

(١) يُراجع مثلاً:

- ١/ بيانات نسخ الجزء الرابع عشر (في الطهارات) من قاموس الشريعة للشيخ جميل بن خميس السعدي؛ نسخه سنيد بن سيف الهدابي، وكان تمام نسخه يوم ١٣ ربيع الأول ١٢٩٩ه؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث –سلطنة عمان؛ برقم (العامّ: ٨٧٤) الخاصّ: ٨٢ ب فقه).
- ٢/ بيانات نسخ الجزء السابع والثلاثين (في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه سلمان بن ثري بن سليّم الغاربي، وكان تمام نسخه يوم الإثنين رمضان ١٢٨٤هـ؟ مكتبة الشيخ ناصر بن راشد الخروصي؛ العوابي/سلطنة عمان؛ برقم (٧٠).
- ٣/ أول الجزء الثالث والأربعين (في الديون والانتصار والحوالة) من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، نُسِخ لمحمد بن على بن سويلم السعدي، وكان تمام نسخه ١١ شوال، دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٧٩٩، الخاص: ٨٢ ب فقه).
- ٤/ بيانات نسخ الجزء السابع والستين (في العِدد) من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه ساعد بن سرور بن هميم الشبيبي، وكان تمام نسخه عصر الإثنين ٣ جمادى الآخر ١٢٦٩هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٩١٢) الخاصّ: ٨٢ ب فقه).
- ٥/ بيانات نسخ الجزء التسعين (في الحدود) من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، نسخه حمد بن خلفان بن سالم الهاشمي للشيخ حمد بن محمد بن خميّس الخميسي؛ وكان تمام نسخه يوم الجمعة ٩ جمادى الأولى ١٢٨٥ه؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث –سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٨٣١) الخاصّ: ٨٢ ب فقه).
- (٢) تُراجع: قصيدة البشري في عدد أجزاء قاموس الشريعة في آخر الجزء الثاني والعشرين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه أبو صالح محمد بن راشد بن حميد بن ناصر بن راشد النوفلي نسبًا والإباضي مذهبًا والودامي مسكنًا، وكان تمام نسخه الإثنين ٣

ألا فخذوا عني عقودًا من الدر تضمن علمًا في الدلالـة حاويًا كتابٌ كريمٌ فاق كل مصنّف كتابٌ كريمٌ فاق كل مصنّف الا فادرسنه عاملاً بعلومـه وإن قلت أخبرني بأجزائه كما فمن بعد حمد الله أثني مصليًا فمن بعد حمد الله أثني مصليًا وثاني به الفتيا وفيه اختلافهم وثاني به الفتيا وفيه اختلافهم وثالث منسوخٌ به ثم ناسخٌ ورابع في التوحيد لله ربّنا والقضا وخامسُ في علم المشيئة (٢) والقضا

بنظم ومرآة شفاة من الضر لأجزاء قاموس الشريعة بالشعر وأنواره أزرت ضيا الشمس والبدر إذا شئت فوزًا بالجنان لدى الحشر أتت عددًا فافهم لنظمي لها وادر على المصطفى والآل مع صحبه الغرِ على المصطفى والآل مع صحبه الغرِ لعلم وترغيب يحث على الخير من الرأي ذي الباب الوسيع وذي تعالى علوًا عن مقالات ذي الكفر وفي قدر من خالق الخير والشرّ

رمضان ١٣١٣هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث . سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٢٠٠٤)، الخاصّ: ٨٢ ب فقه). والقصيدة بخطّ الناسخ المذكور.

وجاءت أيضًا في آخر الجزء التاسع والثمانين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، نسخه سعيد بن ثاني البريكي للشيخ حمود بن سيف بن مسلم بن أحمد الفرعي، وكان تمام نسخه ٢٠ صفر ١٢٧٥ه؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث . سلطنة عمان؛ برقم (٢٥٩٧). والقصيدة بخطّ الناسخ المذكور.

ومن الجدير بالذكر أن القصيدة ركيكة من حيث الألفاظ والتعبير، وفيها الكثير من السقطات العروصية واللغوية والنحوية، وقصيدة الشيخ يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الآتية أفصل ممها وأجود.

⁽١) في نسخة البريكي: (تدق).

⁽٢) في نسخة النوفلي: (المشبّه).

وسادسُ حكم الشرك فيــه مفصّــلاً وسابعُ فيما لا يسع جهله وما وثامنُ حكم المستحلِّين قد حوى وتاسع في حكم الولايات كلّها وعاشر في التوبات والزهد فاغتنم وحادي عشر فيه عن كل سنة وثانيَ عشر كن لمعناه ماعنًا (٢) وثالت عشر في جبابرة الورى ورابع عشر في الطهارات(٤) موضحًا وخـــامس عشـــرِ في الجنابـــة كـــاملاً وسادس عشر في الوضوء وماله وسابع عشر في المياه وحكمها وثامن عشر في الصلاة وفضلها وتاسمع عشمر في الأذان وفضله وعشرون في نقض الصلاة مصرّحًا

لأنواعه فاحذره بالسر والجهر يسع جهله فادرى إذا كنت لا تدرى وحكم ذوي التحريم والكل في خسر وحكم البراءات(١) الأشلة من البتر فوائده إن كنت تطلب للبر وعن أدبٍ في طاعة الواحد البرّ لتفصيل نيّاتٍ من القول والنشرِ(٣) وإعطائهم مما جنوه من الغير وتفصيلها من كل نوع من الطهر وفي الغسل منها في الديار وفي القفر من الحكم والمأمور فيه على الفور وفي حكم ترتيب التيمم بالعفر وأحكام أوقاتٍ لها مدة الدهر وأوقاتـــه ثم الإقامـــة في الإثــر وما ليس فيه النقض مع صفة الستر

⁽١) في الأصل (البراءة)، ولعلّه خطأ من الناسخ، والصواب: (البراءات)

⁽٢) كذا في الأصل.

⁽٣) في نسخة البريكي: (والشرّ).

⁽٤) في نسخة البريكي: (في الطهارة).

وفرد وعشرون صلاة جماعية وثانيَ والعشرون حكم مسافر وثالث والعشرون في جمعة وفي ال ورابع والعشرون في حكم ميتت وخـــامس والعشــرون جـــاء مفصِّــلاً وسادس والعشرون فيه وجوبها وسابع والعشرون إنفاذها به وثامين والعشرون جاء مخبرًا وتاسع والعشرون في الصوم هكذا ثلاثمون فيمه الحج جماء وحكممه وواحـــد فيـــه والثلاثـــون فرضــه وثاني ثلاثون به الصيد والجزا وثالث من بعد الثلاثين قد حوى ورابع من بعد الثلاثين قد أتى وخامس من بعد الثلاثين حاويًا وسادس من بعد الثلاثين فيه من

به حكمها واظب عليها مدى العمر وأحكام وترثم ركعتي الفجر ـ تراويح مع نفـلِ مع الفطـر والنحـرِ وتغسليه ثم الصلاة وفي القبر لحكم زكاةٍ من ثمار ومن تبر وأحكامها أيضًا لذي العسر واليسر(١) إذا للإمام العدل أو لذوي الفقر لحكم صيام والهلال لذي الشهر وأحكامه أيضًا وفي صدقة الفطر ومن يستطعه من ذوى المال واليسر وسسنته ثم الدلالسة بالحصر وتضحيةً والهدي من قل أو كشر معاني اعتكاف والكفافير والنذر لأحكمام أيممانٍ فكن منهما في حمذر لأشربة والصيد والحكم في النحر أحاديث أصحاب القضا مع أولي الأمر

⁽١) في نسخة البريكي: (لذي اليسر والعسر).

وسابع من بعد الثلاثين هاكم وثامن من بعد الثلاثين يحتوى وتاسع من بعد الثلاثين موضِحًا كذلك جزء الأربعين احتوى على الـ وواحــد ثم الأربعــون تــرى بــه الــ وثانيَ ثم الأربعـــون بـــه المـــني ورابع ثم الأربع ون تجدده في وخامس ثم الأربعون أتاك في ال وسادس ثم الأربعون مدارسٌ وسابع ثم الأربعون رمومكم وثامــــن ثم الأربعــــون فشــــفعةٌ وتاسع ثم الأربعون اغتنم به وخمسون فيه في المبانات(٤) ثم في ال

لأمرٍ بمعروفٍ ونهي عن النكرِ(١) معاني الدعاوي بعدها الحكم بالجبر لحكم شهاداتٍ لزيدٍ على عمرو مشهادات بالأشيا من الدق والحشر الوكالات والأيمان فيها للذي الشجر لإنفاذ حكم صح في العبد والحرّ ضمينٌ ودينٌ في الشتاء أو الحرّ مضارٍّ وأحكام الدوابّ مع الضير(٢) مساجد مع (٣) ما يعتنيها من الذكر بــه ووقوفات ومحصنة الجــدر بـ والصوافي والمباحات في البر ووقتها فيه وأحكام ما يجري فحكم السواقي فيمه والبئر والنهر لطريق وفي فسل النخيل مع الشجر

⁽١) في نسخه النوفلي: (منكر)، ولا يستقيم به البيت، والصواب ما جاء في نسخة (البريكي): النّكر.

⁽٢) في نسخة البريكي: (مع الضرّ)

⁽٣) في نسخة النوفلي: سقطت (مع)

⁽٤) كذا في الأصل.

لتسلم(١) من حيف الكراء مع الأجرِ فكن حذرًا من شبهة الظلم والوزر مصارفةٌ فيه مع القرض ذي القدرِ وبيع أصولٍ والعبيد ذوي الغشر عيوبٍ وأحكام الجهالات والسعر(٣) عن السلف المعروف بالحل والحجر مضاربة والرهن فيه وما يطري(٤) وأحكامـــه لا تغـــتررْ منـــه بالنـــزر نكاح وفيما لا يجوز من السرِّ بتصريح تبيانٍ صحيح بالاكسرِ وتنزويج أهل الشرك والعيب والعذر تنال علومًا في الصداق وفي المهر وفي نفْقةٍ مع مسكن الحرّ^(٥) والقرّ لحكم طلاقي إذ أدق من الشعر وأوصيك في الزوجات يا صاح بالصبرِ

وواحد والخمسون كن حافظًا له وثانيَ والخمسون في القسم كلّبه وثالث والخمسون حكم(٢) الربا بـ ه ورابع والخمسون حكم الطنا به وخامس والخمسون حكم البيوع مع وسادس والخمسون ينبيك علمه وسابع والخمسون بيع الخيار مع وثامن والخمسون في العتق قد أتى وتاسع والخمسون فيما يجوز من وستون في الأكف وتزويج ذي الصبا وواحد والستون ترويج متعية وثاني والستون فاعرفه إن ترد وثالث والستون في حكم عشرة ورابع والستون فاحفظ علومه وخامس والستون أيضًا كمثله

⁽١) في نسخة (النوفلي): سقطت (لتسلم)

⁽٢) في نسخة (البريكي): سقطت (حكم)

⁽٣) في نسخة (النوفلي): وأحكام الجهالة والعسر

⁽٤) في نسمخة (النوفلي): وما يضرّ

⁽٥) في نسخة (البريكي): مع مسكن الضرّ

وسادس والستون في الخلع قد أتى وثامن والستون في الحيض واضحًا وتاسع والستون جاء مبيّنًا وسيبعون فيما بين وليد وواليد وواحد والسبعون يتم وغائب وثاني والسبعون قد جاء في العطا وثالث والسبعون جاء مصرّحًا ورابع والسبعون فيه الوصايا من وخامس والسبعون أيضًا كمثله وسادس والسبعون إنفاذها به وسابع والسبعون ألفظاها به وثامين والسبعون ميراثهم به وتاسمع والسمعون فيمه خناثهم ثمانون غصب ثم سرقٌ ولقطةٌ

وأحكام إيلا والظهار من الظهر(١) مواعدةً فيه ولفظاك للصهر وحكم نفساس في الجمود وفي القطر لأحكام ترويج المماليك لا ترر من الحكم إنَّ الدهر أنياب تفري وفقد لقيطً ثم أعمى بلا بصر وإقرار مع عمري وسكني من الحذر(٢) به في الوصايا الثابتات من الغير أصول وتخصيص وفي الواجب به الفقرا والأقربون ذوو القبر(٤) عقيب انقضاء العمر في أيّ ما عصر وكاتبها المعروف عند ذوي المصر فذلك شطرٌ والعلوم عن الشطر وغرقا وهدما والعويص الذي يعري بــه وأمــاناتٌ ودائــع للــذخر

⁽١) في نسخة (البريكي): (من الطهر)

⁽٢) في نسخة (البريكي): (الحدر)

⁽٣) في نسخة (البريكي): (الحدرِ)

⁽٤)كذا في النسختين.

وواحد من بعد الثمانين فهو في ال وثائي من بعد الثمانين قد أتي وثالث من بعد الثمانين فهو في الـ ورابع من بعد الثمانين قتلهم وخامس من بعد الثمانين جاء في وسادس من بعد الثمانين خذه في وسابع من بعد الثمانين في ذوي الـ وثامن من بعد الثمانين جاهدوا وتاسع من بعد الثمانين حاربوا وتسمعون في حكم الحدود مكمّلاً فدونكها عسالية اللفظ كاعبا خويدمــه الشــيخ الفقيــه جميلنــا فمبعثه للخلق غوثًا ورحمةً وصلى إلهي كل حين وساعة

ضمانات ذات اللهب والشهب والجمر كذلك في حكم الضمانات ذي الأصر التعارف ثم الحل من حل أو ذرّ به وقساماتٌ وعاقلة العثر دياتٍ وإرش في الجراحات والكسر أمانية أهل العدل والفضل والفخر قضا والولا مع عزل ذي الذنب والخثر لربّكمُ بالخيل والسيف والسمر ذوي الشرك حربًا واغنموهم بلا نكر وحملًا لمولاي المهيمن مع شكر تميس بأردافٍ فيا نعم من بكر سليل خميس مصقعٌ باقر حبر وتأليفه قـد فـاق عـن كـل مـا سـفرِ على المصطفى والآل مع صحبه الزهر

ثانيًا: فهرس مختصر لمحتوى كل جزء من أجزاء قاموس الشريعة (مخطوط): لمجهول، وهذا الفهرس ورد تحت عنوان: "معرفة الكتب الموجودة مع سيّدنا قيس من

قاموس الشريعة"، يقع في خمس صفحات. ويوجد في أوّل الجزء الأول من قاموس الشريعة، وهو منسوخٌ للسيد قيّس بن عزان. (١)

ثالثًا: قصيدة في أجزاء قاموس الشريعة (مطبوعة): للشيخ يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي، الذي أُعجِب بقاموس الشريعة، فنسخ أجزاء منه بنفسه، وكلّف عددًا من النسّاخ بنسخه، فاجتمعت عنده جميع أجزاء قاموس الشريعة، كما أشرف على طباعته في المطبعة السلطانية التي أنشأها السيد برغش بن سعيد، فخرج عن المطبعة ستة عشر جزءًا من قاموس الشريعة، وكان بداية تأريخ طباعته سنة عن المطبعة ستة عشر جزءًا من قاموس الشريعة، وكان بداية تأريخ طباعته سنة الكتاب، وقد قدّم الشيخ يحيى للكتاب بقصيدة وضّح فيها مناسبة طباعة الكتاب، وأهم ما يحويه كلّ جزءٍ، والقصيدة من بحر الطويل على قافية الراء، تقع في الكتاب، وهذه هي (٣):

هو السفر ذو الأنوار أكرم به سفرا تضمّن أصل الشرع والفرع والذي النّد كتابٌ ترى نور الحقيقة ساطعًا فذلك قاموس الشريعة موضحًا هو السيم والسدر المعاني بقعره

بحل عن الأسفار إنْ قشته قدرا بيّ به قد أوجب النهي والأمرا بأسطاره ما يخجل الشمس والبدرا لأهل النهى منها محجّتها الكبرى فغصْ فيه مهما رمت تلتقط الدرّا

⁽١) تُراجع: التقييدات الخارجة عن الجزء الأول من قاموس الشريعة؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٨٦٥).

 ⁽٢) سيأتي الحديث عن طباعة قاموس الشريعة في المبحث الخاص بالأعمال التي جرت على قاموس
 الشديعة.

⁽٣) توجد القصيدة في أوّل الجزء الأول من قاموس الشريعة المطبوع في المطبعة السلطانية في زنجبار. يُواجع أيضًا: قلائد الجمان للبوسعيدي (ص٤٤٥ ـ ٤٥١)

كتابٌ لأهل الاستقامة قد حوى به أودع اللين الإباضي كاملاً وأعرب ألفاظًا من الكتب كلّها فيشهد حقًا للمحقّ بصدقه فشــمّر لــه ذيــلاً وطالعــه جاهــدًا فـإنْ تعتصـم يومًا بمـا فيـه عـاملاً ألا إنه روح الحياة ومورد ال مؤلّف الحبر الفقيه جميّاً له آل سعد أسرةٌ وعصابةٌ فشرد في تأليف طيب الكري وطاف فسيح الأرض للكتب طالبًا جزاه إله العرش عنّا جزاء مَنْ وتوج هذا السفر تاجًا من الهدى فشيد هذا الدين بالحق ناصرًا وأوضح من علم الشريعة مشكلاً هـو البحـر بالعلـم اللـدنيّ زاخـرٌ بساحله قفْ إن تموّج علمه سقى قبره المولى بوابل رحمية وأجزاء هذا السفر إنْ رمت عدها

مسائل حقِّ فاقت الأنجم الزهرا قویمًا فلا فیه تری أبدًا نكرا وأغربها معنى وأطيبها نشرا وبالفسق للفساق حيت أتواكفرا وكرُّو له درسًا وواظب له ذكرا تلاق الهدى والفوز في البلدة الأخرى _عفاة وفلك للنجاة لمرز بررّا سليل خميس ذاك أكرم به حبرا ألا إنهم حازوا بسؤدده فخرا وسامر كتبًا والمحابر والحبرا مجلًّا على جلٍّ وقد وجد اليسرا قد اصطحب الخيرات واذخر البرا كلام أبي نبهان فاعظم به قدرا وجدلل أهل الزيغ بالحجج الكبري فأسمع إذ نادى الذي يفقه الذكرا عزيـزٌ فلـم تـدرك لـه أبـدًا قعـرا ولا تقتحم يكفيك آذيه الغمرا وأدخله الجنات مهما أتي الحشرا فتسعون قلد جاءت مبيّنة غيرًا

فأوّلها في العلم فاطلبه راغبًا وثان لها في الاجتهاد وحادث وثالثها في محكم الآي والذي وناسخ والمنسوخ أيضًا أتى ب ورابع في التوحيد أيضًا وخامسٌ وخلق لأفعال ورؤية خالق وسادسها في الوعد ثم وعيده وما لم يسع جهالاً لراكبه وما وثامنها في المستحيل أتى وفي ال ومن يتولى بالبصيرة والذي ال وتاسع في حكم الولاية قد أتمي وعاشرها في الزهد والتوبة التي وحادي عشر في التأدّب والذي وثانيَ عشرٍ في النيّات مسائل (١) وثالث عشر في عطايا جبابر ورابع عشر في الطهارات والذي وخامسَ عشرِ في الجنابة والذي

وتقسيمه فيه إذا رمت أن تقرا وحكم اختلاف الرأي فافرد له فكرا تشابه منها والجدال أتت تترى وفي خلق قرآنٍ وحكم الـذي يقرا أتى في القضاوالقدر فاشرح به صدرا وحكم خلودٍ للذي حمل الوزرا وسابع فيما واسعٌ جهله دهرا تقوم بعقل حجة تقطع العذرا محرّم أيضًا والولاية كن ذمرا كتاب تولى أو برى منهم طرا وإن شئت من أهل الضلال بأن تبرا هي العروة الوثقي فأحبط بما وزرا به يكسب الإنسان والسنن الأجرا أتتك به شتى وفي فضلها غرا وحكم هداياهم وأموالهم طررا عرثه نجاسات وما يوجب الطهرا ييد اغتسالاً لا يكون له عدرا

⁽١) كذا في نسخة قاموس الشريعة (طبعة زنجبار)، وفي قلائد الجمان، وهو بذلك غير مستقيم عروصيًّا إلا إذا خُفِّفت الياء من (النيات).

وسادسَ عشرِ في الوضوء وما به وسابعَ عشرِ قد أتى في طهارة الـ وثامن عشر في الصلاة ووقتها وتاسع عشر في الأذان ومن يقم وعشرون في نقض الصلاة وما به وواحد والعشرون جزءًا تحد به وثاني والعشرون أيضًا أتي به وفي ركعتيْ فجر ومن كان قاصدًا وفي ثالث العشرين إن كنتَ جاهلاً وفيه صلاةً للتراويح والذي وفيه صلاةً للكسوف ومن يرد ورابع والعشرون في غسل ميت وخامس والعشرون منها أتى به الـ وسادس والعشرون زكِّ مواشيًا وسابع والعشرون إنْ رمت دفعها وثامن والعشرون في الصوم قد أتى وتاسع والعشرون في بدل صومه وفي الحج منها في الثلاثين جزؤه

يقول من الأذكار من يبتغي الأجرا مياه وفي حكم التيمّم كي يدرا وما جاء فيهاكي تحيط بها خبرا يصل وتكبير به الظهر والعصرا تتم وقد جاءت معانٍ به أخرى صلاة جماعاتٍ فهيّئ لها طهرا صلاة مريض والذي يركع الوترا إلى سفرٍ بـرًّا ومـن يركـب البحـرا صلاة انتفال ثم والجمعة الزهرا يريد يصلى العيد فطرًا أو النحرا صلاةً إذا استسقى وقد فقد القطرا وحكم صلاةٍ ثم في دفنه القبرا ـزكاة على أثمار من ماله أثرى(١) وتبرًا فإجعل واللجين لها شهرا إلى أهلها فاحذر رياءك والفخرا وعرفًا لوقتٍ إن أردتَ له فطرا وفطرة أبدان وتكفيرها الوزرا وحكم استطاعاتٍ لمن كان قد أثرى

⁽١) في قلائد الجمان: على الأثمار إذ ماله أثرى

وحاديها بعد الثلاثين فرضه وثان لها بعد الثلاثين في الجزا وثالثها بعد الثلاثين في الذي ورابعها بعد الثلاثين إن تسار وخامسها بعد الثلاثين جاء في الـ وسادسها ثم الثلاثون في القضا وأمرر بمعروف ونحسي عن الأذى وثامنها ثم الثلاثون قد حوى الد وتاسعها بعد الثلاثين في الذي وحكم شهادات على الشيء نفسه وواحدها والأربعون ترى به ال وثان لها والأربعون لقد حوى وثالثها والأربعون فحكمه وحكم وكالات وأمر كفالية ورابعها والأربعون أتت به ال وخامسها والأربعون تحده في ال وسادسها والأربعون يليه في ال وفي القرض من أموالها وطنائها

وسنته فاجهد له طالبًا أجرا وفي الصيد ثم الهدى إن لم تحط خبرا يريد اعتكافًا أو يكفّر والنذرا عن الحكم في الأيمان تلق به خبرا ــذباح وإسـم الله فــاذكر لــه جهــرا وحكم ولايات فكن عادلاً برا فسابعها ثم الثلاثون كي يُدرا عاوي والأحكام يا حبّذا سفرا شهادته تجزي ومن لم تجز جهرا عيانًا فجزء الأربعين بها أحرى وكالات والأيمان لا تحلف فجرا لإنفاذ أحكام على من أتى نكرا ضمانٌ ودينٌ فاجتنبُها تكن حرّا وحكم انتصار فارفض العجب والكبرا جنايات والأحداث فاهجر لها هجرا _مساجد والأحكام في مالها طرّا مساجد أيضًا فاختلف نحوها الدهرا وفطرتها إنْ لم تكن حائطًا خبرا(١)

⁽١) في قلائد الجمان: إن لم تكن حافظًا خبرا

وسابعها والأربعون تجده في ال وثامنها والأربعون فإن تكرث وفي تاسع والأربعين حريم ما وفي الطرق والأنصار والنخل جزءها وفي واحد الخمسين حكم إجارة وفي اثنين والخمسين جزءًا أتى به وفي ثالث الخمسين في الحكم في وفي الحيوان والأصول وبيعها وفي خامس الخمسين إن كنت جاهلاً وفي سادس الخمسين في السلم قلد وسابع والخمسون إن كنت طالبًا وعتــقٌ وتـــدبيرٌ إذا كنــتَ ســـائلاً وخمسون في الترويج ثم وتاسعً وفي الأوليا والكفء إن جئتَ سائلاً وفي الحادي والستين جزءًا أتبي بما وفيه نكاح المشركات ومن يرد وفي صدقات الغيد ستون إن ترد وثالث والستون إن كنت جاهلاً وفي نفقاتٍ ثم والسكن قد أتى

صوافي وفيما مات أيضًا من الصحرا بشفعة مالٍ جاهلاً حينما يشري يكون من الأنحار والبئر كن حبرا قياسًا هو الخمسون أودعتُه شعرا وأكرية صارت مسائله غُررًا لعمرك قسم المال بين الورى طرا وحكم بيوع توجب الحل والحظرا فرابع والخمسون يا حبّذا سفرا بردّ عيوب للدواب فحطْ خبرا ورهن وأحكام المضارب عش دهرا لبيع خيار جاء فالتزم الشكرا فشامن والخمسون يدريه من يقرا وما جاء في تزويجك العبد والحرّا وتزويج صبيان فستون كيي يدرا يرد به التزويج فاشرح به صدرا ذوات طلاقي ردهن فع الخبرا تسلم وإثنان إلى زوجة مهرا معاشرة الأزواج فاصطحب البرآ وفي كسبوة ما إن ترى دونها عـذرا

ورابع والستون حكم طلاق من وخامس والستون أيضًا تراه في الـ وسادس والستون في الخلع والذي وسابع والستون في العدد التي وثامن والستون في الحيض ثم في النه وتاسع والستون جزءًا أتاك في ال وحقٌ لإبن ثم حقٌ لوالد وواحد والسبعون أحكام غائب وفي حكم ملقوطٍ وأحكام أعجم وفي ثاني والسبعين حكم عطية وفي ثالث السبعين إن كنت جاهلاً وفي رابع السبعين أمر وصيّة وفي خامس السبعين من كان موصيًا وفي سادس السبعين جاء مضمّنًا وفي سابع السبعين ماكان ثابتًا وفي ثامن السبعين أحكام وارث وتاسع والسبعون في الإرث إن ترمْ وإجراء أحكام وعقد إمامة وحاد لها بعد الثمانين مشعرٌ

تطلُّقُ فاحذرُ لا تكن جاهلاً غرّا يطلاق وفي أقسيامه فاحبذر الغدرا يظاهر والبرآن جاءت كذا تترى على الغيد حقًّا فرضها أودع الذكرا فاس فإفهمه لتجتنب القذرا ــمماليك أحكامًـا وتــزويجهم طــرّا والحاق أولادٍ فسبعون لا نكرا وفقدد وأيتام وما فيهم يجرى وفي حكم أعمى والجانين كن ذمرا وإقرار والرقبي ومنحة كيي يـدري بأمر الوصايا فالتزم درسها دهرا وإيجابحا فرضًا فأدّ لها شكرا إلى الفقرا والأقربين يجد أجرا لإنفاذ ما أوصى الذي أسكن القبرا من الصك والألفاظ فاقرأ لها دهرا ومن لم يرث فاعلم تكن فاضلاً حبرا حسابًا وضربًا والتوافق والكسرا فموضعها منها الثمانونكي يدري بحكم ضمانات فدعها تعش حرا

وثان لها بعد الثمانين في الذي وثالثها بعد الثمانين جاء في ال وفي الإدلال ثم أيضًا ومن يكن^(١) ورابعها بعد الثمانين في الدما كذا وقساماتٌ أتت فيه والذي وخامسها بعد الثمانين جاء في ال وسادسها ثم الثمانون إنما ال وسابعها بعد الثمانين مخبرً وفي ملل والنحل فيه مسائلً وثامنها ثم الثمانون مــؤذنً وحكم جهاد المشركين وسبيهم يعلد لهم جرد الخيول عوابسًا بحمم غضب لله باعموا نفوسهم لهم في الوغى أقدام صدق وما ثني وخاتمــة التســعين فيــه إقامــة الــ وفي خدمة السلطان برغش الذي سليل الملوك الشم من قلدوا الورى هــو القــرم إن نابتــك يومًـــا ملمّـــةً

عليه ضماناتٌ وأوصى بها جهرا _ضمانات أيضًا والتعارف لا نكرا عليه ضمانٌ فاستحلّ لكي يبرا وفي القتل فاحذر من ملازمه حذرا عواقله في الغرم قد أجبروا جبرا أروش وفي حكم الديات فكن حبرا إمامة جاءت فيه مثبتة جهرا بحكم قضاةٍ والولاة فع الذكرا مفصّلةً جاءت مبيّنةً غررًا بحكم جهادٍ للبغاة أتى طررًا ففي تاسع ثم الثمانين كي يدرى عليهن أسدٌ تحمل البيض والسمرا لمرضاته في حرب من قارف الكفرا عزائمهم هول وقد صبروا صبرا حدود فيا الله أحدث لها أمرا تملك غايات العلى قلتُها شعرا لعمرك في أعناقهم نعمًا كبرى فلا تقصدنْ زيدًا سواه ولا عمرا

⁽١) كذا في نسخة قاموس الشريعة (طبعة زنجبار)، وهو بذلك غير مستقيم عروضيًّا.

فيا خائفًا سر نحوه تلق مأمنًا وتمست بحمد الله خندها قويمة لأجزاء قاموس الشريعة قد حوت وإنّ صالة الله ثم سلامه

ویا عائلاً إن زرته تعدم الفقرا عسبرةً وشیاً ومنظوم قدرًا وتوضیح أحكام لها قد أتت غرّا علی المصطفی والآل أجمعهم طرّا

رابعا: فهرس تفصيلي لأجزاء قاموس الشريعة ومحتويات كلّ جزء (مخطوط): للشيخ يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي أيضًا، ويقع هذا الفهرس في ٢٦٣ صفحة، يقول الشيخ يحيى في أوّل الفهرسة التي أعدّها: "هذه فهرسة أجزاء قاموس الشريعة من أولها إلى آخرها، وهي تسعون جزءًا، وعدد جميع أبوابها على التوالي جزءًا جزءًا، أخرجها الفقير لله يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي؛ ليسهل مطالعة المسائل للمريد منها في أيّ جزءٍ وفي أيّ بابٍ منها، والله الموقق للصواب، وكتبه الفقير لله يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي يوم ٢ رجب من شهور سنة وكتبه الفقير لله يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي يوم ٢ رجب من شهور سنة

وهذا الفهرس قسمان:

الأول: فهرس مختصر قائم على بيان محتوى كلّ جزء باختصار (١)، وقد انتهى منه في ٣ رجب ١٣١٣ه في بندر زنجبار.

⁽١) مصمون هذا الفهرس مأخوذ من بيانات النسخ عند قول الناسخ: تم هذا الجزء، وهو في كذا وكذا، ويتلوه الجزء كذا، وهو في كذا وكذا، ولعل أصله من كلام واضع الكتاب الشيخ جميل نفسه.

وهذا الفهرس الإجمالي أدقّ من الفهرس الآتي الذي وضعه حموده السعدي.

الثاني: فهرس تفصيلي للأجزاء بذكر أبواب كلّ جزءٍ على حدة، انتهى منه في ٢٦ جمادى الآخر ١٣١٣ه في بندر زنجبار. ويبدو من التواريخ أنه بدأ في كتابة الفهرس التفصيلي قبل الفهرس الإجمالي.

لا يزال هذا الفهرس مخطوطًا بخطّ مؤلّفه بمكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ رقم (١٩٩١)، وتوجد منه ثلاث نسخٍ أخرى، اثنتان منها في مكتبة الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى الحارثي/القابل، الأولى بخطّ محمد بن عيسى الشكيلي، نسخها للشيخ الأمير الصالح محمد بن عيسى بن صالح الحارثي، وكان تمام نسخها لا جمادى الأولى ١٣٤٦ه، والثانية بخطّ الشيخ سالم بن حمد الحارثي، وكان تمام نسخها ١٢ جمادى الأولى ١٣٨٩ه، والنسخة الثالثة في دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (٤٤١٩)، وهي بخطّ الشيخ سالم بن حمد الحارثي أيضًا، وتأريخها سنة ١٣٨٥ه.

خامسا: فهرس مختصر لمحتوى كلّ جزء من أجزاء قاموس الشريعة (مخطوط): للشيخ حموده بن محمد بن حمد بن مبارك السعدي (حي: ١٣٢٠هـ)، من الباطنة، وقد اشتغل بنسخ عددٍ من أجزاء قاموس الشريعة.

قام بإعداد الفهرس المذكور، وهو يقع في ثلاث صفحات تقريبًا، كتبه بعد فراغه من نسخ الجزء الثامن والثلاثين من قاموس الشريعة (١)، وجعله معه في نفس الجزء، وهذا هو نصّه:

⁽١) مكتبة السيِّد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٢/٣٨).

"هذا عدد كتب قاموس الشريعة تأليف مفخرنا العالم الرئيس جميّل بن خميس السعدى:

الجزء الأول: في طلب العلم وفنونه، الجزء الثاني: في الفتيا، الجزء الثالث: في الناسخ والمنسوخ، الجزء الرابع: في التوحيد، الجزء الخامس: في القضاء والقدر، الجزء السات (السادس): في تفصيل وجوه الشرك، الجزء السابع: فيما يسع جهله وما لا يسع جهله، الجزء الثامن: في الفرق بين الحلال والحرام، الجزء التاسع: في الولاية والبراءة، الجزء العاشر: في الزهد والتوبة، الجزء الحادي عشر: في السنن والآداب، الجزء الثاني عشر: في النيات، الجزء الثالث عشر: في إعطاء الجبابرة، الجزء الرابع عشر: في الطهارات، الجزء الخامس عشر: في الغسل من الجنابة، الجزء السادس عشر: في الوضوء، الجزء السابع عشر: في الأمواه والتيمم، الجزء الثامن عشر: في الصلاة وفرائضها وسننها، الجزء التاسع عشر: في الأذان والإقامة، الجزء العشرون: فيما ينقض الصلاة وما لا ينقضها، الجزء الحادي والعشرون: في صلاة الجماعة، الجزء الثاني والعشرون: في ركعة الفجر، الجزء الثالث والعشرون: في صلاة الجمعة، الجزء الرابع والعشرون: في صلاة الميت، الجزء الخامس والعشرون: في الزكاة، الجزء السادس والعشرون: في الزكاة أيضًا، الجزء السابع والعشرون: في إخراج الزكاة، الجزء الثامن والعشرون: في الصيام، الجزء التاسع والعشرون: في الصيام، وفطرة الأبدان، الجزء الثلاثون: في الحجّ، الجزء الحادي والثلاثون: في الحجّ، الجزء الثاني والثلاثون: في الحج، وفي الصيد فيه والشجر، الجزء الثالث والثلاثون: في النذور والاعتكاف، الجزء الرابع والثلاثون: في الأيمان، الجزء الخامس والثلاثون: في الذبائح، الجزء السادس والثلاثون: في أخبار القضاة، الجزء السابع والثلاثون: في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، الجزء الثامن والثلاثون: في الدعاوي والأحكام، الجزء التاسع

والثلاثون: في الشهادات، الجزء الأربعون: في الشهادات، الجزء الحادي والأربعون: في الأيمان والوكالات، الجزء الثاني والأربعون: في إنفاذ الحكم، الجزء الثالث والأربعون: في الديون، الجزء الرابع والأربعون: في أحكام المضارّ والأحداث، الجزء الخامس والأربعون: في المساجد، السادس والأربعون: في المساجد، الجزء السابع والأربعون: في المدارس، الجزء الثامن والأربعون: في الشُّفَع، الجزء التاسع والأربعون: في الأنصار، الجيزء الخمسون: في الطرق والمفاسلة، الجيزء الحادي والخمسون: في الإجارات، الجزء الثاني والخمسون: في القسم، الجزء الثالث والخمسون: في الربا، والصرف، الجزء الرابع والخمسون: في بيع الأصول، والطنا، الجزء الخامس والخمسون: في العيوب، وما يردّ منها وما لا يردّ، الجزء السادس والخمسون: في السلف، الجزء السابع والخمسون: في بيع الخيار، الجزء الثامن والخمسون: في العتق، الجزء التاسع والخمسون: في النكاح، فيمن يجوز تزويجه ومن لا يجوز، الجزء الستون: في الأكفاء وتزويج الصبيان، الجزء الحادي والستون: في تزويج المشركين، والمتعة، الجزء الثاني والستون: في صدقات النساء، الجزء الثالث والستون: في معاشرة الأزواج، الجزء الرابع والستون: في الطلاق، الجزء الخامس والستون: في الطلاق أيضًا، الجزء السادس والستون: في الخلع، والإيلاء، والظهار، الجزء السابع والستون: في العِدد، الجزء الثامن والستون: في الحيض والنفاس، الجزء التاسع والستون: في المماليك وتزويجهم، الجزء السبعون: في أحكام الوالد والولد، الجزء الحادي والسبعون: في اليتيم، والمفقود، والغائب، الجزء الثاني والسبعون: في الإقرار، والعطية، والرقبا، والمأكلة (كذا)، الجزء الثالث والسبعون: في الوصايا، وما يثبت منها وما لا يثبت، الجزء الرابع والسبعون: في الوصايا الواجبات، والأصول، والحصص، الجزء الخامس والسبعون: في الوصايا للفقراء والأقربين، الجزء السادس والسبعون: في الصكوك، وما يثبت منها وما لا يثبت، والوصايا، الجزء السابع والسبعون: في إنفاذ الوصايا^(۱)، الجرء الثمانون: في الأمانة، والغصب، والسرقة، الجرء التاسع والسبعون: في المواريث، الجزء الثمانون: في الأمانة، والغصب، والسرقة، الجزء الثالث والثمانون: في الضمانات، الجزء الثالث والثمانون: في التعارف، والاستحلال، الجرء الرابع والثمانون: في الدماء، والقتل، والعاقلة، والقسامة، يتلوه الجزء الخامس والثمانون: في الديات والأروش، ويتلوه الجزء السادس والثمانون: في الإمامة، ويتلوه الجزء السابع والثمانون: في القضاة والأئمة، الجزء الثامن والثمانون: في الأحكام (۱)، ويتلوه الجزء التاسع والثمانون: في الجهاد في سبيل الثامن والبغاة، يتلوه الجزء أيضًا في جهاد البغاة والمشركين (۱)، ويتلوه الجزء التسعون: في الحدود، وما يشتمل عليها.

تمت عدد الأجزاء لقاموس الشريعة؛ بقلم العبد الأقلّ الذميم الحقير المقرّ بالذنب والتقصير الراجي عفوه عبده المتوكّل عليه والمفوّض أمري إليه حموده بن محمد السعدى بيده".

⁽۱) خالف حموده هنا بين محتوى الجزئين السادس والسبعين والسابع والسبعين، فالجزء السادس والسبعون: في الصكوك، وما يثبت منها وما لا يثبت، والوصايا.

⁽٢) الجزء الثامن والثمانون: في الجهاد في سبيل الله، ولعله يعني بقوله في الأحكام؛ أي أحكام الجهاد في سبيل الله.

⁽٣) الجزء التاسع والثمانون: في جهاد البغاة، والمشركين، وفي الغنائم، فلا يُفهَم من كلام حموده أن هنالك جزءان أو قسمان في التاسع والثمانين.

وفي الحقيقة، إنّ قوله (الجزء التاسع والثمانون: في الجهاد في سبيل الله، والبغاة)، إنما هو محتوى الجزء الثامن والثمانين، بينما الجزء التاسع والثمانين: في جهاد البغاة والشركين، ولعل ما وقع فيه إنما هو سهو سبق اليه، وربّما جاء إليه هذا السهو من جعله الجزء الثامن والثمانين: في الأحكام، والله أعلم.

وهذا جدولٌ مختصرٌ في أجزاء قاموس الشريعة مع موضوعاتما(١):

الموضوع	الجزء
في طلب العلم وفضله وفي شيءٍ من أصول الفقه	\
في الاجتهاد واختلاف الرأي والفتيا والتقليد	۲
في جواز المجادلة وفي المحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ وفي خلق القرآن	
وفي شيءٍ من ذكر القراءة	
في التوحيد	٤
في التكليف، والقضاء والقدر، وفي الردّ على المجسّمة، وفي الرؤية،	0
والخلود، والصراط، والميزان، والشفاعة	
في الوعد والوعيد، وذكر معاني ثبوت الإيمان بالتصديق بالجملة، وتفصيل	٦
وجوه الشرك من النفاق، وذكر القول في البعث والحساب وعذاب القبر،	
وذنوب الأنبياء، وذكر شيءٍ من أحوال الجنّ والسحر، وفي نطق	
الجمادات وتسبيحها، والقول في المعراج واللوح المحفوظ ويأجوج ومأجوج	
والأعراف	
فيما يسع جهله وما لا يسع جهله وما تقوم حجته من جهة السمع	٧
والعقل	
في ذكر الفرق بين الاستحلال والتحريم، والأمر بالمعروف والنهي عن	٨

⁽۱) قام الباحث بإعداد هذا الفهرس بناءً على ما ورد في بيانات نسخ كلّ جزءٍ من أجزاء قاموس الشيخ يحيى الشريعة؛ مع مطابقة ذلك بما جاء في فهرس أبوابما، ووجد أنّ فهرس حموده، وفهرس الشيخ يحيى المختصر يقومان على ما ورد في بيانات نسخ كلّ جزءٍ أيضًا.

وتوصّل الباحث إلى أنّ ما ورد في بيانات نسخ كلّ جزءٍ دقيقٌ ومطابقٌ فعلاً لموضوعاته، وأنّ الذي وصف محتوى كلّ جزءٍ ضمن بيانات النسخ إنما هو من واضع الكتاب الشيخ جميّل نفسه.

المنكر، ومعرفة أحداث المحدثين، ومن يتولى ببصر نفسه، والولاية للأثمة،	
وذكر معنى صحة الشهرة، وفي ولاية الأطفال والمجانين، وفي ولاية وبراءة	
من نطق القرآن بذكرهم، والقول في السعيد والشقي، ومن تقبل رفيعته في	
الفتيا والولاية والبراءة، وفي الشهادات، وأحكام الدور، وفي الموافقة، وذكر	
أسماء بعض العلماء وبلدانهم	
في الولاية والبراءة والوقوف، والقذف والاستتابة، وولاية المقصر والمتهاون	٩
بشيءٍ من سنن الإسلام، وفي اختلاف الوليين، وفي الحدث الواقع بعمان	
في أمر الصلت بن مالك	
في التوبة وصغائر الذنوب وكفّارها وفي شيءٍ من علم الحقيقة والزهد	١.
في السنن والآداب	11
في النيات	١٢
في عطايا الجبابرة وهداياهم، وتمييز الشبهات عن الحلال والحرام، وفي	15
خلاص الجابي، وكيفية خروج التائب عن المظالم المالية، وفي التقية، وفي	
أحكام معونة الجبابرة، وصفة تسليم الخراج إليهم، وفي المندوحة	
والمعاريض، وفي ركوب البحر وجواز رمي أمتعة الناس من المركب	
في الطهارات	١٤
في الغسل من الجنابة	10
في الوضوء	17
في الأمواه والتيمم	١٧
في الصلاة وفرائضها وسننها	١٨
في الأذان والإقامة وجميع أركان الصلاة	19
فيما ينقض الصلاة وما لا ينقضها	۲.
	_

في صلاة الجماعة	۲۱
في صلاة الوتر وركعتي الفجر وصلاة السفر والمريض والسفينة والمسايفة	77
في صلاة الجمعة والعيدين والتراويح والنوافل	74
في الجنائز	7 2
في معرفة الزكاة، وفي زكاة الثمار والكنوز	40
في زكاة النقود والمواشي	77
في إنفاذ الزكاة	**
في الصيام وما ينقضه	۲۸
في الإفطار في رمضان وبدله، وفي فطرة الأبدان	49
في الحجّ والاستطاعة والزيارة والحجّ عن الغير	٣.
في الحجّ وفرائضه وسننه، والدلالة على مناسكه	٣١
في الجزاء والصيد والهدي والأضاحي	44
في النذور والاعتكاف والكفّارات	44
في الأيمان وأنواعها	٣٤
في الذبائح والأشربة	40
في القضاة والولاة	47
في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر	٣٧
في الدعاوى والأحكام	٣٨
في الشهادات فيمن تجوز شهادته ومن لا تجوز	٣٩
في الشهادات على الأشياء وأحكام الشهادات	٤٠
في الأيمان والوكالات	٤١

في إنفاذ الحكم	٤٢
في الديون والحوالة والضمانة والكفالة	٤٣
في أحكام المضارّ والأحداث وفي إفساد الدوابّ	٤٤
في المساجد وبنائها وحكم أموالها وما يجوز من ذلك	٤٥
في القعادة لأموال المساجد والقرض منها وأكل الوقوفات من الفطرة	٤٦
وغيرها في المساجد، وفي الوكالات لها	
في الرموم والصوافي، وفي إحياء الموات من الأرض وأشجارها، والمدارس	٤٧
وأحكامها، وبناء المحاصن وما جاء فيها	
في الشُّفع	٤٨
في الأنهار والآبار وأحكام السواقي	٤٩
في قياس النخيل والأشجار، وفي الطرق وأحكامها والأحداث والمضارّ،	٥.
والمباناة والمفاسلة	
في الإجارات والأكرية	01
في القسم	٥٢
في الربا وغير ذلك من البيوع، والصرف، والقرض	٥٣
في بيع الأصول، والطنا، وفي بيع العبيد والحيوان	0 2
فيما يردّ به البيع من العيوب، وفي الإقالة	00
في السلف والسلم والمضاربة والرهن	٥٦
في بيع الخيار	٥٧
في العتق	٥٨
في النكاح، فيمن يجوز تزويجه ومن لا يجوز	٥٩

في الأكفاء وتزويج الصبيان	٦.
فيما يردّ به التزويج من العيوب، وفي السبايا، والمتعة، والمطلقة ثلاثًا	٦١
في الصدقات	٦٢
في معاشرة الأزواج وما يجب في ذلك من النفقة والكسوة والسكني، وذكر	٦٣
الجماع	
في الطلاق وأحكامه	٦٤
في الطلاق أيضًا	70
في الخلع، والبرآن، والإيلاء، والظهار	٦٦
في العِدد والمواعدة والردّ	٦٧
في الحيض والنفاس	٦٨
في المماليك وتزويجهم	79
في أحكام الوالد والولد	٧٠
في اليتيم، والمفقود، والغائب، واللقيط، والمنبوذ، والأعجم، والمجنون،	٧١
والأعمى وأحكامه	
في الإقرار، والعطية، والعمرى، والرقبا، والمنحة	٧٢
في الوصايا، وما يثبت منها وما لا يثبت	٧٣
في الوصايا بالواجبات، والأصول، والغلات	٧٤
في الوصايا للفقراء والأقربين	٧٥
في إنفاذ الوصايا	٧٦
في الصكوك، وما يثبت منها وما لا يثبت، والوصايا	77
في المواريث	٧٨

في ميراث الجنس، والمماليك، والمطلقات، والمشركين، والإقرار بوارث، وفي	٧٩
الغرقي والهدمي والخنثي	
في الأمانة، والوديعة، وفي الضمانات من الغصب، والسرقة، وفي أحكام	٨٠
اللقطات	
في الضمانات	۸١
في شيءٍ من الضمانات والوصايا بها وأحكام البلدان المغصوبة	٨٢
في الضمانات، والتعارف، والاستحلال	۸۳
في الدماء، والقتل، والعاقلة، والقسامة	Λ£
في الديات والأروش	٨٥
في الإمامة	٨٦
في الملل والنحل، والقضاة والولاة	۸٧
في الجهاد في سبيل الله	۸۸
في جهاد البغاة والمشركين، وفي الغنائم	٨٩
في الحدود وأحكامها	a.

المبحث الرابع: القيمة العلمية للكتاب

يُعتبر كتاب قاموس الشريعة من الكتب اللامعة والمميزة والمهمّة بين المذاهب الإسلامية عامةً، وفي المذهب الإباضي خاصّةً، وتنبع أهميته وقيمته العلميّة من عدّة جوانب، منها:

أولاً: جمعه لكثيرٍ من مسائل الشرع، وترتيبها في أبوابها؛ مما يستر على الباحثين الوصول إليها، فهو بذلك يشبه الموسوعات الفقهية الحديثة التي تعمل على جمع المسائل الفقهية؛ مع إبراز رأي العلماء فيها، وترتيبها بصورةٍ يسهل على الباحث الاستفادة منها.

ثانيًا: عنايته بإبراز آراء علماء المذهب الإباضي في الكثير من المسائل العقدية والفقهية؛ كما ضمّ كمَّا كبيرًا من آراء الفرق والمذاهب الإسلامية الأخرى.

ثالثًا: جمعه الكثير من المصادر والمراجع الإباضية في كتابه، فقد استند في كتابه إلى ما لا يقل عن خمسين مرجعًا، كما إنه نقل عن عددٍ من مراجع المذاهب الأخرى، يتجاوز عددهًا خمسة عشر مرجعًا. وهذه المصادر متنوّعة، في الفقه، والعقيدة، والمواعظ...الخ.(١)

وهذا الكمّ الهائل من المراجع يدلّ على مقدار الجهد الذي بذله الشيخ جميّل في تتبع الكتب والرسائل الشرعية، وهو يدلّ بطريقةٍ أخرى على قيمة الكتاب العلميّة.

يقول الشيخ يحيى بن خلفان الخروصي في مؤلّف الكتاب:

وطاف فسيح الأرض للكتب طالبًا مجلًّا على جلٍّ وقد وجد اليسرا

⁽١) سيأتي مزيد بيانٍ عن مصادر قاموس الشريعة في مبحثٍ خاصّ.

ونظرًا لقيمة الكتاب العلميّة، ولما تمتع به من مزايا؛ فقد قرّطه الكثيرون، وأثنوا عليه ثناءً جمَّا في حياة المؤلِّف وبعد وفاته، ومما وجدته في هذا الباب ما يأتي:

(۱) قصيدة موسى بن عيسى بن سعيد البشري في تقريظ قاموس الشريعة (۱)، يقول:

ألا إنّ قاموس الشريعة عندنا هو الشمس لكن لا يغيب كمثلها سماء وأسفار البريّة أنجهم

هو الفخر في الدارين والعزّ والغنا لقد خرق السبع السماوات بالسنا حواها وإن قد قلتُ كالدرّ في الإنا

(١) يُراجع: البشري، قصيدة في تقريظ قاموس الشريعة، وهي عادةً ما تُذكر في أوّل الجزء الأول من قاموس الشريعة، ومن ذلك على سبيل المثال:

أولاً: الجزء الأول من قاموس الشريعة ص ٧ - ٨، منسوخٌ للسيد قيس بن عزان بن قيس بن الإمام أحمد، وكان نسخه سنة ١٢٧٢هـ، (دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٨٦٥، الخاصّ: ٨٢ ب فقه).

ثانيًا: أول الجزء الأول من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، نسخه سعيّد بن خميّس بن سعيد بن خميس بن علي بن محمد البلوشي، وكان تمام نسخه ٢٢ محرم ١٢٨٥هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث ـ سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٩٥٥، الخاصّ: ٨٢ ب فقه).

ثالثًا: أول الجزء الأول من قاموس الشريعة، نسخه خايف بن نصيب خادم آل بدر لسيده ومحبّه في ربّه حميد بن سالم بن سليّم الغاربي، وكان تمام نسخه في محرم ١٢٨٧هـ؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث –سلطنة عمان؛ برقم (العام: ٩٢٦، الخاصّ: ٨٦ ب فقه).

رابعا: أول الجزء الأول (في فنون العلم وشيءٍ من أصول الفقه) من من قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي، "تكفّل بتنميق معظمه الشيخ الفاضل ساعد بن سرور، وعرض له عن إتمامه بعض الموانع"، وأتمّه ناسخ آخر، وكان تمام نسخه ظهر الخميس ١٤ صفر ١٢٩٩ه؛ مكتبة القطب محمد بن يوسف أطفيّش، غرداية/الجزائر.

ومن الجدير بالذكر أنّ التقريظ المذكور أُلحِق بمقدّمة المؤلِّف في قاموس الشريعة (طبعة التراث ـ سلطة عمان)، وليست منها. يُراجع: (١٤/١ ـ ١٥).

ترى مثله سمط المسائل والمني وأشرق نور الحق من روضه لنا مفصّلةً حاورُه تلقاه أحسنا بلا مرية يشفى العمى يرفع العنا مصرّحةً شرحًا معدّلة البنا رسولٌ من الباري إلى الخلق معلنا جوابًا صحيحًا شافيًا ومبيّنا ولله دين ساسًا ثم للفقه معهدنا وأجزاؤه مثل البساتين عندنا وما قد تلذّ العين من طيّب الجنا بهجته اجعله لنفسك مسكنا لقد فاق فاجعله لقلبك موطنا لأخراك إنْ قد شئت رضوان ربّنا حـواه وأن أمسـي بـه متفنّنـا دليلاً إلى مرضاته كي يحبّنا مؤلِّفَه ذا العدل والفضل والشا سليل خميس ذا الزهادة شيخنا تضيئ وتعلو بالعلوم مدي الدُّنا وناهيكمُ من فضله لكمُ الهنا

هـو السـلك والآثار لؤلـوه فـلا حوى لأصول الدين ثم فروعه ففي كل باب منه تلقى جواهرًا نحارًا وليلاً واعتبره فإنه وينبيـك عـن كـارٌ الفنـون شريعةً يحل جميع المشكلات كأنه يجاوبهم عن كل ما يسألونه لقد جاء هذا السفر للناس رحمةً مسائله مثل اللللى جليّــةً بها كل ما قد تشتهي النفس حاضرًا فيا قارتًا فيه فحسبك بهجةً فلا مثله سفرٌ على الأرض كلّها وإعمل بما فيه تجله سفينةً وإنى لأرجــو الله يلهمــني بمـــا ويجعله ليّ ثم للناس هاديًا جزى الله عنّاكل خير ونعمةٍ سراج الهدي غوث العباد جميلاً فلا زالت الأنوار من فيه للورى فحسبكم يا آل سعد بسعده

على أحمد الهادي الرسول شفيعنا

وصل إلهى كل حين وساعةٍ

ويقول أيضًا عن قاموس الشريعة من قصيدةٍ له في عدد أجزائه: (١)

وأنواره أزرت ضيا الشمس والبدر إذا شئت فوزًا بالجنان لدى الحشر سليل خميسٍ مصقعٌ باقرٌ حبر وتأليفه قد فاق عن كلّ ما سفرٍ كتاب كريمٌ فاق كل مصنّف ألا فادرسنه عساملاً بعلومه خويدمه الشيخ الفقيه جميلنا فمبعثه للخلق غوثًا ورحمةً

(٢) قصيدة حميد بن محمد بن رزيق في تقريظ قاموس الشريعة (٢)، كتبها في حياة المؤلّف، وأرسلها إليه، فأجابه الشيخ جميّل بأنه أكرمه إكرامًا بهذا الثناء، وأنه ليس أهلاً له، وإلى هذا أشار ابن رزيق في قصيدة رثائه:

طرسٌ شفا لي بالقراح أواما يحلو وذاك كتابه استفهاما ونظريره ألف تطابق لاما

وإليّ قبل وفاته منه أتى فيه أقاموس الشريعة اسمه فأجبته وأبي نعهم ومطابقٌ

⁽۱) تُراجع: قصيدة البشري في عدد أجزاء قاموس الشريعة في آخر الجزء الثاني والعشرين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه أبو صالح محمد بن راشد بن حميد بن ناصر بن راشد النوفلي نسبًا والإباضي مذهبًا والودامي مسكنًا، وكان تمام نسخه الإثنين ٣ رمضان ١٣١٣ه؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث - سلطنة عمان؛ برقم (العام: ١٠٢، الخاصّ: ٨٦ ب فقه). والقصيدة بخطّ الناسخ المذكور.

⁽٢) القصيدة مضافة في أوّل الجزء الثاني والخمسين من قاموس الشريعة، نسخه محمد بن خميس بن لافي السعدي؛ وكان تمام نسخه ١٣ شعبان ١٢٧٦هـ؛ لأفي السعدي لأخيه جميّل بن خميس بن لافي السعدي؛ وكان تمام نسخه ١٣ شعبان ١٢٧٦هـ، مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٥٢).

وله نظمتُ بما يروق من الثنا وأتى إليّ جوابه يا صفوتي ونما إليّ وداده ونما له

يقول ابن رزيق في تقريظه لقاموس الشريعة:

جميل جزاك الله خيرًا فإنما نعم فهو قاموس الشريعة قد حوى له الله من سفر بسيطٍ ضياؤه له مدح أهل الاستقامة مكثر ا ولو تنطق الأقلام بالحمد والثنا كتابٌ شريفٌ كلّ من مال قلبه ففتّح أبوابًا إليه فسيحةً لقد فاق بالمنقول فهو مبرّرٌ فلا غرو إن أضحى فقيهًا مصنّفًا هـ والشـ مس والبـ در المنـ يركتابـ هـ ألا إنّ قاموس الشريعة كاسمه لقدعز بالفضل الشهير كتابه عسى في غد تُعطى كتابًا يمينُه علا فخره حيث السماك فحيث ما

وجاء عن ابن رزيق أيضًا في رثائه للشيخ جميّل:

أبيات شعرٍ تبهر النظّاما أكراما أكراما ودّي فصار ودادنا إلماما

كتابك كالإسم الشريف جميل جـواهر فضـل مـا لهـنّ مثيـلُ إلى منهج الحق اليقين دليل وفي حقّه المدح الكثير قليلُ لقلن كما بالمدح فيه أقول إلى الزهد والتقوى إليه عيار جميالٌ وفيها للذكيّ دخولُ بإرشاده تثنى عليه عقولُ وما ذهنه عنه الضياء يحولُ فمالهما حتى النشور أفول كتابٌ له الشرح البسيط طويلُ فعن نقضه وهم الخصيم ذليل له فيض فضل عنه ليس يـزولُ سما لا إلى أهل الخلاف وصول

أما بيان الشرع رتبه لنا وأتاح أبوابًا إليه فسيحةً أثر الأوائل والأواخر لقه

ترتيب حبر لا يفارق داما ولهن يسر فهمه أعلاما في تلكم الأبواب لا إيهماما

(٣) أبياتٌ عن الشيخ سليمان بن شويمس المذكوري ضمن تأريخه لنسخه الجزء السابع والستين من قاموس الشريعة (١)، يقول:

من سفرنا المهذّب القاموسِ السبحر المحيط الزاخر القابوسِ يا حبّذاه قد حوى الأصولا مع الفروع فافهم المقولا أن واره كالنيرين تشرقُ ثم معانيه بحورٌ تغرقُ عليك بالتعليم فيه أبدا إن كنت تبغي ترتقي درج الهدى فإنه ليس له مثيال في الكتب لا ولا له عديلُ في الكتب لا ولا له عديلُ

(٤) قصيدة يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي في عدد أجزاء قاموس الشريعة، ومحتوى كل جزء، يقول في مقدمة قصيدته مقرّظًا ومادحًا قاموس الشريعة قبل عد أجزائه:

هو السفر ذو الأنوار أكرم به سفرا تضمّن أصل الشرع والفرع والذي النّه كتابٌ ترى نور الحقيقة ساطعًا فذلك قاموس الشريعة موضحًا

يجلّ عن الأسفار إنْ قشته قدرا جيّ به قد أوجب النهي والأمرا بأسطاره ما يخجل الشمس والبدرا لأهل النهى منها محجّتها الكبرى

⁽۱) نسخه سليمان بن شويمس بن حموده بن سالم بن راشد بن عُلَيْ بن مذكور بن جمعة بن سلطان بن محمد المذكوري، وكان تمام نسخه ۱۷ رجب ۱۳۱۳ه؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث –سلطنة عمان؛ برقم (العام: ۹۷٦، الخاصّ: ۸۲ ب فقه).

فغص فيه مهما رمت تلتقط الدرّا مسائل حق فاقت الأنجم الزهرا قویمًا فلا فیه تری أبدًا نكرا وأغربها معنى وأطيبها نشرا وبالفسق للفساق حيت أتواكفرا وكرّر له درسًا وواظب له ذكرا تلاق الهدى والفوز في البلدة الأخرى _عفاة وفلـكِّ للنجـاة لمـن بـرّا سليل خميس ذاك أكرم به حبرا ألا إنهم حازوا بسؤدده فخرا وسامر كتبًا والمحابر والحبرا مجلًّا على جلٍّ وقد وجد اليسرا قد اصطحب الخيرات واذخر البرا كلامُ أبي نبهان فاعظم به قدرا وجدّل أهل الزيغ بالحجج الكبري فأسمع إذ نادى الذي يفقه الذكرا عزيزٌ فلم تدرك له أبدًا قعرا ولا تقتحم يكفيك آذيه الغمرا وأدخله الجنات مهما أتبي الحشرا

هـو الـيم والـدرّ المعاني بقعره كتابٌ لأهل الاستقامة قد حوى به أودع الدين الإباضي كاملاً وأعرب ألفاظًا من الكتب كلّها فشهد حقًا للمحق بصدقه فشمر له ذيالاً وطالعه جاهدًا فإنْ تعتصم يومًا بما فيه عاملاً ألا إنه روح الحياة ومورد ال مؤلّف الحبر الفقيه جمياً لــه آل سـعدِ أســرةٌ وعصـابةٌ فشرد في تأليف طيب الكرى وطاف فسيح الأرض للكتب طالبًا جزاه إله العرش عنّا جزاء مَنْ وتوّج هذا السفر تاجًا من الهدي فشيد هذا الدين بالحق ناصرًا وأوضح من علم الشريعة مشكلاً هـ و البحـر بالعلـم اللـدنيّ زاخـرٌ بساحله قفْ إن تموّج علمه سقى قبره المولى بوابل رحمية (٥) شهادات العلماء، وثناؤهم على قاموس الشريعة، ومنهم:

أ- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد أطفيّش (ت: ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م): عالمٌ من وادي ميزاب بالجزائر، جاهد ضدّ الاستعمار الفرنسي، فنفي إلى مصر، له العديد من المؤلفات، منها: الدعاية إلى سبيل المؤمنين، والفرق بين الإباضية والخوارج، وغيرها.

يقول أبو إسحاق: "قاموس الشريعة؛ وهو أكبر كتاب في الفقه ظهر للآن؛ إذ يبلغ تسعين جزءا مستقل كل منها، وقد وقفت عليه كله من خزانة قطب الأئمة - ؛ فقد استطاع مؤلفه أن يحشر فيه كل أبواب الفقه والأصول والآداب الشرعية وما إليها؛ ويوجد منه أجزاء في المكتبة السلطانية بالقاهرة مخطوطة"(١).

ب- سالم بن حمود بن بن شامس السيابي (ت:٤١٤١هـ/١٩٩٣م): فقية مؤرّخ، له العديد من المؤلّفات، منها: إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان، وإيضاح المعالم في تاريخ القواسم، وغيرها. (٢)

قال السيابي: "ومنهم شيخ العلم الجليل صاحب الاعتناء الواسع والاطلاع الجامع، والهمة البارزة: جميل بن خميس بن لافي صاحب قاموس الشريعة، وهو تسعون مجلدًا، كل مجلد جامع ضخم، كله فقه وأدب وتشريع وحوار وجدل، وأنه لأشبه بدائرة معارف علمية بجميع ما يشمله اسم العلم، في فنون عدة لا مقام لذكر تراجمها، وحسب المطلع على هذا الكتاب الذي لم تفته شاردة ولا واردة إلا جاء بحا وافية". (٣)

⁽١) تحفة الأعيان (٢/٨/٢هامش)

⁽٢) يُراجع: معجم الفقهاء والمتكلمين/قسم المشرق (٢/ ٤ . ١٥)

⁽٣) يُراجع: إسعاف الأعيان (ص٢٦)

وقد استفاد العلماء بعد الشيخ السعدي من كتابه قاموس الشريعة، ونقلوا منه في مؤلفاتهم، ومن ذلك على سبيل المثال ما جاء في كتاب شرح النيل للقطب، فقد نقل القطب عن كتاب قاموس الشريعة، وسمّاه بهذا الاسم، يقول: "وفي قاموس الشريعة: رخص أن لا ينهدم قضاؤه خلافا للحسن"(١).

كما نقله عنه في موضعين من رسالته إن لم تعرف الإباضية (٢)، وأشار إليه في موضع ثالثِ بقوله: "و تآليف الاباضية كثيرة جدًّا، وهي أصحّ كتب الأمّة، منها قاموس الشريعة في أكثر من سبعين جزءا، كلُّ واحدٍ أكبر من مختصر خليل". (٣)

وقد علّق السالمي على كلام القطب بقوله: "قوله في أكثر من سبعين جزءًا، نعم هو تسعون جزءًا، نقل فيه مؤلّفه بيان الشرع إلا اليسير منه، وضمَّ إليه كثيرًا من غيره، وجمع إلى ذلك فتاوى المتأخرين من العمانيين، فكان كتابًا جامعًا لأكثر فتاوى الأوائل والأواخر من المشارقة، فعمّ نفعه لذلك... بيان الشرع وهو في ثلاثٍ وسبعين جزءًا، وكتاب المصنّف وهو واحدٌ وأربعون جزءًا، ومنهج الطالبين وهو واحدٌ وأربعون جزءًا، ومنهج الطالبين وهو واحدٌ وغشرون جزءًا، وعلى هذه الأربعة الكتب مدار الفتوى في الشرق في وقتنا هذا". (٤)

⁽١) يُراجع: شرح النيل (٣٨٠/٣)

⁽٢) رسالة إن لم تعرف الإباضية (ص ١٠٢)

⁽٣) رسالة إن لم تعرف الإباضية (ص ٦٠)

ومختصر حليل المذكور من المصادر المهمّة في الفقه المالكي، وقد أشار إليه القطب؛ لكون الشخص المقصود من الرسالة مالكيّ المذهب.

⁽٤) رسالة إن لم تعرف الإباضية (ص ٦٠)

ومما يدل على أهمية الكتاب وقيمته العلمية في المذهب الإباضي أنه كان من أوائل الكتب التي صدرت عن المطبعة السلطانية في زنجبار في وقتٍ لم تكن فيه الطباعة متيسرة.

وقد حرص جملةً من فقهاء الإباضية على اقتناء قاموس الشريعة أو أجزاء منه، وممن اقتنى نسخةً كاملةً من القاموس: الشيخ صالح بن علي الحارثي (ت: ١٣١٤هـ)، والشيخ القطب محمد بن يوسف أطفيّش (ت:١٣٣٢هـ)، ولا تزال أكثر أجزاء النسختين محفوظة (١)، وكلاهما حصل على نسخته عن طريق الشيخ محمد بن سليّم الغاربي، الذي استنسخ جملةً من نسّاخ الباطنة من أجل توفير نسخةٍ كاملةٍ لهما.

⁽۱) نسخة الشيخ صالح بن علي الحارثي من القاموس يوجد أغلبها عند حفيده الشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن عيسى بن صالح الحارثي في القابل، ونسخة القطب محفوظة في مكتبته التي تحمل اسمه في وادي ميزاب بالجزائر.

المبحث الخامس: منهج المؤلف في كتابه

إنّ المتأمّل في قاموس الشريعة ينبهر حقًا بطريقة الشيخ السعدي في تأليف كتابه قاموس الشريعة، ويزداد اندهاشه إذا علم أنّ مدة تأليفه لكتابه الذي يبلغ تسعين جزءًا لا تبلغ عقدين من الزمان.

وسأحاول هنا تتبع المراحل التي مرّ بما تأليف كتاب قاموس الشريعة، مع بيان منهج الشيخ جميّل في كلّ مرحلةٍ من مراحل تأليف كتابه، وذلك من خلال تتبع النسخ المخطوطة للكتاب؛ خاصّةً تلك التي وجدتُها بخطّ الشيخ جميّل نفسه، ومن خلال المقارنة بين قاموس الشريعة وبيان الشرع الكتاب الذي جعله أصلاً لكتابه في الغالب.

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ جميّلاً أوضح في مقدمة كتابه معالم الخطّة التي سار عليها في تأليف كتابه حيث يقول: "... وتناولتُ قصارى حبّي كتاب بيان الشرع الجامع للأصل والفرع، فحذفتُ منه التكرار، وخالفتُ بين بعض مسائله في التقديم والتأخير للاستقرار؛ أعني ما تكرّر لفظًا لا معنى، مما رأيتُ عنه الكفاية والغنى، فوافقتُ بين أندادها، وفارقتُ بين أضدادها، وبمّمتُ كلّ مسألةٍ في مسلكها، ونظمتُ كلّ جوهرةٍ في سلكها؛ ليجمل التناسب، ويكمل التقارب.

ووضعتُ فيه أيضًا كثيرًا من مسائل المتقدمين والمتأخرين ما استحسنته من أسفار آثار أهل العدل والفضل من المسلمين، وزدتُ في بعض أجزائه ما اخترته من كتب أهل المخالفين، وأكثر زياداتي فيه عن متأخري أصحابنا أهل عمان؛ لا

سيّما من تأليف وتصنيف القطب الربّاني السيد الباقر الفقيه أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي، نوّر الله ضريحه، وأراح بالروح والريحان روحه". (١)

ويقول في خاتمة كتابه أيضًا: "فما زالت معونة الله تعالى تسهّل لنا حزنه، وتذلّل لنا صعبه حتى جاء بحمد الله كتابًا واسع الأكناف طويل ما بين الأطراف، بل لا جرم وإن كان أرباب الفهم لا يفتقرون إلى ذلك، فإني وجدتُ أكثر الطلاب وعامة الإخوان والأصحاب لا يشفيهم إلا التكرار والإطناب، وربما أنه لا يرجع أكثرهم فيما يعنيه إلا إلى مطالعة الكتاب، وكذلك كرّرنا ما شاء الله تعالى تكراره من مسائله، تارةً باللفظ، وتارةً بالمعنى، وتارةً في الجزء نفسه، وتارةً في غيره من الأجزاء الحاصلة، والذي حملني على سلوك هذا السبيل من نقل الآثار ما فيه من وجدان السلامة لي من الأخطار التي يتعرّض لهاكل من يتعاطى من أمر الشريعة ما لا يقدر عليه، ولا تحقّق له فيه، مدّعيًا صحة ما يأتي به ويبديه... ونحن نستغفر الله تعالى مما يعلمه منا ولا نعلمه، أو نعلمه ولم تسمح أنفسنا بالتنزه عنه من التعدّي والجرأة عليه فيما تعرضنا له من تقرير وتقديم وتأخير مسائل للأولياء والراسخين من العلماء من غير اطلاع منّا على حقائق كنهها، ولا بصيرة فيها...". (٢)

وفيما يلي المراحل التي مرّ بحا قاموس الشريعة حسبما ظهر لي من النسخ المخطوطة للكتاب؛ خاصّةً تلك التي وجدتُها بخطّ الشيخ جميّل نفسه، ومن خلال

⁽١) قاموس الشريعة، (الناشر: وزارة التراث والثقافة/سلطنة عمان، ٤٠٢ هـ/١٩٨٢م)، (١/٨ ٩٠).

⁽٢) قاموس الشريعة (٩٠/آخر الكتاب)

المقارنة بين قاموس الشريعة وبيان الشرع الكتاب الذي جعله أصلاً لكتابه في الغالب، وسأبين في كل مرحلةٍ المنهجيّة التي سار عليها الشيخ جميّل:

المرحلة الأولى: نسخ كتاب بيان الشرع للشيخ الكندي ليكون أصلاً لكتابه المقصود، ويمكن بيان منهجيته في هذه المرحلة كالتالى:

أولاً: لم يعتمد المؤلِّف كتاب بيان الشرع أصلاً لكتابه قاموس الشريعة في جميع أجزائه وأبوابه، فقد يعتمد كتبًا ومراجع أخرى، سيأتي بيانها قريبًا.

نعم إن كتاب بيان الشرع كان هو المعتمد في أكثر أجزاء قاموس الشريعة وأبوابه، ولكن السعدي قد يعدل عنه إلى كتابٍ آخر لاعتباراتٍ عديدةٍ، منها أنّ الكتاب الآخر قد يكون أفضل من بيان الشرع في تقسيم الأبواب، أو أفضل في طرح المسائل، أو أكثر جمعًا وتحريرًا لها، أو أوسع في تناولها، وقد يكون لذلك كلّه، أو بعضه.

وهذا بيان الأصول التي اعتمد عليها السعدي في أجزاء كتابه قاموس الشريعة التسعين^(۱):

الأصل المعتمد عليه	الجزء
مجموعة، منهاكتاب الإرشاد للصائغي،	1

⁽۱) تجدر الإشارة إلى أنّ المؤلِّف في بعض الأجزاء لم يعتمد على أصلٍ واحدٍ في تأليفها، بل رجع للعديد من المراجع، ويدخل في هذا الإطار الأجزاء (۱ إلى ۱۳)، و(ج۸۷)، ولكن هذا لا يعني عدم رجوع المؤلِّف إلى كتاب بيان الشرع، فقد رجع إليه، ونقل عنه في بعض المواصع، ولذلك أشرتُ في الجدول إلى الأجزاء التي رجع إليها من كتاب بيان الشرع في تأليف ما يقابلها من أجزاء قاموس الشريعة.

وكتاب العدل والإنصاف للوارجلاني،	
وآثار أبي نبهان وابنه ناصر ^(١)	
مجموعة، منهاكتاب الإرشاد للصائغي،	Y
وكتاب العدل والإنصاف للوارجلاني،	
وآثار ناصر بن أبي نبهان ^(٢)	
مجموعة كتب، منها: كتاب الإرشاد	*
للصائغي، والعدل والإنصاف لأبي	
يعقوب الوارجلاني، وكتاب ركن الدين	
المعتزلي (٣)	
مجموعة كتب، منها: كتاب الإرشاد	٤
للصائغي، وتفسير نونية أبي نصر	
للجيطالي (٤)	
مجموعة كتب، منها: تفسير نونية أبي	٥
نصر للجيطالي، وكتاب ركن الدين	
المعتزلي، وكتاب الإرشاد للصائغي،	
والكشف والبيان للقلهاتي ^(٥)	

⁽١) ألَّف السعدي هذا الجزء بالرجوع إلى كثيرٍ من المراجع؛ وأهمُّها ما ورد بالأعلى.

⁽٢) ألَّفه السعدي بالرجوع إلى كثيرٍ من المراجع؛ وأهمَّها ما ورد بالأعلى.

⁽٣) ألَّف السعدي هذا الجزء بالرجوع إلى كثيرٍ من المراجع؛ وأهمَّها ما ورد بالأعلى.

⁽٤) ألَّف الشيخ السعدي هذا الجزء بالاعتماد على كثيرٍ من المراجع؛ وأهمَّها ما سمَّيته أعلى.

⁽٥) هذا الجزء ألَّفه الشيخ السعدي بالاعتماد على كثيرٍ من المراجع، وأهمَّها ما سمَّيته في الأعلى.

مجموعة كتب، منها: تفسير نونية أبي	٦
نصر للجيطالي، وكتاب ركن الدين	
المعتزلي، وكتاب الإرشاد للصائغي(١)	
المعتبر لأبي سعيد الكدمي	٧
(ج٣) من بيان الشرع بجانب كتاب	٨
المعتبر لأبي سعيد الكدمي	
(ج٣) من بيان الشرع بجانب كتاب	٩
المعتبر لأبي سعيد الكدمي	
(ج٥) من بيان الشرع	1.
(ج٥) من بيان الشرع	11
(ج٦) من بيان الشرع	١٢
(ج٦) من بيان الشرع	١٣
(ج٣) من كتاب المصنّف	١٤
(ج٩) من بيان الشرع	10
(ج۸) من بيان الشرع	١٦
(ج۸ و ۹) من بيان الشرع	۱۷
(ج٠١) من بيان الشرع	١٨

(۱) ألَّف الشيخ السعدي هذا الجزء بالاعتماد على كثيرٍ من المراجع؛ كما صرّح هو بنفسه في آخر الجزء، حيث يقول: "ألّفتُ هذا الكتابَ مِن آثار المخالفين والأصحاب، وأنا ممّن لم يميّز بين الحائد منه عن طريق الحقّ والمستقيم، وبين الصّحيح والسّقيم، بل جعلتُه تذكرةً لي، ولِمَن شاء الله مِن المسلمين؛ فمن وقف عليه، أو على شيء منه، ممّا هو مخالف لآثار المحقّين؛ فليرد عليه، أو يدمّره، مأجورا والسّلام".

(ج١١) من بيان الشرع	19
(ج١٢) من بيان الشرع	۲.
(ج١٣) من بيان الشرع	71
(ج٤١) من بيان الشرع	77
(ج٥١) من بيان الشرع	74
(ج١٦) من بيان الشرع	Y £
(ج۱۷) من بيان الشرع	70
(ج۱۸) من بيان الشرع	77
(ج٩٦) من بيان الشرع	**
(ج۲۰) من بيان الشرع	۲۸
(ج۲۱) من بيان الشرع	79
كتاب الحجّ لأبي نبهان	۳.
كتاب الحجّ لأبي نبهان	٣١
كتاب الحجّ لأبي نبهان	47
(ج٥٧) من بيان الشرع	**
(ج٢٦) من بيان الشرع	٣٤
(ج۲۷) من بيان الشرع	40
(ج۲۸) من بيان الشرع	٣٦
(ج۲۹) من بيان الشرع	٣٧
(ج۳۰) من بيان الشرع	٣٨
(ج٣١) من بيان الشرع	٣٩

(ج٣٢) من بيان الشرع	٤٠
(ج٣٣) من بيان الشرع	٤١
(ج٣٤) من بيان الشرع	٤٢
(ج٣٥) من بيان الشرع	٤٣
(ج٣٦) من بيان الشرع	٤ ٤
(ج٣٧) من بيان الشرع	٤٥
كتاب المساجد لأبي نبهان	٤٦
(ج٣٧) من بيان الشرع	٤٧
(ج٣٨) من بيان الشرع	٤٨
(ج٣٩) من بيان الشرع	٤٩
(ج٣٩) من بيان الشرع	0 •
(ج٠٤) من بيان الشرع	٥١
(ج ٤١) من بيان الشرع	٥٢
(ج٤٢) من بيان الشرع	٥٣
(ج٤٣) من بيان الشرع	0 £
(ج٤٤) من بيان الشرع	00
(ج٥٤) من بيان الشرع	٥٦
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

() () () () () () () () () ()	
خزانة الأخيار في شرح بيوعات الخيار	٥٧
للشيخ عبدالله بن محمد بن غسان	
الخراسيني (١)	
(ج٤٦) من بيان الشرع	٥٨
(ج٤٧) من بيان الشرع	09
(ج٤٨) من بيان الشرع	٧.
(ج٤٨) من بيان الشرع	٦١
(ج٤٩) من بيان الشرع	٦٢
(ج٠٥) من بيان الشرع	٦٣
(ج٣٦) من كتاب المصنّف للشيخ أحمد	٦ ٤
بن عبدالله الكندي	
(ج٣٧) من كتاب المصنّف للشيخ	70
الكندي أيضًا	
(ج٥٦) من بيان الشرع	٦٦
(ج٥٣) من بيان الشرع	٦٧
(ج٥٥) من بيان الشرع	٦٨
(ج٥٥) من بيان الشرع	7,9
(٥٦) من بيان الشرع	٧٠

(۱) أكّد السعدي هذا الأمر في الباب الثامن والثلاثين: في فداء بيع الخيار إذا كان فيه زرع على المهر أو الزجر من (ج۷٠): "قال الفقير جميل بن خميس السّعدي: لعلّ المؤلف القائل آخر هذه المسألة هو مؤلف كتاب: «خزانة الأخيار»؛ لأني نقلت أكثر هذا الكتاب من كتاب خزانة الأخيار، ولم أغيّرٌ قوله: «قال المؤلف:» في جميع هذا الجزء من ردّ أو مسألة، ليعلم الواقف".

(ج٥٧) من بيان الشرع	٧١
(ج۸٥) من بيان الشرع	٧٢
(ج٥٩) من بيان الشرع	٧٣
(ج٠٦) من بيان الشرع	٧٤
(ج ۲۱) من بيان الشرع	٧٥
(ج٦٢) من بيان الشرع	٧٦
آثار المتأخرين	YY
المهذب لابن عريق	٧٨
المهذب لابن عريق	٧٩
(ج٤٦) من بيان الشرع	٨٠
آثار أبي نبهان، وأهمّها كتاب دقّاق	۸١
أعناق أهل النفاق	
آثار أبي نبهان، وأهمّها كتاب دقّاق	٨٢
أعناق أهل النفاق	
(ج٥٦) من بيان الشرع	۸۳
(ج٦٦) من بيان الشرع	٨٤
(ج٦٧) من بيان الشرع	۸٥
(ج٠١) من كتاب المصنّف للشيخ أحمد	٨٦
الكندي	
آثار أبي نبهان وابنه ناصر، وجوابات	۸٧
عددٍ من العلماء المتأخرين	

(ج١١) من كتاب المصنف للشيخ أحمد	AA
بن عبدالله الكندي	
(ج١١) من كتاب المصنّف للشيخ أحمد	٨٩
الكندي أيضًا	
(ج٧٢) من بيان الشرع	۹.

والسؤال الذي يطرح نفسه، بما أنّ السعدي لم يعتمد على كتاب بيان الشرع في جميع أجزاء كتابه؛ لماذا لم يشر إلى ذلك في المقدمة؟ إذ إنه ذكر في المقدمة: "... وتناولتُ قصارى حبّي كتاب بيان الشرع الجامع للأصل والفرع، فحذفتُ منه التكرار، وخالفتُ بين بعض مسائله في التقديم والتأخير للاستقرار؛ أعني ما تكرّر لفظًا لا معنى، مما رأيتُ عنه الكفاية والغنى، فوافقتُ بين أندادها، وفارقتُ بين أضدادها، ويمّمتُ كلّ مسألةٍ في مسلكها، ونظمتُ كلّ جوهرةٍ في سلكها؛ ليجمل التقارب".(١)

ونحن نعلم أنّ السعدي عاد إلى كتابة مرّاتٍ بالتنقيح والزيادة؛ فلماذا لم يعدّل في المقدمة بأنه اعتمد أصولاً أخرى غير بيان الشرع في بعض الأجزاء؟

ولعل جواب ذلك: أنه نظر إلى الأغلب؛ أي أنه اعتمد على بيان الشرع في أغلب الأجزاء، فلذلك لم يغيّر، كما أن السعدي؛ وإن لم يعتمد على بيان الشرع

(١) قاموس الشريعة، (الناشر: وزارة التراث والثقافة/سلطنة عمان، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، (١/٨٠٩).

في بعض الأجزاء؛ إلا أنه أضاف إليها بعض مسائل بيان الشرع، فكان بيان الشرع حاضرًا بقوّةٍ في كل أجزاء قاموس الشريعة.

ثانيًا: مع اعتماد السعدي على كتاب بيان الشرع أصلاً لكتابه في الغالب إلا أنه لم يعتمد أبوابه دائمًا كما هي، ويمكن بيان ذلك بالآتي:

١. قد يستحدث المؤلِّف أبوابًا غير موجودةٍ في الأصل، يرى أنّ الحاجة تستدعي وجودها، ومسائل هذه الأبواب قد تكون هي نفسها بعض مسائل الأبواب الأصلية التي استحدث منها المؤلف أبوابًا جديدة، حيث يرى المؤلف ضرورة إفراد بعض المسائل بباب لأهميتها، ولحاجة الناس إلى معرفة حكمها.

وقد تكون هذه الأبواب أبوابًا جديدةً غير ناشئةٍ من أبواب كتاب بيان الشرع، وإنما استحدثها المؤلّف عندما وجد مسائل من مراجع أخرى لا تنتمي إلى أبواب كتاب بيان الشرع الموجودة، وقد تكون وافرةً أحيانًا، فأفردها ببابٍ ليسهل على القارئ معرفة أحكامها. (١)

٢. اعتمد المؤلّف على طريقة الجمع والتفريع في التعامل مع أبواب كتاب بيان الشرع؛ أي أنه يقوم بجمع مسائل البابين أو أكثر ضمن بابٍ واحدٍ، كما يقوم بتفريع الباب الواحد إلى أكثر من بابٍ؛ بحيث إنه يقسم مسائل الكتاب حسب

⁽۱) يُراجع مثلاً: (۲۰/الباب السادس عشر: في زكاة المال المشترى بالخيار، وفيه إقالةٌ أو شرطٌ، والباب السابع والعشرون: في قبض الزكاة للقائم بأمرها وأمر المسلمين،)، و(۲۷/الباب الأول: فيما لمؤدّي الزكاة من الثواب وعلى من تركها، والباب الثاني والثلاثين: في المرخّص عن المسلمين في أمر الزكاة).

موضوعاتها إلى أبوابٍ جديدةٍ، أو بعضها جديدٌ، والآخر موجودٌ سابقًا تحت عنواذٍ مشابه. (١)

٣. إعادة صياغة عناوين بعض الأبواب؛ لكونه دمج بعض الأبواب ببعضها، أو لكونه أضاف مسائل ذات مضمون جديد على مضمون الباب، أو لكونه استحدث أبوابًا جديدةً غير موجودةٍ في الأصل، وسيأتي بيان ذلك قريبًا.

٤. يقدّم بعض الأبواب عن غيرها، ويؤخِّر أخرى قدّمها الأصل على غيرها، وللحظة ذلك تكفي نظرة واحدة في مبحث ترتيب كتاب قاموس الشريعة؛ حيث نجد أنّ المؤلّف خالف كثيرًا في ترتيب أبواب الأصل الذي اعتمد عليه.

ثالثًا: يُلاحظ أنّ عناوين أبواب قاموس الشريعة تارةً هي نفس عناوين أبواب بيان الشرع وتارةً تخالفها، ويمكن بيان منهجيّة السعدي(٢) في عناوين كتابه كالآتي:

١. يحافظ السعدي على عناوين الأبواب عندما تكون قوية التركيب، معبِّرةً عما تضمّه تحتها من مسائل، وعادةً ما يبقى السعدي عناوين الأبواب على حالها إذا

⁽١) للاستزادة حول تفريع الأبواب، ودقة السعدي في تصنيف موضوعات الباب الواحد يُراجع: ملاحظات الباحث على حول ترتيب الكتاب

⁽۲) اعتمدتُ في دراسة منهجية السعدي في التبويب والترتيب والصياغة على الفهرس الذي أعدّته لأبواب أجزاء قاموس الشريعة (من ج٢٥ إلى ج٣٤)، وأصولها من بيان الشرع، وقد أوردتُه في الجزئية المتعلّقة بترتيب الكتاب، وما ذكرته هنا إنما هو نماذج فقط من ذلك الفهرس، فمن أراد الاستزادة والتعرّف أكثر على منهجية السعدي في أبواب كتابه فما عليه سوى الرجوع إلى الفهرس المذكور.

كان لم يغيِّر في محتواها بالإضافة والزيادة. (١)

ومن ذلك مثلاً: الباب التاسع والثلاثون من (ج١٩) من بيان الشرع، وهو: في الذي يدفع زكاته إلى ثقةٍ أو غير ثقةٍ ليسلِّمها إلى أهلها، هذا الباب هو عنوان الباب الحادي عشر من (ج٢٧) من قاموس الشريعة، وقد أبقاه المؤلِّف كما هو.

٢. يعيد المؤلّف صياغة عناوين بعض الأبواب إذا كان تركيبها ضعيفًا، أو غير شاملةٍ لموضوعات مسائلها، أو كونه أضاف إليها مسائل من أبوابٍ أخرى، فيجمع البابُ الواحدُ البابين أو أكثر، وصياغة هذه الأبواب على ثلاثة أنواع:

النوع الأوّل: لا يكون هنالك تغييرٌ كبيرٌ على عنوان الباب الأصلي؛ حتى أن القارئ يدرك ذلك سريعًا بمجرّد قراءة العنوانين معًا، وبقراءة محتواهما لا يكاد بينهما فرقٌ كبيرٌ. (٢)

⁽۱) يُراجع مثلاً: الباب الثالث من (ج۲۰) من بيان الشرع، وهو: في ليلة القدر، هذا الباب هو نفسه الباب الثاني من (ج۲۰) من قاموس الشريعة، والباب الحادي عشر من (ج۲۰) من بيان الشرع، وهو: في صيام يوم الشكّ وفي رؤية الهلال، هذا الباب هو نفسه الباب الرابع من (ج۲۸) من قاموس الشريعة، والباب الثاني من (ج۲۱) من بيان الشرع، وهو: في السحور للصوم والفطور، هذا الباب هو نفسه الباب الرابع من (ج۲۹) من قاموس الشريعة، والباب الرابع من (ج۲۱) من بيان الشرع، وهو: فيمن أكل في النهار وهو يرى أنه في الليل وهو صائمٌ وما أشبه ذلك، أو أكل في الصبح وهو يرى أنه في الليل، هذا الباب هو نفسه الباب الثالث من (ح۲۹) من قاموس الشريعة.

⁽٢) يُراجع مثلاً: الباب الرابع عشر من (ج١٧) من بيان الشرع، وهو: في زكاة المال المشترك بين الذمي والمصلي؛ مع الباب التاسع من (ج٦٥) من قاموس الشريعة، وهو: في حمل زكاة المال إذا كان بين ذمي ومصل، والباب الرابع والثلاثون من (ج٩١) من بيان الشرع، وهو: في زكاة ما أنفق من الثمرة في حصادها، مع الباب السابع عشر من (ج٢٥) من قاموس الشريعة، وهو: فيما

ومن ذلك -على سبيل المثال-: الباب العاشر من الجزء السابع عشر من بيان الشرع بعنوان: زكاة العبد، فأجرى السعدي تغييرًا طفيفًا على العنوان، يقول: زكاة العبد إذا عُتِق أو كوتب، وهو الباب السادس من الجزء الخامس والعشرين من قاموس الشريعة.

النوع الثاني: هو دمج عنوانين لبابين أو أكثر معًا في عنوانٍ واحدٍ؛ حيث قام السعدي بدمج هذه الأبواب جميعًا. (١)

ومن ذلك مثلاً: الباب الأوّل (في النيّات في الأيمان) من الجزء الرابع والثلاثين من قاموس الشريعة؛ حيث دمج فيه البابين: الأول، وهو: في الأيمان، والعاشر، وهو في النية في الأيمان، وهما في الجزء السادس والعشرين من بيان الشرع.

انفق على حصاد الثمرة من الأجرة، والباب الرابع عشر من (ج١٨) من بيان الشرع، وهو: في الزّكاة من الدَّين والسلف والمضاربة وما أشبه ذلك، مع الباب السابع من (ج٢٦) من قاموس الشريعة، وهو: في زَكاة الدين والسلف والمضاربة والإجارات والأكرية والصدقات.

⁽۱) يُراجع مثلاً: الباب الحادي عشر من (ج٣٣)، وهو: فيمن نذر على أن يفعل هو وغيره مثل خروج وغيره، وفي نذر الوالد لولده ولمن يرثه، حيث ضمّ هذا البابُ البابَ السابع عشر، وهو: فيمن نذر أن يعطي فيمن نذر بفعله أو فعل غيره، أو على فعل غيره، والبابَ الثامن عشر، وهو: فيمن نذر أن يعطي ولده شيئًا، وكلا البابين في الجزء الخامس والعشرين من بيان الشرع.

ومن ذلك أيصًا: الباب السادس والعشرون من ج(٣٤) من قاموس الشريعة، وهو: فيمن حلف أيمانًا هل يحكم الحاكم بكفّارتما؟ وفي الجبر على اليمين، ضمّ هذا الباب كلاّ من الباب الثلاثين، وهو فيمن حلف أيمانًا يحكم عليه الحاكم بكفّارتما، والباب الأربعين، وهو: فيمن حلّفه من يخاف منه، وهما في الجزء السادس والعشرين من بيان الشرع

النوع الثالث: هو صياغة عناوين لأبواب جديدة غير موجودةٍ في الأصل، وعادةً ما تكون هذه الأبواب قد وُلِدت من أبواب الأصل. (١)

ولبيان ذلك أسوق هذا المثال، الباب الأوّل: في قدر التواني عن الغسل في الصوم وغير ذلك من الجزء الحادي والعشرين من بيان الشرع، هذا الباب وزّع السعدي مسائله على ثلاثة أبواب جديدة غير مشابحةٍ لشيءٍ من عناوين أبواب بيان الشرع، هذه الأبواب هي:

أولاً: الباب السابع عشر من الجزء الثامن والعشرين، وهو: في القبلة للصائم في شهر رمضان.

ثانيًا: الباب الثامن عشر من الجزء الثامن والعشرين، وهو: في نقض الصوم بالنظر والمذي والمني.

ثالثًا: الباب الأول من الجزء التاسع والعشرين، وهو: في غسل الجنب في شهر رمضان، وما يلزم المتواني، والمقصر في ذلك.

٣. صياغة عناوين جديدة لا تمت إلى الأصل لا في معاني أبوابحا ولا في معتواها؛ أي أنّ المؤلِّف استحدث أبوابًا جديدةً من مراجع أخرى. (٢)

⁽١) ساق الباحث في كتابه عددًا من الأمثلة على هذا النوع في ملاحظاته على ترتيب قاموس الشريعة.

⁽٢) يُراجع مثلاً: الباب السابع والعشرون من (ج٢٥)، وهو: في قبض الزكاة للقائم بأمرها وأمر المسلمين، والباب الثامن من (ج٢٦)، وهو: في زكاة صلقات النساء، والباب الأول من (ج٢٧)، وهو: في وهو: فيما لمؤدي الزكاة من الثواب وعلى من تركها، والباب الثاني والثلاثون من (ج٢٧)، وهو: في المرخص عن المسلمين في أمر الزكاة، والباب التاسع عشر من (ج٢٨)، وهو بابٌ جمّاعٌ لمعاني ما

ومن ذلك الباب السادس عشر من (ج٢٥) من قاموس الشريعة، وهو في زكاة المال المشترى بالخيار، أو فيه إقالةً أو شرطً؛ إذ هذا العنوان استحدثه المؤلِّف، ولا يوجد عنوانٌ مشابة له ضمن أبواب بيان الشرع، كما أنّ محتوى الباب ليس من بيان الشرع، وإنما هو أجوبةً عن العلماء المتأخرين.

رابعا: لم ينسخ الشيخ السعدي مسائل أبواب بيان الشرع كاملةً في أبواب كتابه دائمًا، فقد حذف المسائل المتكرّرة لفظًا في بيان الشرع^(۱)، وأما التي تكرّرت معانيها بألفاظٍ وأساليب مختلفةٍ فقد أثبتها كما هي. (۲)

وقد وجدتُ في العديد من النَّسخ الأولى من قاموس الشريعة ما يدلّ على حرصه على عدم التكرار، فقد جاء في هامش (ص٢٥) من الجزء السادس والثمانين من كتاب قاموس الشريعة: "هذه المسائل كُتبت غلطًا، وموضعها الباب الذي يتلو

مضى في الصوم، والباب الحادي عشر من (ج٢٩)، وهو: في الصيام بالأجرة، والباب الحادي والثلاثون من (ج٢٩)، وهو بابّ جامعٌ لمعاني ما مضى في زكاة الفطر، والباب الثامن والأربعون من (ج٢٤)، وهو: في ذكر شيءٍ من الكفّارات للأيمان

⁽١) وهذا ظاهرٌ في الكثير من أبواب قاموس الشريعة؛ حيث لم ينقل السعدي دائمًا كلّ مسائل الباب، وإنما في كثير من الأحيان يستغني ببعض مسائل الباب عما عداها.

⁽٢) هذا الأمر ليس خاصًا بما ينقله من كتاب بيان الشرع، بل حتى ما ينقله عن غيره؛ فإنه يحذف ما تكرّرت ألفاظه، أما إذا اختلف اللفظ واتحد المعنى فإنه يورده جميعًا، فمثال ذلك أنه أورد مسألة عن ممهج الطالبين للشيخ الشقصي، ثم قال على إثرها: " قال المؤلف: وهذه المسألة قد مرت في هذا الباب معنى، لا اللفط كله". يُراجع: قاموس الشريعة (٢٦/الباب الثالث عشر: في الوصي إذا أعطى فقيرا أو أكثر مما أوصى به الموصي للفقراء، وفي إعطاء الفقراء عروضا عن الدراهم، واستحلال من أوصى له وبراءته، وفي انقلاب الصرف).

هذا الباب، وقد كُتِبت هناك"(١)، وضرب على مسألةٍ من (ج٧٦) كانت مكتوبةً قبل، وكتب في الهامش: "قد مرّت مكرّرة".(٢)

ومن دقته قد يضرب على مسائل ظنّنًا منه أنها مكرّرة، ثم يبدو له عكس ذلك، فينبّه إلى ذلك، ومن ذلك ما جاء في هامش (ص٥٥) من نفس الجزء: "هذه الصفحة عليها عمل، وإنما وقع عليها هذا الضرب والدمر غلطًا ظنناها مكرّرةً، والناسخ يكتبها إلى تمام الباب". (٣)

ومن الجدير بالذكر أنّ المؤلِّف قد تفوته بعض المسائل المكرّرة في الأصل، فتتكرّر معه كما وردت في الأصل، ومن ذلك مثلاً: تكراره للمسألة التالية في موضعين من نفس الباب، وهي: "وأخبرنا عبدالملك بن غيلان عن موسى أنه حلف على زوجٍ من نعالٍ أن لا يلبسه، فسأل موسى أله أن يبيعه ويشتري بثمنه مكانه؟

⁽۱) يُراجع: الجزء السادس والثمانون (في الإمامة) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمامه ١٦ شوال ١٢٥٥.

 ⁽٢) يُراجع: الجزء السادس والسبعون من كتابه قاموس الشريعة؛ بدار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث –سلطنة عمان؛ برقم (٢٤٣٩)؛ (ص٣١).

والأمثلة على هذا الأمر عديدة في النُّسَخ الأولى من قاموس الشريعة. يُراجع مثلاً: الجزء الحادي والخمسون من قاموس الشريعة؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (٣٦٠٦)، (ص١٧٩)

⁽٣) يُراجع: الجزء السادس والثمانون (في الإمامة) من كتابه قاموس الشريعة؛ وكان تمامه ١٦ شوال ١٦ مراهد؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٢/٨٦).

فلم يرجِّص له في ذلك، ونهاه عنه... وأخبرنا هاشم عن عبدالملك عن محمد بن الحسن أنّ موسى قال: لا بأس بثمنه وبدله".(١)

بالإضافة إلى حذف المتكرر لفظًا قد يقوم السعدي بالمخالفة في ترتيب مسائل الباب، فيقدّم بعض المسائل المتأخرة، ويؤخّر المتقدمة؛ وذلك للمناسبة فيما بينها.

وقد بين المؤلّف هذه الجزئية في مقدمة كتابه، يقول: "... وتناولتُ قصارى حبّي كتاب بيان الشرع الجامع للأصل والفرع، فحذفتُ منه التكرار، وخالفتُ بين بعض مسائله في التقديم والتأخير للاستقرار؛ أعني ما تكرّر لفظًا لا معنىً (٢)، مما رأيتُ عنه الكفاية والغنى، فوافقتُ بين أندادها، وفارقتُ بين أضدادها، ويمّمتُ كلّ مسألةٍ في مسلكها، ونظمتُ كلّ جوهرةٍ في سلكها؛ ليجمل التناسب، ويكمل التقارب". (٣) وعند انتهائه من سرد المسائل المختارة من الكتاب الذي اعتمده أصلاً؛ يقول: "انقضى الذي من كتاب بيان الشرع" إذا كان الأصل بيان الشرع مثلاً.

ومن الجدير بالذكر أنّ مسائل كلّ بابٍ من أبواب قاموس الشريعة تكون من الأبواب المشابحة أو المقاربة لها من كتاب بيان الشرع، وتكون من ذات الموضوع

⁽۱) يُراجع: قاموس الشريعة (٣٤/الباب الثالث والأربعون)، ويقابله في بيان الشرع (٣٩٧/٢٦، ١٠٥)

⁽٢) وجدتُ في نُسَخ المؤلِّف التي كتبها بخطّ يده ما يؤكِّد كلامه هنا، فقد وجدتُه شطب العديد من المسائل المتكررة التي فاتته، ويقول بأنها مرت في الموضع الفلاني، أو ستأتي في الباب الفلاني، وهكذا، ومن ذلك شطبه لمسألة جاءت في الباب الثاني: في صرف المضارّ عن المنازل والصوافي والأموال من (ج٤٤/ص ٣٧)؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٤٤)، وذكر في الهامش: "هذه المسألة مكرّرة، وستجىء في الباب السابع، فلا تكتب هنا".

⁽٣) قاموس الشريعة، (الناشر: وزارة التراث والثقافة/سلطنة عمان، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، (١٨٨١).

الذي تتحدث عنه الأبواب؛ بمعنى إذا كان الحديث في الزكاة فإن السعدي يأتي بمسائل أبوابه من أبواب الزكاة في بيان الشرع، وإذا كان في الصوم؛ فإنّ مسائله تكون من أبواب الصوم في بيان الشرع، هذا هو الأصل، وإذا رأى أنّ هنالك ما يتصل في كتابه بموضوع بابه أحال إليه(۱)، ويندر أن يأتي بمسائل من موضوعات الأجزاء الأخرى؛ كأن يأتي بمسألةٍ في الصوم من أبواب الوصايا من كتاب بيان الشرع، وإذا فعل فإنه يشير إلى ذلك.

ومن ذلك إضافة مسألة من جزء الوصايا من بيان الشرع^(۲) إلى الباب الخامس والعشرين من الجزء الثالث والثلاثين في النذور والكفارات، وموضوع الباب: فيمن يعطى من الكفارات، ومن يقبض لغيره من والدٍ ووكيلٍ، وفي حدّ الفقير الذي يُعطى من الكفارات.

جاء في قاموس الشريعة: "قال غيره: ووجدت مسألةً في جزء الوصايا من بيان الشرع، وأحببتُ وضعها هنا، وهي هذه، مسألة: قلتُ: وإذا أوصى بكفارة، هل يُعطى الوارث منها إذا كان فقيرًا؟ قال: أظنّ فيها اختلافًا، وأحبّ قول من قال: يُعطى الوارث؛ لأنّ نفقة الموصى قد ارتفعت عنهم، وهم فقراء قد استحقّوا اسم

(١) سيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن إحالات المؤلِّف.

⁽٢) بحثتُ كثيرًا في كتاب بيان الشرع المطبوع، فلم أجد المسألة، ورجعت إلى المخطوط مه، فوجدتُ أنّ نصّ المسألة يوجد في بعض النسخ من بيان الشرع دون أخرى، وهي موجودةٌ في باب الوصية بالكفارات من الجزء الستين من بيان الشرع، ومن النسخ التي توجد بما نصّ المسألة؛ النسخة المحفوظة بدار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (٥١٥).

الفقر، وللوصيّ أن يدفع الكفّارة إلى جميع الفقراء، ولم أرَ هذا بسبيل وصية الأقربين".(١)

خامسا: عندما ينقل الشيخ السعدي المسألة من مصدرها فإنه يحرص على ضبطها وتصحيحها، فلا يكرّر الخطأ الموجود في المصدر الذي نقل عنه (٢)، ولبيان ذلك أسوق جملةً من الأخطاء التي لم يتابع فيها السعدي المصادر التي نقل منها:

⁽١) يُراجع: الباب الخامس والعشرون من الجزء الثالث والثلاثين من قاموس الشريعة

⁽٢) من أسباب سلامة المسائل التي نقلها الشيخ السعدي من بيان الشرع الذي كان أصلاً لكتابه في غالب الأحيان؛ أنه عرض مسائله على ما جاء منها في كتاب المصنّف، فهو يقول في آخر ج٥٧ من قاموس الشريعة: "عرضتُ المسائل التي توجد في كتاب المصنّف عليه". يُراجع: آخر الجزء الثاني والخمسين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه محمد بن خميس بن لافي السعدي؛ وكان تمام نسخه ١٣ شعبان خميس بن لافي السعدي؛ وكان تمام نسخه ١٣ شعبان (١/٥٢هـ؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٥٧).

وقد شهد للسعدي اجتهاده في تصويب المسائل التي ضمّها في كتابه العديد من أهل العلم؛ حتى إنّ نسّاخ كتاب خزائن الآثار للشيخ موسى بن عيسى البشري كانوا يراجعون مسائله على ما جاء منها في كتاب قاموس الشريعة، جاء في هامش القسم الأول من القطعة الرابعة من خزائن الآثار بخطّ على بن سالم بن علي الراشدي الهاشمي: "عُرِض على نسخته، وعُرض كثيرٌ من مسائله على نسخة القاموس تحريًا أنّها أصبح من نسخته، فأصلحنا من غلطه كثيرًا، وبقي منه كثيرٌ جدًّا، وذلك لقلّة مبالاة النسّاخ في تبديل الآثار وتحريفها ولقلّة اعتناء المنسوخ لهم بالتصحيح، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون، فسد الزمان وأهله".

يُراجع: هامش القسم الأول من القطعة الرابعة من خزائن الآثار للشيخ موسى بن عيسى البشري، نسخه علي بن سالم بن علي الراشدي الهاشمي، وكان تمام نسخه وقت صلاة العصر الأحد ١٥ شوال ١٣١١ه؛ دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث -سلطنة عمان؛ برقم (٤١٢٠).

وجاء أيضًا في آخر إحدى نسخ خزائن الآثار التي قام نور الدين السللي بتصحيحها والتعليق على بعض ما جاء فيها من مسائل: "قد تمّ عرض هذا الكتاب بعون الله وتوفيقه في يوم العشرين من

 قسم الأصل مسألة واحدة إلى مسألتين، بينما محتوى المسألة الثانية هو تمامً للمسألة الأولى، فيضمّ السعدي المسألة إلى بعضها.

ولبيان ذلك أسوق مثالاً واحدًا، جاء في قاموس الشريعة نقلاً عن كتاب المصنف للشيخ أحمد بن عبدالله الكندي: "مسألة: وفي الجامع عن هاشم بن غيلان فيمن قال: إن أكلتُ من ثمرة هذه النخلة فكل امرأة تزوّجها فهي طالق، فلم يأكل من ثمرتما حتى تزوّج، ثم أكل، قال هاشم: تطلق، وقال موسى بن علي: إن قال: إن فعل كذا أو كذا فكل امرأة تزوّجها فهي طالق، ولم يكن له امرأة؛ فلم يفعل حتى تزوّج ثم فعل من بعد فليس عليه في الوجهين شيءٌ، ولا طلاق عليه فيما لا يملك، وهو قولنا، وقيل: غير ذلك، ولا نأخذ به. (١) قال أبو الحواري: نأخذ بقول موسى، وكذلك وجدنا عن جابر بن زيد رحمهما الله". (٢)

شهر المحرم من شهور سنة ١٣١٨هـ، صححنا غالب مسائله عن نسخة قاموس الشريعة؛ لأنه منه أخذ، ولكثرة الغلط في النسخ بقي بعد تصحيحنا كثيرٌ من الغلط، فلا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم، وكان غالب هذا التصحيح في حضرة شيخنا العلامة عبدالله بن حميد السالمي، والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم".

يُراجع: آخر قطعة الحدود من خزائن الآثار؛ مكتبة نور الدين السللي/بدية.

⁽١) في كتاب المصنّف زيادة: (مسألة)، وهي في غير موضعها، فحذفها الشيخ السعدي من كتابه. يُراجع: المصنّف (١٨/٣٦ - ١٩)

⁽٢) قاموس الشريعة (٦٤/الباب الخامس: طلاق ما لا يملك)؛ مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي/المضيرب.

ولملاحظة المسائل التي جمعها السعدي في مسألة يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة وأصله بيان الشرع (ج٢٦/الباب الخامس (١٩٨/١٨)، والباب السابع (٦٤/١٨، ٦٥)

وفي المقابل قد يقسم مسألة إلى مسألتين؛ أي أنها جاءت مسألة واحدة في الأصل، فيرى السعدي فصلها إلى مسألتين. (١)

سادسا: حافظ السعدي على بعض مصطلحات الزيادة الموجودة في بيان الشرع، وأبقاها كما هي (٢)، فتجد (ومن غيره)، أو (قال غيره)، و (رجع) موجودة في قاموس الشريعة كما وردت في بيان الشرع، وهذا في الحقيقة يوقع القارئ في لبسٍ إذا ما علمنا أن السعدي قد استخدمهما أيضًا في الزيادة (٣) على كتاب بيان الشرع

⁽۱) يرُاجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٥/الباب السابع: في المتفاوضين وفي حمل أموالهم في الزكاة)، ويقابلها في بيان الشرع (٢٥/١٤، ٤٧)، و(٢٥/الباب الثالث عشر: في الثمار إذا تداركت هل يحمل بعضها على بعض)، ويقابلها في بيان الشرع (١٨٥/١٧)، (٢٥/الباب الرابع عشر: فيمن أطنى نخلة عن زكاة ماله، وفي زكاة البسر والرطب والحشف والعسل)، ويقابلها في بيان الشرع (٨٩/١٧)، (٢٥/الباب السادس والعشرون: في زكاة الدراهم الموصى بحا لأحد أو لشيء من أبواب البرّ)، ويقابلها في بيان الشرع (١٨٩/١٧)، و(٢٦/الباب السابع: في زكاة الدين والسلف والمضاربة)، ويقابلها في بيان الشرع (١٨٩/١٧)، (٢٦/الباب العاشر: في بيان صدقة الأنعام)، ويقابلها في بيان الشرع (١٨٩/١٨)، (٢٦/الباب الحادي عشر: في وجوب الصدقة في العوامل من البقر والإبل)، ويقابلها في بيان الشرع (١٨٥/١٨)، (٢٦/الباب الحادي عشر: في وجوب الصدقة في العوامل من البقر والإبل)، ويقابلها في بيان الشرع (١٨٥/١٨)

⁽٢) من هذه المصطلحات أيضًا: (قال الناظر)، و(قال غيره)، و(قال الناسخ).

⁽٣) من المواصع التي وردت فيها (قال غيره)، ويُراد بما المؤلِّف السعدي: (٢٦/الباب السابع)، ويقابل موصع البصّ في بيان موصع النصّ في بيان الشرع (١٠٣/١٩) الشرع (٢٦/الباب العاشر)، ويقابل موصع البصّ في بيان الشرع (٣/١٩)

ومن المواضع التي وردت فيها (ومن غيره)، أو (ومن غير الكتاب)، وهي تخص المؤلِّف السعدي: (٣٤/الباب الثامن عشر)، ويقابل موضع النصّ في بيان الشرع (١٢٨/٢٦)

الذي اعتمده أصلاً لكتابه، وبذلك لا يدري القارئ هل هذه الزيادة مما زادها المؤلّف السعدي في كتابه، أو هي مما زيد إلى كتاب بيان الشرع قبله؟! وعندئذٍ لا يمكن معرفة زيادة السعدي على بيان الشرع من غيرها إلا من خلال المقارنة بين نص كلّ من قاموس الشريعة وبيان الشرع (١)، ولكن ممّا يهوّن الأمر أنّ زيادة الشيخ السعدي على نص بيان الشرع نفسه قليلة إن لم تكن نادرةً.

وقد حافظ المؤلِّف السعدي أيضًا على مصطلحات الكتاب نفسه؛ خاصة تلك التي تشير إلى مؤلِّف الكتاب، فقد تكرّر في كتاب بيان الشرع: عبارة "قال مؤلّف الكتاب" مرارًا، ونقلها المؤلِّف في كتابه قاموس الشريعة كما وجدها(٢)، وهي توقع في البس، هل المقصود بها مؤلِّف بيان الشرع أو مؤلِّف قاموس الشريعة، ولا يمكن معرفة ذلك إلا بالمقارنة بين قاموس الشريعة وبيان الشرع. (٣)

⁽١) يرًاجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٥/الباب الأول: في الزكاة وذكر من لا يخرجها)، ويقابلها في بيان الشرع (١٧/الباب الأول: في الزكاة، والباب الثاني: فيمن لا يخرج الزكاة، وأوّل ما جاء في الباب الثالث: في الزكاة على من تجب من الناس).

⁽٢) أكّد السعدي محافظته على هذا المصطلح عند نقله عن كتاب خزانة الأخيار في شرح بيوعات الخيار لمؤلّفه عبدالله بن محمد بن غسان الخراسيني، فقد جاء في الباب الثامن والثلاثين: في فداء بيع الخيارإذا كان فيه زرع على النهر أو الزجر من (ج٧٠): "قال الفقير جميل بن خميس الستعدي: لعل المؤلف القائل آخر هذه المسألة هو مؤلف كتاب: «خزانة الأخيار»؛ لأني نقلت أكثر هذا الكتاب من كتاب خزانة الأخيار، ولم أغير قوله: «قال المؤلف:» في حميع هذا الجزء من ردّ أو مسألة، ليعلم الواقف".

⁽٣) يرًاجع مثلاً: الجزء الخامس والعشرون من قاموس الشريعة وأصله بيان الشرع (٢٥/الباب الثاني (٨٣/١٧)، الباب السابع (٥١/١٧)، الباب الثالث عشر

وفي المقابل نجد أن السعدي أحيانا قام بحذف بعض المصطلحات الخاصة ببيان الشرع، أو استبدلها بألفاظ أخرى تنقلها من إطارها الخاص إلى إطارٍ يناسب وضعها في الكتاب الجديد، ومن ذلك الآتي:

1, 1, 1,	, ,		
المصطلح الجديد	معناه	المصلح كما ورد في بيان	م
في القاموس		الشرع	
حذف لفظ الزيادة	زيادة من الناسخ أو	الزيادة المضافة	\ \
المضافة، والإتيان بما	القارئ على ما جاء في	من	
بعدها مباشرةً	كتاب بيان الشرع	(کتاب کذا)	
		أو (عن فلان)	
حذف لفظ الزيادة،	زيادة من الناسخ أو	من الزيادة	۲
والإتيان بالمسألة مباشرة	القارئ أيضًا على ما جاء		
	في كتاب بيان الشرع		
حذف لفظ الحاشية،	زيادة من الناسخ أو	من الحاشية	٣
والإتيان بالمسألة مباشرة	القارئ أيضًا على ما جاء		
	في كتاب بيان الشرع		
قال غيره	كلامٌ من الناسخ أو	قال المضيف(١)	٤

(۱۸٦/۱۷) ۱۸۸، ۱۸۸، ۱۸۹)، الباب الثالث والعشرون (۱۷۹/۱۷، ۱۸۰)، الباب السادس والعشرون (۱۹۰/۱۷)

(۱) قد تفوت السعدي بعض المواضع، فيسردها كما وردت في بيان الشرع، ومن ذلك مثلاً: قاموس الشريعة (۲۸/الباب التاسع)، ويقابله في بيان الشرع (۲۹/۲۰)، و(۲۹/الباب الرابع)، ويقابله في بيان الشرع ويقابله في بيان الشرع (۲۹/۲۱)، و(۷۹/۲۱)، و(۲۳/۲۱)، و(۳۳/الباب الحادي والعشرون)، ويقابله في بيان الشرع (۲۰/۲۰)، و(۳۳/الباب السابع عشر)، ويقابله في بيان الشرع (۱۲۰/۲۰)، ورقابله في بيان الشرع (۱۳۳/الباب التاسع عشر)، ويقابله في بيان الشرع (۲۹۸/۲۰)، و(۳۳/الباب السابع والعشرون)، ويقابله في بيان الشرع (۲۹۸/۲۰)، و(۳۳/الباب الشامن والشعرون)، ويقابله في بيان الشرع (۲۹۸/۲۰)،

القارئ على ما جاء في	
بيان الشرع	

سابعا: بيان ما يحتاج إلى بيانٍ من توضيح المبهم، وإكمال الناقص، وتفصيل المختصر، وهنالك العديد من الأمثلة على ذلك، سأذكر بعضًا منها عند الحديث عن لمسات المؤلّف في كتابه.

ثامنا: قد يجمع السعدي بين مادة بابين أو ثلاثة من كتاب بيان الشرع، ويقول في آخر ذلك: "انقضى الذي من كتاب بيان الشرع"، إلا إذا أراد أن يورد مسائل عن المتأخرين بعد الباب الأول من بيان الشرع؛ فإنه يقول: "انقضى الذي من كتاب بيان الشرع"، ثم يذكر مسائل المتأخرين، ثم يعود إلى مادة الباب الذي يليه في نفس الباب الذي وضعه، فيأتي بمسائله، ثم يأتي بكلامه المذكور، ثم يأتي بمسائل المتأخرين.

ومن قبيل جمعه بين العديد من الأبواب، وإتيانه بمسائل المتأخرين في الآخر؛ الباب الرابع من الجزء الخامس والعشرين من قاموس الشريعة، الذي ضمّ الأبواب/ الخامس، والسادس، والسابع من الجزء السابع عشر من بيان الشرع.

ومن قبيل جمع العديد من الأبواب، والإتيان بمسائل المتأخرين على إثر كلّ بابٍ؛ الباب الخامس عشر من الجزء الخامس والعشرين من قاموس الشريعة، الذي ضمّ البابين الرابع والعشرين، والخامس والعشرين من الجزء السابع عشر من بيان الشرع.

المرحلة الثانية: إضافة المسائل على الأصل الذي اعتمده لكتابه قاموس الشريعة (١)، ومنهجيّة المؤلّف في هذه المرحلة كالآتي:

أولاً: رجع المؤلّف إلى عددٍ وافرٍ من المصادر والمراجع، واختار منها المسائل التي تتصل بموضوعات وأبواب كتابه، وهذه المصادر والمراجع يمكن تقسيمها إلى صنفين: الصنف الأوّل: المصادر التي رجع إليها المؤلّف في كثيرٍ من أجزاء كتابه؛ بحيث إنحا تتكرّر في الكثير من الأبواب، وهذه الكتب تعتبر من المصادر الأساسية التي قام عليها كتاب قاموس الشريعة.

يقول الشيخ السعدي في آخر الجزء الثاني والخمسين من قاموس الشريعة: "عرضتُ المسائل التي توجد في كتاب المصنّف عليه، وزدت ما لم أجده في هذا الجزء في الحواشي، وكذلك زدتُ فيه مسائل أشياخنا المتأخرين ليكون كتابًا واسعًا سهل المطالعة"(٢)، ويقول في آخر الجزء الخامس والستين من قاموس الشريعة: "ألّفه

⁽١) إضافة المسائل استمرّت حتى بعد تبييض أجزاء الكتاب، فرجع المؤلّف إلى العديد من المراجع، ونقل منها في العديد من مواضع كتابه، وهذه المرحلة تُعرف بمرحلة تنقيح الكتاب، وستأتي في المرحلة الرابعة، وإنما أؤكِّد هنا بأنّه ليس كلّ الزيادات تمّت دفعةً واحدةً.

⁽۲) يُراجع: آخر الجزء الثاني والخمسين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه محمد بن خميس بن لافي السعدي لأخيه جميّل بن خميس بن لافي السعدي؛ وكان تمام نسخه ۱۳ شعبان ۱۷۲۱ه؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (۱/۵۲).

العبد جميّل بن خميس بن لافي السعدي من آثار المسلمين من المصنّف وبيان الشرع وآثار المتأخرين".(١)

وهذه المصادر بدورها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأوّل: المصادر التي اعتمد عليها المؤلّف في الزيادة بين ثنايا مسائل الكتاب الذي اعتمده أصلاً، وهو كتاب بيان الشرع في الغالب.

وهذه المصادر هي كتب الأثر التي تقوم على ذكر المسائل غير مقيدةٍ بأصحابها، كجامع ابن جعفر، وجامع ابن بركة، والمصنف وغيرها، وقد يكون هذا المصدر كتاب بيان الشرع نفسه إن لم يكن هو المعتمد الأصل في ذلك الجزء.

ومع هذا فقد تجد بعض مسائل علماء دولة اليعاربة ومن جاء بعدهم من العلماء حتى وقت المؤلّف مرسومةً بين ثانيا الكتاب، ولكن ليس هذا هو الأصل، إذ الأصل أن تُذكر في آخر الباب كما سيأتي، وإن لم يكن كذلك فلحاجة دعت إلى ذلك في الغالب؛ ككون الباب لا يتضمن شيئًا من مسائل كتاب بيان الشرع، أو أن يرى المؤلّف أنّ هذه المسألة من المناسب ضمّها مع قرينتها من المسائل المتقدمة.

القسم الثاني: المصادر التي اعتمد عليها المؤلّف في الزيادة بعد انتهاء مادة الباب من كتاب بيان من كتاب بيان الشرع، وعادةً ما يبدأها بعد قوله: "انقضى الذي من كتاب بيان الشرع" إذا كان بيان الشرع هو المعتمد في ذلك الجزء.

⁽۱) آخر الجزء الخامس والستين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه جميّل بن خميس السعدي؛ مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي/القابل؛ برقم (۱۱۰).

وهذه المصادر هي المؤلفات التي تضمّ جوابات المتأخرين، وأشهرها موسوعة أبي نبهان في الفقه. ومع هذا قد تجد المؤلّف ينقل هنا شيئًا من المسائل عن كتب الأثر المتقدمة، ولكن ليس ذلك هو الأصل كما تقدّم.

الصنف التاني من المصادر: تلك التي رجع إليها المؤلّف في بعض أبواب أجزاء كتابه؛ بحيث إنما لا تكاد تتكرّر إلا في بابٍ واحدٍ أو أبوابٍ معلومةٍ، ومن ذلك شرح لطائف الحكم للمحقّق سعيد بن خلفان الخليلي، وغيره.

ثانيًا: ينص المؤلف في مقدمة كتابه على أن أكثر زياداته إنما كانت عن المتأخرين من فقهاء عمان؛ خاصة الشيخ أبا نبهان جاعد بن خميس الخروصي، يقول: "وأكثر زياداتي فيه عن متأخري أصحابنا أهل عمان؛ لا سيّما من تأليف وتصنيف القطب الربّاني السيد الباقر الفقيه أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي، نوّر الله ضريحه، وأراح بالروح والريحان روحه".(١)

وعند تتبع قاموس الشريعة نجد من جوابات المتأخرين الشيء الكثير؛ خاصةً آثار الشيخ أبي نبهان وابنه ناصر، وهذا واضحٌ لكلّ من نظر في أبواب قاموس الشريعة.

كما يتضمن الكتاب عددًا من جوابات الفقهاء المعاصرين للمؤلّف؛ خاصّةً الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي. (٢)

⁽١) قاموس الشريعة (٩/١)، (الناشر: وزارة التراث والثقافة/سلطنة عمان، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

⁽٢) يُراجع مثلاً: (٢٥/آخر الباب الرابع: فيما فيه العشر ونصف العشر مما سُقي بالزجر والنهر من النخل والزرع، والباب العاشر: في إخراج زَكاة اليتيم للوكيل والمحتسب والوصي، والباب الثامن عشر: في الحدّ الذي إذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة وفي زكاة الدراهم)، و(٢٧/آخر الباب

ومن باب التمثيل لا الحصر أذكر هنا أسماء من زاد أجوبتهم الشيخ جميّل في كتابه قاموس الشريعة من علماء دولة اليعاربة ومن جاء بعدهم (۱): الشيخ مسعود بن مضان بن سعيد بن هاشم بن غيلان البهلوي (ت: ٢٠٠هه)، والشيخ مسعود بن رمضان بن سعيد النبهاني (ت: ١٠٥٠هه)، والشيخ محمد بن عمر بن أحمد بن مداد الناعبي (ت: قبل ٩٥٠هه)، والإمام ناصر بن مرشد اليعربي (ت: ٩٥٠هه)، والشيخ خميس بن سعيد بن علي الشقصي (حي: ١٠٧٠هه)، والشيخ صالح بن سعيد بن مسعود الزاملي (ت: ٩٥٠هه)، والشيخ عامر بن محمد بن علي بن أحمد البحراني (حي: ١٠٧٥هه)، والشيخ عامر بن محمد بن مسعود المعمري السعالي (حي: ١٠٨٢هه)،

السابع: فيما يجوز للفقير لأجل فقره من الزكاة، وما يجوز له فيها، وفي إعطاء غير أهل البلد وأهل الملة، وآخر الباب الثلاثين: في الضيافة وما جاء فيها وما يجوز وما يلزم منها)، (٥٠/الباب الثامن: في الإحداث في الطرق وصرف المضار عنها، والباب العاشر: في تحويل الطريق).

⁽۱) أكثر ما زاده السعدي من جوابات المتأخرين إنما كان عن علماء دولة اليعاربة ومن جاء بعدهم، ومع ذلك توجد جملة وافرة من جوابات فقهاء القرنين التاسع والعاشر، ومنهم: الشيخ أحمد بن مفرج بن أحمد اليحمدي البهلوي (حي: ٨٩٨ه)، والشيخ شائق بن عمر الإزكوي (ق ٩ه)، والإمام محمد بن سليمان بن أحمد بن مفرج اليحمدي البهلوي (حي: ٨٩٨ه)، والشيخ محمد بن عبدالله بن مداد الناعبي (ت: ٧٩٩ه)، والشيخ محمد بن عبدالله القرن المحي (حي: ٨٩٩ه)، والشيخ علي ابن أبي القاسم الإزكوي (ق ١٩ه)، والشيخ أحمد بن مداد بن عبدالله الناعبي (ت: آخر القرن ١٩ه)، والشيخ سرحان بن عمر بن سرحان العامري الإزكوي (حي: ٩٩هه)، والشيخ عمد بن سعيد بن محمد بن مداد الناعبي النزوي المنبخ بن عبدالله البهلوي (ت: ٩٩هه)، والشيخ سيمان بن محمد بن مداد الناعبي النزوي (حي: ١٩٩هه)

والشيخ محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيدان النزوي (ت: ١١٠٤هـ)، والشيخ على بن مسعود بن محمد المحمودي المنحى (ت: ١١١٤هـ)، والشيخ سالم بن خميس بن سالم المحليوي (حي: ١١٢١هـ)، والإمام سيف بن سلطان بن سيف اليعربي (ت: ١١٢٣هـ)، والشيخ ناصر بن خميس بن على الحمراشدي (ت:١١٢٧هـ)، والشيخ خلف بن سنان بن خلفان الغافري (حي: ١١٢٧هـ)، والشيخ عدي بن سليمان بن راشد الذهلي (ت: ١١٣٣هـ)، والشيخ على بن سعيد بن على الرمحي (ق ١٢هـ)، والشيخ عبدالله بن محمد بن بشير الناعبي (حي: ١٣٨١هـ)، والشيخ ناصر بن سليمان بن محمد الناعبي النزوي (ت: ١١٤١هـ)، والشيخة عائشة بنت راشد بن خصيب الريامية البهلوية (حية: ١١٤٣هـ)، والشيخ محمد بن راشد بن محمد الريامي (حي: ١١٤٣هـ)، والشيخ محمد بن سيف بن سعيد الشيباني (ت:١٤٦١هـ)، والشيخ سعيد بن بشير بن محمد الصبحى (ت:١١٥٠هـ)، والشيخ سالم بن راشد بن سالم القصابي البهلوي (ت: بين ١١٦٢ و١١٧١هـ)، والشيخ راشد بن سعيد بن راشد الجهضمي (ت: ١٧١١هـ)، والشيخ حبيب بن سالم بن سعيد أمبوسعيدي (ت: ١٩٤١هـ)، والشيخ أبو سليمان هلال بن عبدالله بن مسعود العدوي (ت: ٢٠٦هـ)، والشيخ سالم بن سعيد بن على الصائغي (حي: ١٢٣٣هـ)، والشيخ أبو نبهان جاعد بن خميس الخروصي (ت: ١٢٣٧هـ)، والشيخ محمد بن خميس بن سالم البوسعيدي (ق ١٣هـ)، والسيد مهنا بن خلفان بن محمد البوسعيدي (ت:١٢٥٠هـ)، والشيخ أبو أحمد عامر بن على بن مسعود العبادي (حي: ١٢٥٢هـ)، والشيخ ناصر بن أبي نبهان جاعد الخروصي (ت: ۱۲۲۲ه)، والشيخ سعيد بن عامر الحبيشي (ق۱۳ه)، والشيخ راشد بن مصبح بن راشد السباعي (حي:۱۲۲۱ه)، والشيخ سعيد بن خلفان الخليلي (ت: ۱۲۸۷هـ).

وهؤلاء المذكورون تتفاوت عدد جواباتهم في القاموس، ومن أكثرهم أجوبة في القاموس: أبو نبهان، وابنه ناصر، والصبحي، وابن عبيدان، وناصر بن خميس، وغيرهم.

ثالثًا: يضيف المؤلّف المسألة أو المسائل مع ما يقارنها أو يناسبها من مسائل كتاب بيان الشرع أو مسائل المتأخرين (١) بالإشارة إلى موضعها في الصفحة إثر نهاية المسألة المرسومة في الكتاب، ثم يكتبها في هامش الصفحة، فإن امتلأ في هذه الصفحة انتقل إلى الصفحة المقابلة بعمل خطٍّ يشير إلى ذلك، أو بالإشارة إليها عن

⁽١) هذا في الحقيقة يدلّ على سعة اطلاع المؤلِّف، وقوة حافظته، ودقته في كتابه؛ بحيث يضمّ المسائل إلى ما يناسبها في مواضعها.

ومما يدلّ على سعة اطلاع السعدي، وقوة حافظته أيضًا: أنه أحال معنى مسألةٍ لأحد العلماء المتأخرين في باب (٣): ما يجب به اليمين من الألفاظ وما لا يجب من جزء الأيمان (ج٤٣)؛ إلى موضعها في باب الإيلاء من بيان الشرع، جاء في قاموس الشريعة: "مسألة: ومن غيره، ومن حلف في صحته أن يفعل كذا أو لا يفعل بطلاقٍ أو غيره، ففعل ذلك وهو مجمونٌ، أيحنث، وير بفعله ذلك أم لا؟ الجواب عن الصبحي: يبرّ في يمينه، ولا حنث. وهذه المسألة موجودةٌ في باب الإيلاء من بيان الشرع، ولعل هذا الجواب عن الشيخة ابنة راشد".

والمسألة التي يشير إليها السعدي في بيان الشرع هي هذه (٣٨٤/٥٢): "مسألة: وقيل: في رجلٍ آلى من امرأته ألا يطأها، ثمّ جنّ، فوطأها في حال جنونه؛ أنّ ذلك يكون منه برًّا في يمينه، ويسقط عنه الإيلاء".

طريق قوله: "تمام الردّة في الورقة المقابلة"، ثم يكتب في الصفحة المقابلة قبل كتابة بقية المسألة: "هذا تمام الردّة"، وبعد نهاية المسألة يكتب: "تمّت الردّة".

وقد تكون الزيادة في نهاية الباب، فيكتبها على إثره مباشرةً، وقد سبقت الإشارة إلى أنّ المؤلّف كان يحرص على جعل بداية كل باب مستقلا بصفحة جديدة حتى يسهل عليه إضافة المسائل على النحو الذي مرّ.

فإن امتلأت هوامش الصفحات، أو كانت الزيادة كبيرةً فإنه يضيف قصاصاتٍ من الورق الأخضر، ويكتب فيها بقية المسألة أو المسائل، ويكون على نفس النحو الذي مرّ من الإشارة إلى تمام الردّة في الصفحة الخضراء، ونمايتها.

رابعا: تتفاوت زيادات المؤلّف على الأصل الذي اعتمده في كتابه، فبينما تبلغ أحيانًا أضعاف مادة الباب الأصلي، نجد في الأحيان الأخرى أنها تخلو بعض أبواب قاموس الشريعة من أيّ زيادات على الأصل الذي اعتمده صاحب قاموس الشريعة (١)

(۱) يرًاجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٥/الباب السادس: في زكاة مال العبد إذا عُتِق أو كوتب)، ويقابله في كتاب بيان الشرع الباب العاشر: في زكاة مال العبد (٢١/١٧ ٤ ـ ٤٣)، و(٢٥/الباب التاسع: في حمل زكاة المال إذا كان بين مصل وذمي)، ويقابله في كتاب بيان الشرع الباب الرابع عشر: في زكاة المال المشترك بين الذمي والمصلي (٢١/١٧ ـ ٣٣)، و(٢٧/الباب الثامن عشر: فيمن أخرح زكاته بلا نية أو أخرجها غيره بغير أمره)، ويقابله في كتاب بيان الشرع الباب الثالث والثلاثون: فيما يسقط بإخراجه الزكاة عن الواجبة عليه وما لا يجزي إخراجه عنه (٢٠١/١٩ ـ ٢٠٣)، و(٢٧/الباب الحادي والثلاثون: فيمن يسأل أحدًا شيئًا من ماله فيعطيه من الزكاة ولم يعلمه)، ويقابله في كتاب بيان الشرع الباب الثالث والخمسون: فيمن يسأل شيئًا من ماله فيعطي من زكاته ويقابله في كتاب بيان الشرع الباب الثالث والخمسون: فيمن يسأل شيئًا من ماله فيعطي من زكاته ويقابله في كتاب بيان الشرع الباب الخامس: ما يجب على من جامع عامدًا في نهار رمضان)، ويقابله في

وبجانب ذلك قد تؤسّس أبوابٌ جديدةٌ من هذه الزيادات كما مرّ معنا عند الحديث عن المرحلة الأولى من مراحل تأليف قاموس الشريعة.

خامسا: يقارن أحيانًا السعدي ما ورد في كتاب بيان الشرع الأصل الذي اعتمد عليه بما ورد في كتاب المصنّف للشيخ أحمد الكندي، الذي اختصر بيان الشرع في كتابه، أو بالمقارنة بما ورد في منهج الطالبين الذي هو أيضًا اعتمد على بيان الشرع، مع المخالفة في الترتيب والتبويب والصياغة، ويؤكّد السعدي في كتابه أن صاحب منهج الطالبين قام بتهذّب بيان الشرع واختصاره. (١)

والمقارنة التي قام بما السعدي أثبتها في كتابه إن لاحظ اختلافًا فيه فائدة، وهذه المقارنة والتتبع من المؤلِّف يدلّ على عظم اجتهاده في تنقيح كتابه، وتثبّته فيما ينقله ويثبته في كتابه.

وعادةً ما يبدأ المقارنة بقوله: "قال غيره: في المصنّف"، أو "قال غيره: وفي المنهج"، ويختمها غالبًا بقوله: "رجع".

كتاب بيان الشرع الباب الرابع عشر: ذكر من جامع عامدًا في نهار الصوم في شهر رمضان (٢٠/٢٠) (٢٨/الباب التاسع: في صيام المرأة)، ويقابله في بيان الشرع الباب الحادي والعشرون: في المرأة إذا عالجت مجيء المحيض أو قطعه(٢٠/١٩٥، ١٩٩،) وغيرها كثيرٌ جدًّا.

⁽١) يُراجع: قاموس الشريعة (٢٦/الباب السابع)، و(٢٧/الباب السادس)

ولإثبات هذه المقارنة أسوق مثالاً واحدًا على ذلك (١)، جاء في قاموس الشريعة: "مسألة: ومن جواب أبي علي إلى أبي مروان، وعن نخلٍ يوصى بما للفقراء والأقربين بحب فيها الصدقة إذا اجتمعت فيها الثمرة؟ فأما ما كان للفقراء فلا أقول في ذلك شيءٌ، وما أحبّ أن يتعرّض، وأما ما كان للأقربين فإن كان رجلٌ منهم تبلغ عليه الزكاة زكاة في ماله فالجزء ما أصيب من هذه الوصية أخذ من حصته إذا كان ممن عليه الزكاة.

⁽۱) اعتمد السعدي على منهج الطالبين في المقارنة في أجزاء الزكاة، وفي غيرها، واعتمد على كتاب المصنف في المقارنة في جزئي الصوم، فمن مقارناته مع منهج الطالبين: قاموس الشريعة (٢٥/الباب الخامس عشر (٢١١/١١) ٢١١، ١٢١١، ١٢١١، التاسع عشر (٢/١٧١، ١٣٦، ١٣٦)، والباب الخامس والعشرون (١٨٤/١٨)، و(٢٦/الباب الأوّل (١٩/٨٩)، (٢/٤٥)، والباب الخامس (١٩/٨٥)، والباب الخامس (١٩٦/١٨)، والباب الخامس (١٩٦/١٨)، والباب الثاني (١٩٦/١٩)، والباب الثانث (١٩٥/١٩)، والباب الثانث (١٩٥/١٩)، والباب الثالث عشر (١٩٤/١٩)، والباب الثالث عشر (١٩٤/١٩)، والباب التاسع والعشرون (١٩٤/١١)، والباب الثالث عشر (١٩٤/١٩)، والباب التاسع والعشرون (١٩٤/١١)، و(٢٩/الباب التاسع (٢١/١٢)، والباب التاسع (٢١/١٢١)، والباب التاسع (٢٤/١٢١)، والباب التاسع (٢٤/١٢١)، والباب البابع (٢٤/١٢١)، والباب الرابع عشر (٢٤/١٢)، والباب الثامن والعشرون (٢٢/١٢١)، والباب الرابع والثلاثون (٢٤/١٢١)، والباب الخامس والثلاثون (٢٢/١٢١)، والباب الخامي والأربعون (٢١/١٢١)، والباب الخامس والثلاثون (٢٢/١٢١)، والباب الخامس والثلاثون (٢٢/١٢١)، والباب الخامي والأربعون

ومن مقارناته مع كتاب المصنف: (۲۸/الباب الحادي عشر (۲۰۸/۲۰)، والباب الثالث عشر (۲۰۸/۲۰)، والباب السادس عشر (۲٤٤/۲۰)، و(۲۹/الباب الرابع (۷٥/۲۱)

قال المؤلِّف: في عبارة صاحب منهج الطالبين: فما كان للفقراء فلا زكاة فيه إذا لم يكن لفقراء مخصوصين، وما كان للأقربين فإن كان أحدٌ منهم تجب عليه الزكاة في ماله وفي نصيبه من هذه النخل أخذت من حصته الزكاة إذا كان من أهل الزكاة. رجع". (١)

لم تقتصر استفادة السعدي من كتابي المصنف ومنهج الطالبين على ضبط ما جاء في بيان الشرع، وإنما نقل عنهما في الكثير من المواضع، وهما من المراجع الأساسية التي يكاد أن يكون المؤلّف رجع إليها في أكثر أبواب كتابه.

سادسا: عند نقله عن كتب المخالفين للمذهب الإباضي؛ فإنه ينبّه القارئ إلى ذلك قبل نقله عنه أو بعده، فيقول: "فينظر في ذلك كلّه، ولا يؤخذ منه إلا ما وافق العدل والحقّ"(٢)، أو "فينظر فيه، ولا يؤخذ منه إلا ما صح عدله وصوابه"(٣)، أو "انقضى الذي من كتاب إحياء علوم الدّين؛ فينظر فيه، ولا يؤخذ منه إلا ما وافق الحقّ والصّواب بما لا شكّ فيه، ولا ارتياب، فإنه آثار قومنا، ولعلّ فيه شيئًا غير موافق لآثار أصحابنا"(٤)، ونحو ذلك من العبارات.

⁽١) يرًاجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٥/الباب السادس والعشرون (١٨٩/١٨) .

⁽٢) يراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٥/الباب التاسع عشر: فيما يجب على المشركين من الجزية، وما يؤخذ منهم كانوا أهل ذمةٍ أو حربٍ، من مجوسٍ أو يهودٍ أو نصارى)، و(٢٩/الباب التاسع، والباب الخامس عشر)، و(٣٢/الباب الحادي عشر)

⁽٣) قاموس الشريعة (١١/الباب الثالث والعشرون: في صلة الجيران والأرحام وحقوقهما، والباب السادس والعشرون: في حقوق الأبوين والولد، وحقوق المماليك لبعضهما بعض).

⁽٤) قاموس الشريعة (١٣/الباب الرابع: في كيفية خروج التّائب عن المظالم الماليّة من رُبع العادات من كتاب إحياء علوم الدين).

وقد ينبّه تنبيهًا عامًّا في الآخر؛ كما هو الحال في آخر الجزء السادس (في إثبات الوعد والوعيد، وذكر معنى ثبوت الإيمان بالتصديق بالجملة، وتفصيل وجوه الشرك من التفاق) من قاموس الشريعة؛ إذ يقول: "قال الفقير إلى الله جميّل بن خميس: ألّفتُ هذا الكتابَ مِن آثار المخالفين والأصحاب، وأنا ممّن لم يميّز بين الحائد منه عن طريق الحق والمستقيم، وبين الصحيح والسقيم، بل جعلتُه تذكرةً لي، ولِمَن شاء الله مِن المسلمين؛ فمن وقف عليه، أو على شيء منه، ممّا هو مخالف لآثار المحقين؛ فليرد عليه، أو يدمّره، مأجورا والسلام".

سابعا: قد لا يلتزم السعدي بالنقل الحرفي عن المصدر الذي رجع إليه في كتابه، فيعمد إلى الاختصار والحذف إذا رأى أنه لا حاجة إلى نقل جميع النص، والمصدر الذي رأيته تعامل معه بهذا الأسلوب هو كتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، فعند المقارنة بين نص قاموس الشريعة المنقول عن الإحياء مع نص الإحياء نفسه (۱)؛ نجد أنه حذف كثيرًا من النصوص والعبارات، وذلك لاعتباراتٍ عدّة، منها:

⁽۱) يرًاجع مثلاً: قاموس الشريعة (١/الباب الثاني عشر: في الحث على العمل بالعلم وتحذير العلماء عن حب الدنيا)، نقل فيه فصلاً في العلم من ربع العبادات من إحياء علوم الدين و(١١/الباب الثالث والعشرون: في صلة الجيران والأرحام وحقوقهما)، فقد نقل فصلاً كاملاً في حقوق الجوار من ربع العادات، و(١١/الباب السادس والعشرون: في حقوق الأبوين والولد، وحقوق المماليث لبعصهما بعض)، نقل فيه فصلاً كاملاً في حقوق الوالدين والولد وحقوق المملوك من ربع العادات، و(١١/الباب الثاني: كتاب مراتب الشبهات ومثاراتها، وتمييزها عن الحلال والحرام من ربع العادات من كتاب إحياء علوم الدين)، نقل فيه بابًا كاملاً في مراتب الشبهات ومثاراتها، وتمييزها عن الحلال والحرام من ربع العادات، و(١٣/الباب الرابع: في كيفية خروج التائب عن وتمييزها عن الحلال والحرام من ربع العادات، و(١٣/الباب الرابع: في كيفية خروج التائب عن

- (١) استغناؤه ببعض النصّ عن بعضه الآخر؛ طلبًا للاختصار.
- (٢) عدم موافقته على ما جاء في بعض النصوص؛ خاصّة إذا كان الأمر يتعلّق بالاعتقاد.
- (٣) عدم الحاجة إلى ذكر تفصيلاتٍ يرى أنّ كتابه لا يتسع لها أو لا يتناسب مع منهجه؛ كالحكم على حديثٍ أو سرد سنده ورواته، أو الإطالة في سرد القصص، أو الإحالة إلى مواضع أخرى من كتاب إحياء علوم الدين، ونحو ذلك.

المرحلة الثالثة: تبييض الكتاب

بعد فراغ المؤلّف من الزيادة على الأصل الذي اختاره لكتابه؛ عمد إلى تبييض ذلك، ويُلاحظ في هذه المرحلة الآتي:

أولاً: أنّ الزيادات المضافة مكتوبةٌ في مكانما الذي أراده لها المؤلِّف؛ سواء كان ذلك في ثنايا الباب أو في آخره.

ثانيًا: أنّ الباب متصلّ بما قبله بعد أن كان يُكتب سابقًا في صفحةٍ مستقلةٍ من أجل أن يتيسّر للمؤلّف زيادة المسائل في آخر الباب، ومعنى ذلك أنّ المؤلّف قد انتهى من وضع كتابه كما أراد له في البداية. (١)

ثالثًا: استعان المؤلِّف في هذه المرحلة بأقاربه وتلامذته في تبييض مادة الكتاب،

المطالم المائيّة من رُبع العادات من كتاب إحياء علوم الدين) نقل فيه بابًا كاملاً في كيفية حروح التّائب عن المظالم المائيّة من رُبع العادات من كتاب إحياء علوم الدين

⁽١) وإن كان المؤلِّف قد استمرّ لاحقًا في إضافة المسائل لكتابه.

واستعانة الشيخ جميّل بهم ليست محصورةً بهذه المرحلة فقط، فقد استعان بهم في نسخ كتاب بيان الشرع وغيره، وفي نسخ قاموس الشريعة بعد مراجعته وتنقيحه، فكانوا أكبر عونٍ له في تأليف قاموس الشريعة الذي يقع في تسعين جزءًا.

المرحلة الرابعة: مراجعة الكتاب وتنقيحه(١)

وهذه المرحلة قد لا يكون مرّت بما جميع أجزاء قاموس الشريعة؛ إذ المؤلّف في هذه المرحلة قام بتنقيح الكتاب، وضبط مسائله، كما قام مجدّدًا بإضافة مسائل على هوامش الكتاب، وهذه الزيادات جاءت في فترة متأخرة من بداية تأليف الكتاب بعد أن تداول النسّاخ قاموس الشريعة، ولهذا قد تجد بعض نسخ أجزاء قاموس الشريعة تخلو من هذه الزيادات، بينما توجد في بعضها الآخر، ويمكن تلخيص منهجية المؤلّف فيها بالآتي:

أولاً: استمرّت مرحلة تنقيح الكتاب ومراجعته إلى وفاة المؤلّف (٢)؛ إذ توجد العديد من أجزاء قاموس الشريعة منسوخةً ومصححةً بيد الشيخ جميّل في سنة ٢٧٧ هـ، وهذا يدلّ على مدى الجهد الذي بذله الشيخ جميّل في تأليف وتصحيح كتابه ليكون على درجةٍ عاليةٍ من الفائدة والدقة.

⁽١) اشتهر أنّ الشيخ السعدي قام بنسخ كتابه قاموس الشريعة ثلاث مرّات، وهذا أمرٌ واردٌ جدًّا مع هذه الزيادات والإضافات والتنقيحات من المؤلِّف على كتابه بعد تبييضه.

⁽٢) هذا التنقيح والمراجعة تشمل حذف المكرّر من المسائل، وشكل بعض المفردات، وكتابة تفسيرها من كتاب القاموس في الهامش، وتحرير ما سها الناسخ في ضبطه أو نقله من الكلمات أو المسائل، ونحو ذلك.

ثانيًا: اعتمد الشيخ جميّل على أسلوب الزيادة الذي مرّ في المرحلة الثانية، وهو أن يضيف الزيادة في هوامش الصفحات، فإن لم تكفِه أضاف قصاصات من الورق (ردّات) تشتمل على المسائل التي يريد إضافتها للباب.

ثالثا: يعود الشيخ جميّل مجدّدًا بعد الزيادة إلى تبييض الجزء، وساعده في ذلك تلامذته وأقاربه كما مرّ معنا.

مباحث متصلة بمنهج المؤلِّف في كتابه أولاً: ترتيب الكتاب

ذكر السعدي في مقدمة كتابه قاموس الشريعة أنه اعتمد على كتاب بيان الشرع كأصل يبني عليه كتابه، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل اعتمد السعدي بناءً على ذلك على ترتيب كتاب بيان الشرع الموضوعي؟ وهل اعتمد على ترتيب الأبواب الموجودة في كلّ جزء؟

قبل الإجابة على هذا السؤال أسوق هذا الجدول لبيان مضمون أجزاء الكتابين وترتيبها، وقد وضعت خطًا تحت موضوعات الأجزاء التي زاد عدد أجزائها في قاموس الشريعة عمّا في بيان الشرع، كما وضعت الموضوعات التي انفرد بها القاموس بين قوسين.

قاموس الشريعة	بيان الشرع	الجزء
في طلب العلم وفضله وفي شيءٍ	تعليم العلم والحتّ على طلبه وفي	١
من أصول الفقه	ذكر شيءٍ من أصول الفقه	
في الاجتهاد واختلاف الرأي	التوحيد وما يجوز من الصفات	۲
والفتيا والتقليد	وما لا يجوز	

في جواز المجادلة وفي المحكم	الولاية والبراءة	٣
والمتشابه والناسخ والمنسوخ وفي		
خلق القرآن وفي شيءٍ من ذكر		
القراءة		
في التوحيد	الأصول والسير	٤
في التكليف، والقضاء والقدر،	الزهد والتوبة وفضائل الأعمال	0
وفي الردّ على المجسّمة، وفي	والسنن	
الرؤية، والخلود، والصراط،		
والميزان، والشفاعة		
في الوعد والوعيد، وذكر معاني	النية، ومسائل في السفر، وراكب	٦
ثبوت الإيمان بالتصديق بالجملة،	البحر، وأحكام الجبابرة،	
وتفصيل وجوه الشرك من	والطيب، والأدوية، وأحكام	
النفاق، وذكر القول في البعث	ذلك	
والحساب وعذاب القبر، وذنوب		
الأنبياء، وذكر شيءٍ من أحوال		
الجنّ والسحر، وفي نطق		
الجمادات وتسبيحها، والقول في		
المعراج واللوح المحفوظ ويأجوج		
ومأجوج والأعراف		
فيما يسع جهله وما لا يسع	الطهارات	٧
جهله وما تقوم حجته من جهة		
السمع والعقل		

في ذكر الفرق بين الاستحلال	المياه، وفرائض الوضوء وسننه،	٨
والتحريم، والأمر بالمعروف	وما ينقضه	
والنهي عن المنكر، ومعرفة		
أحداث المحدثين، ومن يتولى		
ببصر نفسه، والولاية للأئمة،		
وذكر معنى صحة الشهرة، وفي		
ولاية الأطفال والمجانين، وفي		
ولاية وبراءة من نطق القرآن		
بذكرهم، والقول في السعيد		
والشقي، ومن تقبل رفيعته في		
الفتيا والولاية والبراءة، وفي		
الشهادات، وأحكام الدور، وفي		
الموافقة، وذكر أسماء بعض		
العلماء وبلدانهم		
في الولاية والبراءة والوقوف،	الغسل من الجنابة، والتيمّم	٩
والقذف والاستتابة، وولاية		
المقصر والمتهاون بشيءٍ من سنن		
الإسلام، وفي اختلاف الوليين،		
وفي الحدث الواقع بعمان في أمر		
الصلت بن مالك		
في التوبة وصغائر الذنوب	الصلاة وفرائضها وسننها	١.
وكفّارها وفي شيءٍ من علم		

الحقيقة والزهد		
في السنن والآداب	حدود الصلاة، والأذان،	11
	والإقامة، والتوجيه	
في النيات	ما ينقض الصلاة وما لا ينقضها	١٢
في عطايا الجبابرة وهداياهم،	صلاة الجماعة ومن يجوز خلفه	14
وتمييز الشبهات عن الحلال	الصلاة	
والحرام، وفي خلاص الجابي،		
وكيفية خروج التائب عن المظالم		
المالية، وفي التقية، وفي أحكام		
معونة الجبابرة، وصفة تسليم		
الخراج إليهم، وفي المندوحة		
والمعاريض، وفي ركوب البحر		
وجواز رمي أمتعة الناس من		
المركب		
في الطهارات	ركعتا الفجر، والوتر، وصلاة	١٤
	السفر، والمريض	
في الغسل من الجنابة	صلاة الجمعة، والعيدين،	0
	والنوافل، والقيام في شهر رمضان	
في الوضوء	غسل الميت وتكفينه وحمله	17
	والصلاة عليه ودفنه	
في الأمواه والتيمم	الزكاة	١٧
في الصلاة وفرائضها وسننها	فيما تحب فيه الزكاة وما لا تحب	١٨

	فيه	
في الأذان والإقامة وجميع أركان	إخراج الزكاة وتسليمها إلى أهلها	١٩
الصلاة		
فيما ينقض الصلاة وما لا	الصيام	۲.
ينقضها		
في صلاة الجماعة	ما ينقض الصيام وما لا ينقضه	71
في صلاة الوتر وركعتي الفجر	من يجب عليه الحجّ ومن لا	**
وصلاة السفر والمريض والسفينة	يجب، وفي الإجرة	
والمسايفة		
في صلاة الجمعة والعيدين	فرائض الحجّ وسننه	74
والتراويح والنوافل		
في الجنائز	الحجّ، والجزاء في الصيد والشجر	7 £
في معرفة الزكاة، وفي زكاة الثمار	النذور والاعتكاف	70
والكنوز		
في زكاة النقود والمواشي	الأيمان وأحكامها	77
في إنفاذ الركاة	الذبائح والصيد والأشربة	77
في الصيام وما ينقضه	أخبار القضاة والأئمة والتثبت في	٧٧
	الأحكام	
في الإفطار في رمضان وبدله،	الأمر بالمعروف والنهي عن	79
وفي فطرة الأبدان	المنكر	
في الحجّ والاستطاعة والزيارة	الدعاوي وأحكامها	٣.
والحجّ عن الغير		

في الحجّ وفرائضه وسننه، والدلالة	الشهادات من تجوز شهادته ومن	٣١
على مناسكه	لا تجوز	
في الجزاء والصيد والهدي	الشهادات على الأشياء وأحكام	٣٢
والأضاحي	ذلك	
في النذور والاعتكاف	الأيمان والوكالات وأحكامها	44
والكفّارات		
في الأيمان وأنواعها	إنفاذ الحكم	45
في الذبائح والأشربة	الديون والحوالة والضمانة	40
	والكفالة	
في القضاة والولاة	أحكام المضار والجنايات	47
	والأحداث	
في الأمر بالمعروف، والنهي عن	المساجد والصوافي والرموم	٣٧
المنكر	والمباحات	
في الدعاوي والأحكام	الشفع	٣٨
في الشهادات فيمن تحوز شهادته	الأنحار والسواقي والحدود والطرق	49
ومن لا تجوز	والبناء والمفاسلة والزروع والأسمدة	
في الشهادات على الأشياء	عمل الأموال والإجارات	٤٠
وأحكام الشهادات	والعمال	
في الأيمان والوكالات	القسم وأحكامه	٤١
في إنفاذ الحكم	أصناف البيوع، والصرف،	٤٢
	والقرض، والربا	
في الديون والحوالة والضمانة	بيع الأصول والعروض والحيوان	٤٣

والكفالة		
في أحكام المضارّ والأحداث وفي	العيوب والإقالة والثقة	٤٤
إفساد الدوابّ		
في المساجد وبنائها وحكم أموالها	السلف والتجارة والمضاربة	٤٥
وما يجوز من ذلك	والرهن	
في القعادة لأموال المساجد	العتق وأحكامه	۲
والقرض منها وأكل الوقوفات		
من الفطرة وغيرها في المساجد،		
وفي الوكالات لها		
في الرموم والصوافي، وفي إحياء	من يجوز تزويجه ومن لا يجوز،	٤٧
الموات من الأرض وأشجارها،	والرضاع	
والمدارس وأحكامها، وبناء		
المحاصن وما جاء فيها		_
في الشُّفَع	الأكفاء والأولياء وتزويج الأعمى	٤٨
	والمريض والمجنون والصبيان وما	
	يردّ به التزويج من العيوب والمتعة	
في الأنهار والآبار وأحكام	صدقات النساء	٤٩
السواقي		
في قياس النخيل والأشجار، وفي	حقّ الزوجين	٥.
الطرق وأحكامها والأحداث		
والمضار، والمباناة والمفاسلة		
في الإجارات والأكرية	الطلاق	01

في القسم	البرآن والخلع والإيلاء والظهار	07
في الربا وغير ذلك من البيوع،	العدد والمواعدة والرد	70
والصرف، والقرض		
في بيع الأصول، والطنا، وفي بيع	أحكام الحيض والاستحاضة	0 8
العبيد والحيوان	والنفاس	
فيما يرد به البيع من العيوب،	المماليك وتزويجهم وغير ذلك من	0
وفي الإقالة	أحكامهم	
في السلف والسلم والمضاربة	لحوق الولد، وأحكام الولد	0
والرهن	والوالد وفي الانتزاع	
(في بيع الخيار)	اليتيم والمجنون واللقيط والأعمى	٥٧
	والأصم	
في العتق	الإقرار والعطية والعمري والسكني	0 \
	وأحكام ذلك	
في النكاح، فيمن يجوز تزويجه	ألفاظ الوصايا وما يثبت من	09
في النكاح، فيمن يجوز تزويجه ومن لا يجوز	الفاظ الوصايا وما يثبت من ذلك وما لا يثبت	9
_		7.
ومن لا يجوز	ذلك وما لا يثبت	
ومن لا يجوز	ذلك وما لا يثبت الوصايا بالواجبات وبالأصول	
ومن لا يجوز في الأكفاء وتزويج الصبيان	ذلك وما لا يثبت الوصايا بالواجبات وبالأصول والعروض والحيوان	²⁰ [0
ومن لا يجوز في الأكفاء وتزويج الصبيان فيما يرد به التزويج من العيوب،	ذلك وما لا يثبت الوصايا بالواجبات وبالأصول والعروض والحيوان الوصايا للأجنبيين والفقراء	²⁰ [0
ومن لا يجوز في الأكفاء وتزويج الصبيان فيما يرد به التزويج من العيوب، وفي السبايا، والمتعة، والمطلقة	ذلك وما لا يثبت الوصايا بالواجبات وبالأصول والعروض والحيوان الوصايا للأجنبيين والفقراء	٠, ٠
ومن لا يجوز في الأكفاء وتزويج الصبيان فيما يرد به التزويج من العيوب، وفي السبايا، والمتعة، والمطلقة ثلاثًا	ذلك وما لا يثبت الوصايا بالواجبات وبالأصول والعروض والحيوان الوصايا للأجنبيين والفقراء والأقربين	٧.

ذلك من النفقة والكسوة		
والسكني، وذكر الجماع		
في الطلاق وأحكامه	الأمانة والوديعة والعارية واللقطة	٦٤
	والسرقة والغصب	
في الطلاق أيضًا	الضمانات والتعارف	70
	والاستحلال	
في الخلع، والبرآن، والإيلاء،	القتل والعاقلة والقسامة	7
والظهار		
في العِدد والمواعدة والردّ	الجروح والديات والأروش	7
	والقصاص	
في الحيض والنفاس	الإمامة	\ 7
في المماليك وتزويجهم	الأئمة والقضاة وعزلهم وكتبهم	79
	وحكمهم	
في أحكام الوالد والولد	محاربة البغاة من أهل القبلة	٧.
	والراصدين في الطريق وأحكام	
	ذلك	
في اليتيم، والمفقود، والغائب،	محاربة أهل الشرك وأحكام ذلك	٧١
واللقيط، والمنبوذ، والأعجم،		
والمجنون، والأعمى وأحكامه		
في الإقرار، والعطية، والعمري،	الحدود وأحكامها	٧٢
والرقبا، والمنحة		
في الوصايا، وما يثبت منها وما	-	٧٣

لا يثبت		
في الوصايا بالواجبات،	-	٧٤
والأصول، والغلات		
في الوصايا للفقراء والأقربين	-	٧٥
في إنفاذ الوصايا	-	٧٦
(في الصكوك، وما يثبت منها	-	٧٧
وما لا يثبت، والوصايا)		
في المواريث	-	٧٨
في ميراث الجنس، والمماليك،	-	٧٩
والمطلقات، والمشركين، والإقرار		
بوارث، وفي الغرقى والهدمي		
والخنثى		
في الأمانة، والوديعة، وفي	-	۸٠
الضمانات من الغصب،		
والسرقة، وفي أحكام اللقطات		
في الضمانات	-	۸١
في شيءٍ من الضمانات والوصايا	-	٨٢
بحا وأحكام البلدان المغصوبة		
في الضمانات، والتعارف،	-	۸۳
والاستحلال		
في الدماء، والقتل، والعاقلة،	-	٨٤
والقسامة	i	

في الديات والأروش	-	٨٥
في الإمامة	-	٨٦
(في الملل والنحل، والقضاة	-	۸٧
والولاة)		
في الجهاد في سبيل الله	-	٨٨
في جهاد البغاة والمشركين، وفي	-	٨9
الغنائم		
في الحدود وأحكامها	-	٩.

بالنظر إلى موضوعات الكتابين والمقارنة بينهما نجد أنّ السعدي اعتمد على ترتيب كتاب بيان الشرع الموضوعي إلا أنه استطرد في بعض الموضوعات؛ خاصة في

موضوعات الأجزاء الأولى، وهي في العلم، والاجتهاد، والعقائد، والآداب، وأضاف موضوعاتٍ لم يتعرّض لها صاحب بيان الشرع، أو أنّه تعرّض لها باختصار. وهكذا بالنسبة للأبواب؛ فإنه لم يعتمد أبوابه دائمًا كما هي، حيث إنه قد مد مد المائن أمائية من الأمال () من المائن أمائية من الأمال () من المائن أمائية من المائية الأمال () من المائن أمائية من المائية ا

يستحدث المؤلِّف أبوابًا غير موجودةٍ في الأصل (١)، وقد يعيد صياغة بعض الأبواب؛ لكونه دمج بعض الأبواب ببعضها، أو لكونه أضاف مسائل ذات مضمون جديد على مضمون الباب، وقد يخالف في ترتيب الأبواب، فيقدّم ويؤخِّر.

ولبيان ذلك وتوضيحه أسوق هنا أصول أبواب عشرة أجزاء من قاموس الشريعة (من ج٥٧ إلى ج٤٣) مقارنةً بأبواب الأجزاء التي تقابلها من كتاب بيان الشرع (من ج١٧ إلى ج٢٧)، ثم أعقب ذلك بالملاحظات والاستنتاجات:

الجزء الخامس والعشرون من قاموس الشريعة:

الباب الأول: يتضمن الباب الأول والثاني والثالث من (ج١٧) من بيان الشرع. الباب الثاني: يتضمن الباب التاسع عشر من (ج١٧) الباب الثالث: يتضمن الباب الخامس، والسادس، والسابع من (ج١٧) الباب الرابع: يتضمن البابين الثامن والتاسع من (ج١٧) الباب الخامس: يتضمن الباب العاشر من (ج١٧) الباب الخامس: يتضمن الباب العاشر من (ج١٧)

⁽۱) يبدو لي أن السعدي أضاف أكثر هذه الأبواب في مراحل الزيادة على بيان الشرع، اللهم إلا إن كان قد اعتمد كتابًا غير بيان الشرع، فإنه يأتي بأبوابٍ توافق الأصل الذي اعتمد عليه، ومن ذلك أبواب صدقات النعم من الجزء السادس والعشرين؛ حيث اعتمد على كتاب شرح لطائف الحكم للشيخ المحقق سيعد بن خلفان الخليلي.

الباب السابع: يتضمن الباب الثالث عشر من (ج١٧)

الباب الثامن: يتضمن الباب الرابع عشر من (ج١٧)

الباب التاسع: يتضمن البابين الخامس عشر والسادس عشر من (ج١٧)

الباب العاشر: يتضمن الباب السابع عشر من (ج١٧)

الباب الحادي عشر: يتضمن الباب الرابع والأربعين من (ج١٧)

الباب الثاني عشر: يتضمن الباب الخامس والأربعين من (ج١٧)

الباب الثالث عشر: يتضمن الباب الحادي والعشرين، والثاني والعشرين، والباب الأربعين، والباب الثالث والعشرين من (ج١٧)

الباب الرابع عشر: يتضمن البابين الرابع والعشرين، والخامس والعشرين من (ج١٧)، والباب السابع عشر من (ج١٨)

الباب الخامس عشر: يتضمن جوابات الفقهاء المتأخرين.

الباب السادس عشر: يتضمن الباب الرابع والثلاثين من (ج٩)

الباب السابع عشر: يتضمن الباب السادس والعشرين من (ج١٧)

الباب الثامن عشر: يتضمن الباب السابع والعشرين، والتاسع والعشرين، والثامن والعشرين، والخادي والثلاثين، والثلاثين من (ج١٧)

الباب التاسع عشر: يتضمن الباب الثاني والثلاثين، والرابع والثلاثين، والخامس والثلاثين من (ج١٧)، والباب الثاني والعشرين، والثالث والعشرين، والسابع والعشرين من (ج١٨)

الباب العشرون: يتضمن الباب السابع والثلاثين، والثامن والثلاثين، والثاني والثاني والثاني والثاني والثاني والثاني والأربعين من (ج١٧)

الباب الحادي والعشرون: يتضمن الباب الخمسين من (ج١٧) الباب الثاني والعشرون: يتضمن الباب الثالث والأربعين من (ج١٧)

الباب الثالث والعشرون: يتضمن الباب الحادي والأربعين، والسابع والأربعين،

والتاسع والأربعين من (ج١٧)

الباب الرابع والعشرون: يتضمن الباب الحادي والخمسين، والثاني والخمسين، والثاني والخمسين، ومسألتين من الباب الثالث والخمسين من (ج١٨)

الباب الخامس والعشرون: يتضمن الباب الثالث والخمسين من (ج١٨) الباب السادس والعشرون: يتضمن مسائل من كتاب الزكاة لأبي نبهان.

الجزء السادس والعشرون من قاموس الشريعة:

الباب الأوّل: يتضمن الباب الأول، والثاني، والثالث من (ج١٨)، والباب الثاني عشر من (ج١٨)

الباب الثاني: يتضمن الباب الرابع، والخامس، والثامن من (ج١٨)

الباب الثالث: يتضمن الباب التاسع، والعشرين، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر، والسادس عشر من (ج١٨)

الباب الرابع: يتضمن الباب الثالث عشر من (ج١٨)، والباب السادس والثلاثون، والسادس والأربعون من (ج١١)، والباب الثامن عشر، والخامس عشر من (ج١٨)

الباب الخامس: يتضمن الباب الرابع والخمسين من (ج١٨)

الباب السادس: يتضمن الباب الرابع من (ج۱۷)، والباب التاسع عشر من (ج۱۸)

الباب السابع: يتضمن الباب الرابع عشر من (ج١٨)

الباب الثامن: استحدثه بالاعتماد على جوابات المتأخرين، ويبدو أنه من تأليف أبي نبهان.

الباب التاسع (١): يتضمن مسائل من الباب الرابع والثلاثين، والحادي والثلاثين، والحادي والثلاثين، والحادي والأربعين من (ج١٨)

الباب العاشر: يتضمن الباب الخامس والأربعين، والثالث والثلاثين من (ج٨١)، ثم مسائل من الباب الحادي والأربعين من (ج٨١)، والباب الأربعون، والتاسع والثلاثون من (ج٨١)

الباب الحادي عشر: يتضمن الباب الثالث والأربعين من (ج١٨)

البابان الثاني عشر والتالث عشر: يتضمن الباب الثامن والعشرين، والرابع والأربعين، والسابع والأربعين، ومسألةً من الباب الخامس والثلاثين، والثامن والأربعين، والثلاثين، والتلاثين، والتاسع والعشرين من (ج١٨)، والمسألة الأولى من الباب الرابع من (ج١٧)

الباب الرابع عشر: يتضمن الباب الثامن والثلاثين من (ج١٨)

الباب الخامس عشر: يتضمن البابين السادس والثلاثين، والثاني والأربعين من (ج٨٨)

الباب السادس عشر: يتضمن مسألتين من الباب الخمسين من (ج١٨) الباب السابع عشر: يتضمن الباب السابع والثلاثين من (ج١٨)

⁽۱) بدءًا من الباب التاسع إلى آخر هذا الجزء اعتمد المؤلّف على كتاب شرح لطائف الحكم للشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، ونقل عنه كثيرًا، ولا يبعد عندي أنه اعتمد على كتاب الخليلي ابتداءً عند تأليفه هذا الجزء فيما يتعلّق بصدقات النعم، وقبل أن يضيف إلى الكتاب الزيادات اللاحقة.

الجزء السابع والعشرون من قاموس الشريعة:

الباب الأول^(۱): ليس أصله من بيان الشرع، وإنما استحدثه المؤلِّف، ولم يصرّح فيه بمصادره.

الباب الثاني: يتضمن الباب الأول، والثاني، ومسألة من الباب الثالث، والباب الرابع من (ج٩١)

الباب الثالث: يتضمن البابين الثامن والسابع من (ج٩)

الباب الرابع: يتضمن الباب السادس من (ج۱۹)، والباب السادس والخمسين، والثامن والخمسين، والخمسين، والخمسين، والسابع والخمسين من (ج١٨)

الباب الخامس: يتضمن الباب التاسع من (ج٩)

الباب السادس: يتضمن الباب الثاني عشر من (ج٩)

الباب السابع: يتضمن الباب الثامن عشر، ومسألتين من آخر الباب الثالث والعشرين، والرابع والعشرين، والتاسع عشر، والعشرين، والحادي والعشرين، والعشرين، ومسألتين أخريين من الثالث والعشرين من (ج٩١)

الباب الثامن: يتضمن البابين الثالث والعشرين، والخامس عشر من (ج ١٩) الباب التاسع: يتضمن البابين الرابع عشر، والثالث والأربعين من (ج ١٩) الباب العاشر: يتضمن الباب الثالث عشر، ومسائل من الباب الرابع والعشرين من (ج ١٩)

الباب الحادي عشر: يتضمن الباب التاسع والثلاثين من (ج١٩) الباب الثاني عشر: يتضمن الباب الثامن عشر من (ج١٧)

⁽١) هذا الباب فيما لمؤدّي الزّكاة من الثواب وعلى من تركها، وهو مما أضافه السعدي إلى كتابه لاحقًا.

الباب الثالث عشر: يتضمن الباب الثامن والعشرين من (ج ١٩)
الباب الرابع عشر: يتضمن البابين الأربعين، والثلاثين من (ج ١٩)
الباب الخامس عشر: يتضمن الباب الخامس والعشرين، والسادس والعشرين، ومسألة من آخر الباب الثامن عشر من (ج ١٩)

الباب السادس عشر: يتضمن الباب السابع والعشرين من (ج ١٩)
الباب السابع عشر: يتضمن الباب الحادي والثلاثين من (ج ١٩)
الباب الثامن عشر: يتضمن الباب الثالث والثلاثين من (ج ١٩)
الباب التاسع عشر: يتضمن الباب الرابع والأربعين من (ج ١٩)
الباب العشرون: يتضمن الباب السادس والثلاثين من (ج ١٩)
الباب الحادي والعشرون: يتضمن الباب التاسع والعشرين من (ج ١٩)
الباب الثاني والعشرون: يتضمن الباب السابع عشر من (ج ١٩)
الباب الثالث والعشرون: يتضمن الباب الحادي والخمسين من (ج ١٩)
الباب الثالث والعشرون: يتضمن الباب الحادي والخمسين من (ج ١٩)
الباب الرابع والعشرون: يتضمن البابين السابع والثلاثين، والثامن والثلاثين من (ج ١٩)

الباب الخامس والعشرون: يتضمن الباب الخمسين من (ج ١٩)
الباب السادس والعشرون: يتضمن الباب الحادي والأربعين من (ج ١٩)
الباب السابع والعشرون: يتضمن الباب السادس والأربعين من (ج ١٩)
الباب الثامن والعشرون: يتضمن الباب الرابع والخمسين، والسابع والأربعين،
والثامن والأربعين، والتاسع والأربعين من (ج ١٩)

الباب التاسع والعشرون: يتضمن البابين الخامس والخمسين، والسادس والخمسين من (ج١٩)

الباب الثلاثون: يتضمن الباب الثاني والخمسين من (ج ١٩)
الباب الحادي والثلاثون: يتضمن الباب الثالث والخمسين من (ج ١٩)
الباب الثاني والثلاثون(١): استحدثه المؤلّف من منهج الطالبين وغيره.
الباب الثالث والثلاثون: يتضمن الباب السابع والخمسين من (ج ١٩)
الباب الرابع والثلاثون: يتضمن الباب الثامن والخمسين من (ج ١٩)
الباب الحامس والثلاثون: يتضمن الباب الثامن والخمسين، والستين، والحادي والستين من (ج ١٩)

الجزء الثامن والعشرون من قاموس الشريعة:

الباب الأول: يتضمن البابين الأول والثاني من (ج٠٢)
الباب الثاني: يتضمن الباب الثالث من (ج٠٢)
الباب الثالث: يتضمن الباب العاشر من (ج٠٢)
الباب الرابع: يتضمن الباب الحادي عشر من (ج٠٢)
الباب الحامس: يتضمن الباب الرابع عشر من (ج٠٢)
الباب الحامس: يتضمن مسائل من الباب الرابع عشر من (ج٠٢)
الباب السادس: يتضمن مسائل من الباب الرابع عشر من (ج٠٢)
الباب السابع: يتضمن الباب الخامس عشر، والسادس عشر، والسابع عشر من (ج٠٢)

الباب الثامن: يتضمن الباب الثامن عشر من (ج٠٢) الباب التاسع: يتضمن الباب الحادي والعشرين من (ج٠٠) الباب العاشر: يتضمن الباب الخامس والعشرين من (ج٠٠)

.

⁽١) هذا الباب في المرخّص عن المسلمين في أمر الزكاة، وهو مما أضافه السعدي إلى كتابه لاحقًا.

الباب الحادي عشر: يتضمن الباب الرابع والعشرين من (ج٠٠) الباب الثاني عشر: يتضمن الباب الثامن من (ج٠٢) الباب الثالث عشر: يتضمن الباب الثاني والعشرين من (ج٠٠) الباب الرابع عشر: يتضمن الباب الثامن والعشرين من (ج٠٠) الباب الخامس عشر: يتضمن الباب السادس والعشرين من (ج٠٠) الباب السادس عشر: يتضمن البابين السابع والعشرين والتاسع والعشرين من (Y·=)

> الباب السابع عشر: يتضمن مسائل من الباب الأول من (ج٢١) الباب الثامن عشر: يتضمن مسائل من الباب الأول من (ج١١)

الباب التاسع عشر: استحدثه المؤلِّف، اعتمد فيه على كتاب الصوم لأبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي

الجزء التاسع والعشرون من قاموس الشريعة:

الباب الأوّل: يتضمن الباب الأول من (ج٢١)، ومسألتين من الباب الثالث عشر من (ج۲۰)

الباب الثاني: يتضمن الباب الثالث، ومسائل من الباب الأول من (ج٢١) الباب الثالث: يتضمن الباب الرابع من (ج١٦) الباب الرابع: يتضمن الباب الثاني من (ج٢١)

الباب الخامس: يتضمن الباب الخامس، والسابع عشر، والثامن عشر من (ج۲۱)

الباب السادس: يتضمن مسائل من الباب السابع عشر من (ج٢١) الباب السابع: يتضمن مسائل من الباب الخامس عشر، والباب السابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، والحادي عشر، ومسألتين من الباب السادس عشر من (ج٢١) الباب الثامن: يتضمن مسائل من الباب الحادي عشر، والباب الرابع عشر من (ج٢١)

الباب التاسع: يتضمن مسائل من الباب الخامس عشر، ومسألة من الباب الأوّل من (ج٢١)

الباب العاشر: يتضمن مسائل من الباب التامن عشر من (ج١١)

الباب الحادي عشر: استحدثه المؤلِّف بالاعتماد على كتاب الصوم لأبي نبهان.

الباب الثاني عشر: يتضمن البابين الخامس عشر، والسادس عشر من (ج٢١)

الباب الثالث عشر: يتضمن مسائل من الباب الخامس عشر من (ج٢١)

الباب الرابع عشر: يتضمن مسائل من الباب الخامس عشر من (ج١٦)

الباب الخامس عشر: يتضمن مسائل من الباب السابع، ومسائل من الباب الثامن، ومسائل من الباب العاشر من (ج٢١)

الباب السادس عشر: يتضمن الباب الثاني عشر من (ج٠٠)

الباب السابع عشر: استحدثه المؤلف بالاعتماد على آثار المتأخرين.

الباب الثامن عشر: يتضمن مسألة من الباب الحادي والعشرين، والباب الثالث والعشرين من (ج٢١)

الباب التاسع عشر: يتضمن مسائل من الباب الثالث والعشرين، والباب التاسع عشر، والعشرين، ومسائل من الباب الحادي والعشرين من (ج٢١)

الباب العشرون: يتضمن مسألة من الباب العشرين، ومسألة من الباب الحادي والعشرين، ومسألة من الباب الثامن والعشرين من (ج٢١)

الباب الحادي والعشرون: يتضمن الباب الحادي والعشرين، ومسألة من الباب الثالث والعشرين من (ج٢١)

الباب الثاني والعشرون: يتضمن مسائل من الباب الثالث والعشرين من (ج٢١) الباب الثالث والعشرين، ومسائل من الباب الثالث والعشرين، ومسائل من الباب الخامس والعشرين من (ج٢١)

الباب الرابع والعشرون: يتضمن الباب الرابع والعشرين، ومسألة من الباب السابع والعشرين من (ج٢١)

الباب الخامس والعشرون: يتضمن الباب السادس والعشرين من (ج ٢١)

الباب السادس والعشرون: يتضمن مسائل من الباب السادس والعشرين من (ج۲۱)

الباب السابع والعشرون: يتضمن الباب السابع والعشرين من (ج١٦)

الباب الثامن والعشرون: يتضمن مسائل من الباب الثامن والعشرين من (ج٢١)

الباب التاسع والعشرون: يتضمن مسائل من الباب الثامن والعشرين من (ج۲۱)

الباب الثلاثون: يتضمن الباب التاسع والعشرين من (ج١٦)

الباب الحادي والثلاثون: استحدثه المؤلِّف بالاعتماد على آثار أبي نبهان في زكاة الفطر.

الجزء الثلاثون من قاموس الشريعة:

الباب الأول: يتضمن الباب الأول، والثالث، والرابع، والخامس من (ج٢٢)، ومسائل من (ج٢٢)، والباب الثامن من (ج٢٤)

الباب الثاني: يتضمن الباب السابع من (ج٢٤)

الباب الثالث: يتضمن الباب الثالث من (ج٢٤)

الباب الرابع: يتضمن الباب الرابع من (ج٢٤)، ومسألة من الباب الخامس من (ج٢٤)

الباب الخامس: يتضمن الباب الخامس من (ج٢٤)

الباب السادس: يتضمن مسائل من الباب السادس من (ج٢٤)

الباب السابع: يتضمن الباب السادس من (ج٢٢)، والتاسع عشر من (ج٢٢) الباب الثامن: يتضمن الباب الثاني من (ج٢٤)

الباب التاسع: يتضمن الباب الثامن من (ج٢٤)، والسابع والسبعين من (ج٢٣)

الباب العاشر: يتضمن مسائل من الباب السادس من (ج٢٢)، والباب الثاني عشر، والحادي عشر، ومسألة من الثالث عشر، والباب العاشر، والحامس عشر، والرابع عشر، والسادس عشر من (ج٢٤)

الباب الحادي عشر: يتضمن الباب السابع من (٢٢)

الباب الثاني عشر: يتضمن مسألتين من الباب التاسع، والباب العاشر من (ج٢٢)

الباب الثالث عشر: يتضمن البابين الحادي عشر، والثاني عشر من (ج٢٦) الباب الرابع عشر، والخالث عشر، والخامس عشر، والثالث عشر، والخامس عشر، ومسألة من الباب الرابع عشر من (ج٢٢)

الباب الخامس عشر: يتضمن الباب الرابع عشر من (ج٢٢)

الباب السادس عشر: يتضمن الباب السادس والعشرين من (ج٢٢)

الباب السابع عشر: يتضمن الباب الرابع وعشرين، والخامس والعشرين، ومسائل من السادس والعشرين من (ج٢٢)

الباب الثامن عشر: يتضمن الباب السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر، والعشرين، والحادي والعشرين من (ج٢٤)

الباب التاسع عشر: يتضمن مسائل من الباب التاسع من (ج٢٤) الباب العشرون: يتضمن الباب الثالث والعشرين من (ج٢٢)

الباب الحادي والعشرون: يتضمن الباب الثلاثين، والباب الحادي والثلاثين، ومسائل من الباب السابع والعشرين من (ج٢٢)

الباب الثاني والعشرون: يتضمن السابع والعشرين، والثامن والعشرين من (ج٢٢)

الباب الثالث والعشرون: يتضمن الباب الثاني والثلاثين، والثالث والثلاثين، والثلاثين، والخامس والثلاثين من (ج٢٢)

الباب الرابع والعشرون: يتضمن الباب العشرين، والحادي والعشرين من (ج٢٣) الجزء الحادي والثلاثون من قاموس الشريعة:

الباب الأول: يتضمن الباب الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس، والسادس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر من (ج٣٣)

الباب الثاني: استحدثه بالاعتماد على كتاب الحجّ لأبي نبهان.

الباب الثالث: استحدثه أيضًا بالاعتماد على كتاب الحجّ لأبي نبهان.

الباب الرابع: استحدثه أيضًا بالاعتماد على كتاب الحجّ لأبي نبهان.

الباب الخامس: يتضمن الباب التاسع والعشرين، والثلاثين، والسادس والثلاثين، والسادس والثلاثين، والسابع والثلاثين من (ج٢٢)

الباب السادس: يتضمن مسائل من الباب الثالث والثلاثين، ومسائل من الباب السابع والعشرين، ومسائل من الباب الثامن والعشرين من (ج٢٢)

الباب السابع: يتضمن البابين الثامن والثلاثين، والتاسع والثلاثين من (٢٢) الباب الثامن: يتضمن مسائل من الباب الثامن والعشرين، والباب الثاني والعشرين، والرابع والعشرين من (٢٣٠)

الباب التاسع: يتضمن الباب التاسع والثلاثين، والأربعين، والحادي والأربعين من (ج٢٣)

الباب العاشر: يتضمن الباب الثلاثين، والحادي والثلاثين من (ج٢٣)

الباب الحادي عشر: يتضمن مسائل من الخامس والستين، والتاسع والسبعين من (ج٢٣)

الباب الثاني عشر: يتضمن الباب الثالث والسبعين، والحادي والسبعين، والثاني والسبعين من (ج ٢٣)

البابان الثالث عشر والرابع عشر: يتضمن الباب الثاني والثلاثين، والرابع والثلاثين، والناس والثلاثين، والثلاثين، والشامن والثلاثين، والسابع والثلاثين، والباب الثالث والأربعين، والرابع والثلاثين، والباب الثالث والأربعين، والرابع والأربعين، والسابع والأربعين، والسابع والأربعين، ومسألة من والخدي والخمسين من (ج٢٣)

الباب الخامس عشر: يتضمن الباب الثامن والأربعين من (ج٣٣)

الباب السادس عشر: يتضمن الباب الحادي والخمسين، والتاسع والأربعين، والثاني والخمسين، والخمسين، والثالث والخمسين من (ج٢٣)

الباب السابع عشر: يتضمن الباب الخامس والخمسين، والتاسع والخمسين، والسابع والخمسين، والثامن والخمسين من (ج٢٣)

الباب الثامن عشر: يتضمن الباب الستين، والحادي والستين، والثاني والستين، والثاني والستين، والثانث والستين من (ج٣٣)

الباب التاسع عشر: يتضمن الباب الثاني والعشرين، والخامس والعشرين، والسادس والعشرين، والتاسع والعشرين، والتاسع والعشرين، والتاسع والعشرين، والتاسع والعشرين، والتاسع والعشرين، والثلاثين من (ج٣٣)

الباب العشرون: يتضمن الباب السادس والستين، والرابع والستين، ومسألة من الباب الخامس والستين، والسابع والستين، والثامن والستين من (ج٢٣)

الباب الحادي والعشرون: يتضمن الباب الثامن والسبعين، ومسألة من الباب التاسع والسبعين، ومسألة من الباب السادس والسبعين من (ج٣٣)

الباب الثاني والعشرون: يتضمن الباب الرابع والسبعين، والخامس والسبعين، والخامس والسبعين، والتاسع والسبعين من (ج٢٣)

الباب الثالث والعشرون: يتضمن الباب الرابع والثمانين، والخامس والثمانين، والسادس والثمانين، والثمانين، والثمانين، والثمانين، والثمانين، والثمانين، والثمانين، والثمانين، والتمانين، والثمانين، والتمانين، والتمان

الباب الرابع والعشرون: يتضمن البابين الحادي والثمانين، والثمانين من (ج٣٣) الباب الخامس والعشرون: يتضمن الثاني والثمانين، والثالث والثمانين من (ج٣٣)

الباب السادس والعشرون: يتضمن السابع عشر من (ج٢٣) الباب السابع والعشرون: يتضمن الباب التاسع عشر من (ج٢٣) الجزء الثاني والثلاثون من قاموس الشريعة:

الباب الأول: يتضمن الباب العشرين من (ج٢٤) الباب الثاني: اعتمد فيه على كتاب الحج لأبي نبهان الباب الثالث: يتضمن الباب الحادي والعشرين من (ج٢٤) الباب الرابع: اعتمد فيه على كتاب الحج لأبي نبهان

الباب الخامس: يتضمن الباب التاسع عشر من (ج٢)

الباب السادس: اعتمد فيه على كتاب الحج لأبي نبهان، ومسائل من الباب العشرين، والتاسع عشر من (ج٢٤)

الباب السابع: يتضمن الباب الخامس والعشرين من (ج٤)

الباب الثامن: اعتمد فيه على كتاب الحج لأبي نبهان

الباب التاسع: يتضمن الباب السادس والعشرين، ومسائل من الباب الخامس والعشرين، والباب السابع والعشرين من (ج٢٤)

الباب العاشر: اعتمد فيه على كتاب الحج لأبي نبهان

الباب الحادي عشر: يتضمن الباب الثاني والعشرين، والثالث والعشرين، والثامن والعشرين، والعشرين من (ج٢٤)

الباب الثاني عشر: اعتمد فيه على كتاب الحج لأبي نبهان

الباب الثالث عشر: يتضمن الباب الأول من (ج٢٤)

الجزء الثالث والثلاثون من قاموس الشريعة:

الباب الأوّل: يتضمن الباب الأوّل، والحادي العشرين، ومسائل من الباب الخامس عشر، ومسائل من الباب الرابع، ومسائل من الباب الخامس من (ج٥٧) الباب الثاني: يتضمن البابين: التاسع، والعاشر من (ج٥٧)

الباب الثالث: يتضمن الباب الرابع، والخامس، ومسألة من الباب السادس من (ج٥٠)

الباب الرابع: يتضمن من الباب الخامس، ومسائل من الباب الرابع من (ج٥٧)

الباب الخامس: يتضمن مسائل من الباب الرابع، ومسائل من الباب الخامس من (ج٥٧)

الباب السادس: يتضمن البابين: الثاني، والثالث من (ج٥٧)

الباب السابع: اعتمد فيه على آثار أبي نبهان، ويتضمن مسألة من الباب العشرين من (ج٢٥)

الباب الثامن: اعتمد فيه على آثار أبي نبهان.

الباب التاسع: يتضمن الباب التاسع عشر من (ج٥٧)

الباب العاشر: يتضمن الباب الثالث عشر، والرابع عشر، والحادي والعشرين من (ج٥٠)

الباب الحادي عشر: يتضمن البابين السابع عشر، والثامن عشر من (ج٥٧) الباب الثاني عشر: يتضمن الباب الثامن من (ج٥٧)

الباب الثالث عشر: يتضمن البابين: السادس، والسابع من (ج٢٥)

الباب الرابع عشر: يتضمن البابين: الحادي عشر، والعاشر من (ج٥٦)

الباب الخامس عشر: اعتمد فيه على آثار أبي نبهان

الباب السادس عشر: اعتمد فيه على آثار أبي نبهان

الباب السابع عشر: يتضمن الباب التاسع والعشرين، والثاني والعشرين، والسابع والعشرين، والثلاثين، والثامن والعشرين، والسابع والعشرين من (ج٥٧)

الباب الثامن عشر: يتضمن الباب الثالث والعشرين، والرابع والعشرين، ومسائل

من الباب السابع والعشرين، ومسائل من الباب الثامن والعشرين من (ج٥٦)

الباب التاسع عشر: يتضمن مسائل من الباب التاسع والعشرين من (ج٢٥) الباب العشرون: يتضمن الباب الخامس والعشرين من (ج٢٥)

الباب الحادي والعشرون: يتضمن الباب الحادي والثلاثين من (ج٢٥) الباب الخادي والثلاثين من (ج٢٥) الباب الثاني والعشرون: يتضمن مسائل من الباب الحادي والثلاثين من (ج٢٥) الباب الباب الرابع والثلاثين من (ج٢٥)

الباب الرابع والعشرون: يتضمن الباب الثامن والثلاثين، والتاسع والثلاثين، والخادي والأربعين، ومسائل من الباب الخامس والثلاثين من (ج٢٥)

الباب الخامس والعشرون: يتضمن الباب الثاني والأربعين من (ج٥٧)

الباب السادس والعشرون: يتضمن الباب السابع والثلاثين من (ج٥٧)

الباب السابع والعشرون: يتضمن الباب الثالث والأربعين من (ج٥٦)

الباب الثامن والعشرون: يتضمن البابين: الأربعين، والسادس والثلاثين من (ج٥٠)

الجزء الرابع والثلاثون من قاموس الشريعة:

الباب الأوّل: يتضمن البابين: الأوّل، والعاشر من (ج٢٦)

الباب الثاني: يتضمن مسائل من الباب الثاني، ومسائل من الباب الثالث من (ج٢٦)

الباب الثالث: يتضمن مسائل من الباب الثاني، ومسائل من الباب الثالث من (ج٢٦)

الباب الرابع: يتضمن مسائل من الباب الرابع من (ج٢٦) الباب الحامس: يتضمن مسائل من الباب الرابع من (ج٢٦) الباب السادس: يتضمن مسائل من الباب الرابع من (ج٢٦) الباب السابع: يتضمن مسائل من الباب الرابع من (ج٢٦) الباب الثامن: يتضمن الباب الخامس من (ج٢٦) الباب التاسع: يتضمن الباب السادس من (ج٢٦)

من (ج۲٦)

الباب العاشر: يتضمن الباب السابع من (ج٢٦)

الباب الحادي عشر: يتضمن الباب الثامن من (٢٦٦)

الباب الثاني عشر: يتضمن التاسع، ومسألة من أوّل الباب الخامس من (ج٢٦)

الباب الثالث عشر: يتضمن الباب الرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر، والسابع عشر من (ج٢٦)

الباب الرابع عشر: يتضمن الباب الثامن عشر من (٢٦٦) الباب الخامس عشر: يتضمن الباب التاسع عشر من (ج٢٦) الباب السادس عشر: يتضمن الباب العشرين من (ج٢٦) الباب السابع عشر: يتضمن الباب الحادي والعشرين من (ج٢٦) الباب الثامن عشر: يتضمن الباب الثاني والعشرين من (ج٦٦) الباب التاسع عشر: يتضمن الباب الثالث والعشرين من (ج٢٦) الباب العشرون: يتضمن مسألة من أول الباب الرابع والعشرين من (ج٢٦) الباب الحادي والعشرون: يتضمن الباب الرابع والعشرين من (ج٢٦) الباب الثاني والعشرون: يتضمن الباب الخامس والعشرين من (ج٢٦) الباب الثالث والعشرون: يتضمن الباب السابع والعشرين من (ج٦٦) الباب الرابع والعشرون: يتضمن الباب الثامن والعشرين من (٢٦٦) الباب الخامس والعشرون: يتضمن الباب التاسع والعشرين من (ج٦٦) الباب السادس والعشرون: يتضمن البابين: الثلاثين، والأربعين من (ج٢٦) الباب السابع والعشرون: يتضمن البابين: الحادي والثلاثين، والسابع والثلاثين

الباب الثامن والعشرون: يتضمن الباب الثالث والثلاثين من (ج٢٦)
الباب التاسع والعشرون: يتضمن الباب الرابع والثلاثين من (ج٢٦)
الباب الثلاثون: يتضمن الباب الثاني والثلاثين من (ج٢٦)
الباب الحادي والثلاثون: يتضمن الباب الحامس والثلاثين من (ج٢٦)
الباب الثاني والثلاثون: يتضمن الباب السادس والثلاثين من (ج٢٦)
الباب الثالث والثلاثون: يتضمن الباب الثامن والثلاثين من (ج٢٦)
الباب الرابع والثلاثون: يتضمن الباب الحادي والأربعين من (ج٢٦)
الباب الخامس والثلاثون: يتضمن الباب الثاني والأربعين من (ج٢٦)
الباب السادس والثلاثون: يتضمن الباب الثالث والأربعين من (ج٢٦)
الباب السادس والثلاثون: يتضمن الباب الثالث والأربعين من (ج٢٦)
الباب السابع والثلاثون: يتضمن الباب الرابع والأربعين، ومسائل من الباب الخامس والأربعين من (ج٢٦)

الباب الثامن والثلاثون: يتضمن الباب الخامس والأربعين من (ج٢٦) الباب التاسع والثلاثون: يتضمن البابين: السادس والأربعين، والسابع والأربعين من (ج٢٦)

الباب الأربعون: يتضمن الباب الثامن والأربعين من (ج٦٦)

الباب الحادي والأربعون: يتضمن البابين: الخمسين، والحادي والخمسين من (ج٢٦)

الباب الثاني والأربعون: يتضمن الباب الثاني والخمسين، والثالث والخمسين، والرابع والخمسين من (ج٢٦)

الباب الثالث والأربعون: يتضمن الباب الخامس والخمسين، والسادس والخمسين، والتأمن والخمسين من (ج٢٦)

الباب الرابع والأربعون: يتضمن البابين: التاسع والخمسين، والستين من (ج٢٦)

الباب الخامس والأربعون: يتضمن الباب الحادي والستين من (ج٢٦) الباب السادس والأربعون: يتضمن الباب الثاني والستين من (ج٢٦) الباب السابع والأربعون: يتضمن الباب الثالث والثلاثين من (ج٢٦) الباب الثامن والأربعون: اعتمد فيه على آثار أبي نبهان

وبعد النظر والتأمّل في هذه الأبواب يمكن الخروج بالآتي حول ترتيب الكتاب:

أولاً: يكون ترتيب الأصل في بعض الأحيان أفضل من كتاب قاموس الشريعة؛ حيث إنّ الشيخ السعدي يجمع أحيانًا بعض أبواب الأصل الذي اعتمد عليه تحت باب واحدٍ لا يعبِّر عنها جميعًا.

ولبيان ذلك يُنظر مثلاً: الباب الحادي والعشرون من الجزء الخامس والعشرين؟ حيث إنه يجمع الأبواب التالية من كتاب بيان الشرع: الباب السابع والثلاثين في إسقاط الزكاة عن اللؤلؤ والجوهر والعنبر، والباب الثامن والثلاثين: فيما ليس فيه زكاة، في ذكر إسقاط الصدقة في الخضر والفواكه، والباب الثاني والأربعين في وجوب العشر في أرض الخراج. هذه الأبواب جميعًا جمعها تحت باب واحد بعنوان: ذكر إسقاط الزكاة عن اللؤلؤ والجوهر والعنبر، وهو في الحقيقة لا يعبّر إلا عن الباب المذكور أوّلاً.

وهذا الأمر؛ وهو عدم صياغة الأبواب جيّدًا وعدم مطابقتها لمحتواها، ليس هو الأمر الغالب؛ إذ إنّ المؤلّف كثيرًا ما يجمع البابين والثلاثة والأكثر من ذلك ضمن بابٍ واحدٍ، ثم يصوغ لها عنوانًا يشمل الجميع، ومن ذلك مثلاً: الباب السابع من

الجزء السابع والعشرين، الذي يتضمن الباب الثامن عشر: في من يجوز أن يعطي من الفقراء زكاته لأجل فقره، وفي ماذا تنفق الزكاة، وما أشبه ذلك، والباب الثالث والعشرين: في ذكر الفقير يُعطى على ظاهر الفقر شيئًا ويتبيّن غناه، والباب الرابع والعشرين: في ذكر منع الذميّ صدقات المسلمين، والباب التاسع عشر: في ذكر إعطاء الزكاة في الحجّ، والباب العشرين: في سهم ابن السبيل، والباب الحادي والعشرين: في ذكر القدر الذي يُعطى الفقراء من الصدقة، والباب الثاني والعشرين: في ذكر إعطاء من له دارٌ وخادمٌ. هذه الأبواب السبعة ذات الموضوعات المختلفة بحد بابٍ واحدٍ بعنوان: ما يجوز للفقير لأجل فقره من الزكاة، وما يجوز له فيها، وفي إعطاء غير أهل البلد وأهل الملة.

ثانيًا: قد يكرّر السعدي بعض مسائل الباب من الأصل الذي اعتمد عليه في أكثر من باب، ولا أدري إن كان ذلك سهوًا منه أو مقصودًا؛ إذ إنه ذكر في مقدمة كتابه أنه كان يحذف المتكرّر من المسائل في بيان الشرع، فكيف أن يكرّر هو نفسه المسألة بألفاظها؟!

فمن ذلك أنّه ختم الباب الخامس والعشرين من (ج٥٦) بمسألة وردت في أوّل الباب الثالث والخمسين من (ج١٧) من بيان الشرع، وبدأ بنفس المسألة في الباب الذي يليه الباب السادس والعشرين من (ج٥٦)؛ أي بأوّل الباب الثالث والخمسين من (ج١٧)؛ فقد كرّر ما لم يكرّره الأصل.

ومن ذلك أيضًا أنه كرّر المسألة الأولى من الباب الرابع من (ج١٧) في البابين السادس، والثالث عشر من (ج٢٦). (١)

ثالثًا: يستغني المؤلِّف أحيانًا عن بعض عناوين أبواب بيان الشرع اكتفاءً بعناوين أبواب غيرها وردت فيه، فيورد مسائل عنوان الباب المستغنى عنه في بابٍ آخر، أو أنه لا يذكرها أصلاً، ومن عناوين الأبواب التي استغنى عنها في الجزء الخامس والعشرين مثلاً وقد وردت في الجزء الذي يقابله من بيان الشرع (وهو الجزء السابع عشر) ما يلى:

الباب الثالث والثلاثون: في الصبي والمرأة يجدان الركاز من كتاب الإشراف الباب التاسع والثلاثون: في ذكر زكاة الزيتون من كتاب الإشراف.

الباب الثامن والأربعون: في ذكر إسقاط الزكاة عمّا دون خمسة أوسق مما فيه الزكاة من الحبوب والثمار من كتاب الإشراف

رابعا: يبدو لي أنّ ترتيب أبواب قاموس الشريعة ضعيف إذا ما قورن بترتيب أبواب أصله كتاب بيان الشرع؛ حيث حشر المؤلّف السعدي أبوابًا تحت أبوابٍ لا صلة لها، أو ارتباطها بما ضعيفٌ؛ مع أنمّا في بيان الشرع الأصل متصلةٌ بأبوابما التي تتحدث في نفس الموضوع.

وكبيان لذلك؛ أشير إلى أن المؤلِّف أدرج بابًا "في زكاة البيوع" تحت بابٍ بعنوان: "في النخل إذا طنيت متى تجب زكاتما أو على من تجب كانت بسرًا أو رطبًا أم لا"،

⁽۱) من ذلك أيضًا: تكريره لمسألة مرتين في الباب السابع من الجزء السادس والعشرين من قاموس الشريعة، مع أن الأصل لم يكرّرها يُراجع: بيان الشرع (٥٦/١٨)

بينما نجد أنّ الأصل أفرد زكاة البيوع في بابٍ عند الحديث عن أبواب زكاة التجارة والفائدة والدين والمضاربة.

خامسا: اعتمد السعدي بصورة كبيرة على كتاب شرح لطائف الحكم للعلامة المحقّق سعيد بن خلفان الخليلي في الجزء السادس والعشرين فيما يتعلّق بأحكام زكاة النعم؛ حتى أنّ ما نقله عن الكتاب المذكور في هذا الموضوع أضعاف ما نقله كتاب بيان الشرع.

سادسا: جعل السعدي عناوين عددٍ من الأبواب التي وردت في بيان الشرع عناوين لما ورد تحتها من مسائل، وجمع تلك الأبواب تحت بابٍ واحدٍ، وهذا الأمر ليس ظاهرًا بصورةٍ بارزةٍ، وإنما يفعل ذلك أحيانًا مع الأبواب القصيرة التي لا تتضمن سوى عددٍ يسيرٍ من المسائل.(١)

وكبيانٍ لذلك أشير هنا إلى الباب العشرين من الجزء الخامس والعشرين من قاموس الشريعة، الذي تضمن الباب الثاني والثلاثين، والرابع والثلاثين، والخامس والثلاثين من الجزء السابع عشر من بيان الشرع، والباب الثاني والعشرين، والثالث والعشرين، والرابع والعشرين، والسابع والعشرين من الجزء الثامن عشر من بيان الشرع.

⁽۱) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (۲٦/الباب الثالث (۱۱/۱۸)، (۲۷/الباب السابع (۱۰۷٬۹۳/۱۹)، (۱۰۷٬۹۳/۱۹)، (۲۸/الباب السابع (۱۳۳/۲۰)

في هذا الباب جعل المؤلّف عناوين الأبواب الثلاثة التي نقلها عن الجزء السابع عشر عناوين لما نقله عنها من مسائل، ولم يكن يفعل ذلك عادةً في الأبواب الأخرى من كتابه، وإنما يسوق محتواها دون الإشارة إلى عناوين أبوابحا.

سابعا: من الملاحظ أنّ السعدي ترسم غالبًا العلامة الكندي في عدد الأجزاء التي أفردها في موضوعات كتابه، فعندما أفرد الكندي ثلاثة أجزاء في الزكاة؛ أفرد السعدي كذلك ثلاثة أجزاء للحديث عن ذات الموضوع، وجعل السعدي كذلك جزئين للحديث عن الصيام كما فعل الكندي في كتابه، ومثل ذلك في الحجّ (ثلاثة أجزاء)، والنذور والكفّارات والأيمان (جزءان)، ولكن ليس ذلك على إطلاقه، فقد تزيد عدد أجزاء بعض الموضوعات فيه عمّا هو في كتاب بيان الشرع، كالأجزاء المتعلقة بالتوحيد، أو الزهد، وغيرها، وقد مضى بيانها في الجدول السابق.

وليس ذلك فحسب، بل إنّ السعدي غالبًا ما يبدأ في كلّ جزء من هذه الأجزاء بالباب الذي يبدأ به الكندي في كلّ باب.

ثامنا: يتميّز السعدي بقدرته الفائقة في تصنيف موضوعات الباب الواحد، وترتيبها في أبوابٍ؛ فيعطي كلّ بابٍ ما يخصّه من مسائل، ولو أخذنا –على سبيل المثال – الجزء التاسع والعشرين من القاموس لوجدنا فيه العديد من الأبواب التي انبثقت عن أبوابٍ معلومةٍ من بيان الشرع، فمن ذلك:

المثال الأوّل: الباب الأوّل: في قدر التواني عن الغسل في الصوم وغير ذلك من الجزء الحادي والعشرين من بيان الشرع، هذا الباب وزّع السعدي مسائله على ثلاثة أبواب من كتابه، هي:

- (١) الباب السابع عشر من الجزء الثامن والعشرين، وهو: في القبلة للصائم في شهر رمضان.
- (٢) الباب الثامن عشر من الجزء الثامن والعشرين، وهو: في نقض الصوم بالنظر والمذي والمني.
- (٣) الباب الأول من الجزء التاسع والعشرين، وهو: في غسل الجنب في شهر رمضان، وما يلزم المتواني، والمقصر في ذلك.

المثال الثانى: إعادة ترتيب مادة الباب الخامس عشر من بيان الشرع في خمسة أبواب، وهو: فيمن عليه بدل شهر رمضان، فلم يبدل حتى دخل شهرٌ ثانِ، وفيمن أخّر البدل، وفي بدله، وأبواب القاموس الخمسة التي احتوت هذا الباب هي:

- (١) الباب السابع من الجزء التاسع والعشرين، وهو: في صيام البدل متتابعًا أو متفرقا
- (٢) الباب التاسع من الجزء التاسع والعشرين، وهو: فيمن أفطر في البدل من غير عذر أو ناسيًا
- (٣) الباب الثاني عشر من الجزء التاسع والعشرين، وهو: فيمن عليه بدل من رمضان، فتمادى حتى حال عليه أحوال أو رمضان الثاني
- (٤) الباب الثالث عشر من الجزء التاسع والعشرين، وهو: فيمن عليه بدل من رمضان، هل له أن يصوم قبل البدل غيره؟
- (٥) الباب الرابع عشر من الجزء التاسع والعشرين، وهو: فيمن عليه بدل، فاعترض الأيام

المثال الثالث: إعادة ترتيب وتبويب موضوعات الباب الثالث والعشرين من الجزء الحادي والعشرين من بيان الشرع، وهو: في ذكر ما يجزئ أن يُعطى مسكينًا واحدًا (في زكاة الفطر)، وزّع السعدي محتوى هذا الباب في خمسة أبواب، هي:

- (١) الباب الثامن عشر من الجزء التاسع والعشرين، وهو: في لزوم زكاة الفطر، وذكر وجوبها
- (٢) الباب التاسع عشر من الجزء التاسع والعشرين، وهو: في حدّ من يُعطى زكاة الفطر أو يأخذها
- (٣) الباب الحادي والعشرون من الجزء التاسع والعشرين، وهو: في إعطاء زكاة الفطر فقراء أهل الذمة
- (٤) الباب الثاني والعشرون من الجزء التاسع والعشرين، وهو: في وجوب زكاة الفطر، وفيمَ تجب؟ ولمن تجب؟
- (٥) الباب الثالث والعشرون من الجزء التاسع والعشرين، وهو: في من وجبت عليه زكاة الفطر، وليس معه إلا زراعة

المثال الرابع: إعادة ترتيب موضوعات الباب الحادي والعشرين من الجزء الحادي والعشرين من زكاة المال، وصدقة والعشرين من بيان الشرع، وهو: في ذكر ما يجزئ أن يُعطى من زكاة المال، وصدقة الفطر أهل الذمة، توزّعت مسائل هذا الباب على أربعة أبواب:

(١) الباب التامن عشر من الجزء التاسع والعشرين، وهو: في لزوم زكاة الفطر، وذكر وجوبها

- (٢) الباب التاسع عشر من الجزء التاسع والعشرين، وهو: في حدّ من يُعطى زكاة الفطر أو يأخذها
- (٣) الباب العشرون من الجزء التاسع والعشرين، وهو: في إعطاء زكاة الفطر بدلاً منها دراهم أو عروضًا
- (٤) الباب الحادي والعشرون من الجزء التاسع والعشرين، وهو: في إعطاء زكاة الفطر فقراء أهل الذمة

المثال الخامس: إعادة ترتيب موضوعات الباب الرابع من الجزء السادس والعشرين من بيان الشرع، وهو: في تفسير أسماء شيءٍ مما يحلف به والجواز، توزّعت مسائل هذا الباب على أربعة أبواب:

- (١) الباب الرابع من الجزء الرابع والثلاثين، وهو: فيمن حلف بألفاظٍ مختلفةٍ في مقاعد ومعانى شتى
- (٢) الباب الخامس من الجزء الرابع والثلاثين، وهو: فيمن حلف بالعهود، ومن حلف بغير الله تعالى
- (٣) الباب السادس من الجزء الرابع والثلاثين، وهو: فيمن حلف إلى أجلٍ، وانقضاء وقتٍ، وما أشبه ذلك
- (٤) الباب السابع من الجزء الرابع والثلاثين، وهو: في الحلف بالصيام، وفيمن حلف لا يأخذ من مال الله شيئًا

وأختم حديثي حول هذه الجزئية أنه لا يلزم أن يستحدث جميع الأبواب المذكورة من بابٍ واحدٍ، وبعضها منه ومن بابٍ

آخر؛ أي أنه يأتي بمسائل من هذا الباب لبابٍ آخر من أبواب بيان الشرع، وبالعكس.

تاسعا: اتبع السعدي أسلوب الجمع والتفريع في التعامل مع أبواب بيان الشرع، فيجمع الأبواب العديدة من بيان الشرع تحت بابٍ واحدٍ^(۱)، أو يفرّع من الباب الواحد أبوابًا أخرى تضمّ مسائله فقط، أو تجمع معها مسائل من أبوابٍ أخرى كما سبقت الإشارة إلى ذلك قبل قليل.

ثانيًا: إحالات المؤلِّف في قاموس الشريعة

اعتنى الشيخ جميّل مؤلّف قاموس الشريعة بربط موضوعات كتابه بعضها ببعض عن طريق إحالة المسائل إلى موضوعاتها المتصلة لها في قاموس الشريعة، والهدف من

⁽١) الأمثلة على ذلك كثيرة، ونظرة واحدة في أصول أبواب قاموس الشريعة (ج٢٥ إلى ج٣٤) الذي أعدّه الباحث تؤكّد ذلك، ومن ذلك: الباب الرابع من الجزء السابع والعشرين، وهو: في الزكاة إذا تلفت بغصب أو غيره بعد الدراك أو قبله، وفي الاجتزاء بذلك والتخلّص منها للماخذ والمأخوذ منه، فإنه يتضمن خمسة أبواب، هي:

⁽١) الباب السادس من (ج١٩)، وهو: في الفقراء إذا أُخذُوا الزَّكاة بغير رأي ربِّما، وكذلك السلطان إذا فرّقها بغير رأي ربِّما، وما أشبه ذلك.

⁽٢) الباب السادس والخمسون من (ج١٨)، وهو: فيمن ميّز زكاته، فتلفت قبل أن تصير إلى أهلها، وعن رجلٍ إذا ميّز زكاة ماله، ثم سلّمها إلى رجلٍ ليسلمها الفقراء، فتلفت الزكاة منه قبل أن يسلّمها إلى الفقراء، هل على صاحبها ضمانٌ؟

⁽٣) الباب الثامن والخمسون من (ج١٨)، وهو: في زكاة الثمار إذا تماون في حصادها، وفي إدراكها.

⁽٤) الخامس والخمسون من (ج١٨)، وهو: في ذكر الزكاة إذا أمكن إخراج الزكاة، فلم يفعل حتى هلك المال.

⁽٥) الباب السابع والخمسون من (ج٨١)، وهو: في ذكر الزكاة يخرجها المرء فتضيع منه.

ذلك إفادة القارئ قدر الإمكان، وقام الباحث بتتبع الإحالات الموجودة في قاموس الشريعة، فوجد أنّ عددها هو (٢٢٦) إحالة، وسأذكرها هنا مع وضع بعض الملاحظات عليها في الآخر:

1/ الباب (٢٨) فيمن علم أنّ زوجته لا تحسن قول: "لا إله إلا الله" هل تحرم عليه؟ من ج٣: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معنى هذا فيما تحرم به الزوجة من الكلام في الجزء الحادي والسّتين من أجزاء النكاح وفي جزء الوضوء، إلا أنه جاء هناك من حيث إنه ينقض الوضوء، وهنا من حيث أحكام الزوجة، والله الموفق".

٢/ الباب (١٩) في منكر ونكير وحساب القبر والاختلاف فيه من ج٦: "قال المؤلّف: وقد نقلنا في عذاب القبر، وسؤال منكر ونكير، في الجزء الرّابع والعشرين؛ جزء صلاة الميّت وتكفينه ما فيه كفاية وهداية".

٣/ الباب (٢٤) فيمن يكون حجة في الأعمال التي يفوت وقتها وغير ذلك مما يسع جهله وما لا يسع جهله من ج٧: "قال المؤلف: فمن أراد البيان الواضح الذي لا مزيد عليه في معرفة القبلة يطالع الجزء الثامن عشر في الصلاة".

٤/ الباب (٣٠) في غنيمة أموال أهل القبلة، وسبي ذراريهم وذكر معنى الدعوة واختلافها من ج٧: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني أحكام هذا الباب في المرتد والمحارب في جزء الحدود، وفي الجزء الثاني من أجزاء الجهاد، فمن أراد الزيادة يطالع ذلك منهما يجد الشفاء بحنّ الله وكفى".

٥/ الباب (١١) في مسائل منثورة من ج١٠: "قال المؤلف: وقد جاء في نفع أعمال الأحياء للأموات شيء في جزء وصية الأقربين، وفي الجزء الأول من الوصايا، وفي العدد الثالث والسبعين".

7/ الباب (٣) في السواك من ج١١: "قال المؤلف: ومن أراد الزيادة في السواك؛ فعليه بالجزء الأول من جزئي الصيام من هذا الكتاب".

الباب (٧) في الختان من ج١١: "قال المؤلف: قد جاء شيءٌ من معاني الختان في جزء الأيتام".

٨/ الباب (٨) في آداب الجماع والأكل وغير ذلك من الآداب مما يجب على الإنسان فعله، وما يستحب له من ذلك من ج١١: "قال المؤلف: وقد ذكرنا طرفًا من آداب الأكل والشرب، وغير ذلك من الآداب في الجزء الثالث والثمانين، وهو جزء الإدلال والتعارف، فمن أراد الزيادة يطلبها من هناك، والله الهادي لما فيه شفاك".

9/ الباب (١٦) في النظر إلى فروج النساء عند الأحكام من ج١١: "قال المؤلف: وقد جاء في النظر في الفروج للأحكام في جزء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بما فيه كفاية".

١٠ الباب (٢٤) في وجوب صلة الأرحام، ومن تلزم ومن لا تلزم من ج١١:
 "قال المؤلف: قد أتينا بيان إعادة المريض في الجزء الأول من أجزاء الوصايا".

11/ الباب (٢٦) في حقوق الأبوين والولد، وحقوق المماليك لبعضهما بعض من ج١١: "قال المؤلف: قد نقلنا شيئا من معاني هذا الباب في جزء حق الوالد والولد، وهو الجزء السبعون في العدد، والله الموفق للهدى والصواب".

١٢/ الباب (٥) في التقيّة وإعطاء المحبّة من ج١٣: "قال المؤلّف: وقد كتبنا في الانتفاع بالمغصوب في جزء التّعارف والحلّ ما به كِفاية، فمن أراد الزّيادة؛ يطالع ذلك من هنالك".

١٣/ الباب (٦) فيما يجوز مِن أكل الميتة عند الاضطرار وما لا يجوز من ج١٣:
 "قال المؤلّف: جاء شيء من معاني هذا الباب في جزء الحلّ والتعارف".

11/ الباب (١٢) في معنى الدم وأحكامه وبيان صنوفه وأقسامه من ج١٤: "قال المؤلّف: وإن ترد الزيادة في الدماء وأحكامها؛ فطالعه من المسألة الكبيرة التي عن الشيخ أبي نبهان في هذا الباب الآتى".

٥١/ الباب (٨) في طهارة الفم والريق بعدما تنجّس الفم، مثل دم يخرج منه أو قيء أو بزاق أو مخاط، وما أشبه ذلك من ج١٧: "قال المؤلف: قد جاء باب تام في نجاسة ما يخرج من الفم في جزء الوضوء؛ فمن أراد الزيادة يطالع ذلك منه، والله الموفّق".

17/ الباب (٢٨) في السترة وما يقطع الصلاة من الممرات والكنيف والنجاسات إذا كان في قبلة المصلي، وما أشبهه ذلك من ج١٨: "قال المؤلف: وقد جاء في ما يقطع على المصلى صلاته من الممرات في جزء النواقض ما به كفاية".

١٧/ الباب (١٧) في صلاة من لم يجد إلا ثيابًا نجسة، وفي تتريب الثياب النجسة، والصّلاة بالثّياب المغتصبة والأرض المغتصبة من ج٠٧: "قال المؤلّف: قد مضى في تتريب الثّوب النّجس في الجزء السّابع عشر في التّيمّم ما به كفاية؛ فمن شاء المزيد يطلبه من هناك، وبالله التّوفيق".

١٨/ الباب (٢٧) فيما يلزم مَن ترك الصلاة بنوم أو نسيانٍ من ج٠٠: "قال المؤلّف: وقد جاء في ذكر الصلاة الفائنة شيءٌ في جزء النّيّات".

19 / الباب (٢٥) في الوثبة وفيمن فاته شيء من الصلاة مع الإمام من ج ٢١: "قال المؤلف:... ومن أراد صفة ذلك منه (أعني: العبّادي) يطالع ذلك من مسألته التي في الباب الذي يتلو هذا الباب تجد ذلك، إن شاء الله".

'٢٠ الباب (٣٠) في تنبيه الإمام والتسبيح له إذا سها أو نسي من ج٢١: "قال المؤلف: وقد جاء باب تام في تصفيق المرأة في حال الصلاة وتسبيح الرجال؛ لما يعنيهم في حال الصلاة أيضا في جزء ما ينقض الصلاة وما لا ينقضها، فمن أراد ذلك يطالعه من هنالك". "قال المؤلف: قد جاءت مسائل في قراءة الإمام، وما تنتقض به صلاته، وصلاة من صلى خلفه من ذلك؛ في الجزء التاسع عشر في الصلاة، فمن أراد الزيادة للتفقه ولما يغنيه يطالعه منه يجد الشفاء بمن المولى".

٢٢/ الباب (٣٥) في صلاة المقيم بالمسافر والمسافر بالمقيم وفي صلاة الجماعة في السفر من ج٢١: "قال المؤلف: وقد جاء باب تام في صلاة المسافر بالمقيمين، والمقيم بالمسافرين جماعة في جزء صلاة السفر، إلا أنه ذكرها هنا من حيث صلاة السفر".

٢٣/ الباب (٤٢) في الإمام إذا زل في قراءة القرآن ومن وقف بين النفي والاستثناء وما أشبه ذلك وما يجوز للجماعة أن يحسنوا به الظن في ذلك من ج ٢١: "قال المؤلف: قد جاء شيء من مسائل هذا الباب في الجزء التاسع عشر ليعلم من لم يكتف بحذا".

47/ الباب (١٧) في إمامة المسافرين بالمقيمين، والمقيمين بالمسافرين من ج٢٢: "قال المؤلف: وقد جاء باب كبير في صلاة المسافر بالمقيمين، أو المقيم بالمسافرين جماعة في جزء صلاة الجماعة، إلا أنه ذكر هنا من حيث صلاة السفر، وذكر هناك من حيث صلاة الجماعة".

٢٥/ الباب (٣٠) في زيارة القبور من ج٢٤: "قال المؤلف: وقد جاء في زيارة القبور ونفعها للزائر والمزور في جزء وصية الأقربين".

٢٦/ الباب (٣١) في عذاب القبر وفيما جاء بعد الموت من الأخبار من ج٢٤: "قال المؤلف: وقد جاء في عذاب القبر في الجزء السادس ما فيه كفاية وهداية، والله الموفق".

(١٧) الباب (١٧) في الحدّ الذي إذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة، في زكاة الدراهم من ج٥٠: "قال المؤلف: تركت باقي المسألة إذ هي موجودة بألفاظها التامة في الباب الثاني من الجزء الذي يتلو هذا الجزء، وهو الثاني من أجزاء الزكاة، والله الموفق لا سواه".

/٢٨ الباب (٣) في إعطاء الزكاة بغير نيّة والاجتزاء بذلك من ج٢٧: "قال المؤلف: وقد جاء شيءٌ من معنى هذا الباب في الباب السَّابع عشر من هذا الكتاب".

٢٩/ الباب (٤) في الزَّكاة إذا تلفت بغصْبٍ أو غيره بعد الدَّراك أو قبله وفي الاجتزاء بذلك والتّخلص منها للمأخذ والمأخوذة منه من ج٢٧: "قال المؤلف: وقد بيَّن الشّيخ أبو نبهان في الآخذ للزِّكاة جبرا مَا لا مَزيد عليه، وقد وَضعنا شيئا مِن ذلك في جزء الجبابرة(١) لمن أراد ذلك".

٣٠/ الباب (٢١) في إعطاء العُروض وغير الجنس عن الزّكاة أيضا من ج٢٧: "قال المؤلف: فقد مضى شيء من معاني هذا الباب في الباب الخامس من هذا الكتاب".

٣١/ الباب (٣٣) في الصّدقة لوجه الله والرُّجوع فيها والانتفاع منها بشراء أو ميراث أو هبة من ج٢٧: "قال المؤلف: فمن أراد تمام هذه المسألة والزّيادة من معانيها، يُطالع الباب العاشر من الجزء الرّابع والسّبعين من أجزاء الوصايا يجد الشّيفاء. وكذلك يوجد شيء من معاني الصّدقة، والعطيّة، والمنح، والهبة في جزء الإقرار، والعطيّة".

⁽١) هو الجزء الثالث عشر من قاموس الشريعة.

٣٢/ الباب (٨) في صيام الشيخ الكبير، وما أشبه ذلك من ج٢٨: "قال المؤلف: ومن أراد الزيادة من معنى صيام العاجزين، فليطالع الجزء الذي قبل(١) هذا الجزء في الصيام، وجزء الناسخ والمنسوخ".

٣٣/ الباب (٩) فيمن أفطر في البدل من غير عذر أو ناسيا من ج٢٩: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني هذا الباب، في الجزء الأول من الصّيام، وفي الجزء الذي فيه الناسخ والمنسوخ، لمن أراد المزيد، ومن الله التسديد".

٣٤/ الباب (٢٦) في معرفة الصاع لإخراج زكاة الفطر من ج٢٩: "قال المؤلف: وقد جاء في معرفة الأوزان والمكاييل شيء في جزء النذور، وفي جزء الربا من أجزاء البيوع، والله أعلم".

٣٥/ الباب (١٠) فيمن يجوز أن يحجّ عنه في حياته وبعد مماته وفي الأجرة بالحجّ والوصية بالحجّ وما أشبه ذلك من ج٣٠: "قال المؤلف: وقد جاء في الوصية بالحجّ، وخلط الحجيج في جزء الوصايا، وهو في العدد الرابع والسبعين، وفي جزء إنفاذ الوصايا ما يغني ويكفي".

٣٦/ الباب (٣) فيما يحرم ويحل من شجر الحرم، وما يجب على من قطعه من ج٣٦: "قال المؤلف: وإن تُرِد ما عن الشّيخ أبي نبهان في حرم المدينة، فانظر آخر هذه المسألة الآتية عنه أوّل هذا الباب".

٣٧/ الباب (١١) في الأضحية وذبحها، ومن تجب عليه ومن لا تجب، وأحكام ذلك من ج٣٢: "قال المؤلف: وقد جاء في أسنان النعم من الدّواب في جزء الدماء، وفي أجزاء الزكاة ما فيه كفاية".

⁽١) كذا في الأصل، والصواب (بعد).

٣٨/ الباب (٤) فيمن نذر بصيام أيام يكنّ عليه متواليات أو متفرّقات، وكم عدد الأيام؟ من ج٣٣: "قال المؤلف: قد جاء في مثل هذه المسألة في الجزء الثاني من أجزاء الصيام".

٣٩/ الباب (٢٩) في المكاييل: في الصاع الذي يفرّق منه الصدقة من ثمار الأرضين، وزكاة الفطر، وكفّارة الأيمان، وفدية المناسك، وغسل الجنابة من جميع ما جاء ذكره في الحديث من المكاييل كلّها من كتاب الأموال، تأليف أبي عبيد القاسم بن سلام من ج٣٣: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني هذا الباب في الجزء بن سلام من ج٣٣: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني هذا الباب في الجزء بن سلام المربا".

• ٤/ الباب (٣٦) في الأيمان بالحج وما على من حلف بذلك من ج٣٤: "قال المؤلف: قد جاء في اليمين بالحج والنذر بالحج باب كبير في جزء النذور؛ لأنه جاء هناك من باب النذر، وهنا من باب الحلف".

١٤/ الباب (٤٠) في اليمين في حد الجواز، وفي اليمين إلى انقضاء وقت الثمار من ج٤٣: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من هذا المعنى في الباب السادس من هذا الكتاب، وفي جزء السلف".

٤٢/ الباب (٤٨) في ذكر شيء من الكفارات من ج٣٤: "قال المؤلف: وقد أتينا بابا شافيا كافيا في الكفارات في جزء النذور، فمن أراد فليطلبه منه، والله الهادي، وبه التوفيق".

٤٣/ الباب (٢٠) في ذبح الغيلم من ج٣٥: "قال المؤلف: ومن أراد الزيادة في معنى الغيلم يطالع ذلك من الباب الحادي والعشرون من هذا الجزء".

25/ الباب (٣) في اللعب والملاهي وإظهار الزندقة بقتل الأحياء وإحياء الموتى من ج٣٧: "قال المؤلف: وقد جاء فيما يجوز من الشعر، وما لا يجوز في الجزء العاشر، جزء التوبة، والزهد ما به كفاية فمن أراده يطالعه منه".

20 / الباب (٢١) الحكم بين البائع والمشتري من ج٣٨: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة في أيمان البائع والمشتري، يطالع ذلك من جزء الأيمان والوكالات، وهو أعم". 27 الباب (٣٩) الدعوى في الملكة والعتق من ج٣٨: "قال المؤلف: قد جاء شيء من معاني هذا الباب في جزء إنفاذ الحكم".

الباب (٤٢) في أكلة الوارث والمقر والبائع، وفيمن يأكل مال غيره أو يدعيه عليه، وفيما يثبت إليه، وما أشبه ذلك من ج٣٨: "قال المؤلف: قد جاءت مسائل في معنى ثبوت أحكام الأموال بالظاهر لليد في آخر جزء الوالد والولد، وفي أول الجزء الخامس والخمسون في البيوع ما شابه مسائل هذا الباب إلا أنه ذكر في البيوع من حيث إنه من أحكام البيع لمال غيره بحضرته، وفي جزء الوالد والولد من أجل ما يجري بين الوالد والولد للزوج والزوجة من المخالطات، وبسط الأيدي في أموال بعضها بعض، وهنا مطلقا فيمن يتصرف في مال غيره ولم ينكر عليه، وكذلك قد جاء مثل ما ذكرنا في الفسل في مال الغير من زوجة أو والد أو ولد في الحادي والخمسين، فمن أراد الشفاء من ذلك يطالعه من هنالك، والهداية بيد القادر

41/ الباب (٣٩) في تأدية الشهادة مع الحاكم على الكتاب من ج٣٩: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة في معنى الإشهاد على الصكوك، فعليه بالجزء السابع والسبعين في الصكوك".

29/ الباب (٥) في رجوع الشهود عن شهادتهم إذا شهدوا على أحد بالزنا أو بالقتل أو بالطلاق من ج٠٤: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني مسائل هذا الباب في الجزء الأول من جزء الدماء وأحكامها".

- ٠٥/ الباب (٨) في الشهادة على الرضاع من ج٠٤: "قال المؤلف: فمن لم يكتف بهذا من الشهادة على الرضاع؛ فليطالع ذلك من الجزء التاسع والخمسين في التزويج، يجد الشفاء بمنّ الله تعالى".
- ٥١ الباب (٢٢) في شهادة الشهرة والحكم بها من ج٠٤: "قال المؤلف: قد مضى في أجزاء الأصول في الشهرة ما فيه كفاية وشفاء".
- ٥٢ الباب (٢٧) فيما ينقض به الحكم من ج٠٤: "قال المؤلف: وقد جاء شيءٌ من مسائل هذا الباب في جزء الدماء".
- ٥٣/ الباب (٩) في يمين الوالد لولده، والزوجين بعضهما لبعض، والعبد وسيده والأعمى من ج١٤: "قال المؤلف: قد جاء في يمين الأعمى في أجزاء الأيتام ما به كفاية".
- ٥٤/ الباب (٢٢) اليمين بين البائع والمشتري من ج٤١: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من معنى هذا الباب، يطالعه من الجزء ٥٥؛ في ما يرد به البيع من عيوب الدواب، يطالع ذلك منه من الباب العاشر".
- ٥٥/ الباب (٢٣) في اليمين في الإجارات والعمال من ج٤١: "قال المؤلف: قد جاء شيء من معاني هذا الباب في جزء الدعاوى والأحكام، في الباب الثاني والعشرون، وفي جزء الإجارات ما به كفاية وغناية".
- ٥٦/ الباب (٣٧) في الوكالة والأمر بالبيع والشراء: "قال المؤلف: قد جاء شيء من معاني هذا الباب في المأمور بالبيع والشراء في جزء ٥٥، وهو جزء البيوع فيما يردّ به البيع من العيب والجهالات".
- ٥٧/ الباب (٧) في الحكم بين الأزواج في الكسوة والنفقة، وفي منع المرأة نفسها زوجها والأيمان في ذلك من ج٤٢: "قال المؤلف: إن أردت الزيادة من معنى هذا الباب انظر في جزء معاشرة الأزواج تجد الشفاء".

٥٨/ الباب (١٩) في تصديق الخصم خصمه فيما يدّعيه عليه أو أقرّ بنصفه أو بشيء منه أو قال: "قد استوف" من ج٢٤: "قال المؤلف: تمام هذه المسألة، وما بمعنى شيء من مسائل هذا الباب يوجد في الجزء الخامس والخمسين فيما يردّ به البيع من العيب، والجهالات، والله الموفق".

90/ الباب (٢٦) في الحكم بين العبيد ومواليهم والأيمان بينهم في ذلك من ج٢٤: "قال المؤلف: قد جاء في جزء الدعاوي والأحكام شيء من العبيد، ومواليهم في الباب التاسع، والأربعين منه فمن أراد الزيادة يطلبه من هنالك".

١٦٠ الباب (٣٠) في الحوالة أيضًا ورجوع المحال له على المحيل من ج٤٣: "قال المؤلّف: وقد جاء باب تامٌ في الإحالة، وإحالة الأوراق في جزء أحكام الصّكوك، وهو الجزء ٧٧ من أجزاء الوصايا".

71/ الباب (٣) في إحداث الميازيب وفتح الأبواب على المنازل من ج٤٤: "قال المؤلف: تمام هذه المسألة في جزء الإجارات في الباب الرابع والثلاثين منه، إلا أخما ذكرت هنا من حيث الأحداث، وذكرت [هنالك] من حيث الإجارات".

77/ الباب (٢٠) في جنايات العبيد في الأموال والأنفس من ج٤٤: "قال المؤلف: فمن أراد المزيد في جنايات العبيد، وما يجني عليهم يطالعه من الجزء الخامس والثمانين في الديات، والأروش، ومن جزء العتق يجد الشفاء بمنّ المولى".

77/ الباب (٧) الباب الستابع جماع لمعاني ما مضى، وهي فيمن وقف مالا يُؤكل في مسجد ومن يُخوّل له الأكل منه، ومن لا يُخوّل له، وفي الوقوفات من ج٦٤: "قال المؤلف: ومن أراد الزّيادة في الوقوفات فعليه بجزء وصيّة الأقربين، وبجزء الصّكوك من أجزاء الوصايا، وبالجزء الرّابع والسّبعين من أجزاء الوصايا، فإنّ في كلّ جزء مما ذكرنا من ذلك بابا تامّا، والسّلام".

75/ الباب (١٢) فيما يلزم الوكيل إذا أفطر النّاس في يوم ليسه من شهر رمضان من ج٤٦: "قال المؤلف: وقد جاء باب تامّ عن أبي نبهان في إنفاذ ما أوصي به أن يُؤكل في مسجد أو بيت لأحد من النّاس في الجزء الثّاني والثّمانين من أجزاء الضّمانات".

٦٥/ الباب (١٧) في تأجير غير الثِّقة والاكتفاء به حضر الوكيل أو سافر من جرّ التقّة، وتأجيرِ الخائنِ في جزء الأيتام ما فيه كفاية، وكذلك الأفلاج جاء في جزء تأجير حفرها".

77/ الباب (٢٣) فيمن يفسل في مال غيره، وما يثبت من ذلك وما لا يثبت من ذلك وما لا يثبت من ج.ه: "قال المؤلّف: قد جاء شيءٌ ممّا يشابه هذا الباب من التصرّف في مال الغير في آخر جزء الدعاوى والأحكام، وفي أوّل الجزء الخامس والخمسين في البيوع، وفي جزء الوالد والولد، فمن أراد الزّيادة يطالع ذلك من هنالك".

77/ الباب (٣٤) فيما يلزم الأجير أو الصائغ من الضمان والغرم بفعله، وما يلزمه إذا ادّعى التلف والسرق من ج٥١: "قال المؤلف: "هذه المسألة موجودة في كتاب بيان الشرع، وهي في جزء النيات، في باب ١٤ منه، من كتاب القاموس".

47/ الباب (٢٦) في قسمة الوالد ماله بين أولاده من ج٥٠: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من معنى هذا الباب يطالع جزء الوالد والولد".

79/ الباب (٢٠) في الكيل والمكيال والوزن والميزان وفي عيار الموازين وقطعها وقبض الحقوق من ج٥٠: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني هذا الباب في جزء النذور والكفارات، فمن أراد الزيادة يطلبها منه من هنالك".

٠٠/ الباب (١٢) في بيع العذرة و الشيء الحرام من ج٥٥: "قال المؤلف: هذه المسألة نقلناها من جزء المصنف في الطهارات، وأصلها منتخبة من مسائل كتاب المعتبر عن الشيخ أبي سعيد، إلا أنّا نقلنا ما أردنا نقله منها هنا من حيث إنها

خارجة في بيع المحرمات، وهي أيضا موجودة في جزء الطهارات كلها بحروفها؛ لأن جل معانيها في الطهارات، والله الموفق".

٧١/ الباب (١٩) في بيع الأخ من الرضاعة ومن لا يحل نكاحه من ج٥٥: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من معنى هذا الباب يطالع ذلك من جزء العتق يجد الشفاء بمنّ المولى".

٧٢/ الباب (٢٠) في بيع أم لولد من قبل أن يستغني عن أمه من ج٥٥: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من معنى هذا الباب يطالع جزء العتق؛ لأنه ذكر هنا من حيث البيع، وذكر هناك من حيث العتق، والله الهادي وبه التوفيق".

٧٣/ الباب (٢٦) فيمن باع شيئا أو كان له شيء من قرض أو إجارة هل له أن يأخذ غير ذلك من ج٥٥: "قال المؤلف: وقد جاء في الجزء الذي يتلو هذا الجزء بيان الاقتضاء عن الحب غيره من العروض والدراهم".

٧٤/ الباب (١) فيمن باع مال غيره وهو حاضر لا يغيّر ولا ينكر بالغا أو يتيما من ج٥٥: "قال المؤلف: قد جاء في التصرف في مال الغير في آخر جزء الوالد والولد، وفي آخر جزء الدّعاوى والأحكام ما فيه شفاء وغناية للطالب وكفى".

٥٧/ الباب (٧) فيما يضمن به المأمور بالبيع إذا بايع مفلسا أو قصر في ذلك أو اشترى من العيوب بملكه من ج٥٥: "قال المؤلف: فمن شاء الزيادة من معنى هذه المسألة وأشباهها فعليه بجزء الأيمان والوكالات".

٧٦/ الباب (٩) في قبض ثمن من سأله البيع والإنكار لذلك، وفيمن له دراهم أو حب هل يقضي بذلك غيره من ج٥٥: "قال المؤلف: وقد جاء في الاقتضاء عن الحب غيره والعروض باب تام آخر جزء ٥٤".

٧٧/ الباب (١٠) في الأحكام بين المتبايعين إذا اختلفا في الثمن من ج٥٥: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من معاني هذا الباب، يطالع الجزء الحادي والأربعين في الأيمان والوكالات من الباب الحادي والعشرين منه، والله الموفق للصواب".

٧٨/ الباب (٢٦) في المشاركة في البيع وما يجوز من ذلك ويثبت بين الشريكين من ج٥٥: "قال المؤلف: فمن لم يكتفي بهذا في بيع المشاركة والقول في معنى هذا الباب، يطالع ذلك من الجزء السادس والخمسين يجد الشفاء".

٧٩/ الباب (٢٨) فيمن اغتصب من أحد شيئا أو كان معه أمانة فاشترى به شيئا لمن يكون الشراء والربح من ج٥٥: "قال المؤلف: وقد ذكر شيء من معاني هذا الباب في الجزء السادس والخمسون في السلف، فمن لم يكتف بمذا وأراد المزيد يطالعه منه يجد الشفاء إن شاء الله تعالى".

٠٨/ الباب (٣٠) في بيع المعتوه والمجنون والأبله والمبذّر لماله من ج٥٥: "قال المؤلف: وقد نقلنا في بيع المجنون والأعجم والسكران وجنايتهم ووصيتهم وإقرارهم وطلاقهم لزوجاتهم في الجزء الحادي والسبعين، جزء الأيتام ما لا يزيد عليه، فمن أراد الزيادة يطالعه منه يجد الشفاء بمنّ المولى عز وعلا".

١٨/ الباب (٣٣) في بيع الأعمى وشرائه وسلفه وهبته وعطائه وكذلك الأعجم والأخرس من ج٥٥: "قال المؤلف: قد جاء شيء من معاني بيع الأعمى وغير ذلك من أحكامه في الجزء الحادي والسبعين جزء الأيتام، فمن أراد الزيادة من ذلك يطالعه من هنالك".

١٨/ الباب (٣٥) فيمن اشترى شاة أو سمكة فوجد في بطنها شيئا من الدنانير من ج٥٥: "قال المؤلف: قد جاء شيء من معاني هذا الباب في الجزء الثمانون في اللقطة، إلا أنه ذكر هناك من حيث إنه من أحكام اللقطة، وهنا من حيث إنه من أحكام البيوع، فمن أراد الزيادة يطالعه منه والسلام".

٨٣/ الباب (٢٥) في الشريكين في المضاربة إذا أحضر أحدهما دنانير وأحضر الآخر دراهم وما أشبه ذلك من ج٥٠: "قال المؤلف: فمن أراد المزيد من مسائل الشركة في التجارة، يطالع ذلك من الجزء الخامس والخمسين في باب ستة وعشرين منه، ومن الباب الثاني أيضا منه يجد الشفاء بمن المولى".

١٨٤ الباب (٢٨) فيمن اتجر بمال غيره من سرقة أو غصب أو ربا أو لقطة أو أمانة فربح فيها، لمن يكون الربح؟ أو اشترى به شيئا، وكذلك إن سرق شاة فتناتجت من ج٥٠: "قال المؤلف: وقد مضى شيء من معاني هذا الباب في الجزء الخامس والخمسين، فيما يرد به البيع، في الباب الثامن والعشرين منه، فمن أراد الزيادة يطلبه من هنالك، والتوفيق بالله".

٥٨/ الباب (٧) في الإثبات في بيع الخيار من ج٥٠: "قال المؤلّف: فمن لم يقنع عمدًا في الإثبات وأراد الزيادة؛ فليطالع جزء الديون يجد الشفاء، إن شاء الله تعالى".

٨٦/ الباب (٨) في الشفع في بيع الخيار إن بيع الأصل من ج٥٠: "قال المؤلّف: قد جاء في جزء الشفع بابّ تامّ في شفعة المال إذا بيع بالخيار، فمن أراد ذلك؛ يطلبه من هنالك".

/۸۷ الباب (۱٦) في زكاة المال المبيوع بالخيار من ج٥٧: "قال المؤلّف: فمن أراد الزيادة من معنى هذا الباب؛ يطالع الجزء الأول من أجزاء الزكاة، يجد الشفاء إن شاء الله تعالى".

٨٨/ الباب (٥) في عتق أم الولد بسبب إرث ولدها، وما يلزمها من السعاية لبقية الورثة من ج٥٠: "قال المؤلف: قد جاء شيء من معنى هذا الباب في الجزء الرابع والخمسين في البيوع، فمن أراد ذلك يطلبه من هنالك".

٨٩/ الباب (١٠) في السيد إذا أعتق عبده حين جنى جناية من ج٥٨: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من جنايات العبيد يطالع ذلك من الجزء الثاني من جزئي الدماء، ومن الجزء ٤٤ في المضار، يجد الشفاء".

٩٠ الباب (١٣) فيمن يعتق بالملكة من الأرحام من ج٥٠: "قال المؤلف: فمن أراد المزيد من معنى هذا الباب يطالع ذلك من الجزء الرابع والخمسين في البيوع، من باب التاسع عشر؛ لأنه ذكر هنا من حيث العتق، وذكر هناك من حيث البيع، والله الموفق".

٩١/ الباب (١) في النكاح والترغيب فيه من ج٥٥: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من آداب الجماع في جزء معاشرة الأزواج".

97 / الباب (٢) ما يجوز للولي ردّه من الأكفاء من ج٥٥: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني هذا الباب، في جزء الأكفاء والأولياء، فمن أراد الزيادة يطالع ذلك منه يجد الشفاء بمنّ الله تعالى".

٩٣/ الباب (١٢) في من تزوج امرأة على شرط رضى أحد وفي استئذانها، وفي التزويج إذا وقع على أنّ لأحدهما الخيار إلى كذا من ج٥٥: "قال المؤلف: ومن أراد الشفاء من هذا المعنى يطالع جزء الأولياء والأكفاء".

95/ الباب (19) في الرضاع وما يجوز النكاح من ذلك وما لا يجوز ومن يقبل قوله من ج٥٥: "قال المؤلف: قد جاء في الجزء الثاني من الشهادات من تقبل شهادته على الرضاعة ومن لا تقبل، فمن أراد الشفاء من ذلك فليطالعه من هنالك، والموفق الله تعالى".

90/ الباب (٢١) فيمن جمع بين الأختين عمدا أو خطأ أو غلطا من ج٥٥: "قال المؤلف: وقد مرّ شيء من معاني الباب في الجزء الحادي والستين". 97 / الباب (٢٤) في تزويج الأمة على الحرة أو الحرة على الأمة وفي تزويج الأمة قبل عتقها أو بعده من ج٥٥: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من مسائل هذا الباب في جزء تزويج المماليك، والله ولي التوفيق".

٩٧/ الباب (٢٥) في المرأة إذا زنت وهي مع زوج أو قبل أن تتزوج وفي تزويج الزاني بمن زبى بهاكانت صبية أو بالغا من ج٥٥: "قال المؤلف: ومن أراد الزيادة من معنى الباب يطالع الباب ١٥ من الجزء الذي فيه بيان المطلقة ثلاثا يجد الشفاء بمن المولى".

٩٨/ الباب (١) في الأكفاء في التزويج ومن يرد تزويجه أو لا من ج٠٠: "قال المؤلف: ومن لم يكتف بما في هذا الباب من هذا الكتاب يطالع الجزء الذي يتلو هذا الجزء وهو الجزء الحادي والستون".

99/ الباب (١٣) في تزويج الأعجم من ج٠٠: "قال المؤلف: قد جاء في الأعجم الذي لا يتكلم باب تام في الجزء الحادي والستون، فمن أراد عن هذا زيادة يطالع ذلك منه، والله ولي الإفادة".

١٠٠/ الباب (١) فيما يرد به التزويج من العيوب وفي الرتقاء من ج٦٦: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني هذا الباب في جزء الأكفاء وهو الجزء الذي قبل هذا الجزء".

(١٠١/ الباب (٧) في تزويج الأعجم من ج٦١: "قال المؤلف: قد جاء في تزويج الأعجم باب تامّ في الجزء الستون".

١٠٢/ الباب (١١) في التزويج على شرط إن ولدت منه أو أنه لا يجامع، أو لا نفقة عليه، وما أشبهه ذلك من ج٦١: "قال المؤلف: قد جاء شيء من معاني هذا الباب آخر جزء الصدقات".

1.7/ الباب (17) في ما يجب من الصداق على من غلط فتزوج بمن لا يحل له نكاحه من ج71: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني هذا الباب في جزء من يحرم تزويجه من النساء ومن لا يحرم".

١٠٤/ الباب (١٥) فيما يحرم الزوجين بعضهما على بعض إذا رأى أحدهما الآخر يزني بأحد أو يزنى به أو أقر بذلك وما أشبه ذلك من ج٦١: "قال المؤلف: وقد جاء في تزويج الزاني لمن زني بحا، في جزء الرضاع لما فيه الكفاية".

11.0 الباب (17) فيمن طلب من رجل أن يطلق زوجته ليتزوجها من ج71: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني هذا الباب في المواعدة للتزويج، في الجزء الذي فيه أحكام الرضاع، وفي جزء العِدَد، والله الموفق".

1 · 1/ الباب (١٥) في قبض الصداق ودعوى الزّوج وتسليمه من ج٦٢: "قال المؤلّف: وعلى معنى هذه المسألة بابّ تامٌّ في الجزء الحادي والستين لمن أراده، والله الموفّق والمعين".

١٠٧/ الباب (٤٧) في وعد المرأة للرّجل في الصّداق عند التزويج وما أشبه ذلك من الشّروط من ج٦٢: "قال المؤلّف: قد جاء بابّ في معنى هذا الباب في الجزء من الشّروط من ج٦٢: "قال المؤلّف: قد جاء بابّ في معنى هذا الباب في الجزء من الشّروط من ج٦٢.

١٠٨/ الباب (١١) في نفقة الزوجة إذا غاب عنها زوجها من ج٦٣: "قال المؤلف: وشيء من معاني هذا الباب في نفقة زوجة الغائب والمفقود، يوجد في جزء الأيتام من كتاب قاموس الشريعة".

9 · 1/ الباب (٢٠) في ضرب الرجل لزوجته من ج٦٣: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة في النشوز يطالع جزء الإيلاء والظهار".

11٠ الباب (٢٤) في شيءٍ من آداب الجماع من ج٦٣: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من آداب النكاح فيمن أراد الزيادة من آداب النكاح يطالع ذلك من الجزء الأول من أجزاء النكاح فيمن يحل ويحرم تزويجه من كتاب قاموس الشريعة يجد ما فيه كفاية إن شاء الله تعالى".

١١١/ الباب (٢٩) في الوطء في الدبر من ج٦٣: "قال المؤلف: "وقد جاء باب في وطء الدبر في جزء الحيض، فمن أراد الزيادة من ذلك يطلبه من هنالك، والله الهادي".

۱۱۲/ الباب (۳۰) فيما يجب على من وطء زوجته فماتت من ج٦٣: "قال المؤلف: وقد جاء في الجزء الخامس والثمانين جزء الديات والأروش شيء من معاني هذا الباب، فمن أراد الزيادة يطالعه منه يجد الشفاء إن شاء المولى".

117/ الباب (٣١) في المرأة إذا شربت دواء فطرحت ولدها، وفي جواز شربها للدواء لئلا تحمل من ج٦٣: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من معاني هذا الباب يطلبه من الجزء الخامس والثمانين جزء الديات والأروش".

115/ الباب (٣) في طلاق البدعة والجاهلية والضرار من ج75: "قال المؤلّف: وقد جاء شيءٌ من معاني هذا الباب في باب طلاق المريضِ من هذا الجزء، وقد جاء أيضًا بابٌ كثيرٌ في ميراث المطلّق والمطلّقة في المرض وغيره في جزء المواريث، والله الموفّق والمعين".

110/ الباب (19) الطلاق بالضرب والتجزئة والإضافة من ج75: "قال المؤلّف: وقد مَرّت هذه المسألةُ في البابِ الذي قبلَ هَذا البابِ".

717/ الباب (٢٢) الطلاق على الغضب والنسيان من ج٦٤: "قال المؤلّف: وقد مضَى في النسيانِ في الباب الثاني عشر بعضٌ من ذلكَ".

١١٧/ الباب (٢٩) في الطلاق بما يفعل مرارا وذلك أن يحلف بطلاقها عن فعل وهي فيه ساعة الحلف أو فعلت وحنث ثم ردها وفعلت ثانية من ج٦٥: "قال

المؤلف قد جاءت مسائل في الفعل بشرط الإذن في الباب السابع عشر من هذا الجزء".

١١٨/ الباب (٤) في برآن المريض والأعمى والمجنون والأعجم من ج٦٦: "قال المؤلف: ومن أراد الزيادة من طلاق المريض وخلعه فليطالع الجزء الثاني من أجزاء المواريث".

119/ الباب (17) في الإيلاء وصفته وانقضائه وحروفه من ج77: "قال المؤلف: ومن أراد المزيد من إيلاء العبيد يطالع جزء تزويج المماليك، وهو التاسع والستون".

١٢٠/ الباب (٢٦) في الإفاء في الإيلاء من ج٦٦: "قال المؤلف: ومن أراد الزيادة من هذا المعنى يطالع جزء الأيمان يجد الشفاء والغني".

الباب (١٤) في وطء الخطإ في الدبر أو القبل وفي تصديق المرأة أنها وطئها في الحيض أو الدبر أو لا وما أشبه ذلك من ج٦٨: "قال المؤلّف: وقد جاء بابٌ آخر في جزءِ معاشرةِ الأزواج".

المؤلّف: وقد جاء بابٌ تامٌّ في جواز تزويج الأَمة؛ في الجزء التّاسع والخمسين؛ في الجزء من يحرم تزويجه، ومن لا يحرم".

١٢٣/ الباب (٧) طلاق العبيد زوجاتهم، وردهم لأزواجهم، إيلاؤهم، وظهارهم من ج٦٩: "قال المؤلّف: وهذه المسألة تخرج في العدّة، وقد جاء في جزء العِدَد باب واسع في عدة الإماء، فمن أراد ذلك يطالعه من هنالك".

175/ الباب (11) في نكاح وصي اليتيم و الأَمَة والغائب والمفقود من ج ٦٩: "قال المؤلّف: قد جاء باب تام في تزويج وصي اليتيم لأمته في جزء الأيتام، فمن شاء ذلك يطالعه منه".

١٢٥/ الباب (١٤) في استبراء الإماء، وما أشبه ذلك من ج٦٩: "قال المؤلّف: تمام المسألة في جزء العدد لمن أرادها".

177/ الباب (٢١) في أملاك العبد، وماله الظاهر والباطن من ج٦٩: "قال المؤلّف: قد جاء في أجزاء الوصايا شيء من معاني هذا الباب من الوصية للعبيد، والله الهادي".

١٢٧/ الباب (٢٢) في ضرب العبيد، وعقوبتهم، وأدبهم، وإقامة الحدود عليهم من ج٦٩: "قال المؤلّف: ومن أراد الزيادة من هذا المعنى، فليطالع الجزء الحادي عشر وهو جزء السنن والآداب، فإن فيه الغنى والشفاء".

١٢٨/ الباب (٢٢) في ضرب العبيد، وعقوبتهم، وأدبهم، وإقامة الحدود عليهم من ج٩٦: "قال المؤلّف: ومن أراد الزيادة في ضرب العبد؛ فعليه بجزء العتق، فإن فيه الشفاء لمن أراد الله به الهدى من كتاب بيان الشّرع".

١٢٩/ الباب (٤) في الإقرار بالولد وفي لحوقه بمن أقر به أنه وارثه من ج٧٠: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني هذا الباب في جزء الميراث، وجزء الشهادات".

١٣٠/ الباب (٥) في الرجل إذا قذف زوجته أو انتفى من ولده منها وفي اللعان بينهما بسبب ذلك من ج٧٠: "قال المؤلف: وقد جاء في جزء الحدود شيء من معاني هذا الباب، والله الموفق والهادي إلى طريق الحق والصواب".

١٣١/ الباب (٧) ما يلزم المرأة من رضاع ولدها وما يلزم الأب من ذلك وفي الرباية من ج٧٠: "قال المؤلف: وقد جاء باب تام في أجرة المرضعة في جزء الرضاع وما يحرم منه، وهو الجزء التاسع والخمسون لمن أراد ذلك".

١٣٢/ الباب (٨) فيما يجب للوالدين على ولدهما من البر والإحسان من ج٠٧: "قال المؤلف: قد مضى ما فيه كفاية من معنى هذا الباب في جزء السنن والآداب".

١٣٣/ الباب (١٦) في التسوية بين الأولاد والورثة وعطيتهم ونحلهم من ج٠٧: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة في قسمة الوالد ماله بين أولاده يطالع جزء القسم، فإن فيه طرفا من ذلك".

1٣٤/ الباب (٢٠) في الضمان للصبي وفي حل والده وبراءته له ولغيره من ج٠٧: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة في الحل والبراءة يطالع جزء التعارف والحل والأولاد".

1٣٥/ الباب (١٧) في جواز الشراء من وكيل اليتيم ووصيه والمحتسب له من ج١٧: "قال المؤلف: قد جاء في الجزء السابع والستون جزء إنفاذ الوصايا في جواز شراء ما يبيعه الأوصياء من مال الموصي ما به يكتفى، وما لا مزيد عليه من الشفاء".

١٣٦/ الباب (٢٣) في جواز إخراج زكاة اليتيم للوصيّ والمحتسب من ج٧١: "قال المؤلف: تمام الباب في الجزء الأوّل من أجزاء الزكاة".

١٣٧/ الباب (٢٤) في وصيّ اليتيم، هل له أن يزوّج أمة اليتيم وعبده من ج١٧: "قال المؤلف: قد نقلنا أمثال هذا الباب في جزء تزويج المماليك، إلاّ أنّه ذكر ذلك هنا من حيث إنّه من أحكام الأيتام، هنالك من حيث إنّه من أحكام تزويج المماليك، فإن أراد المتعلّم الزيادة يطالبه منه، والله ولى الإفادة".

١٣٨/ الباب (٣٥) في الشراء من مال الغائب والأكل منه، وفيمن عليه له حق وسلّمه في صلاح ماله، وفي الاحتساب للغائب ونفقة زوجته من ج٧١: "قال

المؤلف: وقد جاء في التبري من الوكالة في الباب الثاني من هذا الجزء، وفي الجزء السادس والأربعين من أجزاء المساجد ما به كفاية".

١٣٩/ الباب (٣٥) في الشراء من مال الغائب والأكل منه، وفيمن عليه له حق وسلّمه في صلاح ماله، وفي الاحتساب للغائب ونفقة زوجته من ج٧١: "قال المؤلف: قد مضى في نفقة زوجة الغائب في جزء معاشرة الأزواج ما فيه كفاية".

الزّوجة وصداقها، وفي طلاق زوجة الغائب والمفقود إذا لم يترك لها نفقة من ج٧١: الزّوجة وصداقها، وفي طلاق زوجة الغائب والمفقود إذا لم يترك لها نفقة من ج٧١: "قال المؤلف: وقد جاء في التّزويج إذا وقع على وجه الغلط أو الجهالة في جزء العدد ما فيه كفاية وغناية".

11/ الباب (٥٢) في ميراث اللقيط ووصيته وشهادته، وفي المنبوذ ومن تلزمه تربيته من ج٧١: "قال المؤلف: قد جاء في ميراث اللقيط في الجزء الثاني من أجزاء المواريث ما فيه كفاية، فطالعه منه تجد الشفاء، والله الموفق".

الباب (٥٤) في بيع الأعمى وهبته وشرائه من ج٧١: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من المسائل في بيع الأعمى في الجزء الخامس والخمسون في البيوع، فمن أراد الزيادة يطالعه منه، والله الهادي".

157/ الباب (٥٥) في تزويج الأعمى وإباحته وبرآنه، وما يلزم له من الضمان وفي وصيته وفي اليمين له وعليه، وفي شهادته من ج٧١: "قال المؤلف: تمام هذا الباب في جزء الشهادات، فمن أراد يطلبه من هناك".

185/ الباب (٥) في إقرار المرأة لزوجها بشيء من صداقها أو غيره إن حيي الزوج أو مات، وكذلك إقرار الزوج لزوجته من ج٧٧: "قال المؤلف: قد جاء شيء من معاني هذا الباب في الجزء الرابع والسبعون من أجزاء الوصايا ما فيه شفاء، وكفى".

150/ الباب (17) في الإقرار بالبيت وبما فيه، وما يدخل ويثبت من ذلك بالبيت أيضا من ج٧٢: "قال المؤلف: يوجد شيء من معاني هذا الباب في الجزء الرابع والسبعون، فمن أراد الزيادة يطلبها من هناك".

1٤٦/ الباب (٢٨) فيمن له حق على غيره فأقر به لآخر مضاررة وإلى أيهما يدفع؟ من ج٧٧: "قال المؤلف: قد جاء شيء من معاني هذا الباب في جزء الحلّ والتعارف".

1 ٤٧/ الباب (٢٩) فيمن أقر أو أوصى لرجل بشيء من ماله، هل له بيعه والرجوع فيه؟ من ج٧٧: "قال المؤلف: وقد جاء فيما يجوز للموصي الرجوع فيه في الجزء الثالث والسبعين، وهو الجزء الأوّل من أجزاء الوصايا".

15/ الباب (٣٣) في الإقرار للولد إذا كان في بطن أمه، والإقرار للوارث من ج٧٧: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من معاني مسائل الإقرار والوصيّة للحمل يطالع ذلك من جزء الوصايا الأقربين في الباب الرابع عشر منه يجد الشفاء إن شاء الله".

159 / الباب (٣٤) في قضاء وإقرار المريض والصحيح الوارث أو غير الوارث بحق أو ضمان من ج٧٢: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من معاني الإقرار والوصية للوارث يطالع ذلك من جزء وصية الأقربين".

ما أعطاه أخاه والإقرار للوارث من ج٧٧: "قال المؤلف: وقد مضي طرف من هذا الباب في جزء الوالد في الوصية بالعوض، فمن أراد الزيادة يطالعه فيه يجد الشفاء".

١٥١/ الباب (٤٥) في الإقرار بالميراث من ج٧٢: "قال المؤلف: قد جاء في جزء الوالد والولد في إقرار الهالك بمن يرثه، ما فيه كفاية".

١٥٢/ الباب (٤٨) في الإقرار للمقبرة أو المسجد والفلج من ج٧٢: "قال المؤلف: قد جاء في الجزء الأوّل من أجزاء المساجد باب كبير في الإقرار للمساجد، والعطيّة، والصدقة، وما أشبه ذلك".

١٥٣/ الباب (٥٧) في المنحة والنحل والهبة من ج٧٢: "قال المؤلف: وقد جاء في الجزء الرابع والسبعين من أجزاء الوصايا، والهبة، والمأكلة، وأشباه ذلك".

105/ الباب (٧) في صكوك الوصايا وفي الإشهاد عليها وفي ضمان الكاتب، والإقرار بعد الموت من ج٧٧: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من أمثال هذه المسألة في جزء الصكوك، وهو السابع والسبعون، فخذه إن احتجت إليه من هنالك، والحمد لله".

00 / الباب(٧) في صكوك الوصايا وفي الإشهاد عليها وفي ضمان الكاتب، والإقرار بعد الموت من ج٧٧: "قال المؤلف: فمن أراد الشفاء في الإشهاد على الصكوك، فليطالع الجزء السابع والسبعين، والجزء التاسع والثلاثين في الشهادات، فإن فيها مسائل كثيرة في معنى ذلك".

١٥٦/ الباب (٩) في إقرار المريض ووصيته وما يثبت من الوصايا وما لا يثبت من ج٧٣: "قال المؤلف لهذا الكتاب من الأثر: فمن أراد الزيادة في الذي يوصي لأحد بشيء إن حدث به حدث موت قبله، يطالع الجزء ٧٤ في الباب ٩ منه، وفي الباب العشرين منه أيضًا".

١٥٧/ الباب (٢٥) فيمن أوصى لأحد بشيء ثم تصرف فيه بزيادة أو نقصان، أو أوصى به أو بشيء منه لآخر أو باعه وما فيما يكون له رجوع وما لا يكون له فيها رجوع من ج٧٣: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني هذا الباب في الجزء الرابع والسبعين، وفي جزء الوصية للأقربين فإنه قد جاء فيه باب تام في رجوع الموصى عما أوصى به".

١٥٨/ الباب (٢٥) فيمن أوصى لأحد بشيء ثم تصرف فيه بزيادة أو نقصان، أو أوصى به أو بشيء منه لآخر أو باعه وما فيما يكون له رجوع وما لا يكون له فيها رجوع من ج٧٣: "قال المؤلف: وقد جاء شيء مما للموصى والمقر الرجوع فيه في جزء الإقرار والعطية".

90 / الباب (٢٦) في الوصية، هل تحتاج إلى قبول؟ وفي حل المريض من ج٧٣: "قال المؤلف: قد جاء باب واسع في أخذ الموصى له غير ما أوصي له به في جزء إنفاذ الوصايا، فمن أراد ذلك يطالعه منه من باب ١٣ يجد الشفاء بمنّ الله تعالى".

17. الباب (٢) في الوصيّة بالزكاة وإنفاذها وفي أجرة الصّيام من ج٧٤: "قال المؤلّف: قد جاء شيء من معاني هذه المسائل في الثلث القاصر عن الوصايا، في جزء وصيّة الأقربين في باب العزاء منه، وفي أجزاء الحج".

١٦١/ الباب (٤) في الوصيّة بالحج، وفيمن وجب عليه الحج والوصيّة به من ج٧٤: "قال المؤلّف: وقد جاء شيء من معنى هذا الباب في الجزء الأوّل من أجزاء الحجّ، وفي الجزء الرّابع والسبعين من أجزاء الوصايا، وفي جزء إنفاذ الوصايا".

١٦٢/ الباب (٦) في الوصية بالعتق من ج٧٤: "قال المؤلّف: قد جاء شيء من معانى هذا الباب في الجزء الذي يتلو هذا الجزء في جزء العتق".

177/ الباب (٩) في الوصية بالصداق من ج٧٤: "قال المؤلّف: وقد جاء باب واسع في الإقرار، والوصيّة بالصّداق في جزء الإقرار والعطيّة، فمن احتاج إلى زيادة عمّا في هذا الباب يطالع ذلك منه، والحمد لله".

175/ الباب (١٢) في الوصيّة بالمبهم والمضاف والمودع والمعلم والمفصول وكيفيتها وما لمن أوصى له بشيء من ذلك من ج٧٤: "قال المؤلّف: وإن ترد الزّيادة من هذا الباب؛ فاطلبه من الجزء الذي قبل هذا الجزء، وهو ٧٣".

170/ الباب (٢) في الوصية للفقراء أو لفقراء قرية، أو لمن في الأرض كلهم من ج٥٠: "قال المؤلف: وقد مضى شيء من معاني هذا الباب في جزء إنفاذ الوصايا وفي جزء الصكوك أيضًا".

المؤلف: وقد جاء في رجوع الموصي عما أوصى به في الجزء الثالث والسبعين، ما فيه كفاية وهداية".

١٦٧/ الباب (٥) فيمن أوصى بحفر مورد أو بدو يبني له بنية، وفي مقاطعة ذلك، وفي الوصية للفلج من ج٧٥: "قال المؤلف: قد جاء طرف من معاني هذا الباب في جزء الصكوك، وهو الآخر من أجزاء الوصايا من كتاب قاموس الشريعة".

١٦٨/ الباب (٦) في الوصية للطيور والدواب، والوصية لإصلاح الرحى والمال من ج٥٠: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة في الوقف إذا خرب أو ذهب، وأشباه ذلك يطالع الجزء الرابع والسبعين من أجزاء الوصايا والجزء السابع والسبعين أيضا من أجزاء الوصايا وجزء العارية والأمانة من الباب العشرين منه، يجد الشفاء بمن الله تعالى".

179/ الباب (٩) في الوصية بقراءة القرآن على القبر والسراج عليه وما أشبه ذلك من ج٥٧: "قال المؤلف: قد جاء في الوصية لقارئ القرآن عند القبور في جزء أحكام الصكوك؛ فإن ترد الزيادة؛ فطالعه ولا تخالجك في ذلك الشكوك".

١٧٠/ الباب (١٠) في الوصية للولد ولما في البطن من الحمل ولمن يحدث من الحمل من ج٥٠: "قال المؤلف: وهذه وأمثالها توجد في جزء الإقرار في الباب ٣٣ منه؛ فمن أراد الزيادة من معاني هذا الباب، يطالع ذلك منه".

1۷۱/ الباب (١٤) في الوصية للوارث وما يجوز من ذلك وما لا يجوز من ج٥٧: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من هذه المسألة ومعاني هذا الباب يطالع من جزء الإقرار في الباب ٣٣ منه يجد الشفاء بمن المولى وكفى".

177/ الباب (١٦) في الوصية للعبد المملوك من سيده أو من غيره من ج٥٧: "قال المؤلف: قد مضى شيء من معاني هذا الباب في الجزء الرابع والسبعين".

177 الباب (٣٣) في التغليظ على قاسم الوصية، وفي الموصي إذا قال للوصي: فرق وصيتي على ما تعرف، وهل للوصي أن يزيد من عنده من ج٥٠: "قال المؤلف: وقد جاء في إعطاء الوصي الفقراء عروضا عن ما أوصى لهم، وفي استحلالهم للموصي وما أشبه ذلك باب كثير في جزء إنفاذ الوصايا لمن أراد ذلك والتوفيق بالله".

174/ الباب (٥) في الأجرة على إنفاذ الوصية والقيام بما كان الموصى له وارثا أو غير وارث من ج٧٦: "قال المؤلف: هذه المسألة ليسها من معنى هذا الباب إلا قوله (بقيامه)، وهي مذكورة بعينها في بابما، وهو الباب ٢٥ من الجزء ٧٣ من أجزاء الوصايا".

٥٧١/ الباب (٧) فيمن وجد له وصيتين متفقتين أو مختلفتين، ما يثبت منهما، عرف التاريخ أو لا من ج٧٦: "قال المؤلف: وقد مر شيء من معاني هذا الباب في جزء الإقرار والعطية، وفي جزء الصكوك".

177/ الباب (1٣) في الوصي إذا أعطى فقيرا أو أكثر مما أوصى به الموصي للفقراء، وفي إعطاء الفقراء عروضا عن الدراهم، واستحلال من أوصي له وبراءته، وفي انقلاب الصرف من ج٧٦: "قال المؤلف: قد مضى في انقلاب الصرف في جزء الربا، والمصارفة ما فيه كفاية".

١٧٧/ الباب (١٣) في الوصي إذا أعطى فقيرا أو أكثر مما أوصى به الموصي للفقراء، وفي إعطاء الفقراء عروضا عن الدراهم، واستحلال من أوصي له وبراءته، وفي انقلاب الصرف من ج٧٦: "قال المؤلف: قد جاء في الوصية للفقراء في جزء الوصية للأقربين ما فيه كفاية وهداية".

١٧٨/ الباب (٢٣) في الوصي وثقته وتهمته، وفيمن عليه حق لهالك، هل يسلمه إلى الوصي أو إلى الورثة، أو في الدين من ج٢٦: "قال المؤلف: تمام هذه المسألة في جزء التعارف والحل والإدلال؛ لأن هنالك باب واسع كبير في تسليم حق الهالك في ديونه ووصاياه بغير رأي الورثة والوصي، فمن أراد التفنن في معاني ذلك يطالعه منه يجد ما به كفاية".

١٧٩/ الباب (٢٤) في جواز شراء ما يبيعه الأوصياء من مال الموصي من ج٧٦: "قال المؤلف: وقد جاء في جواز شراء ما يبيعه الأوصياء من مال الموصي في الجزء الحادي والسبعين، جزء الأيتام ما به كفاية، وما لا مزيد عليه من الهداية".

٠٨٠/ الباب (٢٩) في دفع اليمين، وتحليف الوصي أصحاب الديون من ج٧٦: "قال المؤلف: وقد جاء باب تام في اليمين على الموصى له في الجزء السابع والسبعين من الباب ٢٣ منه لمن أراد ذلك، وبالله التوفيق".

١٨١/ الباب (٤٠) فيما يجوز للوصي أخذه لنفسه مما أوصي به للفقراء من ج٦٠: "قال المؤلّف: ومن أراد الزّيادة من معاني هذه المسألة يطالع جزء النذور وإنفاذ الكفارات".

١٨٢/ المائة والثانية والثمانون: الباب (٤١) في خروج الوصي بالحَجَّة بنفسه أو يصوم بنفسه من ج٧٦: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من هذا المعنى في الجزء الأخير من أجزاء الحج".

1۸٣/ الباب (٢) في خط الثقة العدل، وما قيل فيه من ج٧٧: "قال المؤلف: ومن أراد الزيادة في إثبات الصكوك وإبطالها يطالع جزء الديون في الباب الثاني منه يجد الشفاء، والله حسبي وكفى".

المؤلف: وقد جاء شيء من أمثال هذا في الجزء الثالث والسبعين، فإن احتجت إليه فاطلبه منه، والحمد لله على كل حال".

110 الباب (11) في إحالة الأوراق، وما يمضي ذلك من ج٧٧: "قال المؤلف: وقد جاء باب كبير في إحالة الحقوق في جزء الديون، فمن احتاج إلى الزيادة من ذلك فيطلبها من هنالك، والحمد لله".

١٨٦/ الباب (١١) في إحالة الأوراق، وما يمضي ذلك من ج٧٧: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة في الإحالة وأحكامها، فعليه بجزء الديون، والله الكافي".

١٨٧/ الباب (١٣) في الوصيّة للفلج وكيفية إنفاذها فيه من ج٧٧: "قال المؤلف: قد جاء في جزء الوصايا للأقربين طرق من معاني هذا الباب، وكذلك فيمن لزمه ضمان من الفلج، أو ما به قد جاء في جزء الأنحار وأحكامها، فمن أراد الزيادة من ذاك يطلبه من هناك".

١٨٨/ الباب (١٦) فيمن وجد عليه ورقتين متفقتي المعنى أو لا من ج٧٧: "قال المؤلف: وقد جاء في ثبوت الوصيتين في جزء إنفاذ الوصايا".

١٨٩/ الباب (١٧) فيمن قبض من أحد ورقة، هل له ردّها إليه، كانت له أو لغيره؟ من ج٧٧: "قال المؤلف: قد أوردنا في جزء الضمانات، وهو الجزء الحادي والثمانين: في تقبيض اليد ممّا قد قبضه منها، ممّا هو لغيره اليد المقبضة له، وفي الباب الرابع من جزء الأمانة واللقطة ما فيه كفاية وشفاء".

19. الباب (٢٠) في الوصية بقراءة القرآن على القبر من ج٧٧: "قال المؤلف: وقد ورد في الوصايا لزيارة القبور، ومن حكم ما أوقف لها من الأموال باب تام، في جزء وصية الأقربين".

١٩١/ الباب (٢٠) في الوصية بقراءة القرآن على القبر من ج٧٧: "قال المؤلف: قد جاء شيء من معاني هذا الباب في جزء الوصايا للأقربين، فإن ترد الزيادة فاطلبه منه تجد الشفاء، والحمد لله رب العالمين".

۱۹۲/ الباب (۲۷) في بيان الأصول المبنيّة عليها المواريث، والفروع المشتملة عليها من كتاب المهذّب من ج٧٨: "قال المؤلف: وقد جاء هذا مشروحًا شرحا شافيا في باب قسمة المواريث بين أهلها".

۱۹۳/ الباب (۲۰) فيمن اشترى شاة فوجد في بطنها لؤلؤة من ج١٨: "قال المؤلف: قد جاء شيء من معاني هذا الباب في الجزء الخامس والخمسون، إلا أنه ذكر هناك من حيث إنه من أحكام البيوع، وهنا من حيث إنه من أحكام اللهظة، فمن أراد الزيادة من ذلك يطالعه من هناك، والله المعين".

195/ الباب (٣٥) في الباطنة هي من الغوائب أم لا؟ وما يجوز منهما وما لا يجوز من ج٠٨: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من مثال هذا في الباطنة وغيرها في جزء الثاني والثمانين في الضمانات، فخذه إن احتجت إليه من هنالك، والحمد لله وحده".

90 / الباب (٥) فيمن قبض من أحد شيئا بعد أن أقرّ به لغيره أو قبل، ثمّ قبضه اليد التي قبض ذلك منها، وصفة اليد من ج٨١: "قال المؤلف: قد مضى في جزء الصكوك، وهو الجزء السابع والسبعون في تقبيض اليد ما قد قبضه منها ممّا هو لغيرها ما فيه كفاية".

197/ الباب (٥) في البلدان المغصوبة وما يجوز منها من الأكل والشري وأمثال ذلك، وذكر صحة تحريمها، وما يكون من ذلك حجة أو لا من ج١٨: قال المؤلف: "ولهذا الشيخ(١) على هذا المعنى المتقدم مسائل أخرى، تركتها خوف الإطالة، وشيء من ذلك وضعته في جزء الأمانة والوديعة، والله الموفق والمعين، وبه على إتمام هذا الكتاب وغيره أستعين".

۱۹۷/ الباب (۸) الضمان بالحدث في الطريق من شرع جناح أو حفر بئر أو وضع حجر أو غير ذلك من ج٨٣: "قال المؤلف: ومن أراد المزيد من هذا المعنى يطالع جزء أحداث الدواب".

١٩٨/ الباب (٩) الضمان بالعثور بالنائم في المسجد وما أشبه ذلك من ج٨٣: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من هذا الباب يطالع تمام هذه المسألة وبابحا، وهي في الباب ٩ من جزء المساجد وهو ٤٥".

۱۹۹/ الباب (۲۲) في جلب الطعام وبيع ذلك وحمله من بلد إلى بلد وحبس الطعام ومنع الأسعار من ج٨٣: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من معنى هذا الباب يطالع جزء الربا".

١٠٠/ الباب (٢٣) فيما يجوز أكله للمضطر وما لا يجوز من ج٨٣: "قال المؤلف: وقد مرّ شيء من معاني هذا الباب في الجزء الثالث عشر جزء الجبابرة".

١٠١/ الباب (٢٥) فيما يجوز نسخه من الكتب والقراءة فيه والضمان فيهاوما لا يجوز من ج٨٣: "قال المؤلف: وقد أتى شيء من معاني هذا الباب آخر الجزء الثّاني من كتاب قاموس الشريعة، فمن أراد الزيادة يطالعه منه، يجد الشفاء إن شاء المولى".

⁽١) يعني الشيخ أبا نبهان جاعد بن خميس الخروصي.

٢٠٢/ الباب (٣٣) في التعارف والضمان في الطعام والشراب وآدابهما وما يجوز ويجب ويؤمر به ويستحبّ وذكر جميع ما هذا سبيله وشبهه وجميع ذلك من ج٨٣: "قال المؤلف: وقد مضى ذكر شيء من معاني هذا الباب في الجزء الحادي عشر وهو جزء السنن والآداب، فمن أراد الشفاء والإفادة يطالعه منه يجد المني وزيادة".

٢٠٣/ الباب (٣٦) الانتفاع من المال المغصوب من ج٨٣: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من مسائل الانتفاع بالمغصب فليطالع جزء الجبابرة وعطاياهم".

٢٠٤/ الباب (٣٧) في الناعس وايقاضه وآداب النوم واستحبابه وما جاء فيه وما يقال في ذلك من ج٨٣: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني هذا الباب في جزء السنن والآداب".

٥٠٠/ الباب (٤٠) فيمن عليه لرجل شيء فيجعله الذي له لأحد من النّاس من ج٨٣: "قال المؤلف: قد جاء باب في معنى هذا الباب في جزء الإقرار والعطيّة في باب ٨٦ منه".

7 · 7/ الباب (٦) فيمن عرّض أحدا للقتل من ج١٨: "قال المؤلف: وقد مضى شيء من مسائل هذا الباب في جزء التعارف والإدلال، والحمد لله على كل حال". (٢ · ٧/ الباب (٨) في الشهادة والجراحات على القتل، والجراحات في العفو، والرجوع عن ذلك من ج١٨: "قال المؤلف: وقد ورد شيء من مسائل هذا الباب وأمثالهما في الجزء الثاني من جزء الشهادات".

٢٠٨/ الباب (١٢) فيمن قتل ثم لجأ بالحرم من ج١٨: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معانى هذا الباب في جزء الحدود، وهو الجزء التسعون".

٢٠٩ الباب (١٨) في الديّة من يرث منها، ومن لا يرث من ج١٨٤: "قال
 المؤلف: ومن أراد الزيادة من معنى هذا الباب يطالع جزء الميراث يجد فيه الشفاء".

٠٢١/ الباب (٣٠) في جنايات العبيد في الأحرار وغيرهم من ج١٨٤: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معنى هذا الباب في جزء المضار، وفي جزء العتق".

(۱) إلباب (۱) في معرفة دية النفس وقيمتها ومدة الديات والمدعي تسليمها، وما أشبه ذلك من ج٥٨: "قال المؤلف: ومن أراد الزيادة من أسنان الغنم يطالع جزء زكاة الأنعام".

۱۲۱۲/ الباب (٦٣) في قتل الرجل من يطأ زوجته أو سريته من ج٥٨: "قال المؤلف: قد أتى شيء من معاني هذا الباب في الباب الثلاثين من الجزء الثامن والثمانون، وهو الجزء الأول من جزأي الجهاد؛ فمن أراد الزيادة يطالع ذلك منه يجد الشفاء بمن المولى وكفى".

٢١٣/ الباب (٦٤) فيما يلزم من وطئ زوجته أو غيرها فماتت أو اختلطت؛ كان الواطئ بالغا أو غير بالغ، كانت الموطأة صبية أو بالغة من ج٥٨: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني هذا الباب في الباب الثلاثين من جزء معاشرة الأزواج، فمن أراد المزيد يطلبه منه، والله ولي التسديد".

٢١٤/ الباب (٦٥) في دية المجوس من ج٥٥: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من مسائل هذا الباب وغير ذلك من معناه في الجزء الرابع والأربعين؛ جزء صرف الأحداث والمضارّ".

٥ ٢١/ الباب (٦٧) في دية العبيد والجنين منهم من ج٥٨: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة من معنى هذا الباب يطالع الجزء الرابع والأربعين؛ جزء صرف الأحداث والمضار يجد الشفاء".

7 ١٦/ الباب (٦٧) في دية العبيد والجنين منهم من ج ٨٥: "قال المؤلف: قد جاء في جنايات العبيد، والجنايات فيهم، في الجزء الرابع والأربعين في الأحداث والمضارّ، ومن جزء العتق في الباب التاسع منه ما فيه كفاية وشفاء".

٧١٧/ الباب (٦٨) في دية الجنين من ج٥٨: "قال المؤلف: وقد مرّ شيء من معاني هذا الباب في جزء معاشرة الأزواج، في الباب الواحد والثلاثين منه".

١٢١/ الباب (٢١) في بيات المحاربين من ج٨٨: "قال المؤلف: تمام هذه المسألة في سيرة المحاربة في حرب أهل القبلة من هذا الكتاب في الباب الثامن والعشرين".

٩ / ٢ / الباب (٢٩) في قتل السارق واللص إذا دخل المنزل، وما أشبه ذلك من ج٨٨: "قال المؤلف: فمن أراد الزيادة في معنى قتل الرجل من يطأ زوجته يطالع من الباب الواحد والستين من الجزء الثاني من جزء الدماء".

٠٢٠/ الباب (١١) في أحكام المرتدّ من ج٨٩: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معاني هذا الباب في جزء الحدود ما فيه شفاء".

الباب (١) فيما يجب على المرتد من القتل والحد، وفي محاربته وماله وذريته من ج٩٠: "قال المؤلف: قد مضى في الجزء الثاني من الجهاد شيء من معاني هذا الباب، وكذلك في الجزء السابع في الباب الثلاثون منه، فمن أراد المزيد ولم يكتف بحذا التقييد يطالع ذلك منها".

٢٢٢/ الباب (٤) فيما يؤمر به أهل الذمة وينهى عنه من اللباس وغير ذلك من ج ٩٠: "قال المؤلف: ومن أراد المزيد من معنى هذا يطالع جزء الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والله الهادي".

٢٢٣/ الباب (٦) في العابث بذكره من ج ٩٠: "قال المؤلف: ومن أراد الزيادة من هذا المعنى فيطالع جزء معاشرة الأزواج فإن فيه باب تام في العابث بذكره".

١٢٢/ الباب (١٠) متى يجوز للإمام إقامة الحدود، والحدود على من التجأ بالحرم من ج٩٠: "قال المؤلف: وقد جاء شيء من معنى هذا في الجزء الأول من أجزاء الدماء".

4۲٥/ الباب (٢١) في القذف والشهادة بالزنا الذي يجب به الحد والذي لا يجب به من ج٩٠: "قال المؤلف: وقد جاء في رجوع الشاهد عن شهادته وما يجب عليه في الجزء الثاني من جزأي الشهادات فمن أراد الزيادة يطالعه منه".

ونصراني وأعمى وأزواجهم، وفي الانتفاء من الولد، وفيما يجب من اللعان للزوجين من ج٠٠ اللعان للزوجين من ج٠٠ "قال المؤلف: قد جاء شيء من معاني اللعان في جزء الوالد والولد". من خلال النظر في هذه الإحالات، وتتبع نُسَخ القاموس يمكن الخروج بالآتي:

أولاً: أنّ أغلب الإحالات ترجع إلى مرحلة الزيادات على الأصل الذي اعتمده السعدي في كتابه؛ أي بعد أن وضحت معالم الكتاب، وتحددت أجزاؤه، وما يؤكِّد ذلك أنّ عددًا من النسخ التي تخلو من كثيرٍ من الزيادات التي أضافها السعدي لاحقًا على كتابه تخلو من هذه الإحالات.

وكمثالٍ على ذلك أشير إلى الإحالات الثلاث الموجودة في الجزء السابع والعشرين من نسخة القطب، فهذه الإحالات لا توجد في نسخة وزارة التراث . سلطنة عمان، التي هي برقم (العام: ٥٨٥، الخاص: ٨٢ ب).

ومن المعلوم أنّ الشيخ جميّلاً استمر في إضافة الزيادات على كتابه وتنقيحه حتى بعد أن تداولت نُسَخَ القاموس أيدي النسّاخ.

ثانيًا: عادةً ما تكون هذه الإحالات في نهاية الحديث عن موضوع الباب، وقد ترد خلال الباب على إثر بعض المسائل، فيحيل السعدي القارئ الراغب في

الاستزادة حول موضوع الباب أو تلك المسألة إلى موضع ذلك من كتابه؛ تسهيلاً للطالب والراغب، ومن أجل ربط موضوعات الكتاب ببعض.

ويظهر ذلك الربط العجيب عندما يحيل في بابٍ ما إلى بابٍ آخر، ثم يحيل في الباب الآخر للباب الأول، ومن ذلك ما جاء في الإحالتين (٢٢) و(٢٤).

ثالثًا: عند الإحالة يذكر السعدي رقم الجزء ورقم الباب تارةً، وتارةً يكتفي بذكر رقم الجزء فقط، وتارةً ثالثةً لا يذكر رقم الجزء ولا رقم الباب، وإنما يقول مرّ شيءٌ من معاني الباب في جزء النفور، أو جزء الناسخ والمنسوخ، وهكذا. والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم يكن يذكر الأجزاء أو الأبواب عند الإحالة؟! لعل ذلك مرده إلى أنّ المؤلّف لم يكن حاضرًا عنده رقم الجزء.

وقد يحيل الشيخ السعدي إلى بابٍ في نفس الجزء، فيذكره باسمه، أو رقمه، أو يقول: الباب الذي يلى هذا الباب، أو الذي يسبقه.

رابعا: تؤكِّد الإحالات دقّة الشيخ جميّل في تأليف كتابه وسعة حفظه وقوة استحضاره، فهو يحيل المسائل إلى موضوعاتها في كتابه، ويذكر أنّ هذه المسألة سترد بالتفصيل في موضع كذا من كتابه، مع حرصه على عدم التكرار؛ كلّ ذلك يؤكِّد عنايته في تأليف كتابه.

ومن ذلك الإحالة التي جاءت في الباب (٤٢) في أكلة الوارث والمقر والبائع، وفيمن يأكل مال غيره أو يدعيه عليه، وفيما يثبت إليه، وما أشبه ذلك من ج٣٨: "قال المؤلف: قد جاءت مسائل في معنى ثبوت أحكام الأموال بالظاهر لليد في آخر جزء الوالد والولد، وفي أول الجزء الخامس والخمسون في البيوع ما شابه مسائل

هذا الباب إلا أنه ذكر في البيوع من حيث إنه من أحكام البيع لمال غيره بحضرته، وفي جزء الوالد والولد للزوج والزوجة من المخالطات، وبسط الأيدي في أموال بعضها بعض، وهنا مطلقا فيمن يتصرف في مال غيره ولم ينكر عليه، وكذلك قد جاء مثل ما ذكرنا في الفسل في مال الغير من زوجة أو والد أو ولد في الحادي والخمسين، فمن أراد الشفاء من ذلك يطالعه من هنالك، والهداية بيد القادر المالك".

من خلال النظر في هذه الإحالة تجد أنّ المؤلّف استحضر المواضع التي لها صلةً بموضوع المسائل المذكورة في الباب، ووجه ارتباطها بما، وهذا يتطلب أن يكون المؤلّف قد رجع إليها فعلاً أو أن تكون حاضرةً في ذهنه، وهذا لا يكون إلا بعد الفراغ من كتابة الكتاب بأجزائه، وهذا هو التنقيح والعناية البالغة.

خامسا: قد تخلو بعض أجزاء قاموس الشريعة من وجود إحالاتٍ فيها؛ كما هو الحال في الأجزاء ٢٦، و٤٧، و٤٨، و٤٩ مثلاً، بينما قد تتكرّر الإحالات في بعض الأجزاء لتصل إلى تسع إحالات كما هو في الجزء الخامس والخمسين مثلاً.

وهكذا هنالك بعض الأجزاء التي لا توجد إحالاتٍ إليها كالجزء الأول، مثلاً، بينما تتكرّر الإحالة إلى بعض الأجزاء لتصل إلى عشر مرّات كما هو في الجزء السابع والسبعين في الصكوك.

ثالثًا: لمسات المؤلِّف في كتابه قاموس الشريعة

مرّ معنا أنّ المؤلِّف اعتمد بيان الشرع أصلاً لكتابه، وأضاف إليه إضافاتٍ عديدةً من آثار المتقدمين والمتأخرين، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل كان الشيخ جميّل مجرد جامع ومرتبٍ فحسب، أو أنّ له مشاركةً علميةً فيما ينقله؟

من خلال تتبع قاموس الشريعة، والمقارنة بينه وبين المصادر التي نقل عنها المؤلِّف نجد أنّ له العديد من المشاركات العلمية في كتابه، ويمكن تصنيفها كالتالي:

أولاً: بيان ما يحتاج إلى بيانٍ من توضيح المبهم، وإكمال الناقص، ونحو ذلك، ومن ذلك:

1. إتيانه بنص الرواية التي أشار إليها الأصل (وهو كتاب المصنف هنا)، ولم يأتِ بها، يقول السعدي: "فإن قال: إن تزوّجتُ فلانةً؛ يعني امرأةً بعينها؛ فهي طالقٌ، ثم تزوّج، وفي نسخه: تزوّجها؛ فلا تطلق، وهذا القول عليه أكثر الفقهاء، وقد روي عن ابن عبّاس أنه قال: إن برّ في يمينه فهو أقرب إلى التقوى، وعلى قولٍ تطلق؛ لأنّ الطلاق إنما وقع بعد بها بعد التزويج، فكانت اليمين على الفعل. قال أبو محمد: هذا القول أشبه بأصولهم، وإن كان الشآذ من قولهم، وقولٌ لا تطلق للرواية: «لا طلاق ولا عتاق فيما لا يملك ابن آدم»".(١)

فأورد السعدي نصّها في هذه المسألة لتقدّم الرواية قبل ذلك بمسائل عديدة. يُراجع: المصنف (٢٠/٣٦)

⁽١) قاموس الشريعة (٦٤/باب طلاق ما لا يملك)، مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي. ونصّ الرواية المذكور غير موجودٍ في هذه المسألة عند صاحب المصنف، وإنما تقدّم في أول الباب،

٢. بيان المقصود بالشارح في قوله: "مسألة: من الزّيادة المضافة للباب من شارحه..."؛ حيث كتب في الهامش: "شارح الباب هو: الشيخ أبو نبهان جاعد بن خميس الخروصي. كتبه: جميل بن خميس السعدي بيده. يوم: ١٦ من شهر رمضان سنة ١٦٠هـ".(١)

فالمؤلّف قد ذكر صاحب الزّيادة، وذكر اسمه في الهامش للوقوف على صاحب هذا الكلام.

٣. بيان الأصل الذي نقل عنه كتاب الإرشاد في باب الناسخ والمنسوخ، ونصّ بيانه: "قال المؤلف: هذا الذي مضى من كتاب الإرشاد، هو من جامع أبي محمد بعينه، إلا ما اختصر وحذف منه بعض ألفاظه، والله أعلم". (٢)

وقال في أصل النص الذي نقله صاحب كتاب الإرشاد أيضًا في باب ذكر فيما يسع جهله من الاعتقاد والعمل بالأبدان: "هذه المسألة منقولةٌ من كتاب الاستقامة إلا أنّ بعض ألفاظها مبدّلٌ عن أصله". (٣)

⁽١) يُراجع: الباب الثلاثون: في الوصية والإقرار بمثل نصيب أحدٍ من الورثة من (ح٧٤ص ٢٢٩)؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٢/٧٧).

⁽٢) قاموس الشريعة (٣/الباب الثاني عشر: في الناسخ والمنسوخ).

⁽٣) قاموس الشريعة (٧/ باب ذكر فيما يسع جهله من الاعتقاد والعمل بالأبدان) نسخه جميّل بن خميس السعدي وعددٌ من إخوانه؛ مكتبة الشيخ راشد بن هلال السعدي/ولاية المصنعة.

٤. بيان صاحب سيرةٍ نقلها في كتابه، يقول: "قال المؤلف: سألت بعض الإخوان عن القائل لهذه السيرة (سيرة في رجلٍ تزوّج بخامسة) في الشيخ حبيب بن سالم؛ فقال: ذلك الشيخ حبيب بن سليمان بن محمد المعمري". (١)

ثانيًا: ذكر الفوائد التي تناسب المقام، ومن ذلك: أنه لما جاء في بيان الشرع(٢) قصة زهد وورع الصحابي الجليل عمير بن سعيد الذي كان واليًا لعمر بن الخطاب على الشام؛ ذكر السعدي من باب المناسبة قصة صحابيّ آخر لا يقارّ عن المذكور زهدًا وورعًا، جاء في القاموس: "قال المؤلِّف: وقد وجدتُ شبه هذا الخبر في أبي عبيدة عامر بن الجرّاح القرشي، القائل فيه النبي على: «أبو عبيدة أمين هذه الأمّة»، وفي رواية: «وأميني»، وفي أخرى: «وأميننا أيّها الأمة»، وذلك فيما روي أنه لما قدم عمر الشام تلقّاه الناس، فقال: "أين أخى أبو عبيدة؟"، فقالوا: "الساعة يأتيك"، فأتاه على ناقةٍ مخطومةٍ بخطام من ليف، فنزل عمر عن راحلته، واعتنقه، وقال للناس: "انصرفوا عنّا"، ثم دخل معه إلى بيته، فلم يجد فيه سوى سيفه وقوسه ورحله، فبكي عمر، وقال لأصحابه: "تمنّوا"، [فقال أحدٌ: "أتمني أن يكون مل ء هذا البيت دراهم فأنفقها في سبيل الله، فقال: "تمنوا"، قال آخر: "أتمني أن يكون مل ء هذا البيت ذهبا فأنفقها في سبيل الله"، قال: "تمنوا"](")، فقال آخر: "جواهر

⁽١) قاموس الشريعة (٦٦/الباب الرابع والعشرون في سيرة في رجل تزوج بخامسة).

⁽٢) بيان الشرع (١٩/ ٢٩٥)

⁽٣) ما بين القوسين المعكوفين سقط من نسخة القطب التي اعتمدتُ عليها، واستعتُ على إكماله بكتب تراجم الصحابة والرجال. يُراجع مثلاً: التاريخ الصغير (٧٩/١) للبخاري، وتعذيب الكمال (٥٠٥/٥) للمزي.

أنفقها كذلك"، فقال عمر: "أنا أتمنى لو أنّ هذه الدار مملؤةٌ رجالاً مثل أبي عبيدة"، وكان عمر هذه قد ولاه على بلد الشام، وكان يقول: "لئن أدركني أجلي وهو موجودٌ استخلفته؛ لأبي سمعت رسول الله على يقول: «إنّ لكلّ أمةٍ أمينًا، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة ابن الجرّاح»".(١)

ثالثًا: بيان معاني بعض الكلمات الغريبة، والأصل الصرفي لبعض الكلمات، وهذا الأمر نادرً، وعادةً ما يكتب ذلك في هامش الكتاب، ومن ذلك:

١. جاء في الباب الرابع: في صيام يوم الشك، وفي رؤية الهلال من الجزء الثامن والعشرين: "روينا أن رسول الله في قال: «لا تقدّموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة»".

كتب الشيخ جميّل في الهامش: "أصله لا تتقدموا، ولكن حذفت أحد التائين".

٢. جاء في الباب: في زكاة أولاد الماشية وما يعد من ذلك وما لا يعد من الجزء السادس والعشرين:

ففي عدّ صُغْرى البَهْم خلفٌ وأكثروا إذا هي لم تستغنِ عن أمّها البهم

البَهْم: بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء أو فتحها؛ كبحْرٍ وبحَرٍ، وشعْرٍ وشعَرٍ، وشعْرٍ، وشعْرٍ، وُلِيم ولحَمٍ، أُتِي باللغتين جميعًا في البيت، وهي في اللغة السخال".

علّق الشيخ جميّل على ذلك قائلاً: "قال الغنيّ بالله جميّل بن خميس: البَهْمُ: الصغار من أولاد الضأن، الواحدة بَمْمة؛ بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء، وقال المجنون:

⁽١) قاموس الشريعة (٢٧/الباب السابع والعشرون)

تعلّقتُ ليلى وهي بكرٌ صغيرةٌ ولم يبدُ للأتراب من ثديها حجمُ صغيرين نرعى البهم يا ليت أننا إلى اليوم لم نكبر ولم يكبر البهمُ

رابعا: المقارنة بين ما جاء في بيان الشرع بما جاء في كتاب المصنّف للكندي، ومنهج الطالبين للشقصي، وقد مرّ بيان ذلك عند الحديث عن المرحلة الثانية من مراحل تأليف الكتاب. لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الشيخ السعدي قد يقارن بين نُسَخ الأصل الذي نقل منه، ومن ذلك قوله في التعليق على إحدى مسائل بيان الشرع الواردة في الباب الحادي عشر: في الوصية بالمماليك وعتقهم وخدمتهم من الشرع الواردة في الباب الحادي عشر: في الوصية بالمماليك وعتقهم وخدمتهم من ألفاظًا مختلفةً، ولعلّه من تناقل النسخ".

خامسا: الاختصار بالحذف والتلخيص، وهذا الأمر سبق بيانه عند الحديث عن المرحلة الثانية من مراحل تأليف قاموس الشريعة، وأشرتُ هناك إلى العديد من الأمثلة عند نقله عن كتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي.

سادسا: بيان ما يحتاج لبيانٍ من المسائل، أو التعقيب عليها، ومن ذلك: تعقيبه على هذه المسألة: "مسألة عن الشيخ مسعود بن رمضان: إنه إذا فات المأموم في ركعة أو ركعتين أو أكثر فإنه يأتي بما فاته من القراءة من ذلك في وثبة واحدة، ولا يجوز له ترك الوثبة، فإذا ترك الوثبة انتقضت صلاته، والله أعلم.

قال المؤلف: وأما من فاته شيء من الحمد من ركعتين أو أكثر؛ فعن العبّادي أنه يأتي بما فاته منها مرارا على عدد ما فاته، يقوم ويقعد إلى أن يتم ذلك المعنى من

⁽١) يُراجع: مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (٢/٧٧).

قوله، ومن أراد صفة ذلك منه (أعني: العبّادي) يطالع ذلك من مسألته التي في الباب الذي يتلو هذا الباب تحد ذلك، إن شاء الله"(١).

سابعا: ضمّن الشيخ جميّل كتابه بعض سؤالاته إلى شيخه ناصر بن أبي نبهان الخروصي كلّما سنحت له الفرصة، فعندما تكون هنالك مسألةٌ من الأثر كان قد وجّه معناها إلى شيخه فإنه يأتي بجواب شيخه عليها بعد قوله: "سألت الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي عن هذه المسألة؛ فأجابني"، أو "قلت أنا للشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي: ما يعجبك في هذا، وما رأيك؟"، ونحو ذلك من العبارات أبي نبهان الخروصي: ما يعجبك في هذا، وما رأيك؟"، ونحو ذلك من العبارات في المبحث الخاص بآثار الشيخ جميّل، فلتراجع من هناك.

⁽١) قاموس الشريعة (٢١/الباب الخامس والعشرون: في الوثبة وفيمن فاته شيء من الصلاة مع الإمام).

المبحث السانس: مصادر قاموس الشريعة

سبق بيان أنّ الشيخ السعدي اعتمد كتاب بيان الشرع أصلاً لكتابه قاموس الشريعة في غالب أجزائه، وقد يعتمد على مراجع أخرى أصولاً لكتابه أحياناً كما مرّ بيان ذلك.

ويمكن تصنيف المصادر التي رجع إليها الشيخ السعدي إلى ثلاثة أصناف: الصنف الأوّل: المصادر التي اعتمد عليها أصولاً لكتابه

الصنف الثاني: المصادر التي رجع إليها المؤلّف في كثيرٍ من أجزاء كتابه؛ بحيث إنحا تتكرّر في الكثير من الأبواب

الصنف الثالث: المصادر أو المراجع التي استفاد منها السعدي في بعض أجزاء كتابه، فلم تتكرّر في جميع الأجزاء أو الأبواب.

وقبل الحديث عن هذه الأصنّاف أذكّر بما مرّ معنا أنّ المؤلّف في بعض الأحيان لا يصرّح بمصدر المسائل التي نقلها لكتابه، وإنما يكتفي بقوله: "ومن غيره"؛ أي من غير كتاب بيان الشرع، أو بقوله: مسألة عن الصبحي، أو الزاملي، وهكذا، أو يقول: ومن كتاب لبعض المتأخرين من أصحابنا(١)، أو من كتب قومنا(٢)، أو من تفسير قومنا (٣)، أو من بعض كتب الشيعة(٤)، أو من كتاب لبعض الزيدية (١)،

⁽١) يُراجع: قاموس الشريعة (٣٢/الباب الثالث عشر صورة ٢٠٥)

⁽٢) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٩/الباب التاسع)، و(٣٤/الباب الرابع عشر)

⁽٣) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٨/الباب الثامن)، و(٣١/الباب السادس)، و(٣٢/الباب الأول. والتاسع، والحادي عشر)

⁽٤) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٩/الباب السابع، والباب الخامس عشر)

وهكذا، ولكن من خلال تتبع المسائل المضافة، ومقارنتها بأصولها تم التوصّل إلى كثيرٍ من المراجع التي اعتمد عليها السعدي في المسائل غير المنسوبة إلى مرجع.

الصنف الأوّل: المصادر التي اعتمد عليها المؤلّف أصولاً لكتابه

تقدّم أنّ بيان الشرع كان عماد كتاب قاموس الشريعة، ولبّه، ولكن لم يكن ذلك في كلّ أجزاء الكتاب، وإنما في أكثرها، فقد يجعل المؤلّف مرجعًا آخرًا عمادًا لبعض أجزاء كتابه، وسبق بيان هذه المراجع عند الحديث عن المرحلة الأولى من مراحل تأليف قاموس الشريعة، وهي: كتاب المعتبر لأبي سعيد محمد بن سعيد الكدمي، وكتاب المصنّف للشيخ أحمد بن عبدالله الكندي، وكتاب الحج لأبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي، وخزانة الأخيار في شرح بيوعات الخيار للشيخ عبدالله بن محمد بن غسان الخراسيني، وكتاب المهذب لمحمد بن عامر المعولي الشهير بابن عريق.

الصنف الثاني: المصادر التي رجع إليها المؤلّف في كثيرٍ من أجزاء كتابه؛ بحيث إنحا تتكرّر في الكثير من الأبواب

اعتمد المؤلّف على كتبٍ عديدة في الزيادة على الأصل الذي اعتمده في كتابه، وهذه الكتب تعتبر من المصادر الأساسية التي قام عليها كتاب قاموس الشريعة؛ إذ تكرّر النقل عنها في الكثير من أبواب قاموس الشريعة.

وقد مرّ معنا عند الحديث عن المرحلة الثانية من مراحل تأليف قاموس الشريعة أن هذه المصادر تنقسم إلى قسمين:

⁽١) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٧/الباب الثامن)

القسم الأوّل: المصادر التي اعتمد عليها المؤلّف في الزيادة بين ثنايا مسائل الكتاب الذي اعتمده أصلاً، وهو كتاب بيان الشرع في الغالب.

وهذه المصادر هي كتب الأثر التي تقوم على ذكر المسائل غير مقيدةٍ بأصحابها، كجامع ابن جعفر، وجامع ابن بركة، والمصنف وغيرها، وقد يكون هذا المصدر كتاب بيان الشرع نفسه إن لم يكن هو المعتمد الأصل في ذلك الجزء.

ومع هذا فقد تجد بعض مسائل علماء دولة اليعاربة ومن جاء بعدهم من العلماء حتى وقت المؤلّف مرسومةً بين ثانيا الكتاب، ولكن ليس هذا هو الأصل، إذ الأصل أن تُذكر في آخر الباب كما سيأتي، وإن لم يكن كذلك فلحاجة دعت إلى ذلك في الغالب؛ ككون الباب لا يتضمن شيئًا من مسائل بيان الشرع أو غيره من الأصول، أو أن يرى المؤلّف أنّ هذه المسألة من المناسب ضمّها مع قرينتها من المسائل المتقدمة.

ومن الجدير بالذكر أنّ مؤلفات المتأخرين كالشيخ أبي نبهان وابنه الشيخ ناصر تندرج ضمن المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في الزيادة بين ثنايا الكتاب؛ بجانب اعتماده على موسوعة أبي نبهان الفقهية للزيادة في آخر الباب.

القسم الثاني: المصادر التي اعتمد عليها المؤلّف في الزيادة بعد انتهاء مادة الباب من كتاب بيان من كتاب بيان الشرع، وعادةً ما يبدأها بعد قوله: "انقضى الذي من كتاب بيان الشرع" إذا كان بيان الشرع هو المعتمد في ذلك الجزء.

وهذه المصادر هي المؤلفات التي تضمّ جوابات المتأخرين، وأهمّ مرجعٍ في ذلك اعتمد عليه السعدي هو موسوعة أبي نبهان الفقهية، ومع هذا قد تحد المؤلف ينقل هنا شيئًا من المسائل عن كتب الأثر المتقدمة، ولكن ليس ذلك هو الأصل كما تقدّم.

وهذه قائمة المصادر التي اعتمد عليها المؤلّف في الكثير من أبواب أجزاء كتابه قاموس الشريعة:

أولاً: جامع ابن بركة لأبي محمد عبدالله بن محمد بن بركة. (١)

ثانيًا: جامع ابن جعفر لأبي جابر محمد بن جعفر الإزكوي. (٢)

ثالثًا: جامع أبي أحمد عامر بن علي العبادي، أو جامع جوابات أبي أحمد العبادي: نقل عنه الشيخ جميّل في العديد من مواضع كتابه من غير التصريح باسم الكتاب في أغلب الأحوال. (٣)

رابعا: جامع أبي الحسن لأبي الحسن على بن محمد البسيوي. (٤)

⁽١) يُرَاجِع مثلاً: قاموس الشريعة (١٦/ الباب الأول: في النية للوضوء، وذكر اسم الله عليه)

⁽٢) يرُاجع مثلاً: قاموس الشريعة (٦٤/ الباب الأول: في معاني الطلاق وأحكامه واشتقاقه وأقسامه)

⁽٣) من المواضع التي صرّح فيها باسم الكتاب (٢٠/الباب الحادي والثلاثون: فيمن يصلّي فيجد كأنّ شيئًا قد خرج من إحليله)، و(٤٣/ الباب الثّلاثون في الحوالة أيضًا ورجوع المحال له على المحيل)

⁽٤) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٨٠/الباب الأول: في الضمان في خلط الأمانة والوديعة والربح منهما والقرض)

خامسا: دلالة الحيران للشيخ سالم بن سعيد الصائغي: أرجوزة اعتنى بها الشيخ جميّل عناية فائقة، فرتبها وبوّبها بعد أن كانت منثورة من غير ترتيبٍ ولا تبويبٍ، وقد نقل منها في كثير من أبوابه ما يتناسب مع موضوع كلّ بابٍ.

سادسا: الضياء لسلمة بن مسلم بن إبراهيم العوتبي: نقل عنه السعدي في العديد من مواضع كتابه. (١)

سابعا: المصنف للشيخ أحمد بن عبدالله الكندي: يمثّل كتاب المصنّف المصدر الثاني لقاموس الشريعة بعد كتاب بيان الشرع من بين كتب المتقدّمين، فقد اعتمده أصلاً في العديد من أجزاء كتابه (٢)، كما نقل عنه بصورةٍ تكاد تكون موازيةً لبيان الشرع في بعض أجزاء القاموس؛ كأجزاء الطهارات مثلاً.

كما رجع إليه في ضبط مسائل بيان الشرع، وقد صرح المؤلِّف بالمقارنة والزيادة منه عندما قال: "عرضتُ المسائل التي توجد في كتاب المصنّف عليه، وزدت ما لم أجده في هذا الجزء في الحواشي، وكذلك زدتُ فيه مسائل أشياخنا المتأخرين ليكون كتابًا واسعًا سهل المطالعة"(٣).

(١) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (١/الباب التاسع: في ضروب العلم وأقسامه)، و(١٥/ الباب الأول: في وجوب الغسل من الجنابة)

⁽٢) تُراجع المرحلة الأولى من مراحل تأليف قاموس الشريعة في مبحث منهج المؤلِّف في كتابه.

⁽٣) يُراجع: آخر الجزء الثاني والخمسين من كتاب قاموس الشريعة للشيخ جميّل بن خميس السعدي؛ نسخه محمد بن خميس بن لافي السعدي لأخيه جميّل بن خميس بن لافي السعدي؛ وكان تمام نسخه ١٣ شعبان ١٧٦٦ه؛ مكتبة السيد محمد بن أحمد/السيب؛ برقم (١/٥٢).

ثامنا: منهج الطالبين وبلاغ الراغبين للشيخ خميس بن سعيد بن علي الشقصي: اعتمد عليه صاحب قاموس الشريعة في ضبط المسائل، والمقارنة بينها (١)، ونقل عنه فصولاً ونصوصًا في العديد من المواضع من كتابه. (٢)

تاسعا: موسوعة آثار أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي في الفقه، ومنها:

- (١)إيضاح البيان فيما يحل ويحرم من الحيوان: نقل عنه في العديد من أجزاء كتابه (٣)؛ خاصةً الجزء الخامس والثلاثين.
- (٢) كتاب الطهارات: وزّع ما جاء فيه على أجزاء الطهارة من كتابه قاموس الشريعة من دون التصريح باسمه في الغالب. (١)

⁽١) قد مرّت معنا أمثلة كثيرة على ذلك عند الحديث عن المرحلة الثانية من مراحل تأليف قاموس الشريعة.

⁽٢) يُراجع مثلاً: (١٨/الباب الثالث: في في الصلاة وأول من صلاها)، (١٩/الباب الخامس: في تفسير فاتحة الكتاب، والباب الثاني عشر: مسائل في التوجيه، والباب التاسع والعشرون: ما على العاطس في الصلاة وما يجوز فيها من الذكر)، (٢٠/الباب الثامن: في المصلّي إذا تكلّم أو دعا أو نفخ أو ضحك أو بكي في الصلاة، والباب الخامس عشر: في صلاة المرأة ولباسها، وما يجوز لها منه في الصلاة وما لا يجوز، وفي صلاة الخنثي، والباب السادس والعشرون: الصلاة بالنّوب النّجس، والبدن النّجس، وما يلزم من بدل الصلاة بذلك)، (٢١/الباب الأول: في الحث على صلاة الجماعة، والباب الثاني: فيمن أحق بالإمامة في الصلاة، والباب السادس: في إمامة الأعرابي والأتمي ومن لا أب له والمقعد والخصي ومن هو أنقص جارحة بمن هو أتمّ منهم في ذلك، والباب السابع: في الصلاة خلف من يقنت، أو يقول في صلاته: آمين، والباب الحادي عشر: في إمامة المرأة، والباب الحادم عشر: في الجماعة بعد الجماعة وفي صلاقم في وقت واحد)، (٣٥/ الباب السادس والعشرون في الخمر وصفاته و ما جاء فيه).

⁽٣) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٥٤/الباب الثالث عشر: في بيع السباع)

- (٣) كتاب الصلاة: وزّع ما جاء فيه على أبواب أجزاء الصلاة.
 - (\mathfrak{t}) کتاب الصوم (\mathfrak{t})
- (٥) كتاب الزكاة: وزّع أكثر ما جاء فيه على أبواب أجزاء الزكاة الثلاثة.
- (٦) كتاب المساجد والمدارس: وزّع محتواه على الأجزاء: الخامس والأربعين، والسابع والأربعين من قاموس الشريعة.
- **عاشرا**: موسوعة العلم المبين وحقّ اليقين للشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي، ومنها:
- (۱) التوحيد لله المجيد: وهو تعليقات من الشيخ ناصر بن أبي نبهان على كتاب العقيدة النسفية وشرحها وحاشيتها، نقل عنه السعدي في العديد من مواضع كتابه. (٣)
- (٢) تنوير العقول في علم قواعد الأصول: ضمّن بعض ما جاء فيه ضمن كتابه القاموس، ومن ذلك الباب الأول من الجزء الثاني.

⁽١) من المواضع التي صرّح فيها باسم الكتاب (١٥/الباب الرابع عشر: فيمن ترك الغسل من الجنابة أو شك فيه).

⁽٢) يُراجع: قاموس الشريعة (٢٨/الباب التاسع عشر)؛ حيث أفرد السعدي هذا الباب لكتاب الصوم المذكور عن أبي نبهان.

⁽٣) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٤/الباب الأول: في التوحيد ونفي الأشباه والتحديد على البارئ المجيد ووصفه بما يليق به من التمجيد، والباب الرابع: فيما يجوز أن يوصف الله به من الأسماء والصفات)، (٦/الباب السادس: في تفصيل وجوه الشّرك والنّفاق وفرز ما بينهما)، (١٦/ الباب الثامن: في غسل الرجلين في الوضوء، والمسح على الخفين)

- (٣) لطائف المنن في أحكام السنن (١)، ويسمّيه السعدي كتاب الأحاديث (٢)، ويسمّيه وأحيانًا ينقل عنه من غير أن يسمّيه (٣)، وقد أكثر من النقل عنه في مختلف أجزاء كتابه.
- (٤) الإرشاد إلى مناهج الاجتهاد: نقل عنه ما يزيد على خمسين صفحةً في كتابه قاموس الشريعة. (٤)

الصنف الثالث: المصادر أو المراجع التي استفاد منها السعدي في بعض أجزاء كتابه، فلم تتكرّر في جميع الأجزاء أو الأبواب

(۱) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (١/الباب السادس عشر: في أصول علم الدين ومعرفة الإجماع)، (٤/الباب الثالث: في تفسير أسماء الله تعالى)، (٢٣/الباب التاسع والأربعون: في صلاة التطوّع والنوافل)، (٧٥/ الباب التاسع في الوصية بقراءة القرآن على القبر والسراج عليه وما أشبه ذلك)

⁽٢) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (١٤/الباب السادس عشر: في طهارة الهرّ والفأر والسنور، ونجاسة ما يخرج منهما)، و(٣٣/الباب التاسع: في الهدي وإشعاره وتقليده ومحلّه)، و(٨٣/ الباب الخامس الضمان بإتلاف الأوراق التي فيها الحقوق والضمان بعين العائن، ومن رأى مالا أو نفسا تتلف)

⁽٣) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (١٧/الباب الرابع عشر: في الاستجمار والاستنجاء)، (١٨/الباب الثالث: في الصلاة وأول من صلاها، والباب الثاني عشر: في معرفة أوقات الصلوات)، (١٩/الباب الأول: في فضل الأذان وغير ذلك مما قيل فيه)، (٢٠/الباب الرابع عشر: في صفة اللّباس، وما يجوز منه وما يجزي، وما لا يجوز، وما يكره، وفي الاشتمال)، (٢٣/الباب الثاني عشر: في المكان الذي تؤتى منه الجمعة من القرب والبعد)

⁽٤) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٨٧/الباب الثالث: في التقليد وما يقبل من الأسانيد وما لا يقبل وغير ذلك من الأصول)

وهي مراجع استفاد منها المؤلّف في بعض موضوعات كتابه؛ لكونما تتحدث عن موضوعٍ واحدٍ فحسب، أو لكونما ليست لصيقةً بالفقه؛ ككتب التفسير، والحديث، والعقيدة، وغيرها، أو لغير ذلك من الاعتبارات.

وهذه المراجع كثيرة جدًّا؛ بحيث إنه لا يمكن حصرها في مثل هذا البحث، ولهذا سأحاول ذكر ما توصّلت إليه هنا من باب التمثيل لا الحصر:

أولاً: مؤلفات المذهب الإباضي

- (1) الإرشاد إلى سبيل الرشاد للشيخ سالم بن سعيد الصائغي: نقل عنه فصولاً ومباحث مطوّلة في أجزاء العقيدة من قاموس الشريعة؛ خاصة من الجزء الأول إلى الجزء السادس منه، كما نقل عنه في مواضع أخرى من كتابه.
- (٣) الاستقامة لأبي سعيد محمد بن سعيد الكدمي: نقل عنه أبوابًا كاملةً في الجزء التاسع من كتابه قاموس الشريعة.
- (٣) الأكلة وحقائق الأدلة لنجاد بن موسى المنحي: نقل عنه مباحث وفصولاً في الجزء الثالث من كتابه.
- (٤) الأدلة والبيان لتبغورين بن عيسى الملشوطي: نقل عنه مباحث مطوّلة في الجزء الثالث من كتابه.
- (٥) أرجوزة في وصية الأقربين وشرحها للشيخ عمر بن سعيد البهلوي: أوردها السعدي كاملةً مع الشرح في الجزء الخامس والسبعين من كتابه، وجعلها في بابٍ مستقل (الباب الرابع والثلاثون).

- (٦) الإقليد تأليف الشيخ محمد بن سالم الدرمكي الإزكوي: نقل عنه في العديد من مواضع كتابه. (١)
- (V) تعليقات ناصر بن أبي نبهان الخروصي على البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار. (۲)
 - (A) التهذيب لمحمد بن عامر المعولي المشهور بابن عريق. (T)
 - (٩) جامع أبي سعيد أو جامع جوابات أبي سعيد. (٤)
 - (١٠) جواهر الآثار للشيخ جمعة بن على الصائغي. (٥)
 - (١١) الدعائم لأبي بكر أحمد بن سليمان الشهير بابن النضر. (٦)

(١) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٢/الباب الرابع: في جواز قصر الصلاة)، (٣٩/الباب السابع عشر: في صفة تعديل الشهود)

- (٢) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٤/الباب الأول: في التوحيد ونفي الأشباه والتحديد على البارئ المجيد ووصفه بما يليق به من التمجيد)، (٧٨/ الباب الخامس في تفصيل ميراث الأرحام، وترتيب درجاتهم، والقسم بينهم)، (٨٦/ الباب الرابع في فرض الإمامة، والحجة عليها)، (٨٨/الباب الأول: في الملل والنحل)
- (٣) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٧٧/ الباب السادس: في استفهام الكاتب للمكتوب عليه وما يؤمر به من ذلك)
- (٤) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٠/ الباب الثلاثون: ما يجب فيه كفّارة، وما لا يجب، وفي الكفّارات)، (٥٠/ الباب العاشر: في تحويل الطريق)
- (٥) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٣٠/الباب العاشر: فيمن يجوز أن يحجّ عنه في حياته وبعد مماته، وفي الأجرة بالحجّ، والوصية بالحجّ، وما أشبه ذلك)
- (٦) يرُاجع مثلاً: قاموس الشريعة (١٦/ الباب الثاني عشر: في وضوء المنكسر وصاحب الجبائر والمنجرح)، و(٢٨/الباب السابع: في الصيام في السفر)، و(٣٢/الباب الحادي عشر: في الأصحية وذبحها، ومن تجب عليه ومن لا تجب، وأحكام ذلك)، و(٣٣/الباب السادس والعشرون: فيمن

- (۱۲) رد الشيخ الأصم على كتاب الفردوس في التوحيد. (۱)
- (۱۳) سيرة أحمد بن محمد بن صالح وردّ الشيخ أحمد بن عبدالله الكندي عليها: أوردها الشيخ كاملةً مع الردّ عليها في الجزء التاسع والثمانين، وجعلهما في بابٍ مستقلّ (الباب السابع والثلاثون).
- (١٤) سيرة حبيب بن سالم بن سعيد البوسعيدي جوابا لسيرة المعمري الآتية، كتبها لسيده هلال بن الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي، ذبًّا عمّا وقع فيه من التعنيف وإيضاحا لعذره بما شرحه الشرع الشريف: نقلها كاملة في من الجزء الحادي والستين، وجعلها في بابٍ مستقلٍّ (الباب الخامس والعشرون).
- (10) سيرة في رجل تزوج بخامسة للشيخ حبيب بن سليمان بن محمد المعمري: نقلها كاملةً في الجزء الحادي والستين، وأفرد لها بابًا مستقلاً (الباب الرابع والعشرون).

يعطى من الكفّارات، ومن يقبض لغيره من والد أو وكيل، وفي حدّ الفقير الذي يعطى من الكفّارات)، و(٣٤/الباب السابع: فيمن حلف بالصيام، ومن حلف لا يأخذ من مال الله شيئا) (١) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٣/الباب الثالث والعشرون: في الاختلاف في القرآن وحلقه وأسماء الله وصفاته وما أشبه ذلك)

- (١٦) سيرة الشيخ سعيد بن أحمد بن محمد الخراساني النزوي إلى بعض الأئمة: نقلها كاملة في الجزء السادس والثلاثين في الباب الثالث عشر منه.
- (۱۷) سيرة عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي فيها احتجاج على من عمل بقول من يقول: إنّه لا يقيم إلاّ المؤذّن، وفيها شيء من ذكر التقليد: تقع في أكثر من خمسين صفحة، وقد جعلها في بابٍ مستقلّ (الباب السابع عشر) من الجزء الثاني من كتابه.
- (١٨) شرح أبي طاهر إسماعيل الجيطالي للقصيدة النونية تأليف أبي نصر فتح بن نوح: نقل عنه مباحث مطوّلة في مواضع كثيرة من الأجزاء الثالث والرابع والخامس والسادس من كتابه قاموس الشريعة.
- (19) شرح لطائف الحكم للشيخ المحقق سعيد بن خلفان الخليلي: اعتمد السعدي على هذا الكتاب فيما يتعلّق بزكاة الأنعام في الجزء السادس والعشرين من كتابه، ونقل عنه كثيرًا.
- (٢٠) العدل والإنصاف لأبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني: نقل عنه أبوابًا وفصولاً في الأجزاء الأول والثاني والثالث من كتابه قاموس الشريعة.

- (٢١) قناطر الخيرات لأبي طاهر إسماعيل بن موسى الجيطالي. (١)
- (٢٢) قواعد الإسلام لأبي طاهر إسماعيل بن موسى الجيطالي. (٢)
- (٢٣) الكشف والبيان لمحمد بن سعيد القلهاتي: نقل عنه مباحث مطوّلة في المجزء الخامس من قاموس الشريعة.
 - (٢٤) لبّ الألباب: نقل عنه في العديد من المواضع. (٣)
- (٢٥) لباب الآثار للشيخ سالم بن سعيد الصائغي: نقل عنه في العديد من المواضع. (١)

⁽۱) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (۱۹/الباب الرابع: في تفسير تكبيرة الإحرام والاستعاذة، والباب الخامس: في تفسير فاتحة الكتاب)، و(۲۰/الباب الرابع عشر: في صفة اللباس، وما يجوز منه وما يجزي، وما لا يجوز، وما يكره، وفي الاشتمال)، (۲٦/الباب الرابع: في زكاة الفائدة)

 ⁽٢) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٩/الباب السادس: في السؤال ومواضعه، والباب السابع: في القذف واللعن)، (٢٥/الباب الخامس والعشرون: في زكاة المال إذا مات عنه صاحبه)

⁽٣) يراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٧٦/الباب الحادي والعشرون: إذا لم يوجد من يقوم بإنفاذ وصية الهالك، وما أشبه ذلك)

⁽٤) يرًاجع مثلاً: قاموس الشريعة (٥٠/الباب العاشر: في تحويل الطريق)، و(٧٢/الباب الرابع عشر: فيبمن أقرّ لرجل بمنزله وأوصى له به أوبايعه إيّاه وفيه بئر أوشجر، وفي الإقرار بالحصة، والباب السادس عشر: في الإقرار بالبيت وبما فيه، وما يدخل ويثبت من ذلك بالبيت أيضا، والباب السادس والعشرون: في الأصول وما يدخل في ذلك، وفي المال المرهون إذا أقرّ به على من فذاه، والباب السادس والثلاثون: في الوصية والإقرار والإشهاد للوارث على سبيل الإلجاء، والباب الأربعون: في ألفاظ الإقرار)، و(٧٧/الباب الثاني: في خط الثقة العدل، وما قيل فيه)، و(٨٧/الباب الحادي عشر: فيما يجوز للإمام ببيعه وشراؤه لعز دولة المسلمين)

- (٢٦) اللمع (أو الوضع) لأبي زكرياء يحيى بن الخير الجنّاوني. (١)
- (۲۷) مختصر الخصال لأبي إسحاق إبراهيم بن قيس الحضرمي: نقل عنه الشيخ جميّل في العديد من المواضع في كتابه. (۲)
- (٢٨) المعتبر لأبي سعيد محمد بن سعيد الكدمي: نقل عنه السعدي في بعض المواضع من أجزاء العقيدة والطهارات من كتابه قاموس الشريعة؛ خاصة الجزئين الثامن والتاسع، فقد نقل منه أبوابًا كاملةً، كما اعتمده أصلاً للجزء السابع من كتابه قاموس الشريعة.
- (٢٩) النور لأبي محمد عثمان الأصم: نقل عنه مباحث مطوّلة في الجزئين الخامس والسادس من كتابه قاموس الشريعة.

(١) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٥/الباب الثاني: في وجوب الزكاة)

⁽٢) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (١٩/الباب التاسع: في النية للصلاة، والباب الرابع والعشرون: في التحيات، والباب السادس والعشرون: في سجدتي السهو وأحكامها)، و(٢١/الباب الأول: في الحث على صلاة الجماعة)، و(٢٢/الباب الثاني والثلاثون: في صلاة المريض العاجز عن إتيانها على المأمور به)، و(٢٣/الباب السادس والأربعون: في صلاة الاستسقاء)، و(٢٤/الباب السادس: في غسل الشهيد وتكفينه ودفنه)، و(٢٥/الباب العشرون: فيما يؤخذ من الركازات والكنوز)

ثانيًا: مؤلفات المذاهب الأخرى:

- (1) إجماع العلماء لعلي بن أحمد. (١)
- (٢) إحياء علوم الدين لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي: رجع إليه السعدي في العديد من مواضع كتابه (٢)، وينقل عنه فصولاً ومباحث مطوّلة.

ورجع إلى تهذيب الشيخ سعيد بن أحمد الكندي لكتاب إحياء علوم الدين وتعقيباته على بعض ما جاء فيه. (٣)

(٣) إيثار الحق على الخلق لمؤلفه محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل بن منصور بن محمد بن المفضل بن الهادي. (٤)

⁽١) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٧/الباب الرابع والثلاثون: في المسألة للنّاس من أموالهم وما يجوز منها وما لا يجوز)

⁽۲) يُراجع مثلاً: قاموس الشريعة (١/الباب الثاني عشر: في الحث على العمل بالعلم وتحذير العلماء عن حب الدنيا)، و(١١/الباب الثالث والعشرون: في صلة الجيران والأرحام وحقوقهما، والباب السادس والعشرون: في حقوق الأبوين والولد، وحقوق المماليك لبعضهما بعض)، و(١٣/الباب الثاني: كتاب مراتب الشبهات ومثاراتها، وتمييزها عن الحلال والحرام من ربع العادات من كتاب إحياء علوم الدين، والباب الرابع: في كيفية خروج التّائب عن المظالم الماليّة من ربع العادات من كتاب إحياء علوم الدين).

⁽٣) يُراجع: قاموس الشريعة (١٠/الباب السابع عشر: في ذم الدنيا وذكر غوائلها، والباب الثامن عشر: في الحسد، والباب التاسع عشر: في الرياء، والباب الخامس والعشرون: في شيء من التصوف وصفات النفس من معانى علم الحقيقة)

⁽٤) يُراجع: قاموس الشريعة (٣/الباب العاشر: في المحكم والمتشابه من القرآن وما أشبه ذلك)

- (٤) الجوهر الشفاف المنتزع من مغاصات الكشف؛ لمؤلِّفه عبدالله بن الهادي بن أمير المؤمنين يحيى بن حمزة الإمامي. (١)
 - (٥) شرح غاية الاختصار. (٢)
- (٦) غاية البيان لحل شرب ما لا يغيّب العقل من الدخان لعلي بن محمد الأجهوري المالكي (ت: ١٠٦٦هـ): رسالة، نقلها بكاملها في الجزء الخامس والثلاثين، وجعل لها بابًا مستقلاً (الباب الثالث والثلاثون).
- (V) كتاب ركن الدين في تفسير متشابه القرآن الكريم، تأليف أبي طاهر الطريثيثي المعتزلي: نقل عنه السعدي مباحث مطوّلة في مواضع كثيرة من الأجزاء الثالث والخامس والسادس من كتابه قاموس الشريعة.
 - (Λ) الكشاف لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري. ($^{(7)}$)
 - (٩) معين الأئمة تأليف أحمد بن محمد الحنفي. (٤)

⁽۱) يرًاجع مثلاً: قاموس الشريعة (٤/الباب الأول: في التوحيد ونفي الأشباه والتحديد على البارئ المجيد ووصفه بما يليق به من التمجيد)، (٢٥/الباب التاسع عشر: فيما يجب على المشركين من الجزية، وما يؤخذ منهم كانوا أهل ذمةٍ أو حرب، من مجوسٍ أو يهودٍ أو نصارى)، و(٣٥/الباب الثالث: في الذبيحة هل تحرم إذا نسي الذابح أن يذكر اسم الله عليها أو تعمد؟)، و(٨٥/الباب الثامن والعشرون: العتق بشرط الولد)، (ج٢٧/الباب الرابع: في عدة المميتة وعدد البائنات، وفي عدة المطلاق هل تنسخها عدة المميتة؟)، و(١٧/الباب الأول: في معرفة بلوغ الصبي وإقراره ومتى تثبت عليه الأحكام ويدفع إليه ماله وصفة إناس رشده)

⁽٢) يُراجع: قاموس الشريعة (٢١/الباب الأول: في الحث على صلاة الجماعة)

⁽٣) يرًاجع مثلاً: قاموس الشريعة (٢٣/الباب الرابع: في الأمصار التي تجب فيها الجمعة)

⁽٤) يُراجع: قاموس الشريعة (٨٥/الباب الرابع والخمسون: في القصاص بين الزوجين)

المبحث السابع: العناية بالكتاب والأعمال التي جرت عليه

نظرًا لقيمة الكتاب العلميّة، ولما له من العديد من المزايا فقد لاقى الكتاب عناية العلماء والدارسين، والنسّاخ(١)، ويمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً: طباعة الكتاب

طُبع الكتاب إلى الآن مرّتين:

المرّة الأولى: عن طريق المطبعة السلطانية في عهد السيد برغش بن سعيد حاكم زنجبار، وقد أشرف على طباعته الشيخ يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي^(۲)، فخرج عن المطبعة ستة عشر جزءًا من قاموس الشريعة، وكان بداية تأريخ طباعته

⁽١) سيأتي الحديث عن نُسَخ الكتاب في المبحث التالي.

⁽٢) أضاف الشيخ يحيى مسائل عن المحقّق الخليلي في موضعين من قاموس الشريعة الذي أشرف على طباعته في المطبعة السلطانية، وهما:

أولاً: الباب السادس في آخر الجزء الرابع، أورد فيه مسألتين عن الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي في التفريق بين الذات والإثبات حق الله، يقول في أول الباب: "قال الفقير لله تعالى يحيى بن خلفان بن بن أبي نبهان الخروصي: وهذه مسألة عن الشيخ العالم الفقيه الرباني أبي محمد سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي، في التوحيد، فأحببنا إلحاقها بهذا الجزء المبارك، لتتم الفائدة".

ثانيًا: آخر الباب الثامن والعشرين من الجزء الخامس، أورد فيه مسألتين عن المحقّق الخليلي في نفي الرؤية، ثم قصيدته الهائية في نفس الموضوع، قال الشيخ يحيى قبل إيراده المسألتين والقصيدة: "قال الفقير إلى الله تعالى يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي: وهذا سؤال من بعض المخالفين لأهل الاستقامة في الدين في رؤية الباري سبحانه وتعالى؛ فأجاب في ذلك شيخنا العالم الفقيه الفصيح سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي رضي الله عنه ردّا عليه نثرا ونظما؛ فوضعناه بمذا الجزء المبارك لتتم الفائدة".

سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م، وقد قدّم الشيخ يحيى للكتاب بقصيدةٍ وضّح فيها مناسبة طباعة الكتاب.

المرة الثانية: عن طريق وزارة التراث العُمانية، بدأت طباعته سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٦م، وآخر ما صدر عنها الجزء الحادي والعشرون سنة ٢٠٠٧م.

ثانيًا: تحقيق الكتاب

عندما عزمت وزارة التراث العُمانية على طباعة قاموس الشريعة؛ أسندت تحقيقه إلى عددٍ من المحقّقين، ولكن جاء تحقيقهم مفتقرًا إلى أقل مواصفات التحقيق العلمي من حيث جمع النسخ، والمقارنة بين أجودها، وتفسير غريب ألفاظ نصوصها، ونحو ذلك.

وفي الآونة الأخيرة تشكّلت لجنة علميّة من الجزائريين والعُمانيين برئاسة الأستاذ إبراهيم بن محمد العساكر، فعملت على ضبط النصّ بالاعتماد على أكثر من نسخةٍ لكلّ جزءٍ، واعتنت بتخريج الآيات والأحاديث، وتفسير الكلمات الغريبة.

ثالثًا: فهارس لأجزاء وأبواب قاموس الشريعة

هنالك العديد من الفهارس التي عُمِلت على أجزاء وأبواب قاموس الشريعة، وقد مرّ الحديث عنها تفصيلاً عند الحديث عن موضوع الكتاب ومحتوياته، وأذكرها هنا موجزةً:

- (١)قصيدة في أجزاء قاموس الشريعة (مخطوطة) للشيخ موسى بن عيسى بن سعيد البشري.
- (٢) فهرس مختصر لمحتوى كلّ جزء من أجزاء قاموس الشريعة (مخطوط): لمجهولٍ. (٣) قصيدة في أجزاء قاموس الشريعة (مطبوعة): للشيخ يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي.

- (2) فهرس تفصيلي لأجزاء قاموس الشريعة ومحتويات كل جزء (مخطوط): للشيخ يحيي بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي أيضًا.
- (٥) فهرس مختصر لمحتوى كلّ جزء من أجزاء قاموس الشريعة (مخطوط): للشيخ حموده بن محمد بن حمد بن مبارك السعدي.

رابعا: اختصار الكتاب

همّ الشيخ سالم بن حمود شامس السيابي (ت:١٤١٤هـ/١٩٩٩م) باختصار قاموس الشريعة كاملاً، ثم رأى أنّ ذلك أمرٌ يطول، فعدل عنه، يقول: "كذلك جاء ذكر كُتُبِ الإباضية في كتاب (قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة) الذي هممت أنا باختصاره، وقد شرعتُ فيه، فسمّيتُ المختصر المذكور (ناموس الوسيعة في اختصار قاموس الشريعة)، ثم رأيتُ أنَّ ذلك شيءٌ يطول، ولن يبلغ العمر منه مبلعًا؛ إذ كان تسعين مجلدًا".(١)

⁽١) أصدق المناهج (ص ٦٣)

المبحث الثامن: نُسنَخ الكتاب

اعتنى النسّاخ بنسخ قاموس الشريعة، وحرص أهل العلم وطلبته على الحصول على نسخة منه أو من بعض أجزائه، ويبلغ عدد نُسنخ أجزائه التي وصلتُ إليها إلى الآن ٢٦١ نسخة، وهذا العدد لا يمثّل كلّ النسخ التي تمّ نسخها فعلاً من قاموس الشريعة؛ لذهاب كثيرٍ منها بسبب عوامل الزمان، كما أنني لم أحصِ ما تفرّق من منسوخاته في المكتبات الخاصة، أو تلك التي في خارج عُمان، وإنما اعتمدتُ على النُسخ التي توصّلتُ إليها في دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث/سلطنة عمان، ومكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي/السيب، وبعض المكتبات الخاصة؛ كمكتبة الإمام القطب محمد بن يوسف أطفيّش بوادي ميزاب/الجزائر، ومكتبة الشيخ أحمد بن عيسى الحارثي/القابل، ومكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي/القابل، وغيرها من المكتبات الخاصة، وقبل أن أسرد ما توصّلتُ إليه من نُسخ قاموس الشريعة، وهي لا غنى عنها لمن أراد تحقيق قاموس الشريعة أو دراسته، أضع جملةً من الملاحظات التي توصّلتُ إليها بالنظر في هذه النسخ:

أولاً: أنّ أغلب المشتغلين بنسخ قاموس الشريعة هم من أهل الباطنة (السويق والمصنعة تحديدًا)، وأغلبهم من طلبة الشيخين جميّل بن خميس السعدي، ومحمد بن سليّم الغاربي؛ أي الذين أفرزتهم الحركة الإصلاحية التي تزعّمها الشيخان المذكوران.

ومن النادر أن تجد بعض أجزاء قاموس الشريعة قد نسخها غير أهل الباطنة.

ثانيًا: هنالك عددٌ من نُسَخ أجزاء قاموس الشريعة هي من المسوّدات الأولى لبعض أجزاء قاموس الشريعة؛ إذ توجد بها العديد من الإضافات عن طريق الزيادة

في فراغات نحاية الأبواب، فإن لم يكفِ فعلى هوامش الصفحات، فإن لم يكفِه ذلك كلّه أضاف قصاصات من الورق (ردّات) تشتمل على المسائل التي يريد إضافتها للباب، وهذه الزيادات بخطوطٍ مختلفةٍ.

ثالثًا: نتيجةً لاستمرار المؤلّف في الزيادة على أجزاء كتابه إلى تأريخ وفاته، ومع تداول أجزاء قاموس الشريعة بالنسخ في حياة المؤلّف؛ أدّى ذلك إلى وجود بعض النسخ أكمل من أخرى، ولهذا قد تجد نسخةً نُسِخت في سنة ٢٧٣هـ، ولكنها أكمل وأتم من نسخةٍ نُسِخت سنة ١٣٠٩هـ؛ حيث إنّ الثانية اعتمدت على نسخةٍ نُسِخت قبل أن يضيف عليها المؤلّف الزيادات التي تضمنتها النسخة التي نسخت سنة ١٢٧٣هـ؛ كما هو الحال في نُسَخ الجزء الثاني والثلاثين مثلاً.

رابعا: وفرة نسخ أجزاء قاموس الشريعة يدلّ على قيمته العلميّة رغم كونه متأخرًا عن بقية الموسوعات الفقهيّة الأخرى؛ كبيان الشرع، والمصنّف.

وقد حرص عددٌ من الفقهاء على اقتنائه كاملاً؛ كالشيخ صالح بن على الحارثي، والقطب محمد بن يوسف أطفيِّش، وغيرهما.

هذه قائمة بنُسَخ أجزاء قاموس الشريعة، وهي قائمة لا يقصد بها حصر جميع نسخ قاموس الشريعة، وإنما ذكر ما توصّلنا إليه(١)

مكان وجوده	تأريخ النسخ	المنسوخ له	الناسخ	الجزء	٩
التراث	77712	السيد قيس بن عزان	غير معروف(٢)	ج۱	١
التراث	٥٨٢١هـ	غير معروف	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج\	۲
التراث	٧٨٢١هـ	حميد بن سالم الغاربي	خایف بن نصیب	ج ۱	٣
القطب	PPYIA	غير معروف	ساعد الشبيبي	ج ۱	٤
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۱	0
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	٦٠	Ţ
التراث	٢ رمضان٥٦٦ ه	خلفان البريكي	سالم بن خلوفة	ج۲	٧
السيد	۳۷۲۱ه	حمود الفرعي	سعيد البريكي	ج۲	٨
التراث	٧٧٢١هـ	صالح بن سالم السعدي	ساعد الشبيبي	ج۲	٩

⁽۱) تمّ كتابة هذه القائمة بعد الرجوع إلى عددٍ من المكتبات، منها: دار المخطوطات والوثائق بوزارة التراث/سلطنة عمان، وأرمز لها بر(التراث)، ومكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي/السيب، وأرمز لها بر(السيد)، وبعض المكتبات الخاصة؛ كمكتبة الإمام القطب محمد بن يوسف أطفيّش بوادي ميزاب/الجزائر، وأرمز لها بر(القطب)، ومكتبة الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى الحارثي/القابل، وأرمز لها بر(الشيخ أحمد الحارثي)، ومكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي القابل، وأرمز لها بر(القاصي)، ومكتبة الشيخ عبدالله الراشدي/المضيبي، وأرمز لها بر(القاصي)، ومكتبة الشيخ عبدالله بن الإمام سالم بن راشد الخروصي/العوابي، وأرمز لها بر(عبدالله بن الإمام سالم).

(٢) إمّا لعدم ذكره أصلاً ضمن بيانات النسخ أو لانقطاع الصفحات الأخيرة منه.

القطب	TP71 a	غير معروف	ثنيّ السعدي	ج۲	١.
الحارثي	غير معروف	غير معروف	حميد الغاربي		11
استارتي	عير منزوت	عير معروت	سيد اعاري	ج۲	- ' '
التراث	غير معروف	غير معروف	عامر الطوقي	ج۲	١٢
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۲	14
مكتبة راشد					
بن هلال	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۲	١٤
السعدي					
التراث	٤٧٢١ھ	حمود الفرعي	سعيد البريكي	ج٣	10
التراث	٥٧٢١ه	غير معروف	غير معروف	ج٣	7.1
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	۳۸۲۱۵	غير معروف	ضحي بن رحيب خادم آل بدر	ج٣	١٧
القطب	۸۹۲۱هـ	غير معروف	سباع الذيابي	ج٣	١٨
التراث	غير معروف	لنفسه	المؤلِّف المؤلِّف	ج ځ	١٩
القطب	۸۹۲۱ه	غير معروف	ساعد الشبيبي	<u>ئ</u> ج ئ	۲.
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج ۽	۲١
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج ځ	77
المتراث	۰۷۲۱هـ	السيد قيس بن عزان	حموده بن صابر السع <i>دي</i>	ج٥	74
القطب	۸۳۸۸ه	غير معروف	علي الحجري	ج٥	7 8
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ح٥	70
القطب	لم یذکر، وورد أن تأریخ تألیفه ۲ جمادی الأولی۲۵۲۱ه	غير معروف	محمد ابن المؤلف	ح٣	77

التراث	٥٧٢١هـ	غير معروف	ناصر الغفيلي	ح٦	۲۷
السيد	قبل ۱۲۷۷هد	السيد محمد بن سعيد بن سلطان بن الإمام أحمد	الشيخ جميّل وعددٌ من إخوانه	ح1	۲۸
الحارثي	٣٤٢١هـ	غير معروف	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	ج ۳	4
الحارثي	غير معروف	غير معروف	حميد الخميسي	ج ٦	٧.
السيد	حياة المؤلّف	غير معروف	ساعد الشبيبي	ج٦	٣١
مكتبة الشيخ راشد بن هلال السعدي	۱۲٦٦هـ (تأريخ تصحيح بعض المسائل فيه)	لنفسه	الشيخ جميّل (المؤلّف) وعددٌ من إخوانه	ج٧	44
المتراث	٥٧٢١هـ	قیس بن عزان بن قیس	سالم بن حمد بن راشد العامري	ج٧	44
المتراث	غير معروف	غير معروف	حموده بن صابر السع <i>دي</i>	٦٧	٣٤
القطب	7971هـ	الشيخ محمد الغاربي	علي بن سالم بن خلوفة	ج٧	40
التراث	۸۴۲۱ه	غير معروف	سعيّد البلوشي	ج٧	47
السيد	١٢٦٢ه (نقل هذه النسخة عن نسخة المؤلف)	قیس بن عزان بن قیس	صالح بن حويمد الخروصي	ج۸	۳۷
القطب	۸۴۲۱ه	غير معروف	سعيد البلوشي	ح^	۴۸
المتراث	غير معروف	غير معروف	حموده بن صابر السع <i>دي</i>	ح^	٣٩

التراث	٢٥/ربيع الأول/ ١٢٧٥هـ	لعله السيد حمد بن أحمد البوسعيدي	غير معروف	٦ح	٤٠
السيد	۲۲/شوال/۲۷۵ه	غير معروف	سيف بن العبد السع <i>دي</i>	ح٩	٤١
الحارثي	TAYIA	غير معروف	حميد الخميسي	ح٩	٤٢
القطب	۸۹۲۱هـ	الشيخ محمد الغاربي	ناصر بن نمر الهاشمي	ج ۹	٤٣
مكتبة راشد بن هلال السعدي	غير معروف	انفسه	الشيخ جميّل (المؤلّف) وعددٌ من إخوانه	٦٠٠	٤ ٤
التراث	۱۷۲۱هـ	ساعد السعدي	ناصر بن سعيد السع <i>دي</i>	ج٠١	20
السيد	3771a	حمود بن سيف الفرعي	سعيد البريكي	ج۱۰	23
التراث	77712	حمد بن حميد الزكواني	سعيد بن خلفان العامري	ج٠١	٤٧
السيد	7971a	غير معروف	ساعد الشبيبي	ج٠١	٤٨
السيد	٨١٣١٨	غير معروف	محمد النوفلي	ج٠١	٤٩
القطب	۸۸۳۱ه	غير معروف	علي الحجري	ج٠١	٥,
التواث	۱۲۲۱هـ	سالم بن علي بن خليفين السع <i>دي</i>	سعيد بن سالم السعدي	7	0
التراث	77712	الشيخ محمد الغاربي	سعيّد البلوشي	ج۱۱	07
التراث	٠٨٢١هـ	حمد بن سالم السعدي	نسخه من آخره حمد بن عویمر	ج۱۱	٥٣

القطب	٥٩٢١هـ	غير معروف	سالم الهاشمي	ج١١	0 £
التراث	۹۹۲۱هـ	غير معروف	راشد بن مسعود المذكوري وسالم بن خميس المذكوري	٦١١ح	00
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج١١	70
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج١١	٥٧
السيد	٣٢٢١٩	السيد قيس بن عزان	سالم الذيابي	ج۱۲	٥٨
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	3771a	غير معروف	حميد بن سالم الغاربي	ج١٢	०९
التراث	۲۷۲۱ه	غير معروف	خمیس ین عویمر	ج۱۲	7 +
القطب	7971a	غير معروف	سالم الهاشمي	ج۲۲	7.1
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۲۲	77
الحارثي	غير معروف	الشيخ محمد الغاربي	خمیس بن عویمر	ج۱۳	74
القطب	۸۶۲۱هـ	غير معروف	ساعد الشبيبي	ج١٣	7.5
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۱۳	70
صورة محفوظة بالتراث	غیر معروف (مطموس)	غير معروف	غیر معروف (مطموس)	ج۱۳	77
السيد	۲۷۲۱هـ	سیف بن خلفان بن نصیب	هاشل بن خلفان الجرادي	ج ۱ ٤	7.7
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	٥٨٢١هـ	غير معروف	ضحي بن رحيب خادم آل بدر	ج ۱۶	٦٨
التراث	٩٩٧١هـ	غير معروف	سنيد الهدابي	ج ۱٤	79
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج ۱٤	٧٠

السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ح٤ ١	٧١
السيد	POYIA	لعله سيف بن خلفان البوسعيدي	سعيد بن سليمان السعدي	ح٥١	٧٢
الحارثي	3771a	الشيخ محمد الغاربي	سعيّد البلوشي	ح ۱۵	74
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	٣٨٢١هـ	الشيخ محمد الغاربي	غير معروف	ج ١٥	٧٤
التراث	٠, ٩٧١هـ	الشيخ محمد الغاربي	سالم بن حسن الهناوي	ج ۱٥	٧٥
القطب	٧٩٢١هـ	غير معروف	ساعد الشبيبي	ج ١٥	>7
المتراث	۷ جمادی الآخر ۱۲۷۲ه	حمد بن راشد السعدي	ساعد الشبيبي	ج ۲ ۱	**
التراث	۳۸۲۱ه	سيف بن ثاني المذكوري	سعيد بن خلفان العامري	ج71	٧٨
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	۱۲۹۰هـ	غير معروف	حميد بن سالم بن خليفين السعدي	ج ۲ ۱	>9
القطب	٤ ٩ ٢ ١ هـ	راشد بن حليس المشيفري	حمد بن حموده المجيهلي	ج71	۸٠
المتواث	٥ من ذي الحجة ١٣٥٨هـ	سيف بن خلفان البوسعيدي	سعيد بن سليمان السع <i>دي</i>	ج۷٧	۸١
السيد	۳۷۲۱ه	غير معروف	خلفان بن سليمان السعدي	ج۷۷	٨٢
التراث	٥٧٢١ه	غير معروف	غير معروف	۱٧	۸۳
مكتبة الشيخ	٠٩٢١هـ	غير معروف	سیف بن شویمس	ج۱۷	٨٤

أحمد الحارثي			الخميسي		
القطب	۹۹۲۱ه	غير معروف	عبدالله بن حمید الخروصي	ح۱۷	٨٥
القطب	۸۹۲۱هـ	غير معروف	سعيّد بن خميس البلوشي	ح۱۷	۸٦
السيد	١٣١ه	یحیی بن خلفان بن أبي نبهان	حموده بن محمد السعدي	ج۱۷	۸٧
السيد	٩٧٣١هـ	راشد بن سيف اللمكي	حمد بن محمد الريامي	ج۱۷	۸۸
المتراث	٧٣٢١هـ	سالم بن سويف السع <i>دي</i>	خليفين بن موسى المشيفري	ج۱۸	۸۹
المتراث	٥٧٢١هـ	غير معروف	خميّس بن عويمر الخميسي	ج۱۸	۹.
المتراث	۹۷۲۱هـ	غير معروف	ساعد بن سرور الشبيبي	ج۱۸	٩١
السيد	غير معروف	هلال بن علي السع <i>دي</i>	حميد بن سالم بن خليفين السع <i>دي</i>	ج۸۸	۲
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	غير معروف	غير معروف	ساعد بن سرور الشبيبي	ج۱۸	٩٣
القطب	۸۹۲۱هـ	الشيخ محمد الغاربي	حمد بن خلفان الهاشمي	٦٨ح	9 &
السيد	71716	یحیی بن خلفان بن أبي نبهان	حمد بن خلفان الهاشمي	ح۱۸	90

	,				
المتراث	۱۳۱۷ه	راشد بن سيف اللمكي	محمد بن راشد النوفلي	ج۸۸	٩٦
التراث	٩١٣١ه	نسخه لنفسه	سليمان المذكوري	ح ۱۸	٩٧
المتراث	٥٧٢/هـ	سلیمان بن سیف بن سالم	منصور بن سالم السعي <i>دي</i>	ح ۹ ۱	٩٨
التراث	غير معروف	غير معروف	محمد ابن المؤلف	ج ۹	99
القطب	۸۴۲۱هـ	غير معروف	سالم بن محمد الهاشمي	ج ۹ ۱	١
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج ۹	1 + 1
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج ۹	1.7
المتراث	١٢٩٤هـ	صالح بن عيسى المسكري	سيف بن مسلم الهناوي	ج ۹ ۱	1.8
السيد	٣١٣١هـ	غير معروف	محمد بن راشد النوفلي	ج ۹ ۱	1 + £
المتراث	۹۱۳۱ه	سليمان بن ناصر اللمكي	حميد بن علي الخميسي	ج ۹ ۱	1.0
المتراث	٩٢٦١هـ	راشد بن حميد الرشيدي	حميد بن راشد الرشيد <i>ي</i>	ج۲۰	1 + 7
الحارثي	٤٧٢/هـ	غير معروف	اشويمس بن مويهل السعدي	ج۲۰	۱.٧
السيد	٥٧٢/هـ	سيف بن هلال السع <i>دي</i>	عبدالله بن محمد الهاشمي	۲۰۲	١٠٨
مكتبة حمود بن حالد المموري	۲۷۲۱هـ	راشد بن عبيد المنوري	ضحي بن رحيب	ح٠٢	١.٩
التراث	7771a	غير معروف	غير معروف	ج٠٢	11.

التراث	۲۲ جمادی الأولی ۱۲۷۹هـ	غير معروف	غير معروف	ج٠٢	111
التراث	۲۲ شعبان ۲۷۹هـ	غير معروف	محمد بن حميد المجيهلي	ج٠٢	117
التراث	۸۸۲۱ه	ساعد بن عميرة السعدي	حمد بن خلفان الهاشمي	ح۲۰	114
السيد	7971هـ	غير معروف	حميد بن عبيد السعد <i>ي</i>	ج٠٢	112
السيد	۱۳۱۰	يحيى بن خلفان بن أبي نبهان	حموده بن محمد السعدي	ج۲۰	110
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٠٢	117
المتراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۲۰	117
التراث	٥٧٢/هـ	غير معروف	حميد بن متوّه السعدي	ج۲۱	114
السيد	77712	غير معروف	خمیس بن عویمر	ج ۲۱	119
السيد	۹۷۲۱هـ	محمد بن ناصر بن سليم السع <i>دي</i>	ناصر بن سعيد بن علي السعدي	ج١٢	١٢.
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	۰۹۲۱هـ	غير معروف	ساعد الشبيبي	ج۲۱	١٣١
التراث	3971a	غير معروف	ساعد الشبيبي	۲۱ح	١٢٢
القطب	۲۶۲۱ه	غير معروف	سالم بن محمد الهاشمي	ج۲۱	175

التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ح۲۱	١٧٤
ىاصر بن راشد الخروصي	غير معروف	غير معروف	غير معروف	۲۱ح	170
السيد	٣٣٢١هـ	غير معروف	خصيف بن محمد المشيفري	777	177
السيد	٤٣٢١هـ	قیس بن عزان بن قیس	صالح بن حويمد الخروصي	ج۲۲	177
المتراث	۲۷۲ م	غير معروف	محمد بن شامس الخميسي	777	۱۲۸
الحارثي	٧٧٢١هـ	غير معروف	محمد بن ناصر بن هلال	ج۲۲	179
المتراث	۰۸۲۱هـ	سالم بن خليفين السعدي	خميّس بن عويمر الخميسي	777	۱۳.
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	۱۹۲۱هـ	غير معروف	سالم بن حسن الهناوي	ج۲۲	141
القطب	٨٩٢١هـ	غير معروف	حمد بن خلفان الهاشمي	ج۲۲	147
الْتراث	۹۹۲۱هـ	غير معروف	حميد بن سالم بن الويهي بن ساعد	ج۲۲	144
المتراث	۳۱۳۱ه	غير معروف	محمد بن راشد النوفلي	۲۲ح	١٣٤
التراث	۲۱۳۱ه	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج۲۲	140
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	۲۲۲	١٣٦

صورة محفوطة بالتراث	٥٨٢/هـ	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	محمد بن شامس الخميسي	ج۲۳	147
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	۰۹۲۱هـ	غير معروف	ساعد الشبيبي	ج۳۲	147
القطب	۸۴۲۱هـ	غير معروف	سعيّد بن خميس البلوشي	ج٣٢	144
ائسيد	۳۱۳۱هـ	غير معروف	محمد بن راشد النوفلي	ج٣٢	1 2 +
السيد	٩١٣١٩	سليمان بن شويمس المذكوري	حمد بن خلفان الهاشمي	ج۲۳	١٤١
السيد	٩٢٣١هـ	غير معروف	محمد بن ناصر النوفلي	ج۲۳	127
السيد	۳۷۲۱هـ	حمد بن راشد بن عباد السعدي	ساعد الشبيبي	ج٤٢	184
القطب	۲۹۷۱هـ	غير معروف	سالم بن محمد الهاشمي	ج ۲٤	1 & &
المتراث	٩٠٣١هـ	یحیی بن خلفان بن أبي نبهان	حموده بن محمد بن حمد السعدي	ج ۲ ۲	120
السيد	٥١٣١هـ	غير معروف	حميد بن عليّ الخميسي	جځ ۲	1 £ 7
الأتراث	77716.	السيد محمد بن سعيد بن سلطان	عمير بن خميس السعدي	ح٥٢	1 & V
المتراث	غير معروف	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	۲۰۲	١٤٨

			1		
السيد	۳۸۲۱ه	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	خلفان بن سليمان السعدي	ج ۲۰	1 2 9
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716	صالح بن علي الحارثي	حميد بن علي بن مسلّم الخميسي	ح٥٢	10.
القطب	۸۴۲۹هـ	غير معروف	حمد بن حموده بن محمد المجيهلي	ج٥٢	101
التراث	٥٠٣١هـ	السيد إبراهيم بن قيس بن عزان	سالم بن محمد الهاشمي	ج٥٢	107
التراث	٧٧٢١هـ	محمد بن سيف الرحيلي	حمد بن عويمر الخميسي	ج٢٦	104
التراث	۸۷۲۱هـ	غير معروف	سيف بن مسلم السعدي	ج77	0
السيد	٩٧٢١هـ	لاحقة بنت ثوييت السعدية	خميّس بن عويمر الخميسي	ج۲٦	100
القطب	٠٨٢١هـ	محمد ابن المؤلف	حميد بن عليّ الخميسي	ج۲۲	701
التراث	٢٨٢١هـ	غير معروف	خلفان بن خميّس المشيفري	ج77	107
المتراث	٤ ٠٣٠هـ	السيد إبراهيم بن قيس	سالم بن محمد الهاشمي	ح۲٦	104
السيد	P171a	يحيى بن خلفان بن أبي نبهان	حموده بن محمد بن حمد السع <i>دي</i>	ج77	109

التراث	غير معروف	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج٦٦	١٦٠
السيد	٣٢٢١هـ	حموده بن عامر السعدي	صالح بن حويمد الخروصي	ج۲۷	171
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	۰۲۲۹هـ	محمد بن سليّم الغاربي	سيف بن شويمس الخميسي	ج۲۷	١٦٢
القطب	۸۶۲۱هـ	الشيخ محمد بن سليم الغاربي	حمد بن خلفان الهاشمي	ج۲۷	175
التراث	۹۹۲۱هـ	غير معروف	خلفان بن علي النوفلي	ج۲۷	١٦٤
المتراث	٤ ٠٣٠هـ	السيد إبراهيم بن قيس	سالم بن محمد الهاشمي	ج۲۷	170
السيد	٥١٣١٥	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج۲۷	177
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۲۷	777
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۲۷	\7\
الترث	٣٢٢١هـ	لنفسه	المؤلف وعددٌ من إخوانه	ج۲۸	179
السيد	٥٧٢/هـ	حمود بن سيف الفرعي	سعيد بن ثاني البريكي	ج۸۲	۱۷۰
السيد	۲۷۲۱هـ	غير معروف	حامد بن علي السع <i>دي</i>	ج۲۸	۱۷۱
الحارثي	٠ ٩ ٢ ١ هـ	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	ج۲۸	۱۷۲

القطب	غير معروف	غير معروف	حمد بن عويمر الخميسي	ج۸۲	174
الحارثي	7171a	غير معروف	محمد بن راشد النوفلي	ح۸۲	۱۷٤
السيد	٧١٣١٨	سليمان بن ناصر اللمكي	حمود بن سالم الزاملي	ج۸۲	140
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۸۲	771
التراث	3441a	غير معروف	سالم القواطعي	ج۸۲	١٧٧
التراث	١٢٦٢ه تقريبًا	لنفسه	المؤلّف	ج٩٢	۱۷۸
السيد	۱۷۲۱هـ	أحمد بن عويمر السعدي	ساعد الشبيبي	ج ۲۹	1 > 9
السيد	7771a	غير معروف	خميس بن عويمر	ج ۲۹	١٨٠
القطب	۸۷۲۱ه	غير معروف	محمد ابن المؤلف	ج ۲۹	۱۸۱
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	غير معروف	غير معروف	حميد بن سالم السع <i>دي</i>	ج ۲۹	۱۸۲
التراث	١٢٨٢هـ تقريبًا	غير معروف	غير معروف	ج٩٢	١٨٣
السيد	٠ ٩ ٢ ١ هـ	غير معروف	يحيى بن خلفان بن أبي نبهان	ج ۲۹	۱۸٤
المتراث	١٣١٠	يحيى بن خلفان الخروصي	حموده بن محمد بن حمد السعدي	ج ۹۷	140
المتراث	7771a	السيد قيس بن عزان	حموده بن صابر السعدي	ح۳۰	١٨٦
المتراث	3771a	الشيخ محمد بن سليم الغاربي	صقر بن محمد الزاملي	ج.٣	۱۸۷

	,				
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	غير معروف	محمد بن سليّم الغاربي	حميد بن علي بن مسلّم الخميسي	ج۳۰	۱۸۸
الحارثي	7.771@	محمد الغاربي	حميد بن سالم السع <i>دي</i>	ج۳۰	۱۸۹
السيد	٠٩٢١هـ	غير معروف	يحيى بن خلفان بن أبي نبهان	ح۳۰	19.
القطب	۸۹۲۱هـ	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	ج٠٣	191
التراث	۲۷۲۱هـ	السيد قيس بن عزان بن قيس	حموده بن صابر السعدي	ج۳۱	197
السيد	۰۹۲۱هـ	غير معروف	يحيى بن خلفان بن أبي نبهان	ج٣١	198
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	1971a	غير معروف	سيف بن شويمس الخميسي	ج٣١	195
التراث	3971@	حمود بن سيف الفرعي	سعيّد بن خميس البلوشي	ج٣١	190
القطب	۹۲۲۹هـ	غير معروف	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	ج٣١	197
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٣١	197
التراث	۳۷۲۱هـ	الشيخ محمد بن سليم الغاربي	ناصر بن سعيد بن علي السعدي	ج۳۲	۱۹۸
التراث	٧٧٢١هـ	صالح بن سالم السعدي	حمد بن سعیّد البریکی	ج۳۳	199

القطب	۲۸۲۱ه	محمد ابن المؤلف	محمد بن خميس بن لافي السعدي	ج۳۲	۲
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	غير معروف	غير معروف	سالم بن حسن الهناو <i>ي</i>	ح۳۲	۲.۱
السيد	۰۱۲۹۰	يحيى بن خلفان بن أبي نبهان	سعيد بن حمد المنذ <i>ري</i>	ج٣٢	۲.۲
السيد	۹۰۳۱ه	راشد بن سيف اللمكي	محمد بن راشد النوفلي	ج۲۳	7.4
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٣٢	Y + £
السيد	٣٢٢١هـ	قیس بن عزان بن قیس	صالح بن حويمد بن حرمل الخروصي	ج٣٣	7.0
التراث	غير معروف	الشيخ محمد بن سليّم الغاربي	محمد بن شامس الخميسي	ج۳۳	7.7
القطب	٣٩٢١هـ	غير معروف	حميد بن سالم الغاربي	ج۳۳	۲.٧
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	غير معروف	صالح بن علي الحارثي	حميد بن سالم الغاربي	ج۳۳	۲۰۸
التراث	٨١٣١٨	غير معروف	غير معروف	ج٣٣	۲.٩
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۳۳	۲۱.
السيد	٨٦٢١هـ	السيد قيس بن عزان بن قيس	حموده بن صابر السعدي	حځ۳	711
الحارثي	77712	غير معروف	محمد بن شامس الخميسي	ج٤٣	717
المتراث	غير معروف	غير معروف	محمد بن شامس الخميسي	ح٤٣	717

	1	1			
المتراث	۲۷۲۱هـ	غير معروف	حمد بن عويمر الخميسي	ج٤٣	715
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	٥٨٢١هـ	محمد بن سليّم الغاربي	بخيت بن سعيّد الحراصي	ج٤٣	710
القطب	۲۹۲۱هد	الشيخ محمد بن سليم الغاربي	حمد بن خلفان الهاشمي	ج ٤٣	717
المتراث	۲۱ جمادی الآخرة ۱۲۵۳هـ	لنفسه	المؤلِّف	ج٥٣	717
المتراث	٦/رمضان/٥٦٦ه	الشيخ محمد بن سليّم الغاربي	شامس بن عليّ الخميسي	ج٥٣	Y1A
المتراث	37716	حمود بن سيف الفرعي	سعيد بن ثاني البريكي	جه٣	719
السيد	۸۷۲۱هـ	محمد بن ناصر السعدي	سعيد بن ساعد السع <i>دي</i>	ج٥٣	۲۲.
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	۰۱۲۹هـ	محمد بن سليّم الغاربي	سالم بن حسن الهناوي	ج٥٣	771
القطب	۸۴۲۱هـ	غير معروف	سعيّد بن خميس البلوشي	ج ۳۵	777
التواث	١٣١ه	یحیی بن خلفان الخروصي	حموده بن محمد السعدي	ج٥٣	774
السيد	٩١٣١هـ	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج٥٣	775
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٥٣	770
الحارثي (مصور)	٥٧٢١هـ	غير معروف	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	ج٣٦	777

		1			
السيد	۲۷۲۱هـ	السيد قيس بن عزان بن قيس	ناصر بن سعيد بن علي السعدي	ج٣٦	777
التراث	۲۸۲۱ه	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	خلفان بن علي النوفلي	ح۳٦	777
القطب	٨٤٢١هـ	غير معروف	عبدالله بن حمید الخروصي	ج٣٦	779
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٦٣	74.
السيد	71716	سليمان بن ناصر اللمكي	غير معروف	ج٦٣	
السيد	۲۸۲۱ه	محمد ابن المؤلّف	حموده بن صابر السعدي	ج٣٧	747
ناصر بن راشد الخروضي	رمضان/۱۲۸٤ه	غير معروف	سلمان بن ثري الغاربي	ج۳۷	744
السيد	شوال/١٧٨٤هـ	غير معروف	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج۳۷	745
القطب	۲۹۲۱هـ	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	ج۳۷	740
نسخة مصورة بالتراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۳۷	447
المتراث	٤٧٢١هـ	غير معروف	شامس بن عليّ الخميسي	ج۸۳	747
المتراث	۳۸۲۱ه	سالم بن علي البلوشي	محمد بن حميد المجيهلي	ح۸۳	747
السيد	3171a	غير معروف	ضحي بن رحيب	ح۸۳	749

(4)					
(مصوّر)					
القطب	TP71a.	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	ح۳۸	7 2 .
السيد	7.710.	غير معروف	حموده بن محمد بن حمد السعدي	ح۸۳	7 £ 1
ناصر بن راشد الخروصي	٧٣٣١هـ	ناصر بن راشد الخروصي	حمد بن محمد الريامي	ج۸۳	7
السيد	٠٢٢١هـ	لنفسه	المؤلّف	ج٩٣	454
التراث	3771a	محمد بن ناصر السعدي	حموده بن صابر السعدي	ج٣٩	7 £ £
التراث	31712	سالم بن علي البلوشي	محمد بن حميد بن عويمر السعدي	ج ۴۹	7 2 0
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	٠, ٢٩ هـ	غير معروف	حمد بن عويمر الخميسي	ج٩٣	757
القطب	18712	غير معروف	حمد بن عويمر الخميسي	ج ۳۹	7
التراث	٣١٣١ه	يحيى بن خلفان الخروصي	حمد بن خلفان الهاشمي	ج ۳۹	7 £ A
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ح9٣	7 2 9
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٣٩	۲0.

السيد	۲۸۲۱ه	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	محمد بن شامس الخميسي	ج٠٤	701
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	٤٨٢/هـ	غير معروف	سلمان بن ثري الغاربي	ح٠٤	707
التراث	غير معروف	الشيخ محمد بن سليّم الغاربي	خميّس بن عويمر الخميسي	ج ٠ ځ	704
القطب	١٢٩٩هـ	الشيخ محمد بن سليّم الغاربي	عبدالله بن راشد الهاشمي	ج٠٤	Y02
عبدالله بن الإمام سالم	77716	سليمان بن ناصر اللمكي	غير معروف	ج٠٤	700
الحارثي (مصوّر)	۱۲/شعبان/۲۱ه	غير معروف	بخيت بن سعيّد البلوشي	ج١٤	707
المتراث	۲۹ /شوال/ ۱۲۸۳ه	سالم بن علي البلوشي	محمد بن حميد بن عويمر المجيهلي	ج۱٤	Y0 Y
القطب	۱۲۹٦هـ	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	ج١٤	Y0 A
القطب	۲۹۷هـ	غير معروف	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	ج١٤	709
المتراث	۲۵ جمادی الأولی ۱۳۰۹هـ	غير معروف	حموده بن محمد السعدي	ح١٤	۲٦.
المتراث	۲۰ جمادی الآخر ۱۳۰۹ه	منسي بن علي السعدي	حموده بن محمد السعدي	ج١٤	ודץ

السيد	۲۱۳۱ه	إبراهيم بن قيس بن عزان	حمد بن خلفان الهاشمي	ج١٤	777
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج ۱ ٤	775
السيد	٣٣٢١هـ	محمد بن ناصر السعد <i>ي</i>	حموده بن صابر السعد <i>ي</i>	ج٢٤	377
المتراث	٤٧٢١هـ	غير معروف	خميّس بن عويمر الخميسي	ج٢٤	770
المتراث	۳۸۲۱ه	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	محمد بن شامس الخميسي	ج٢٤	777
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716	غير معروف	سعيّد بن خميس البلوشي	ج٢٤	777
المتراث	٧١٣١٨هـ	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج٢٤	٨٢٢
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٢٤	779
التراث	٢/شوال/٢٥٧ه	غير معروف	الشيخ محمد بن سليّم الغاربي وساعده عليّ بن مسلّم الخميسي	ج٣٤	۲٧٠
السيد	77716.	حمد بن غافل السعدي	سعيد بن سلمان الغاربي	ج٣٤	**\
المتراث	۱۲۲۱هـ	علي بن سالم بن هاشل السع <i>دي</i>	سالم بن خلوفه السع <i>دي</i>	ج٣٤	777

التراث	۲۷۲۱هـ	خصيف بن سعيد السرحي	سعيد بن سالم المشيف <i>وي</i>	ح٣٤	774
الحارثي (مصوّر)	غير معروف	غير معروف	حميد بن سالم بن خليفين السع <i>دي</i>	ج٣٤	۲ ۷٤
القطب	7 P Y I a.	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	ج٣٤	770
المتراث	غير معروف	محمد بن علي السعدي	غير معروف	ج٣٤	777
السيد	غير معروف	راشد بن سيف اللمكي	غير معروف	ج٣٤	***
المتراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٣٤	YY A
المتراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٣٤	Y \ 9
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٣٤	۲۸۰
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٣٤	۲۸۱
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٣٤	777
السيد	۰۲۲۱هـ	لنفسه	المؤلّف	ج ۽ ۽	444
السيد	صحّحه المؤلف في ١٢٧٧هـ	لنفسه	المؤلّف	ج ۽ ۽	7/12
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716	غير معروف	سعيّد بن خميّس البلوشي	ځ ځ ځ	۲۸0

القطب	۱۲۹۷ه	غير معروف	حمد بن حموده بن محمد المجيهلي	ج ٤ ٤	777
الحارثي	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ح ځ ځ	711
المتراث	۷۷۲۱هـ	سالم بن علي بن خليفين السعدي	سعيد بن ساعد السعدي	ج٥٤	YAA
التراث	٣٨٢١هـ	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	عامر بن مسعود البدّاعي	ج ٤٥	474
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	3 1 7 1 هـ	غير معروف	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج٥٤	Y9.
القطب		غير معروف	حميد بن سالم الغاربي	ج٥٤	791
السيد	۰۳۲۱هـ	راشد بن سيف اللمكي	حمد بن محمد الريامي	ج٥٤	797
السيد	غير معروف	قیس بن عزان بن قیس	عبدالله بن محمد بن صالح الهاشمي	ج73	794
التراث	٣٨٢١هـ	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	خلفان بن علي النوفلي	ج٦٤	Y 9 £
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	3171a	صالح بن علمي الحارثي	ساعد الشبيبي	ح٢٤	790
المتراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج ٦ ٤	797

	1	1			1
القطب	۸۴۲۱هـ	غير معروف	سعيّد بن خميس البلوشي	ح٦٤	797
السيد	۰۲۲۱هـ	سليمان بن ناصر اللمكي	سالم بن سيف اللمكي	ج٦٤	۲ ٩٨
الحارثي	غير معروف	لنفسه	الشيخ جميّل وعددٌ من إخوانه	ج∨٤	799
التراث	77710	قیس بن عزان بن قیس	عمير بن خميس السع <i>دي</i>	ج∨٤	٣
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	٥٨٢١هـ	غير معروف	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج٧٤	٣٠١
القطب	۸۴۲۱هـ	الشيخ محمد بن سليّم الغاربي	سالم بن محمد الهاشمي	ج∨٤	٣.٢
السيد	۲۱۳۱۹	غير معروف	سيف بن حمد الخضوري	ج∨ځ	٣.٣
السيد	۳۱۳۱ه	إبراهيم بن قيس بن عزان	حمد بن خلفان الهاشمي	ج٧٤	٣٠٤
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٧٤	٣٠٥
السيد	۲۷۲۱ه	قیس بن عزان بن قیس	سالم بن حمد بن راشد العامري	ح۸٤	٣.٦
الحارثبي	غير معروف	غير معروف	حمد بن عويمر الخميسي	ج٨٤	٣.٧
القاصي حمود الراشدي	۹۸۲۱هـ	غير معروف	سعيّد بن خميّس البلوشي	ح۸٤	۳۰۸

التراث	غير معروف	غير معروف	حميد بن سالم	ج۸٤	4.9
القطب	79716.	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	ج٨٤	
التراث	۳۸۲۱هـ	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	محمد بن شامس الخميسي	ج٩٤	711
ناصر بن راشد الخروصي	غير معروف	الشيخ محمد بن سليّم الغاربي	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج ۹ ع	*17
القطب	7,671.6.	غير معروف	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	ج ۹۶	W/W
السيد	0771a	راشد بن سيف اللمكي	حمد بن محمد الريامي	ج ۹ ځ	٣١٤
السيد	7771a	قیس بن عزان بن قیس	سعيد بن ثاني البريكي	ج٠٥	410
التراث	١٨٢١هـ	صالح بن سالم السعدي	مسيعيد بن سويعد السعدي	ج ، ہ	417
السيد	7971a	غير معروف	سالم بن خميّس بن عويمر الخميسي	ج٠٥	414
القطب	٦٩٢١هـ	غير معروف	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	ر پر	۳۱۸
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	3371a	غير معروف	عيسى بن عبدالله البشر <i>ي</i>	ح٠٥	W19
التراث	غير معروف	غير معروف	المؤلِّف	ج۱٥	٣٢.
السيد	٧٢٢١هـ	قیس بن عزان بن قیس	سالم بن علي بن مسعود السع <i>دي</i>	ح۱٥	441

المتراث	۳۸۲۱ه	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	محمد بن شامس الخميسي	ج١٥	477
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	مجهوڵ	غير معروف	مجهولٌ	ج۱٥	444
القطب	٨٩٢١هـ	غير معروف	حميد بن سالم الغاربي	حاه	445
السيد	٧٢٢١هـ	قیس بن عزان بن قیس	سالم بن علي بن مسعود السعدي	ج٢٥	440
السيد	7771هـ	المؤلّف	محمد بن خميس السعدي	ج٢٥	447
التراث	۱۸۲۱هـ	حمد بن محمد بن خميّس الخميسي	محمد بن شامس الخميسي	ج٢٥	444
الْتراث	٣٨٢١هـ	غير معروف	عمير بن خميس السعدي	ج٢٥	۳۲۸
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	غير معروف	صالح بن علي الحارثي	حميد بن سالم الغاربي	ج٢٥	444
القطب	٧٩٢١هـ	غير معروف	سيف بن شويمس الخميسي	ج٢٥	44.
التراث	غير معروف	غير معروف	المؤلِّف	ج٥٣	441
التراث	٩٢٢١هـ	غير معروف	حميد بن علمي النوفلي	ج٣٥	***

التراث	۱۲۷۱هد	حميد بن سلوم المزيني	راشد بن سيف الحامدي وسعيد بن سيف الجهوري	ج٣٥	***
التراث	۳۷۲۱هـ	غير معروف	مبارك بن سالم بن جمعة الحسني	ج۳٥	44.5
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	۳۸۲۱هـ	صالح بن علي الحارثي	حميد بن سالم الغاربي	ج۳٥	440
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٣٥	444
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۳٥	444
السيد	7P71a.	ناصر بن مسعود النوفلي	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج٣٥	447
القطب	۸۴۲۱هـ	غير معروف	حمد بن عويمر الخميسي	ج۳٥	444
المتراث	٥١٣١هـ	غير معروف	سیف بن حمد بن محمد بن سلیمان الخضوري	ج۳٥	٣٤.
السيد	٩١٣١٩	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكور <i>ي</i>	ج40	٣٤١
التراث	غير معروف	غير معروف	المؤلِّف	ج ٤٥	757
الحارثبي	۰۷۲۱هـ	علي بن سالم بن هاشل السع <i>دي</i>	سالم بن خلوفه السعدي	٥٤٥	٣٤٣
السيد	۲۷ ربيع الأول ۱۲۷٦هـ	قیس بن عزان بن قیس	سالم بن حمد بن راشد العامري	ج٤٥	٣٤٤

المتراث	٢٧٢/هـ	غير معروف	ناصر بن هلال الهديوي	ج ٤٥	r £0
السيد	عُرِض في سنة ١٢٧٦هـ	صالح بن سالم بن سلومه السعدي	علي بن حمد بن محمد السعدي	ج ۽ ه	٣٤٦
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	٣٨٢١هـ	صالح بن علي الحارثي	حميد بن سالم الغاربي	جځ ٥	45
المتراث	٩٨٢١هـ	غير معروف	حمد بن عويمر الخميسي	جهه	٣٤٨
المتراث	٣٩٢١هـ	ناصر بن مسعود النوفلي	سعيد بن خميس البلوشي	جهه	454
المتراث	١٣٩٤	مسعود بن هويشل الجرادي	حمود بن سالم الجرادي	ج ۽ ٥	¥0.
القطب	٩١٢٩٦.	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	ج٤٥	۲0 ۱
السيد	۸۷۲۱هـ	خصيف بن سعيد السرحي	محمد بن شامس الخميسي	ج ٥٥	401
التواث	غير معروف	صالح بن سالم بن سلومه السع <i>دي</i>	خلفان بن سليمان بن خويطر السعدي	رج ه ه	404
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716.	محمد بن سليّم الغاربي	سالم بن حسن الهناو <i>ي</i>	ج٥٥	408
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ح٥٥	400
القطب	٧٩٢١هـ	غير معروف	عبدالله بن حمید الخروصي	ج٥٥	707

التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج ٥٥	rov
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	۰ ۱۲۷ هـ	غير معروف	سعيد بن سالم بن سلمان السعدي	ح٦٥	407
التراث	۷۷۲۱ه	غير معروف	منصور بن سالم البوسعيدي وسالم بن علي البلوشي	ح٥٦	709
السيد	۱۸۲۱ه	لاحقة بنت ثوييت السعدية	خميّس بن عويمر الخميسي	ج7٥	*7.
التراث	٣٩٢١ه	حمود بن سيف الفرعي	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج7٥	471
القطب	٧٩٢١هـ	غير معروف	سيف بن شويمس الخميسي	ج7٥	47.4
السيد	٧١٣١٨	غير معروف	سليمان بن شوي <i>مس</i> المذكوري	ج7٥	474
التراث	٠١٣١ه	يحيى بن خلفان الخروصي	سالم بن محمد الهاشمي	ج7٥	475
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج7٥	770
التراث	غير معروف	لنفسه	المؤلِّف	ج٧٥	777
السيد	٧٢٢١هـ	محمد بن ناصر السع <i>دي</i>	حموده بن صابر السعدي	ج۷٥	777
التراث	٤٧٢ هـ	محمد بن سليّم الغاربي	سعيد بن خميس البلوشي	ج۷٥	۲٦٨
التراث	۸۷۲۱ه	غير معروف	سعيد بن سالم	ج۷٥	479

			السعدي		
القطب	غير معروف	غير معروف	محمد ابن المؤلّف	ح۷٥	٣٧.
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716	صالح بن علمي الحارثي	حميد بن علي بن مسلّم الخميسي	ح۷٥	441
الحارثي	۸۸۲۱ه	غير معروف	حميد بن عبيد السعد <i>ي</i>	ج٧٥	*YY
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج∨ہ	474
التراث	٣١٣١ه	غير معروف	سليمان بن شويمس	ج۷٥	47 £
المتراث	٧١٣١هـ	سليمان بن شويمس المذكور <i>ي</i>	حمد بن خلفان الهاشمي	ج٧٥	440
السيد	٤٣٢١هـ	قیس بن عزان بن قیس	جمعة بن ساعد الذيابي	ج۸٥	٣٧٦
المتراث	377/a	محمد بن سليّم الغاربي	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج۸٥	٣٧٧
السيد	٥٧٢١هـ	ناصر بن سعيد بن لافي السعدي	مهنا بن راشد بن سالم	ج∧ه	**^
المتواث	71116	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	عامر بن مسعود البدّاعي	ج۸٥	* / 9
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716	غير معروف	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج۸٥	۳۸٠
القطب	TP71a.	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	ج۸٥	۳۸۱
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ح۸٥	٣٨٢
التراث	٩٢٢١هـ	قیس بن عزان بن	حموده بن صابر	ح9٥	۳۸۳

		قیس	السعدي		
التراث	٠٧٢١هـ	أحمد بن عويمر السعدي	ساعد الشبيبي	ج٥٩	" ለ ٤
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	۸۷۲۱ه	غير معروف	ناصر بن هلال ال <i>هديوي</i>	ح٥٩	470
المتراث	79710	غير معروف	العبد بن الويهي المجيهلي	ج ۹٥	۳۸٦
القطب	٣٩٢ دهـ	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	ج٩٥	Y
السيد	71716.	يحيى بن خلفان بن أبي نبهان	حمد بن خلفان الهاشمي	ج٩٥	٣٨٨
التراث	نمار ۱ شوال ۱۲۷۶هـ	غير معروف	غير معروف	ج٠٢	474
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716	غير معروف	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج٠٦	٣٩.
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٠٢	491
القطب	3971a	غير معروف	حميد بن سالم الغاربي	ج٠٢	497
السيد	3.77.6	غير معروف	سالم بن محمد الهاشمي	ج٠٢	mam
السيد	۲۱۳۱۵	يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي	حمد بن خلفان بن سالم الهاشمي	ح٠٢	44 £
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ح٠٦	790

السيد	٧١٣١هـ	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج٠٦	447
المتراث	۷۷۲۱ه	صالح بن سالم السعدي	خلفان بن سليمان السع <i>دي</i>	דוד	441
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	٣٩٢١هـ	غير معروف	غير معروف	ج٦١	44 4
القطب	١٢٩٩هـ	غير معروف	حمد بن خلفان بن سالم الهاشمي	ج ٢١	44
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٦٢	٤٠٠
المتراث	٥٧٢١هـ	غير معروف	حميد بن سالم الغاربي	ج۲۲	٤٠١
المتراث	۰۸۲۱هـ	غير معروف	حميد بن عليّ بن مسلّم الخميسي	ج٢٢	٤٠٢
المتراث	۱۸۲۱هـ	صالح بن سالم السعدي	ساعد بن سرور الشبيبي	37 7	٤٠٣
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716	غير معروف	ضحي بن رحيب خادم آل بدر	ج٢٢	٤ - ٤
القطب	۲۹۲۱هـ	غير معروف	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	377	٤٠٥
السيد	٨١٣١هـ	راشد بن سيف اللمكي	سالم بن محمد الهاشمي	٦٢٢	٤٠٦

	1				
التراث	غير معروف	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج٢٢	٤٠٧
المتراث	3771æ	غير معروف	حمد بن عویمر الخمیسي	ج٣٣	٤٠٨
المتراث	معروضٌ سنة ۱۲۸۲هـ	غير معروف	غير معروف	چ۳۳	٤٠٩
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716	غير معروف	سلمان بن ثريّ الغاربي	ج٣٢	٤١٠
المتراث	۸۸۲۱ه	هنيّة بنت حويمد السعدية	ثنيّ بن حميد السعد <i>ي</i>	ج٣٢	٤١١
القطب	غير معروف	غير معروف	سيف بن شويمس	ج٣٢	٤١٢
السيد	٦١٣١٦	يحيى بن خلفان بن أبي نبهان	حمد بن خلفان الهاشمي	ج٣٢	٤١٣
التراث	۹۱۳۱۵	سليمان بن شويمس المذكوري	حمد بن خلفان الهاشمي	ج٣.	٤١٤
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٣٣	٤١٥
الحارثي	غير معروف	لنفسه	المؤلف	ج ۲۶	217
المتراث	١٢٧٦هـ تقريبًا	غير معروف	راشد بن سيف الحامدي	ج ۶ ۲	٤١٧
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	غير معروف	غير معروف	حميد بن سالم الغاربي	ج ۲۶	٤١٨
التراث	71712	غير معروف	غير معروف	ج۶۲	٤١٩

القطب	٧٩٢١هـ	غير معروف	سيف بن شويمس الخميسي	ح٤٦	٤٢٠
المتراث	۸۱۳۱ه	لنفسه	سليمان بن شويمس المذكوري	ج ۶ ۲	٤٢١
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج ۲.۲	٤٢٢
الحارثي	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج ٤ ٦	574
الحارثي	غير معروف	لنفسه	المؤلّف	ج ٦٥	272
المتراث	٥٧٢/هـ	غير معروف	ناصر بن سالم الغفيلي	ج ٥٦	270
المتراث	١٥ صفر ١٧٢٦ھ	صالح بن سالم	راشد بن سیف	ج٥٦	773
		السعدي	الحامدي		
القطب	۲۲ شوال ۲۲۲هـ	غير معروف	شامس بن علي الخميسي	ج٥٦	٤٢٧
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	غير معروف	صالح بن علي الحارثي	حميد بن سالم الغاربي	ج ٥٦	٤٢٨
حمود الراشدي	٩٢٢٩٩.	غير معروف	حميد بن سالم الغاربي	ج٥٦	٤٢٩
السيد	غير معروف	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج ٦٥	٤٣.
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج ٦٥	١٣٤
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ح٥٦	٤٣٢
السيد	٨٢٢١هـ	قیس بن عزان بن قیس	سالم بن علي بن مسعود السع <i>دي</i>	ح٦٦	٤٣٣

مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	٥٨٢١ه	صالح بن علي الحارثي	ساعد الشبيبي	ج ٦٦	१४१
المتراث	7971a	غير معروف	سالم بن ساعد الذيابي	ج 7 7	240
القطب	٨٩٢١هـ	غير معروف	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	775	٤٣٦
المتراث	٩ ٠ ٣ ١ هـ	غير معروف	سالم بن محمد الهاشمي	77	٤٣٧
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٦٦	٤٣٨
السيد	۳ ۱۳۱ هـ	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج٦٦	१८५
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٦٦	٤٤٠
التراث	٩٢٢١هـ	غير معروف	ساعد الشبيبي	ج٧٢	٤٤١
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۲۲	2 2 7
السيد	٥٧٢١هـ	قیس بن عزان بن قیس	سالم بن حمد العامري	ج٧٢	٤٤٣
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٧٧	2 2 2
التراث	21716.	غير معروف	سليمان بن شويمس	ج۲۷	220
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ح۲۲	2 2 7
السيد	غير معروف	لنفسه	المؤلّف	ج۸٦	٤٤٧
السيد	٥٧٢/هـ	قیس بن عزان بن قیس	ساعد الشبيبي	ج۸۲	٤٤٨

		Γ	1		
السيد	۱۸۲۱هـ	لاحقة بنت ثوييت السعدية	حمد بن عويمر الخميسي	ج۸٦	११९
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	71110	غير معروف	مهنا بن راشد السع <i>دي</i>	ح۸۶	٤٥.
التراث	غير معروف	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	حمد بن سعید الخمیسي	ج۸٦	٤٥١
السيد	79710	حمود بن سيف الفرعي	ساعد الشبيبي	ج۸۲	207
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۸٦	१०४
القطب	79710	غير معروف	حمد بن سلمان المنوري	ج۸۶	202
القطب	7971a	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	ج ۾ ۽	200
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716	صالح بن علي الحارثي	حميد بن عليّ بن مسلم الخميسي	ج ۹	٢ ٥ ٢
السيد	غير معروف	غير معروف	سليمان بن شوي <i>مس</i> المذكوري	ج ۹ ۲	٤٥٧
التراث	7171a	يحيى بن خلفان الخروصي	حمد بن خلفان الهاشمي	ج ۹ ۲	٤٥٨
التراث	٥١٣١ه	غير معروف	حمد بن عبدالله البلوشي	ح97	१०९
السيد	٠٢٣١هـ	راشد بن سيف اللمكي	حميد بن عليّ بن مسلم الخميسي	ج ۹ ۳	٤٦٠

السيد	٢٢٢١هـ	قیس بن عزان بن قیس	عمير بن خميس السع <i>دي</i>	ج٠٧	173
التراث	۳۸۲۱ه	حمد بن محمد بن خميّس الخميسي	محمد بن شامس الخميسي	ج٠٧	277
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	3171@	صالح بن علي الحارثي	حميد بن عليّ بن مسلم الخميسي	ج٠٧	473
القطب	۱۲۹۷هـ	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	ج٠٧	272
السيد	7 ۱۳۱ هـ	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج٠٧	270
السيد	٨١٣١٨	سليمان بن ناصر اللمكي	محمد بن راشد النوفلي	ج٠٧	٤٦٦
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٠٧	¥7.V
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٠٧	٤٦٨
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٠٧	٤٦٩
السيد	٠٣٢١هـ	خلفان بن مسعود البريكي	سعيد بن سلمان الغاربي	ج٧١	٤٧٠
مكتبة الشيخ محمد بن أحمد العبري	٠٧٢/هـ	السيد قيس بن عزان	حموده بن صابر السعدي	ج۷۱	٤٧١
المتراث	۲۷۲۱هـ	صالح بن سالم بن سلومه السعدي	خلفان بن سليمان بن خويطر السعدي	ج۷۱	٤٧٢
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	3171a	غير معروف	سعيّد بن خميس البلوشي	ج٧١	٤٧٣
الحارثي	1971a	غير معروف	سالم بن خميّس بن	ج٧١	٤٧٤

			عويمر الخميسي		
القطب	٧٩٢١هـ	غير معروف	حمد بن حموده المجيهلي	ج٧١	٤٧٥
السيد	۳۱۳۱۵	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج٧١	۲۷٤
المتراث	71710	يحيى بن خلفان الخروصي	حمد بن خلفان الهاشمي	ج ۷۱	٤٧٧
السيد	P141a.	راشد بن سيف اللمكي	غير معروف	ج٧١	٤٧٨
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٧٧	٤٧٩
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٧٧	٤٨٠
الحارثي	۰۷۲۱هـ	علي بن سالم بن هاشل السع <i>دي</i>	سالم بن خلوفه السعدي	ج۲۲	٤٨١
المتراث	٤٧٢١هـ	حمود بن سيف الفرعي	ثاني بن ماهل البريكي	٧٢	٤٨١
المتراث	۲۷۲۱هـ	قیس بن عزان بن قیس	حمد بن سعيد البريكي	ج۲۲	٤٨٢
المتراث	غير معروف	غير معروف	عمير بن خميس السع <i>دي</i>	ج۲۲	٤٨٣
المتراث	77716	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	محمد بن شامس الخميسي	ج۲۲	٤ Λ٤
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۲۲	そ人の

المتراث	۸۸۲۱ه	خلفان بن سالم	حمد بن خميس بن خليفين السعدي	ج۲۷	٤٨٦
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ح۲۲	٤٨٧
السيد	٩١٣١ه	راشد بن سيف اللمكي	محمد بن راشد النوفلي		٤٨٨
القطب	۲۴۲۱هـ	غير معروف	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	ج٧٧	٤٨٩
السيد	٩١٣١هـ	سليمان بن شويمس المذكوري	حمد بن خلفان الهاشمي	ج۲۷	٤٩٠
المتراث	ه جمادی الأولی ۱۲۷٦هـ	غير معروف	حمد بن سعيّد البريكي	ج۳۲	٤٩١
الحارثي	۲۷ صفر ۱۲۷۷ه	غير معروف	محمد بن رشوده اليحمدي	ج٣٧	٤٩٢
السيد	شعبان ۱۲۷۷هـ	قیس بن عزان بن قیس	حمد بن سعيّد البريكي	ج٣٧	१९४
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۳۷	292
الحارثي	~	غير معروف	عبدالله بن أحمد السع <i>دي</i>	ج٣٧	१९०
القطب	۲۹۲۱هـ	غير معروف	سلمان بن ثري الغاربي	ج٣٧	٤٩٦
المتراث	31716	غير معروف	سيف بن حمد الخضوري	ح۳۳	£9V

السيد	٧١٣١هـ	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	۲۳۲	٤٩٨
السيد	٩١٣١ه	سليمان بن ناصر اللمكي	غير معروف	ح۳۳	६९९
السيد	۱۷/رمضان/ ۱۲۶۲ه	لنفسه	المؤلف	ج ۶ ۷	0
المتراث	١٨٢١هـ	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	حمد بن عويمر الخميسي	ج ۶ ۷	0.1
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716	صالح بن علي الحارثي	سعيد بن خلفان بن هويشل العامري	جځ ۷	0.4
القطب	7 ۹ ۲ ۱ هـ	غير معروف	حمد بن سلمان المنوري	ج ځ ۷	0.4
المتراث	٣٠٣١هـ	إبراهيم بن قيس بن عزان	سالم بن محمد الهاشمي	ج ٤ ٧	0 + 2
التراث	غير معروف	غير معروف	سيف بن مسلم بن حميد السعدي	ج ٤ ٧	0+0
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج ٤ ٧	0.7
السيد	۲۳/رمضان/۲۳	انفسه	المؤلف	ج٥٧	٥٠٧
المتراث	٥٧٢١هـ	صالح بن سالم بن سلومه السعدي	راشد بن سیف الحامدي	ح٥٧	٥٠٨
المتراث	٧٧٢ م.	غير معروف	حمد بن سعيد البريكي	ح٥٧	0.9

			,		
الحارثي	غير معروف	غير معروف	حميد بن سالم الغاربي	ج٥٧	01.
المتراث	۱۸۲۱هـ	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	ساعد بن سرور الشبيبي	ج٥٧	011
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	3 / ۲ / هـ	غير معروف	ضحي بن رحيب خادم آل بدر	ح٥٧	017
السيد	غير معروف	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج٥٧	٥١٣
القطب	۱۲۹۷هـ	غير معروف	حمد بن حموده المجيهلي	ج٥٧	012
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٥٧	010
التراث	71716	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج٥٧	017
السيد	٧٢٣١هـ	راشد بن سيف اللمكي	حمد بن محمد الريامي	ج٥٧	017
المتراث	غير معروف	غير معروف	المؤلّف وجملةٌ من إخوانه	ج7٧	٥١٨
المتراث	۱۶ ذي القعدة ۱۲۷۵هـ	حمود بن سيف الفرعي	سعيد بن ثاني البريكي	ج۲۷	019
السيد	٥٧٢/هـ	غير معروف	حمد بن عويمر الخميسي	ج7٧	٥٢.
ناصر بن راشد	٧٧٢١هـ	قیس بن عزان بن قیس	حمد بن سعيّد البريكي	ج7٧	071

السيد	١٨٢١هـ	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	حمد بن عويمر الخميسي	ج7٦	770
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	٥٨٢١هـ	غير معروف	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج٦٧	077
السيد	۸۸۲۱ه	غير معروف	حمد بن خلفان الهاشمي	ج7٧	075
القطب	٨٩٢١هـ	غير معروف	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	ج7٧	0
السيد	31712	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج7٧	770
التراث	۲۳۲۱ه	عبدالله بن راشد الهاشمي	محسن بن زهران الشريقي	ج7٧	٥٢٧
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۲۲	٥٢٨
السيد	غير معروف	السيد محمد بن سعيد بن سلطان (مطموس عليه)	الشيخ جميّل وعددٌ من إخوانه	ج٧٧	
السيد	٣٢٢١هـ	أحمد بن عويمر السعدي	اشويمس بن مويهل السعدي	ج۷٧	٥٣.
المتراث	٧٧٢١هـ	قیس بن عزان بن قیس	حمد بن سعید البریکي	ج۷۷	041
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۷۷	077
السيد	۸۸۲۱ه	غير معروف	حميد بن عبيد السعدي	ج۷۷	٥٣٣

القطب	٧٩٢١هـ	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	ج۷۷	045
التراث	غير معروف	الشيخ محمد الغاربي	علي بن حمد السع <i>دي</i>	ج٧٧	040
السيد	۱۳۱۱ه	غير معروف	محمد بن راشد النوفلي	ح۷٧	047
التراث	۸ رمضان ۱۳۱۳ه	يحبي بن خلفان الخروصي	حمد بن خلفان الهاشمي	ج٧٧	077
التراث	۲۸ ذي الحجة ۱۳۱۳هـ	غير معروف	سليمان بن شويمس المذكوري	ج٧٧	٥٣٨
التراث	1371a	غير معروف	حمد بن محمد الريامي	ج۷۷	049
التراث	.071a	عبدالله بن راشد بن صالح الهاشمي	علي بن حمد بن خلفان الهاشمي	ج۷٧	0 %
التراث	۱۲ ربيع الآخر ۱۲۸۰هـ	حمد بن محمد الخميسي	محمد بن شامس الخميسي	ج۸۷	0 2 \
السيد	۲۶ شوال ۱۲۸۰هـ	صالح بن سالم بن سلومه السعدي	مسيعيد بن سويعد السعدي	ج۸۷	027
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716	محمد بن سليّم الغاربي	سالم بن حسن الهنا <i>وي</i>	ج۸۷	028
أرشيف زنجبار	7971a	حمود بن سيف الفرعي	سعيّد بن خميس البلوشي	ج۸۷	0 £ £
القطب	۲۹۲۱ه	غير معروف	حمد بن سلمان المنوري	ج۸۷	0 2 0
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۸۷	०१७

السيد	٩٧٣١هـ	المنسوخ له الأول هو: حمد بن محمد بن خميس الخميسي، ثم أتمّه الخروصي ل: راشد بن سيف اللمكي	محمد بن شامس الخميسي، وأكمل ما انقطع من آخره: محمد بن راشد الخروصي	ج۸۷	0 £ V
السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۸۷	٥٤٨
السيد	PVYIa	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	محمد بن شامس الخميسي	ج ۷۹	0 £ 9
التراث	71710	صالح بن سالم بن سلومه السع <i>دي</i>	عمير بن خميس السعدي	ج٩٧	00+
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31712	غير معروف	ضحي بن رحيب خادم آل بدر	ج٩٧	001
القطب	٧٩٢١هـ	غير معروف	حمد بن حموده المجيهلي	ج ۹۷	007
أرشيف زنجبار	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٩٧	004
السيد	٧٧٢١هـ	قیس بن عزان بن قیس	عبدالله بن محمد الهاشمي	ج٠٨	001
التراث	71712	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	محمد بن شامس الخميسي	ج٠٨	000
الحارثي	٧٨٢١هـ	حمود بن سالم الجرادي	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج٠٨	700
الحارثي	٩٨٢١ه	غير معروف	علي بن حماد	ج٠٨	004

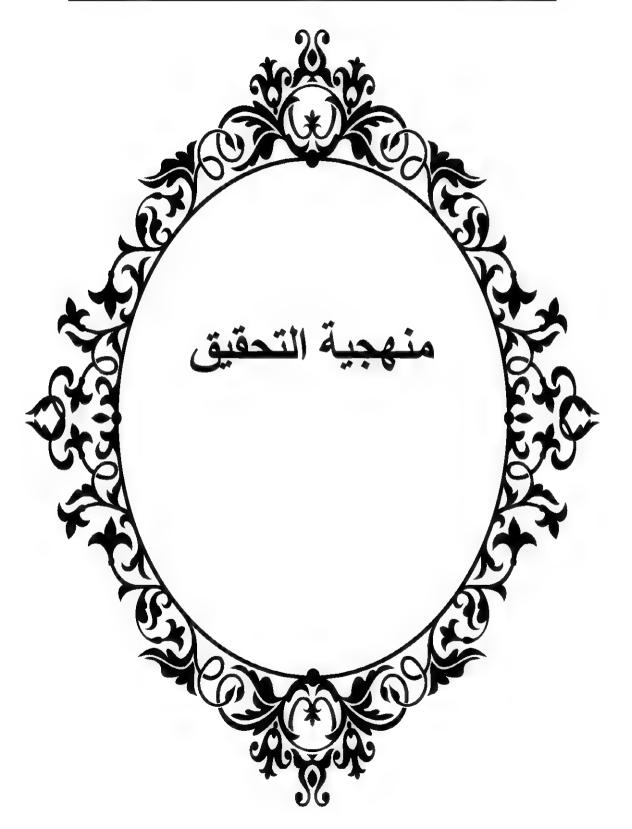
			الذيابي		
القطب	7971a	غير معروف	سالم بن خميّس بن عويمر الخميسي	ج٠٨	001
التراث	٧١٣١هـ	سليمان بن شويمس المذكوري	حمد بن خلفان الهاشمي	ج۸۰	००९
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج ۸۰	٠,٢٥
التراث	قبل ۱۳ محرم ۱۲۵۸ه	لنفسه	المؤلف	ج ۱۸	170
السيد	٦٣٢١هـ	قیس بن عزان بن قیس	سالم بن علي بن مسعود السع <i>دي</i>	ج۱۸	770
المتراث	٧٧٢١هـ	صالح بن سالم السعدي	ناصر بن سالم الغفيلي	ج۸۱	078
القطب	٧٩٢١هـ	غير معروف	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	ج۸۱	075
السيد	٧١٣١هـ	راشد بن سيف اللمكي	حمود بن أحمد السلامي	ج۱۸	070
المتراث	٧٧٢١هـ	صالح بن سالم بن سلومه السعدي	ناصر بن سالم الغفيلي	ج۲۸	077
السيد	۴۷۲۱هـ	محمد بن ناصر السعدي	محمد بن رشوده اليحمدي	ج۲۸	07Y
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716	غير معروف	عيسى بن حسن الهنائي	ح۲۸	٨٢٥
القطب	18716	غير معروف	حمد بن حموده المجيهلي	ج۲۸	079

المتراث	۲۰ جمادی الآخر ۱۲۷۶هـ	غير معروف	غير معروف	ج۸۳	٥٧٠
التواث	۲۳ رمضان ۱۲۷۶ه	غير معروف	مسيعيد بن سويعد السعدي	ح۸۳	٥٧١
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	٤ شوال ١٢٨٤هـ	غير معروف	ضحي بن رحيب خادم آل بدر	ج۸۳	OVY
السيد	۱۸ من ذي القعدة ۱۲۸۶هـ	حمد بن محمد بن خميس الخميسي	خلفان بن علي النوفلي	ج٣٨	٥٧٣
القطب		غير معروف	حميد بن سالم الغاربي	ج٣٨	ovŧ
السيد	قبل ۱۳۰۳هـ	غير معروف	غير معروف	ج۸۳	0 7 0
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۸۳	0 V T
التراث	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج۸۳	٥٧٧
المتراث	٩٢٢١هـ	علي بن سالم بن هاشل السع <i>دي</i>	سالم بن خلوفه السع <i>دي</i>	ج ٤٨	٥٧٨
السيد	3771a	أحمد بن عويمر السعدي	ساعدالشبيبي	ج ٤٨	०४९
المتراث	٧٧٢/هـ	الشيخ محمد الغاربي	غير معروف	ج ځ ۸	٥٨٠
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716	صالح بن علي الحارثي	حميد بن عليّ بن مسلم الخميسي	ج ۶ ۸	٥٨١
القطب	۲۹۲۱هـ	غير معروف	حمد بن حموده المجيهلي	ج ځ ۸	٥٨٢
السيد	7171a	غير معروف	حمد بن خلفان الهاشمي	حځ ۸	٥٨٣

	ī				
المتراث	٩٢٢١هـ	علي بن سالم بن هاشل السعدي	سالم بن خلوقه السع <i>دي</i>	ج٥٨	OAE
الحارثي	۲۷۲۱ه	قیس بن عزان بن قیس	ساعدالشبيبي	ج٥٨	0 \ 0
التواث	٤٨٢/هـ	محمد بن مسعود الجرادي	ضحي بن رحيب	ج٥٨	7.00
السيد	٦ شعبان ١٢٨٨هـ	سالم بن خلوفه السعدي	حمد بن عويمر الخميسي	ج٥٨	٥٨٧
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	۲۵ شوال ۱۲۸۸ه	غير معروف	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	ج٥٨	٥٨٨
المتراث	7971@	غير معروف	حميد بن سالم الغاربي	ج٥٨	019
القطب	٧٩٢١هـ	غير معروف	حميد بن سالم الغاربي	ج٥٨	04.
المتراث	٥٠٣١هـ	منسي بن علي السع <i>دي</i>	حموده بن محمد السعد <i>ي</i>	ج٥٨	091
المتراث	٧٠٣١هـ	غير معروف	غير معروف	ج٥٨	097
السيد	١٦/شوال/٥٢٦ه	لنفسه	المؤلف	ج٦٨	094
السيد	غير معروف، ويبدو أنه بعد التأريخ المذكور آنفًا	انفسه	المؤلف	۸٦ح	०९१
التراث	۳۸۲۱ه	صالح بن سالم بن سلومه السعدي	ساعد الشبيبي	ح۲۸	090

السيد	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ح٦٨	097
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	37716	غير معروف	ضحي بن رحيب خادم آل بدر	ح۲۸	097
القطب	۲۹۲۱هـ	غير معروف	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	ح۲۸	091
السيد	۷۷۲۱هـ	قیس بن عزان بن قیس	حمد بن سعيّد البريكي	ج۷۸	099
التراث	71710	صالح بن سالم بن سلومه السعدي	ساعد الشبيبي	ج۷۸	7
المتراث	٥٨٢١هـ	غير معروف	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج۷۸	7.1
القطب	79710	غير معروف	سباع بن محمد الذيابي	ج۸۷	7.7
السيد	٧١٣١ه	غير معروف	محمد بن راشد النوفلي	ج۷۸	7.4
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	٥٨٢١هـ	صالح بن علي الحارثي	سعيد بن سالم بن سلمان السع <i>دي</i>	ج۸۸	7.8
التراث	7971a	غير معروف	سعيّد بن خميس البلوشي	ج۸۸	7.0
القطب	۸/ربيع الأول/١٩٩٧هـ	غير معروف	ناصر بن نمر الهاشمي	ج۸۸	7.7
التراث	٩/رمضان/٩٩١١هـ	الشيخ محمد بن سليم الغاربي	سالم بن محمد الهاشمي	ح۸۸	7.7
التراث	٩٠٣١هـ	يحيى بن خلفان الخروصي	حموده بن محمد السعدي	ج۸۸	۸۰۲

السيد	٩٢٣١ه	راشد بن سيف اللمكي	حمد بن محمد الريامي	ج۸۸	7 + 9
المتراث	۲۰ صفر ۱۲۷۵ه	حمود بن سيف الفرعي	سعيد بن ثاني البريكي	ج٩٨	71.
التراث	۲٦ ربيع الآخر ١٢٧٥هـ	الشيخ محمد بن سليم الغاربي	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج ۹۸	711
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	٥٨٢١ه	صالح بن علي الحارثي	ساعد الشبيبي	ج٨٩	717
السيد	٠٩٢١هـ	غير معروف	بخیت بن سعیّد الحراصي	ج٩٨	715
القطب	.%١٢٩٦	غير معروف	حمد بن عويمر الخميسي	ج ۹۸	317
المتراث	٥١٣١ه	يحيى بن خلفان الخروصي	سيف بن حمد الخضوري	ج٩٨	710
السيد	۰۲۳۱ه	راشد بن سيف اللمكي	حميد بن عليّ الخميسي	ج٩٨	717
الحارثي	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ج٨٩	717
مكتبة الشيخ أحمد الحارثي	31716	غير معروف	سعيّد بن خميّس البلوشي	ج ۹۰	٦١٨
المتراث	٥٨٢١هـ	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	حمد بن خلفان الهاشمي	ج. ٩	719
القطب	٧٩٢١هـ	غير معروف	حمد بن محمد بن مسلم الخميسي	ح ۹۰	77.
السيد	۸۲۳۱ه	راشد بن سيف اللمكي	حمد بن محمد الريامي	ح ۹۰	771



السخ المتدة في تحقيق كتاب قاموس الشرعة:

تم الحصول على نسخٍ لجميع أجزاء كتاب "قاموس الشريعة" من وزارة التراث والثقافة بسلطنة عُمان، وعلى نُسخٍ لكثيرٍ من الأجزاء من المكتبات الموجودة في سلطنة عُمان، وهي: مكتبة السيّد محمّد بن أحمد البوسعيدي في السيب محافظة مسقط، ومكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي في القابل بالمضيرب منطقة الشرقية، ومكتبة القاضي حمود بن عبد الله الراشدي في العينين بالمضيبي منطقة الشرقية.

كما تم الحصول على نسخة كاملة من مكتبة قطب الأئمة الشيخ امحمد بن يوسف اطفيش الواقعة في بني يزجن بغرداية بجمهورية الجزائر، وهي نسخة قيمة تأخذ قيمتها من أنا نسخت لعالم، وذلك أن القطب اطفيش طلب في حياته نسخة كاملة من كتاب "قاموس الشريعة"، فأرسل إليه من عُمان نسخة منه، وقد تحصل فريق التحقيق على نسخة مكتبة القطب كاملة باستثناء أربعة أجزاء مفقودة من مكتبته، مع العلم أن بالمكتبة جزءين لكل جزء نسختان، وجزآن آخران أرسلا بعد وفاته.

فكان مجموع النسخ المتحصَّل عليها من جميع المكتبات والجهات يزيد على ٢٣٠ قطعة مخطوطة اعتمد عليها فريق التحقيق في عمليَّتي المقابلة بين النَّسخ وضبط النص فضلاً عن النَّسخ التي تمَّ الاطلاع عليها ولم تُعتمد.

والوصف التفصيلي للنسخ المعتمدة لكلِّ جزءٍ قد تمَّ إثباته في بداية كلِّ جزءٍ.
ومن الجدير بالذكر فيما يتعلَّق بنسخ "قاموس الشريعة" التي تمّ الاطلاع عليها
من المكتبات التي سبق ذكرها أنَّه تمَّ الوقوف على عدَّة أجزاء لناسخٍ واحدٍ، إلا أنَّه لم
يوقف على نسخةٍ لجميع الأجزاء بخطِّ ناسخ واحدٍ.

نُسخ الأجزاء التي بخطِّ المؤلِّف: وهذه النُّسخ هي أنفس نسخةٍ يمكن أن يحصل عليها أيُّ محقِّقٍ للكتاب، ولذلك حرص فريق تحقيق "قاموس الشريعة" على الحصول على نُسخ المؤلِّف؛ لتكون هي الأصل الذي يعتمد عليه؛ ونظرًا لضخامة الكتاب فلم يمكن الوقوف على نسخةٍ كاملةٍ للمؤلِّف، ولكن –بحمد الله – عثرنا على بعض الأجزاء بخطِّه، وفيما يأتي أرقام الأجزاء التي بخطِّ المؤلِّف، مع التنبيه إلى أنَّ بعض هذه الأجزاء صرَّح فيها المؤلِّف باسمه، وبعضها الآخر تمَّ التعرُّف عليها من خلال خطِّه؛ وهي: الجزء ٤٠، أغلب الجزء ١٣، ٢٨، ٢٩، ٣٩، ٤٤، ٢٥، ٦٥، ٧٤،

مع الإشارة إلى أنَّ الجزء ٤٤ والجزء ٨٦ لكلِّ واحدٍ منهما نسختان بخطِّ المؤلِّف، وهي من النَّسخ المهمَّة التي تبيِّن الزيادات الكبيرة التي أضافها المؤلِّف إلى نُسخه.

أمَّا الجزء ٥٧ فوُجدت نسخةٌ له بخطِّ ابن المؤلِّف تضمُّ هوامش وإضافات بخطِّ المؤلِّف.

تم طباعة بعض أجزاء كتاب "قاموس الشريعة" في طبعتين اثنتين، ولم يسبق أن طبع الكتاب كاملاً، وهو الذي يقع في تسعين جزءًا، والطبعتان هما:

قال سماحة المفتي العام لسلطنة عُمان الشيخ أحمد بن حمد الخليلي في محاضرة له بعنوان: «العمانيون وأثرهم في الجوانب العلمية والمعرفية بشرق إفريقيا» ما نصّه: "فقد ظلّت العلاقة مستمرّةً ما بين عُمان وما بين زنجبار بشرق إفريقيا في ظلّ حكم السلاطين البوسعيديين الموجودين هنا وهناك, ثمّ جاء بعد ذلك عهد السيّد برغش بن سعيد الذي حرص على أن يدخل بالبلاد أي شرق أفريقيا طورًا

جديدًا فأنشأ المباني العمرانية المتطوّرة...وأتى بأوَّل مطبعةٍ تطبع الكتب العربيَّة هناك، هذه المطبعة ابتدأت الطباعة فيها في عام ألف ومائتين وسبعة وتسعين (١٢٩٨هـ) [١٨٨٠م], وابتدأ أوَّل ما ابتدأ بطباعة "قاموس الشّريعة" الذي يقع في تسعين مجلَّدًا وقد طبع منه السلطان برغش سبعة عشر (١٧) مجلَّدًا".

الطبعة الثانية: طبعة وزارة التراث والثقافة بسلطنة عمان

بدأت وزارة التراث والثقافة بطباعة كتاب "قاموس الشّريعة" في بداية الثمانينات من القرن المنصرم، ولم تطبع الأجزاء كلَّها دفعةً واحدةً، بل كانت تطبعه في دفعاتٍ متتاليةٍ، وقد وصلت في طباعته إلى الجزء ٢١.

زيادات هذه الطبعة على الطبعتين السابقتين

يقوم مركز الجيل الواعد للبحوث العلمية وتحقيق التراث بسلطنة عُمان في هذه الطبعة بطبع الكتاب كاملاً ولأوَّل مرَّةٍ في تسعين جزءًا ومقابلاً على مخطوطاته، فهي بهذا تطبع ٦٩ جزءًا من كتاب "قاموس الشّريعة" (من الجزء ٢٢ إلى الجزء ٩٠) لم يُسبق أن تُطبع في الطبعتين السابقتين.

و ممَّا تضيفه هذه الطبعة على الطبعة الثانية زيادة بعض النصوص اعتمادًا على النسخ المخطوطة، نذكر منها على سبيل المثال:

موقع الزيادة	مقدار الزيادة	محتوى الزيادة	الجزء
بداية الجزء	٣٤ صــفحة مـــن	الباب الأول: "في الإجماع عسن	٠٢
	صفحات المخطوط	الشميخ ناصر بسن أبي نبهان"،	
		ومضمون هذا الباب.	

نھاية الجزء	٣٧ صسفحة مسسن	"كمما يخيسل السساحرإلى نهايسة	۰۳
	صفحات المخطوط	الجزء"	
في البــــاب الأول	١٣ صسفحة مسن	تبدأ بد "مسألة: وصل كتابك	١٣
من هذا الجزء	صفحات المخطوط	ولـدي أنعـم الله عليـك" وتنتهمي	
		في "ونحسن لا نسستنكف عسن	
		الحسق، ولا نَمتنِسعُ عسن الواجسبِ إنْ	
		شاء الله "	

الأعمال التي أنجزت في الكتاب

- دراسة نسخ كل جزء، واختيار أكملها وأضبطها لتتم عملية المقابلة بينها لإثبات النص الأكمل والأضبط قدر الوسع والطاقة، كما أثبتنا معلومات النسخ المعتمدة في المقابلة والضبط في بداية كلّ جزء.
 - رقن نصّ الكتاب من المخطوط في الكمبيوتر.
- مقابلة النص المرقون على نسخ أخرى خطية مختارة -غير النسخة التي رقنت منها- وإثبات الفروق المهمّة.
- مقابلة ما تمَّ رقنه من كتاب "قاموس الشّريعة" على المخطوطة المختارة كأصلٍ من بين نسخ كلِّ جزءٍ، مع الاستعانة في المقابلة بمخطوطاتٍ أخرى إذا استدعى الأمر، وبخاصَّة أنَّ الطريقة التي حاول فريق التحقيق اتّباعها -قدر الإمكان- أن

- تكون المخطوطة المقابل منها أحسن ومختلفة عن المخطوطة المرقون منها، تفاديًا للسقط المحتمل، ولحدمة النص أحسن خدمة على قدر الوسع والطاقة.
- مراجعة بعض الأجزاء التي تستدعي ذلك بمقابلتها على نسخ جديدة، زيادة في ضبط نص الكتاب.
- ضبط النص وتصحيحه، على قدر الوسع والطاقة اعتمادا على النسخ المعتمدة في كلّ جزءٍ من أجزاء كتاب "قاموس الشّريعة"، ووضع علامات الترقيم المناسبة تيسيرًا للفهم، وإيضاحًا للمعنى.
- تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وشرح بعض الكلمات الغريبة من غير استقصاء لها لكثرتها في كتاب "قاموس الشريعة".
- حصر الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ﴿ ﴿ وَكَتَابِتُهَا بِالرَسِمِ الْعَثْمَانِي بِرُواية حفص عن عاصم.
 - حصر الأحاديث النبوية بين قوسين «»، مع عزوها إلى مصادرها.
- في بعض الحالات تتمّ إضافة بعض النصوص الساقطة من المتن أو الإشارة إلى الاختلاف في الكلمات أو الجمل اعتمادا على المصادر التي نقل منها صاحب القاموس، مع الإشارة إلى المصدر الذي اعتمد في تلك الإضافة أو الاختلاف.
 - شرح بعض الكلمات الغريبة.
 - كتب بالبند الغليظ:
- الألفاظ والعبارات في بداية المسائل: مسألة: / بيان / فصل / ومن غيره: / غيره: / ومنه: / الجواب: / ومن كتاب كذا:
- ألفاظ القول وما تعلّق بها: قال المؤلف: / قال المضيف: / وقال قومنا / قال قوم: / وقال بعضهم: / وقال من قال: / وأكثر القول: / قال: معي أنه قد قيل: / قال: قد قيل: / قال: / قال: / قال: / قول: / وقول: /

- وقيل: / فإن قال: / فإن قيل: / قيل له: / وقلت: / فإن قلت:
- ألفاظ نهاية المسائل: (رجع) / انقضى / انقضى الذي من كتاب بيان الشرع / انقضى الذي من المصنف / انتهى ما أردنا نقله.
 - عبارات الترجيح لصاحب القول: ويعجبني / أحبّ إليّ.
- الأعلام في بداية المسألة أو إذا نسب إليهم قول: قال الشيخ أبي نبهان: / عن ابن عبيدان: / الصبحي: / عن القاضي ناصر بن سليمان: / ومن جواب أبي الحواري: / قال أبو بكر: / وهو قول أبي الحواري.
- مراجعة المشايخ والأساتذة والباحثين من غير الذين اشتغلوا في الكتاب لكثيرٍ من أجزاء كتاب "قاموس الشريعة".
 - التنسيق النهائي للكتاب من أجل طباعته.
- تزويد الكتاب بفهارس مختلفة، وهي: الآيات القرآنية، الأحاديث النبوية، الأعلام المذكورين في الكتاب، المؤلفات المذكورة في الكتاب، الجماعات والقبائل والفرق والمذاهب، الأماكن والبلدان، الأبيات الشعرية، وأهم الكتب التي استعين بحا في ضبط نص الكتاب، وموضوعات الكتاب.
- إنجاز مقدِّماتٍ لكتاب "قاموس الشريعة"، تضمّ تعريفًا مختصرًا للكتاب ومنهج مؤلّفه فيه، والمنهجية المتبعة في تحقيق الكتاب.

كما تم تصدير كل جزء بفهرس محتوياته (١) وموضوعه اعتمادًا على ما أثبته المؤلِّف في بداية كلّ جزء، وأثبتنا المصدر الأساس الذي اعتمد عليه الشيخ

(١) وهو ما يعبّر عنه المؤلف في بداية كل جزء به: "ترتيب الأبواب"، ونظرا للاختلاف الحاصل - في بعض الأحيان- بين النسخ في عناوين الأبواب المثبتة في بداية كل جزء فقد أثبتنا تلك العناوين كما وردت في متن الجزء.

السعدي في كلِّ جزءٍ من كتاب "قاموس الشريعة" استفادةً من دراسة الأستاذ فهد بن على السعدي(١).

١) ملاحظات عامة في ضبط ض الكتاب

- اقتصر العمل في هذا الكتاب على ضبط النص وإخراجه كما كتبه مؤلفه، ولم يتمّ التدخل في النص ولا التعليق عليه شرحا أو تعقيبا أو نقدا أو تصويبا أو غير ذلك، سوى بعض الشروح اللغوية الضرورية لفهم النص أو زيادة نصوص من إحدى المصادر التي نقل منها مؤلّف كتاب قاموس الشريعة لاستقامة المعنى، كما نبته إلى أنّ مؤلّف كتاب قاموس الشريعة كان ينقل النصوص كما وردت في مصادرها بألفاظها دون التدخل فيها أو التعليق عليها.
- أُثبتَ نصُّ النسخة الأصل في المتن، وأُشير إلى اختلافاتها المهمة مع النسخ الفرعية في الحاشية.
- أُثبتَ في المتن زيادات النسخ الفرعية على النسخة الأصل مع الإشارة إلى ذلك في الخاشية، ولم تتم الإشارة إلى ما كان في النسخة الأصل زائدا على النسخ الفرعية.
- قد اعتُمد في ضبط نصّ كل جزء على نسختين على الأقلّ: الأصل ونسخة أخرى، وفي بعض الأجزاء قد تزيد النسخ المعتمدة على النسختين، ففي هذه الحالة يتم إثبات فروق النسخة الأصل والفرعية الأولى، والنسخ الفرعية الأخرى لا يثبت من اختلافاتها إلا ما لها مساس بالمعنى وزياداتها على النسختين.

⁽١) وهي مطبوعة مع جزء المقدمات.

- عند التحفّظ على ما في النسخ يقال: "هكذا في النسخ".
- عند تضعيف ما في النسخ وترجيح معنى ما، يقال: "هكذا في النسخ. ولعله: ...".
- عند إضافة كلمة أو حرف من اجتهاد الضابط للنص يكتب بين معكوفين: "[...]" دون إحالة.
- إذا ورد بياض في النسخة الأصل، وفي إحدى النسخ الفرعية كلمة في موضعه، فيذكر: زيادة من ق، وفي الأصل بياض بمقدار كلمة.
- إذا ورد بياض في النسخ جميعا، فيذكر في الإحالة مع تحديد مقداره في النسخة الأصلية: بياض في النسختين/ الثلاث، ومقداره في الأصل كلمة / كلمتين.
- إذا ورد بياض في النسخ جميعا، وورد في النسخة الأصل علامة البياض (٢) دون ترك بياض فيذكر في الإحالة: بياض في النسختين/ الثلاث، وفي الأصل علامة البياض.
- تم اعتبار الرموز المستعملة في المخطوط (نسخة، خ، ح) رموزا لمعنى واحد، ويقصد بحا النساخ إثبات اختلاف النسخ في كلمة أو نص، وأُثبتت جميعها بعد ضبط النص بالرمز "خ"، كما تم اعتبار (لعله، ع) رمزين لمعنى واحد، ويقصد بحا النساخ إثبات تصحيح كلمة أو نص، وأُثبتت بالرمز "ع".
- تم وضع الكلمة المقصودة بعد الرموز الواردة في المخطوط (نسخة، خ، ح، لعله، ع) بين قوسين مع النقطتين المترادفتين اجتهادا لتبيين الكلمة المقصودة، مثل:

نص المخطوط بعد الضبط	نص المخطوط قبل الضبط
ولم تجتمع الحالتان في شيء (خ: أمر)	ولم تحتمع الحالتان في شيء خ أمر
ك، والله أعلم.	

(ع: نفسه) فلا بأس بذلك.

وإن كان تسليمه لهم ذلك بطيبة أنفسهم وإن كان تسليمه لهم ذلك بطيبة أنفسهم لعله نفسه فلا بأس بذلك.

- وُضِعت عبارة (تركت باقى السؤال) بين قوسين؛ لتمييزه عن السؤال.
- إذا وردت إضافة كبيرة من كتاب آخر في متن المسألة لشرح كلمة أو ذكر اختلاف النسخ، وهي من إضافات المؤلف نفسه، فتوضع الإضافة بين قوسين في متن المسألة، دون الرجوع إلى السطر، ثم إكمال المسألة بعد نماية الإضافة دون الرجوع إلى سطر جديد، مثل:

نص المخطوط بعد الضبط	نص المخطوط قبل الضبط
وكذلك كل عتق لا يقع بعد الموت	وكذلك كل عتق لا يقع بعد الموت
ساعته (غيره: وفي المنهج: وكذلك كل	ساعته غيره وفي المنهج وكذلك كل عتق
عتق قبل الموت فإنه يبدأ به قبل. رجع	قبل الموت فإنه يبدأ به قبل رجع فإنه لا
فإنه لا يبدأ به قبل الوصية.	يبدأ به قبل الوصية.

- تمّ إثبات رسم الكلمات في متن النص وفق الرسم الحديث، وبخاصة فيما يتعلق برسم حروف الهمزة والألف والتاء، دون الإشارة إلى ما في النسخ.
- إذا ورد في المخطوط بيان لاختلاف النسخ في كلمة معينة، فكتب فوقها جزء من الكلمة، تشت الكلمة كلها. مثاله:

نص المخطوط بعد الضبط	نص المخطوط قبل الضبط
"كانت الجمعة عنده إذا	"كانت الجمعة عنده إذا
قامت (خ: قانت) لم يلحق"	قامت ^{خ نث} لم يلحق"

- إذا ورد خطأ نحوي في المخطوط واتفقت النسخ على إثباته يُتبت في المتن كما ورد، ويُعلّق عليها في الهامش: "هكذا في النسخ"، وإذا اختلفت النسخ عليه، وكان الخطأ صريحا؛ يُتبت ما يعتبر صحيحا دون الإشارة إلى اختلاف النسخ.
- تترك الكلمات التي وردت في المخطوط كما هي إذا كانت موافقة لما ثبت في إحدى لغات العرب كحذف النون من الأفعال الخمسة في مواطن إثباتها، وما يعرف بلغة "أكلوني البراغيث".
- إذا وردت كلمة في النسخ دون تنقيط، مما يدلّ على أن النساخ لم يفهموها: تكتب الكلمة على أقرب معنى لضرورة التنقيط فقط، ثم يذكر في الإحالة: وردت في النسخ من غير تنقيط.
 - أُثبت في المتن أرقام صفحات النسخة الأصل.

١. متهجية تخرج الأحاديث النبوية:

اقتصر على عزو الحديث إلى كتب الرواية وما يلحق بما دون بيان الحكم على الحديث؛ نظرا للكثرة الكاثرة للأحاديث الواردة في كتاب قاموس الشريعة، وإذا أعوزنا البحث عن الحديث في كتب الرواية توسّعنا إلى المصادر الأخرى كالتفسير والتاريخ والفقه وغيرها.

والقصد من العزو هو الإشارة إلى ورود الحديث في كتب التراث الإسلامي؟ ولأنّ تخريج الأحاديث بمعناه الدقيق ببيان درجته وتتبُّع طرقه يمكن أن يُفردَ بعملٍ مستقلٍ يقوم به أهل الاختصاص، كما أنّ ورود الحديث في كتاب القاموس لا يعني بالضرورة عمل الإباضية به، ولا أنَّ القائل يعتبره صحيحا ويحتج به، بل قد يكون

إيراده على سبيل ذكر أحاديث غير الإباضية في المسألة أو الردّ عليها، مع العلم أنَّ الشيخ السعدي كان ينقل المسائل بلفظها من كتب المذاهب الأخرى كذلك.

أما التخريج فكان وفق المنهجية الآتية:

أولا: ترتيب كنب الرواية:

- ١. تقسيم الكتب إلى خمس طبقات:
- الطبقة الأولى: الربيع، البخاري، مسلم.
- الطبقة الثانية: السنن الأربعة (أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه)، مسند أحمد، موطًّا مالك، سنن الدارمي.
 - والترتيب بين الكتب في هاتين الطبقتين كما هو وارد أعلاه.
- الطبقة الثالثة: كتب الرواية الأخرى: كالصحاح، والسنن، والمعاجم، والمسانيد، والمصنفات، والمستدركات، وغيرها.
- الطبقة الرابعة: الكتب الملحقة بكتب الرواية، كتفسيري ابن أبي حاتم، والطبري، وتاريخ دمشق لابن أبي عساكر، وغيرها، والمعتبر في هذه الكتب هو إيراد المؤلِّف للحديث بسنده.
- الطبقة الخامسة: كتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مثل: موضوعات ابن الجوزي، الكامل في الضعفاء لابن عدي، المقاصد الحسنة للسخاوي، كشف الخفاء للعجلوني،...
 - وترتيب الكتب في هذه الطبقات حسب تاريخ وفاة المؤلِّف.
- ٢. روعي في عزو الحديث إلى مظانِّه ما رُوِي بلفظه ثم ما روي بلفظ قريب ثم ما
 روى بمعناه، وهو مقدَّمٌ على ترتيب الكتب حسب الصحة.

٣. إذا لم نقف على تخريج للحديث في كتب الرواية وما يلحق بها، فيعزى إلى المصادر الأخرى، والغرض من ذلك الإشارة إلى أن للحديث أصلاً في كتب التراث بغض النظر عن درجة صحّته، ومكان وروده.

النيا: طريقة الصياعة:

1- في الكتاب المصنفة أحاديثها على أبواب الشريعة: يذكر اسم المؤلِّف وعنوان كتابه، ترجمة الكتاب فإن لم توجد فترجمة الباب، رقم الحديث وإلا فالجزء والصفحة.

مثال: أخرجه البيهقي في الكبرى، كتاب الطهارة، رقم: ٢٠.

٢- في المسانيد والمعاجم: يذكر اسم المؤلف وعنوان كتابه، والرقم.

مثال: أخرجه أبو يعلى في مسنده، رقم: ٢٨٩ / أخرجه الطبراني في الصغير، رقم: ٣١.

٣- عدم ذكر عنوان الكتاب لأصحاب الكتب التسعة وكذا مسند الربيع؛ نظرا لشهرتها.

3- بالنسبة إلى مسند الربيع: إذا ورد الحديث في الجزأين الأولين فيكتب: "أخرجه الربيع، كتاب...، رقم:..."، وإذا ورد في الأجزاء الباقية فيكتب: "ورد في مسند الربيع، باب: (إن وجد)، رقم:...".

٥- إذا عثر الحديث في مصدر دون إسناد فيكتب: "أورده فلان في كتاب... ، جاص".

٦- يُكتفى بتخريج الحديث من ثلاثة مصادر على الأكثر.

٧- إذا تكرر ذكر الحديث في الجزء الواحد باللفظ ذاته فيكتب: "تقدم عزوه"، وإذا تكرر ذكره بلفظ قريب أو بمعناه، ولم نعثر له على تخريجٍ مختلف عن سابقه فيكتب: "تقدم عزوه بلفظ: «...»".

١) الرموز المستملة في النسخ المخطوطة:

- (خ:...): اختصار لكلمة "نسخة".
 - (ع:...) اختصار لكلمة: "لعله".
- المصطلحات الواردة في بداية النصوص أو في آخرها كلها مصطلحات ثابتة في النسخ، وليست من إضافات ضابط النص، مثالها: مسألة: / بيان / فصل / ومن غيره: / غيره: / ومنه: / الجواب: / ومن كتاب كذا/ انقضى الذي من كتاب كذا/ رجع...
 - ومنه: أي مسألة من الكتاب الذي كان النقل منه قبل هذه المسألة.
 - ومن غيره/: عبارة معناها: من غير الكتاب الذي نُقِل النص منه.
- (....رجع): كلمة تدل على الرجوع إلى الكتاب الذي كان النقل منه، بعد إيراد فقرة أو تعليق أو تعقيب على النص السابق من ذلك الكتاب.
- قال غيره: عبارة تستعمل غالبا في التعليق أو الإضافة على المسألة أو المسائل السابقة.
 - انقضى الذي من كتاب (كذا): جملة تعني انتهاء النقل من ذلك الكتاب.
- تمّ إثبات ألفاظ الترضي والترحم والتصلية والتسليم في النص كما وردت في النسخ، ولم يتمّ التدخل فيها لا تعديلا ولا تغييرا، كما أن صاحب القاموس كان يثبت هذه الألفاظ كما وجدها في مصادرها، ولا يعني هذا بالضرورة اعتقاد المؤلف لذلك الترضي أو الترحم؛ لأنه كان ينقل النص كما ورد في مصدره.

٢) الرموز المستعملة في ضبط النص:

- ث، ق، س، ج...: هي رموز للنسخ المعتمدة في ضبط الأجزاء، وقد ذُكر في بداية كل جزء النسخ المعتمدة في المقابلة وضبط النص ورمز كل نسخة.
 - /١١/: رقم الصفحة للمخطوط الأصل.
 - /١١م/: رقم الصفحة اليمني للمخطوط الأصل.

- /١١س/: رقم الصفحة اليسرى للمخطوط الأصل.
- (وفي حالة إضافة نص طويل من النسخة الفرعية غير موجود في النسخة الأصل تتبت أرقام صفحات النسخة الفرعية).
 - / /: نماية الصفحة غير المرقمة للمخطوط.
 - ٢٥/٢: رقم الجزء/ والصفحة.
 - [] من غير إحالة: زيادة من ضابط النص لاستقامة المعنى.
 - [[]]: زيادة نص طويل أو عند تزاحم الرموز.
 - [...]: رمز البياض والخرم.

ملاحظات هامة:

- اقتصر العمل في هذا الكتاب على ضبط النص وإخراجه كما كتبه مؤلفه، ولم يتمّ التدخل في النص ولا التعليق عليه شرحا ولا تعقيبا ولا نقدا ولا تصويبا أو غير ذلك، سوى بعض الشروح اللغوية الضرورية لفهم النص أو زيادة نصوص من إحدى المصادر التي أخذ عنها صاحب كتاب قاموس الشريعة لاستقامة المعنى، كما ننوّه إلى أن صاحب القاموس كان ينقل النصوص كما وردت في مصادرها بألفاظها دون التدخل فيها أو التعليق عليها.
- اقتُصر على عزو الحديث إلى كتب الرواية دون بيان الحكم على الحديث للكثرة الكاثرة للأحاديث الواردة في كتاب قاموس الشريعة، والقصد من عزوه الإشارة إلى وجود الحديث في مصادر أخرى، كما أن ورود الحديث في كتاب قاموس الشريعة لا يعني بالضرورة عمل الإباضية به ولا أن القائل يعتبره صحيحا ويحتج به، بل قد يكون ذكره على سبيل ذكر أحاديث غير الإباضية أو على سبيل الردّ عليها، لأن صاحب القاموس كان يصنف المسائل بلفظها من كتب الإباضية وغيرهم.

- وإذا لم يعثر على الحديث في كتب الرواية، وَوُجد في غيرها دون إسناد؛ فيقال: "أورده فلان في كتاب...، جاص". والغرض من ذلك الإشارة إلى أن للحديث أصلاً في الكتب التراثية بغضِّ النظر عن درجة صحته، وعن مكان وروده.
- إنّ عمل الباحثين جاء مركّزاً على لبّ التحقيق وأساسه وهو إخراج النص في أقرب صورةٍ تركها المؤلّف؛ لارتباطهم بآجالٍ زمنيّةٍ محدّدةٍ، وأمّا خدمة النص كتخريج الآيات والنقولات والأحاديث والمفردات والأعلام والمصطلحات، فهي أعمالٌ خادمةٌ للأصل، فلا ينبغي الانشغال بالفرع على حساب الأصل، ولذلك وجب التنبيه إلى ذلك حتى لا يُغمط الحق أو تُقلّل الجهود؛ فإنّ التحدّي قائمٌ في إخراج الكمّ الهائل من النصوص التي بين دفتي التسعين جزءًا، مع قلّة وجود النسخ بخطّ المؤلّف، وما وجد منها قد لا يكون على الهيئة النهائيّة التي تركها، إضافةً إلى الزيادات التي كان المصنّف يضيفها كلّ حينٍ، فقد تنتشر نسخةٌ لجزءٍ ما أو يتمّ الحصول على نسخةٍ قديمةٍ لكنّها غير مكتملةٍ؛ لأنّ المؤلّف أضاف عليها نصوصًا قبل وفاته؛ لهذا وغيره كان التركيز على ضبط النص لهذا الكتاب الضخم هو الأولويّة الكبرى ولو من غير تخريجٍ أو تعليقٍ مما أشرنا إليه آنفًا، لكن رغم كلّ ذلك فقد تمّ الولوج إلى بوّابة التخريجات حسب المستطاع.
- أمّا شرح المفردات فليس بالوسع شرحها كلّها، وإنّما اكتفينا بشرح المفردات التي يتوقّف فهم النص على معرفة معناها، أمّا المفردات التي قد تدخل في باب التنميق اللفظي ونحوه فتجاوزناها، بل بعضها لم نجد لها وجودًا في قواميس اللغة، ولعل السبب في تصحيفها أو تحريفها وليس في وجودها.
- كما أنّنا لم نشرح المصطلحات المحليّة الخاصّة بالبيئة العمانيّة، فهي مسألةً لم يَفْصِل فيها أهل الاختصاص بعد؛ لوجود الكثير من المفردات والمصطلحات التي لم يُعرف لها معنى إلى حدّ الآن، فضلاً عن ألفاظ اختلف

- في تحديد مدلولاتها، ثمّ إنّ الخوض في هذا المجال يتطلّب شيئًا من التأتي والرويّة وكثيرًا من البحث والتدقيق، ومن شاء جمع المصطلحات العمانيّة في قاموس الشريعة لشرحها أو البحث فيها فسيجد المجال واسعًا والأرض خصبةً تؤهّله لوضع معجم خاصّ بها.
- وأمّا عن الأحاديث فهي بالآلاف المؤلّفة، تعود إلى مصادر متعدّدة للدارس فقهية وعقدية مختلفة، وتخريجها ليس بالأمر الهيّن، فضلاً عن الحكم عليها، وأثناء رحلة التخريج حاولنا استقصاء ما توفّر لدينا من مصادر حديثية بفضل الوسائل الالكترونية الحديثة، حتى نتمكّن من عزوها إلى مظائها، مكتفين بالعزو فقط، تيسيرًا على المهتم والمتخصص ليعرف مواضعها في كتب الحديث، فإذا لم نجد الحديث بعد بذل الجهد نقر بذلك تاركين المجال لمن يبحث فيها مرّةً أخرى، لكن إكمالاً للفائدة قد نجد الحديث خارج دائرة الكتب الحديثية كأن توجد في أحد الكتب الفقهية مثلاً، حينها نشير الى ذلك غير قاصدين التخريج أو العزو جهلاً بمذا الفن، وإنّما إيرادًا لفائدة حصلت بعد البحث والتقصيّ، حتى يدرك القارئ أنّ الحديث له موضعٌ في استدلالات الفقهاء.
- أمّا عن الأعلام فالأمر أكثر تعقيدًا، ذلك أنّ الأعلام الواردة أسماؤهم في القاموس لا ينتمون إلى مدرسة واحدة أو اتّجاه واحد، وإنّما هي أعلام لا يحدُّها فكرٌ ولا يجمعها مكانٌ ولا زمانٌ، وجاءت بصيغ متعدّدة وسياقات مختلفة بعضها مجرّدا عن النسبة أو الكنية أو اللقب، وهذا يتطلّب جهدًا إضافيًّا بدراسة سياق النص ومصدره لاكتشاف العَلَم المقصود بذكره.
- رحم الله الشيخ السعدي؛ لقد أتعب من جاء بعده، وخلَّف أسفارًا تنوء بحملها الجمال، فمتى صنّف بل متى قرأ ؟! إنّ إعادة نَسخ ما كتبه فقط أرهق من جاء بعده! فكيف بالتخريج والتحقيق والفهرسة والتدقيق.

- وقد ساهم في تحقيق هذا الكتاب -الذي يبلغ أكثر من (٣٦٠٠٠) صفحةً ومراجعته أكثر من (١٢٠) باحثًا، وتمَّ الاطلاع على ما يقارب (٢٩٠) قطعةً مخطوطةً للكتاب، واختيار منها ما يقارب (٢٣٠) لضبط النَّص.
- ولم يتبق في ختام هذه الوقفات اليسيرة غير تزجية الشكر والتقدير للمشايخ الفضلاء الأجلاء وللإخوة الباحثين الكرام كافة من أدركت معرفته ومن لم تدرك، والعذر ممن غفل اليراع مأمول، واعترافا بالجميل وإذاعة للفضل ولأهله فأولئك الأساتذة الكرام الباحثون هم : إبراهيم بن محمد العساكر، إبراهيم بن عبدالله بكلي، أفلح بن سليمان رشوم، جابر بن سليمان فخار، حسن بن عيسى دبوز، عمر بن داود كربوش، عمر بن عيسى حيودودو، اسين بن عبد الله تمزغين، يوسف بن سعيد زعباطي.
- ونخص بالذكر الفاضل فهد بن علي السعدي الذي أسهم في العمل بدراسة موسّعة تناولت الكتاب والمؤلّف من مختلف الجوانب، والفاضل بخيت بن محمد المقيمي الذي ساهم في عملية مراجعة المشايخ والأساتذة لأجزاء الكتاب.

- كما ساهم في تحقيق الكتاب كلّ من الباحثين (١):

مرشد بن جمعة الغداني	عبد الرحمن بن إبراهيم ابن يامي	إبراهيم بن عبد الله آل ثاني
مسعود بن عيسى أسماوي	عبد الرحمن بن داود ابن يامي	أحمد بن صالح الشيخ أحمد
مسعود بن محمد الهادي دودو	عبد الرحمن بن علي السديري	أسماء بنت جمال بغوتي
مسعودة بنت نور الدين الأطرش	عبد الرحمن بن قاسم حريزي	إلياس من مصطفى باجو
مسلم بن سالم المحرزي	عبد العزيز بن محمد ابن يامي	باحاح بن يوسف بغوتي
مصطفى بن صالح قرقر	عقيلة بنت قاسم ابن زايط	بية بىت إبراهيم قلو
مصطفى بن محمد حميد أوجانة	على بن إبراهيم موسلمال	توفيق بن لخضر قري
مصطفى بن نور الدين خير الناس	علي بن زاهر العبري	جاسم بن محمد البهلولي
منة بنت قاسم الواهج	عمر بن بلحاج قشار	الحاج داود بن عمر بمون علي
منة بنت قاسم خلفاوي رابح	عمر بن سعيد دجال	خضير بن محمد باباوموسي
ناصر بن راشد التميمي	عیسی بن باحمد مصباح	خميس بن ناصر المطاعني
نانة بية بنت باحمدكاسي موسى	عيشة باية بنت عمر كاسي موسى	دود بن بكير عباس
ياسين بن أحمد الصادق	فاطمة بنت موسى قلو	رشيد بن يوسف قري
ياسين بن عبد الحميد باعمارة	فلة بنت محمدكاسي وصالح	رمضان بن محمد عبد اللاوي
ياسين بن قاسم موسىمال	قاسم بن محمد ابن زايط	زكري بن يوسف بن سليمان
يحيى بن أحمد عنواني	قاسم بن محمد العنق	سالم بن حارث الحسني
يحيى بن سالم الرزيقي	كريمة بنت امحمد دادي عدون	سعيد الخصيبي
یحیی بن عیسی الاطرش	ماجد بن محمد البطاشي	سعيد بن سليمان ارشوم
يمينة بنت حمو فارة	ماهر النظيري	سعيد بن علي بمون علي
يوسف بن إبراهيم دودو	محمد بن بشير دادي عدون	سىيمان بن إبراهيم بحشو
يوسف بن قاسم أولاد داود	محمد بن بكير عباس	سهام بىت نور الدين الأطرش
يوسف بن قاسم موسلمال	محمد بن شعبان القلال	طالب بن سعيد النعماني
	محمد بن صالح أولاد داود	عائشة ست قاسم كاسي وصالح
	محمد ناصر بن يحيى بومعقل	عبد احميد بن بلحاح ابن عشار

(١) الأسماء مرتبة وفق الترتيب الأبجدي.

- وأيضا ساهم في مراجعة بعض أجزاء الكتاب كل من المشايخ الفضلاء والباحثين الكرام:

صالح بن علي بن سيف الشعيبي	إبراهيم بن ناصر بن سالم الصوافي
الدكتور طلال بن خلفان بن سيف المعولي	أحمد بن سالم بن علي الحوسني
الدكتور عبد الله بن مبارك بن سيف العبري	أحمد بن سالم بن موسى الخروصي
عبد الله بن محمد بن سليمان البهلاني	أحمد بن عبيد بن حليط التمتمي
علي بن موسى بوصوفة	أحمد بن ناصر بن محمد الحبسي
عماد بن سعيد بن إبراهيم الرواحي	أفلح بن أحمد بن حمد الخليلي
عیسی بن باحمد مصباح	القاضي بدر بن خميس بن سعيد اليزيدي
عيشة باية بنت عمر كاسي موسى	بشير بن عيسى الدبوز
كهلان بن حمد بن خليفة الشقصي	خالد بن أحمد بن خميس الحضرمي
ماجد بن حمود بن سبیت المقیمي	الدكتور خالد بن سالم بن حمد السيابي
ماجد بن خليفة بن محفوظ التوبي	القاضي خالد بن سلطان بن محمد الحجري
ماهر بن عبد الله بن سعید النظیري	خضير بن محمد بابا وموسى
القاضي الدكتور محسن بن عامر الحجري	القاضي الدكتور خلفان بن عبدالله بن خلفان
	السيابي
الدكتور محمد بن داود تمزغين	الدكتور خليفة بن يحيى بن سعيد الجابري
القاضي محمود بن خليفة بن غالب الراشدي	القاضي خميس بن يحيى بن سعيد الجابري
محمود بن سيف بن سعيد العامري	داود بن حمو خلفاوي
القاضي منصور بن علي بن ناصر الفارسي	سالم بن محمد بن سالم المنظري
موسى بن محمد بن حمود التميمي	القاضي سعيد بن محمد بن سعيد البوسعيدي
نايف بن سليمان بن سالم الهنائي	سلطان بن محمد بن ناصر الحارثي
هشام بن سعيد بن سيف الغنيمي	سليمان بن صالح ابن عبد الله
يوسف بن إبراهيم دودو	سليمان بن يوسف حريزي
يوسف بن باحمد موسلمال	القاضي سيف بن سعيد بن حمد العزري
	سيف بن عبود بن حمد الصوافي



الموضوع	الجزء
في طلب العلم وفضله وفي شيء من أصول الفقه	١
في الاجتهاد واختلاف الرأي والفتيا والتقليد	۲
في جواز المجادلة وفي المحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ وفي خلق القرآن وفي شيء من ذكر القراءة	٣
في التوحيد	٤
في التكليف، والقضاء والقدر، وفي الرد على المجسمة، وفي الرؤية، والخلود، والصراط، والميزان، والشفاعة	٥
في الوعد والوعيد، وذكر معاني ثبوت الإيمان بالتصديق بالجملة، وتفصيل وجوه الشرك من النفاق، وذكر القول في البعث والحساب وعذاب القبر، وذنوب الأنبياء، وذكر شيء من أحوال الجنّ والسحر، وفي نطق الجمادات وتسبيحها، والقول في المعراج واللوح المحفوظ ويأجوج ومأجوج والأعراف	٦
فيها يسع جهله ولا يسع جهله وما تقوم حجته من جهة السمع والعق	٧
في ذكر الفرق بين الاستحلال والتحريم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومعرفة أحداث المحدثين، ومن يتولى ببصر نفسه، والولاية للأثمة، وذكر معنى صحة الشهرة، وفي ولاية الأطفال والمجانين، وفي ولاية وبراءة من نطق القرآن بذكرهم، والقول في السعيد والشقي، ومن تقبل رفيعته في الفتيا والولاية والبراءة، وفي الموادة، وفي الموادقة، وذكر أسماء بعض العلماء وبلدانهم	۸
في الولاية والبراءة والوقوف، والقذف والاستتابة، وولاية المقصر والمتهاون بشيء من سنن الإسلام، وفي اختلاف الوليين، وفي الحدث الواقع بعمان في أمر الصلت بن مالك	٩
في التوبة وصغائر الذنوب وكفّارها وفي شيء من علم الحقيقة والزهد	١.
في السنن والآداب	11
في النيات	17
في عطايا الجبابرة وهداياهم، وتحييز الشبهات عن الحلال والحرام، وفي خلاص الجاني، وكيفية خروج التائب عن المظالم المالية، وفي التقية، وفي أحكام معونة الجبابرة، وصفة تسليم الخراج إليهم، وفي المندوحة والمعاريض، وفي ركوب البحر وجواز رمي أمتعة الناس من المركب	18
في الطهارات	16
في الغسل من الجنابة	10
في الوضوء	١٦

في الأمواه والتيمم	14
في الصلاة وفرائضها وسننها	١٨
في الأذان والإقامة وجميع أركان الصلاة	19
فيما ينقض الصلاة وما لا ينقضها	۲۰
في صلاة الجماعة	71
في صلاة الوتر وركعتي الفجر وصلاة السفر والمريض والسفينة والمسايفة	77
في صلاة الجمعة والعيدين والتراويح والنوافل	74
في الجنائز	76
في معرفة الزكاة، وفي زكاة الثمار والكنوز	40
في زكاة النقود والمواشي	77
في إنفاذ الزكاة	44
في الصيام وما ينقضه	۲۸
في الإفطار في رمضان وبدله، وفي فطرة الأبدان	79
في والاستطاعة والزيارة و الحج عن الغير	۳۰
في الحج وفرائضه وسننه، والدلالة على مناسكه	71
في الجزاء والصيد والهدي والأضاحي	77
في النذور والاعتكاف والكفارات	44
في الأيمان وأنواعها	7 'E
في الذبائح والأشربة	٣٥
في القضاة والولاة	٣٦
في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر	***
في الدعاوى والأحكام	۳۸

في الشهادات فيمن تجوز شهادته ومن لا تجوز	44
في الشهادات على الأشياء وأحكام الشهادات	٤٠
في الأمان والوكالات	٤١
في إنفاذ الحكم	٤٢
في الديون والحوالة والضمانة والكفالة	ET
في أحكام المضار والأحداث وفي إفساد الدواب	٤٤
في المساجد وبنائها وحكم أموالها وما يجوز من ذلك	٤٥
في القعاد لأموال المساجد والقرض منها وأكل الوقوفات من الفطرة وغيرها من المساجد، وفي الوكالات لها	٤٦
في الرموم والصوافي، وفي إحياء الموات من الأرض وأشجارها، والمدارس وأحكامها، وبناء المحاصن وما جاء فيها	٤٧
في الشُّفع	٤٨
في الأنهار ولآبار وأحكام السواقي	٤٩
في قياس النخيل والأشجار، وفي الطرق وأحكامها والأحداث والمضارّ، والمباناة والمفاسلة	٥٠
في الإجارات والأكرية	01
في القسم	07
في الربا وغير ذلك من البيوع، والصرف ، والقرض	٥٣
في بيع الأصول، والطنا، وفي بيع العبيد والحيوان	٥٤
فيما يردّ به البيع من العيوب ، وفي الإقالة	00
في السلف والمضاربة والرهن	٥٦
في بيع الخيار	ov
في العتق	٥٨
في النكاح، فيمن يجوز تزويجه ومن لا يجوز	09

في الأكفاء وتزويج الصبيان	٦٠
فيما يرد به التزويج من العيوب، وفي السبايا، والمتعة، والمطلقة ثلاثاً	7.5
في الصدقات	75
في معاشرة الأزواج وما يجب في ذلك من النفقة والكسوة والسكني، وذكر الجماع	75
في الطلاق وأحكامه	76
في الطلاق أيضاً	٦٥
في الخلع، والبرآن، والإيلاء، والظهار	77
في العدد والمواعدة والرد	٦٧
في الحيض والنفاس	٦٨
في المماليك وتزويجهم	79
في أحكام الوالد والولد	٧٠
في التيمم، والمُفقود، والغائب، واللقيط، والمنبوذ، والأعجم والمُجنون والأعمى وأحكامه	٧١
في الإقرار، والعطية، والعمرى، والرقبا، والمنحة	٧٢
في الوصايا، وما يثبت منها وما لايثبت	٧٣
في الوصايا بالواجبات، والأصول، والغلات	V£
في الوصايا للفقراء والأقربين	VO
في أنفاذ الوصايا	٧٦
في الصكوك، وما يثبت منها وما لايثبت، والوصايا	vv
في المواريث	٧٨
في ميراث الجنس، والمماليك، والمطلقات، والمشركين، والإقرار بوارث، وفي الغرقى والهدمى والخنثى	V٩
في الأمانة، والوديعة، وفي الضهانات من الغصب، والسرقة، وفي أحكام القطات	۸۰
في الضمانات	۸۱

في شيء من الضهانات والوصايا بها وأحكام البلدان ال مغ صوبة	٨٢
في الضمانات، والتعارف، والاستحلال	۸۳
في الدماء، والقتل، والعاقلة، والقسامة	٨٤
في الديات والأروش	٨٥
في الإمامة	77
في الملل والنحل، والقضاة والولاة	AV
في الجهاد في سبيل الله	۸۸
في جهاد البغاة والمشركين، وفي الغنائم	AA
في الحدود وأحكامها	٩٠